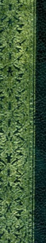


المدرس الأفضل
فيما يرمز ويشار إليه في المطول
حجة الإسلام العلامة الشيخ محمد علي المدرس الأفغاني






تاليف



حجة الاسلام العلامة

الشيخ محمد علي المدرس الافغاني

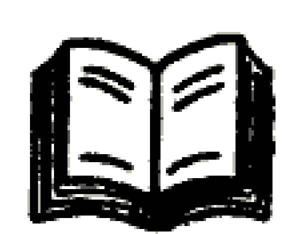

## الجزء الثالث




# مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر
## قم ـ ايران

تلفن : ٢٤٥٦٨

مطبعة النعمان ـ النجف الاشرف تلفون ٩٩٧



موسسه مطبوعاتی

دار الکتاب

ایران: قم ــ خیابان ارم

تلفن ۲۴۵۶۸



* نام کتاب: المدرّس الافضل ج ۳

* مؤلف: حجة الاسلام الشیخ محمّدعلی المدرّس الافغانی

* تیراژ: یکهزار نسخه

* ناشر: انتشارات دارالکتاب

* چاپ: دارالکتاب

* تاریخ: ۱۳۶۲

# بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

الحمد لله الذي خلق الانسان علمه البيان والصلاة والسلام على من ارسله هدى للناس وأكرمه بفصل الخطاب والتبيان وعلى اله واصحابه الذين فازوا بشرف الايمان واللعن الدائم علي اعدائهم اعداء القرآن من الان الى يوم يوضع فيه الميزان فيخسر المبطلون وحزب الشيطان .

وبعد فيقول العبد المذنب الفاني ابن مراد علي محمد علي الافغاني هذا هو الجزء الثالث من كتابنا المسمى بـ ( المدرس الافضل في شرح ما يرمز ويشار اليه في المطول ) فلنشرع فيه بحول الله وقوته .

## ﴿ الباب الثاني احوال المسند اليه ﴾

( اعني الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه ) لا لذاته فخرج الامور العارضة له من حيث ذاته او لفظه ومعناه او وضعه واستعماله ككونه عرضا او جوهرا وككونه كليا او جزئيا او متواطيا او مشككا وككونه حقيقة او مجازا او كناية او من حيث لفظه خاصة ككونه ثلاثيا او رباعيا ناقصا او صحيحا ونحو ذلك فتأمل .

وليعلم ان حيثية كونه مسندا اليه تقييدية لا تعليلية فالمراد بالتقييدية ما يكون قيد الموضوع الاحوال والمراد بالتعليلية ما يكون

قيداً وعلة للاحوال ولا يكون له دخل بالموضوع والحاصل ان المراد بالاحوال في هذا الباب ما تعرض اللفظ حال كونه مسند اليه لالكونه مسند اليه وهذا نظير قول الاصولين في اجتماع الامر والنهى ان الجهة والحيثية فيهما تقييديتان لا تعليليتان فالمبحوث عنه في هذا الباب انما ينحصر في الاحوال التى تعرض على اللفظ بقيد كونه مسند اليه ( كحذفه وذكره وتعريفه وتنكيره وغير ذلك من الاعتبارات ) المذكورة في هذا الباب ( الراجعة اليه لذاته ) اى بواسطة كونه مسندا اليه ( لا بواسطة الحكم ) اى الاسناد ( او ) بواسطة ( المسند مثلا ككونه مسند اليه لحكم مؤكد او متروك التاكيد ) فان البحث عن ذلك قد تقدم في الباب الاول ( وكونه مسند اليه لمسند مقدم او مؤخر او معرف او منكر ونحو ذلك ) فان البحث عن ذلك راجع الى الباب الثالث



فاندفع بما قلنا من ان الحيثية تقييدية لا تعليلية ما ربما يتوهم ان الظاهر من تفسير الاحوال بالاعتبارات الراجعة الى المسند اليه لذاته ان هذه الاحوال عارضة له لأجل كونه مسنداً اليه وليس كذلك لأنها تعرض عليه لعلل اخرى ياتي بيان كل واحدة منها في محله مثلا الحذف يعرض له بعلة الاحتراز عن العبث في الظاهر لا بعلة كونه مسندا اليه وكذلك الذكر يعرض له بعلة كونه الاصل لا بعلة كونه مسندا اليه وهكذا سائر الاحوال المذكورة في هذا الباب فتدبر جيدا :

واندفع ايضا بما قلنا ما ربما يتوهم ايضا نظرا الى اللام في قوله

لذاته ان العلة الواحدة وهو كونه مسندا اليه كيف تقتضى امرين متنافين كالتعريف والتنكير او التقديم والتاخير ونحوهما فان قلت سلمنا ولكن من جملة الاحوال التى تعرض للفظ من حيث كونه مسندا اليه الرفع فيجب ان يذكر في هذا العلم بل في هذا الباب مع انه يذكر في علم النحو فكيف ذلك .

قلت اضافة الاحوال الى المسند للعهد اى الأحوال المعهودة عند اهل هذا الاصطلاح للمسند اليه وذلك لان المناسب لاهل الاصطلاح ان يريد باللفظ ما هو الاصطلاح عنده فالمراد بالاحوال انما هي الاحوال التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال لاكل الاحوال فخرج الرفع في زيد قائم وقام زيد فانه وان كان عارضا له من حيث انه مسند اليه لكن لا من حيث انه يطابق به اللفظ مقتضى الحال.

وهذا نظير ما قاله في القوانين لاخراج علم المقلد عن الفقه وهذا نصه فالاول في الاخراج التمسك باضافة الادلة الى الاحكام وارادة الادلة المعهودة فان الاضافة ( كما يأتى في هذا الباب في بحث تعريف المسند اليه ) للعهد انتهى .

وأما الجواب عن ذلك بان المقصود من عنوان الباب ان الامور المذكورة في هذا الباب عارضة للمسند اليه لذاته لا ان كل ما هو عارض له لذاتهفهو مذكور في هذا الباب ففيه نظر ظاهر .

وذلك لان عنوان كل باب بمنزلة المعرف لما يذكر في ذلك الباب فلا بد من ان يكون جامعاً ومانعا يدل على ذلك ما قاله السيوطي عند قول المصنف هذا باب النائب عن الفاعل اذا احذف تعريضا على

ابن الحاجب وهذا نصه والتعبير به احسن من التعبير بمفعول ما لم يسم فاعله لشموله للمفعول وغيره واصدق الثاني على المنصوب في قولك اعطى زيد درهما وليس مراد انتهى.

( وياتى ) بعد الفراغ عن بحث تعقيب المسند اليه بضمير الفصل ( بيان كون المسند اليه او لى بالتقديم ) على المسند لكن اذا كان مبتدأ لا فاعلا ووجهه ظاهر .

واما تقدم البحث عن احواله على البحث عن احوال المسند فلكونه كما ياتي الركن الاعظم ( اما حذفه قدمه ) اى الحذف ( على سائر الاحوال لأنه ) اى الحذف ( عبارة عن عدم الاتيان به وهو ) اي عدم الاتيان ( مقدم على الاتيان لتاخر وجود الحادث ) اى حادث كان ( عن عدمه ) قال قوشجي عند قول المصنف والوجود ان اخذ غير مسبوق بالغير او بالعدم فقديم والا فحادث ما هذا نصه القدم والحدوث صفتان للوجود واما المهية فانما توصف بهما باعتبار اتصاف وجودها بهما وقد يوصف بهما العدم فيقال للعدم الغير المسبوق بالوجود قديم وللمسبوق حادث .

وقال الحكيم السبزواري مشيرا الى ذلك :

أذا الوجود لم يكن بعد العدم او غيره فهو مسمى بالقدم

وادر الحدوث منه بالخلاف صف بالحقيقى وبالاضافي

ولا يذهب عليك ان تفسير الحذف بعدم الاتيان بظاهره ينافي ما ياتى في اول الباب الثالث لأن حاصل ما ياتى هناك ان الحذف من قبيل الرفع والترك من قبيل الدفع والتفسير بعدم الاتيان يناسب

الثاني لا الاول .

( والحذف ) اذا كان المسند اليه مبتدأ لا فاعلا ويأتي وجة ذلك عن قريب ( يفتقر الى امرين احدهما قابلية المقام وهو ) الضمير راجع الي القابلية لان الضمير الراجع الى المصدر يستوى فيه المذكر والمؤنث فلا حاجه الى ما ارتكبه الفاضل المحشي من تاويل القابلية باحد الامرين ( ان يكون السامع عارفا به ) اى بالمبتدأ ( لوجود القرائن ) الخاصه اللفظية او المعنويه او غيرهما ( والثاني ) الامر ( الداعي الموجب لرجحان الحذف ) الذى هو خلاف الاصل في الالفاظ ( على الذكر ) الذى هو الاصل كما ياتي ذلك عن قريب .

واعلم انه اعترض على تعليل تقديم الحذف على سائر الاحوال بتاخر وجود الحادث بانه يفيد تقدمه على الذكر خاصة دون سائر الاحوال لأن الحذف مقابل له دون بقية الاحوال كالتعريف والتنكير ونحوهما اذ ليس الحذف مقابلا لهذه الاحوال حتى يقال عدم الحادث سابق على وجوده .

وأجيب بان بقية الاحوال متفرعة على الذكر لأنها تفصيل له والمقدم على الاصل مقدم على الفرع ايضا .

( ولما كان ) الامر ( الاول معلوما مقررا في علم النحو ايضا )
كما قال في الالفية :

وفي جواب كيف زيد قل دنف فزيد استغنى عنه اذ عرف

( دون ) الامر ( الثاني قصد ) الخطيب ( الى تفصيل ) الامر ( الثاني ) مع اشارة ما ) اي اجمالية ( ضمنية الى ( الاول فقال

فللاحتراز عن العبث اذ القرينة دالة عليه ) اى على المسند اليه ( فذكره عبث لكن لا بناء على الحقيقة وفي نفس الامر بل بناء على الظاهر والا ) اى وان لم يكن بناء على الظاهر ( فهو ) اي المسند اليه ( الركن الاعظم من الكلام ) فينبغي كمال الالتفات اليه والتصريح به وان كانت القرينة عليه موجودة لما في التعول على القرينة كما يأتي عنقريب من الضعف لا سيما فيما هو الركن الاعظم الاهم .

( قيل معناه ) اي معنى قول الخطيب بناء على الظاهر ( انه ) اي ذكر المسند اليه ( عبث نظرا الى ظاهر القرينة ) الاضافة هذا بيانيه اي الظاهر الذي هو القرينة ( واما في الحقيقة فيجوز ان يتعلق به ) اي بذكر المسند اليه ( غرض ) من الاغراض التى تأتي عن قريب لذكره ( مثل التبرك والاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع ونحو ذلك ) من الاغراض الاخر الاتية والفرق بين المعنيين المذكورين لقوله بناء علي الظاهر ان نفي العبث على المعنى الاول بناء على كون المسند اليه الركن الاعظم والمقصود الاهم وعلى المعنى الثانى بناء على جواز تعلق الغرض بذكره .

( او تخييل ) عطف الاحتراز اي الحذف لتخييل المتكلم السامع اي لايقاع المتكلم في خيال السامع اي في ظنه اي في وهمه اي في ذهنه ( العدول ) اي عدول المتكلم ( الى اقوى الدليلين ) وقوله ( من العقل واللفظ ) بيان للدليلين لا لاقواهما لان الاقوى كما يصرح بعيد هذا هوالعقل فقط ( يعني ان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ ) وحده لكن هذا ( من حيث الظاهر ) والا ففي الحقيقة الاعتماد على العقل واللفظ معا ( و )

الاعتماد ( عند الحذف على دلالة العقل ) وحده لكن هذا ايضا من حيث الظاهر والا ففي الحقيقه الاعتماد على اللفظ والعقل معا ( وهو ) اي العقل ( اقوى لاستقلاله بالدلالة ) فانه يمكن ان يدل بدون اللفظ كما في المعقولات المحضة كاستحالة اجتماع الوجود والعدم وكما في دلالة الاثر على المؤثر .

( بخلاف اللفظ ) لعدم استقلاله بالدلالة ( فانه يفتقر ) في الدلالة ( الى العقل ) بان يعلم بالعقل ان اللفظ الفلاني موضوع للمعنى الفلاني ( فاذا احذفت ) المسند اليه ( فقد خيلت ) انت ايها المتكلم اي اوقعت في خيال السامع اى في ظنه اي في وهمه أي في ذهنه ( انك عدلت من الدليل الاضعف ) يعنى اللفظ ( الى ) ( الاقوى ) يعني العقل ( وانما قال التخييل ) لان الدال على ان العدول الى اقوى الدليلين اي العقل امر وهمي خيالي ( لان الدال عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن والاعتماد في دلالة اللفظ بالاخرة الى العقل فلا عند الذكر يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ ولا عند الحذف ) الاعتماد بالكلية ( على العقل كقوله )

( قال لي كيف انت قلت عليل    سهر دائم وحزن طويل )

الشاهد في حذف المسند اليه من عليل فانه ( لم يقل انا عليل للاحتراز ) عن العبث ( والتخييل المذكورين ) معا ويمكن ان يكون لواحد منهما والمقصود عند الشاعر ويعلم ذلك بالقرينة .

( او اختبار ) اي امتحان ( تنبه السامع عند القرينة هل يتنبه ) بها على المحذوف ) ام لا او اختبار مقدار تنبهه ) ومبلغ ذكائه ( هل

يتنبه بالقرآئن الخفية ) على المحذوف ا( ام لا ) مثل لذلك بعضهم بما اذا حضر عندك شخصان احـدهما اقدم صحبة من الاخر فتقول لمخاطبك والله حقيق بالاحسان تريد ان اقدمهما صحبة وهو زيد مثلا حقيق بالاحسان فتحذف ذلك المسند اليه اختبار المبلغ ذكائه هل يتنبه لهذا المحذوف بهذه القرنية التي معها خفاء وهي ان اهل الاحسان والصداقة القديمة دون حادثها او لا يتنبه له ٠

( اوايهام ) اي ايقاع المتكلم في وهم السامع اي في ذهنه ( صونه ) اي حفظه ( اي المسند اليه عن اسانك ) كقولنـا سيظهر ويملأ الله به الارض قسطا وعـــدلا نريد به المهـدي الموعود عجل الله فرجه فحذفنـاه ( تعظيما لـه وافخاما ) كما هو مقتضى بعض الروايات ( او عكسه اي ايهام صون اسانك عنه ) اي عن المسند اليه تحقيرا لـه واهـانة ) يعلم مثالـه من عكسه كما قال الشاعر مشيرا اليه :

ولقد علمت بانهم نجس　　　واذا ذكرتهم غسلت فمي

( او تاتي الانكار وتيسره لدى الحاجة ) الى الانكار لانه قد تدعو الحاجة الى التكلم بشيء ثم تدعو الحاجة لانكاره ( نحو فاسق فاجر اي زيد ) فالحذف ( ليتيسر لك ) الانكار اذ لو قلت زيد فاسق فاجر لم تستطع عند الحاجة الانكار واما اذا احذفت فيمكن لك ( ان تقول ما اردته بل اردت غيره ) فتنجي من الغائلة .

فان قلت فهذا حينئذ مدعاة الى الكذب وهو محرم شرعا وقبيح

عقلا قلت نحن نتكلم على اسباب الحذف التي لاحظها البلغاء واعتبروها في الكلام بحسب مقتضى المقام سواء كان ذلك جائزا شرعا فيحسن عقلا وذلك كما اذا كان فيه مصلحة مهمة وذلك ظاهر

( او تعينه ) اي حذف المسند اليه لتعينه بحيث يعلم ان المسند منحصر فيه فلا حاجة الى ذكره كقولنا عالم الغيب والشهادة اي الله ( او ادعائه اي ) ادعاء ( التعين ) نحو وهاب الالوف اي السلطان فحذف المسند اليه لادعاء تعينه وانه لايتصف بذلك غيره من رعيته وانما كان تعينه بذلك ادعائيا لانه يمكن ان يكون غيره من اهل مملكته كذلك :

( او نحو ذلك كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجرة ) اي غم وغلق وضيق صدر ( وسأمة » قال في المجمع السأمة الملالة وزنا ومعنى حاصل معنى ضجرة وسأمه بالفارسية ( دل كرفته كى ) كما يقول شاعرهم :

دلم كرفته بحدى كه ميل باغ ندارد بحد انكه بجيند كلي دماغ ندارد

فالانسان اذا اغتم او حصل له ضجرة وسئامة بسبب من الاسباب يختار اختصار الكلام بل يترك بعض امور العضام كما قال في القوانين ان الامام موسى بن جعفر عليهما السلام كان يترك النوافل اذا اهتم واغتم كما ورد في الروايات وافتى بمضمونه في الذكرى انتهى .

( او فوات فرصة ) عطف على ضجرة وسئامه والكلام على حذف مضاف اي خوف فوات فرصة لان المقتضى للحذف خوف الفوات لانفس الفوات والفرصة النوبة والوقت كما في المصباح ومن هنا قال بعضهم انها

قطعة من الزمان يحصل فيها المقصود فالمتكلم الفصيح يحذف المسند اليه لئلا يفوت المقصود بسبب اطالة الكلام بذكره والامثلة لذلك كثيرة ( او محافظة على سجع ) وهو تقارب فواصل الكلام وتشابهها اذا لم يكن الكلام موزونا اي اذا كان نثرا كقولهم ( من طابت سريرته حمدت سيرته ) ببناء حمدت للمفعول فلم يقل حمد الناس سيرته لضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب المحافظة على السجع اذ لو ذكر المسند اليه اعني الناس لكانت السريرة مرفوعة والسيرة منصوبة فيفترق الفاصلتان في الكلامين وذلك مرجوح ومرغوب عنه عند البلغاء .

( او ) محافظة على ( وزن ) شعر ( او قافية ) له ويصح ان يمثل للوزن بقوله قلت عليل اذ لو ذكر المسند اليه وقال انا عليل لم يستقم الوزن واما القافية فكقوله :

وما المرء الا كالشهاب وضوئه يحور رمادا بعد اذ هو ساطع

وما المال والاهلون الا ودائع ولا بد يوما ان ترد الودائع

فلو ذكر المسند اليه وقيل ان يرد الناس لاختلت القافية لصيرورتها مرفوعة في الاول ومنصوبة في الثاني فحذف المسند اليه لاجل المحافظة على القافية وفيه ايضاً محافظة على الوزن فتدبر .

وقوله ( وما اشبه ذلك ) عطف على ضجرة وسامة اي كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ما اشبه الضجرة والسأمة ( كقول الصياد ) مخاطبا الطيور الجوارح عند ابصاره للغزال ( غزال ) اي هذا غزال ( فان المقام لايسع ان يقال هذا غزال فاصطادوه ) هكذا بينه بعضهم وقال فحذف هذا لانك اذ رغبته في التسارع اليه توهمه ان في ذكره

طولا كثيرا يوجب فوته وفراده بحسب زعمه فجعله مثالا لفوات الفرصة وفيه مافيه وقال بعض اخر كقول الصياد عند عروض ابصار الغزال غزال غزال اي هذا غزال فاصطادوه فحذف هذا لان ذكره بحسب رغبته في التسارع اليه وتوهمه ان فيه طولا كثيرا يفيته بزعمه وفيه ايضاً مالا يخفى لانه لم يعين المخاطب بالكلام وفي بعض النسخ كقولك للصياد وذلك ظاهر ولكن الاحسن على النتيجة المتقدمة ان يفسر المثال كقول الصياد لصاحبيه الصيادين الاخر هذا غزال فاصطادوه فحذف هذا لفوات الفرصة وعليه فالاولى اتصاله بقوله لفوات الفرصة فتامل .

( وكالاخفاء من غير السامع من الحاضرين ) الاولى ان يقول من غير المخاطب وذلك لان الحاضرين ان كانوا سامعين كان الاخفاء من غيرهم ممن لم يسمع فلا يصح قوله من الحاضرين وان كانوا غير سامعين فلا حاجة للاخفاء عنهم بل لايمكن فتامل ( مثل جاء ) في هذا المثال مالا يخفى اذ لو كان المراد منه حذف الفاعل لكان مخالفا لما نقل عنهم السيوطي في باب الفاعل من انهم قالوا لايحذف الفاعل اصلا وان كان المراد منه حذف المبتدء فلا بد فيه من التصريح بذلك اى من التصريح بان المسند اليه المحذوف هو المبتدء لئلا يتوهم ان المراد الفاعل وهو مذكور فتامل ( وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه ) اي ترك المسند اليه وذلك لكون الكلام مثلا والامثال لاتتغير كما بينا ذاك في باب افعال المدح والذم من المكررات ( مثل رمية من غير رام ) أي هذه رمية مصيبة من غير

رام مصيب بل الذي رام مخطيء نظيره بالفارسية :

گه بود كز حكيم روشن راي    برنيايد درست تدبيري
گاه باشد كه كودك نادان    بغلط برهدف زند تيري

فحذف المسند اليه ولم يقل هذه رمية اتباعا للاستعمال الوارد علي تركه لان هذا الكلام مثل يضرب لمن صدر منه فعل حسن . وليس اهلا لصدوره منه والامثال كما قلنا لاتغير واول من قال هذا الكلام رجل من مضر حين نذر ان يذبح بقرة وحش على جبل بمنى وكان من ارمى الناس فصار كلما يرمي بقرة لايصيبها رميه ولم يمكنه ذلك اياما حتى كاد ان يقتل نفسه ثم ان ابنه خرج معه في بعض الايام للصيد فرمى الاب بقرتين فأخطئهما فلما عرضت الثالثة رماها الابن فاصابها وكان اذ ذاك لايحسن الرمي فقال ابوه رمية من غير رام فصار مثلا (و) كقوله :

ان بني زملوني بـدم    شنشنة اعرفهـا من اخزم

البيت لابي اخزم الطائي الشنشنة الخلق والطبيعة وابو اخزم جد حاتم الطائي اوجد جده له ابن يقال له اخزم مات وترك بنين فوثبوا يوما على جدهم ابي اخزم وادموه فقال هذا البيت والمقصود ان اخزم ايضا كان عاقا والشاهد في شنشنة حيث لم يقل هذه شنشنة .

( او ) كاتباع الاستعمال الوارد ( على ترك نظائره كما في ) قطع الصفة بل مطلق التوابع عن التابعية الاعطف النسق ثم ( الرفع ) اي رفع التابع المقطوع ( على المدح اوالذم او الترحم ) وعلى جعله خبرا لمبتدأ محذوف وجوبا ( فانهم لايكادون يذكرون فيه ) اي في التابع

المقطوع ( المبتدأ ) كما قال السيوطي في باب المبتدأ والخبر .

( نحو الحمد لله اهل الحمد بالرفع ) اى برفع الاهل اي هو اهل الحمد :

ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم برفع الرجيم اي هو الرجيم .

ونحو اللهم ارحم عبدك المسكين برفع المسكين اي هو المسكين .

ونحن قد ذكرنا المسئلة في باب النعت من المكررات مستوفاة

( ومنه ) اي من هذا الباب اي باب ورود الاستعمال على ترك نظائره ( قولهم بعد انَ يذكروا رجلا ) فيذكرون امورا واشياء راجعة اليه ( فتى من شانه كذا وكذا ) أي هو اي الرجل المذكور فتى من شانه كذا وكذا ( و ) قولهم ( بعد ان يذكروا ) احد ( الديار والمنازل ) فيذكرون امورا واشياء راجعة اليها ( ربع كذا وكذا ) اي هو اي المذكور من المنازل والديار ربع اي منزل ربيعي كذا كذا وكذا ( وهذه طريقة مستمرة عندهم ) وياتي نظير هذا البحث في اوائل باب الفصل والوصل مع توضيح منا انشاء الله تعالى وساعدنا التوفيق لشرح ذلك .

( و ) اعلم انه ( قد يكون المسند اليه المحذوف هو الفاعل وحينئذ يجب اسناد الفعل الى المفعول ) ليكون نائبا عن الفاعل ( ولا يفتقر هذا ) الحذف ( الى الامر الاول اعني ( القرينة ) الخاصة ( الدالة على تعيين ) الفاعل ( المحذوف بل ) يفتقر ( الى ) الامر الثاني وهو ( مجرد الغرض الداعي الى الحذف ) اي حذف الفاعل ( مثل قتل الخارجي ) وانما لم يفتقر الحذف حينئذ الى تلك القرينة ( لعدم الاعتناء

بشان ) الفـاعل المحذوف اعني ( قاتلـه وانما المقصود ان يقتل ) الخارجي ( ليؤمن ) المسلمون ( من شره ) وقد ذكرنا لحذف الفاعل صورا اخرى في المكررات عند قول السيوطي قالوا لايحذف الفاعل اصلا فراجع ان شئت .

وقد يكون حذف الشيء ) سواء كان مسندا اليه او غيره ( اشعارا بانه ( اي الشيء المحذوف ( بلغ من الفخامة ) والعظمة ( مبلغا لايمكن ذكره ) وذلك كما ( قال الله تعالى ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم اى ) يهدى الناس الى ( الملة التي او الحالة او الطريقة ) الشاهد في حذف واحد من هذه الثلاث لا الناس فتنبه ( ففي الحذف فخامة ) وعظمة ( لاتوجد ) تلك الفخامة والعظمة ( في الذكر ) وذلك ظاهر لمن له ذوق سليم وفهم مستقيم .

قال في الكشاف للتي هي اقوم الحالات واسدها او للملة او الطريقة واينما قدرت لم تجد مع الاثبات ذوق البلاغة الذي تجده مع الحذف لما في ايهام الموصوف بحذفه من فخامة تفقد مع ايضاحه انتهى .

واعترض في المقام بان الموصول لكونه اسما لاصفة لايقتضي ذكر موصوف قبله فلا حذف هناك والاشعار انما هو من ايهام الموصول دون الحذف وقد يجاب بان الحذف على قسمين احدهما حذف مالا بد منه في تصحيح اللفظ كحذف المبتدأ والاخر مامنه بد في تصحيحه كحذف الفاعل فيما بني للمفعول مثلا وقوله يهدى للتى هي اقوم من قبيل الثاني ونظيره مع بيان النكتة كثير في الموارد .

( او ) اشعارا بانـه اى الشيء المحذوف ( بلغ من الفظاعة )

وشدة الشناعة والقبح ( الى حيث لايقتدر المتكلم على اجرائه على اللسان او ) لايقتدر ( السامع على استماعه ولهذا اذا قلت كيف فلان ) حالكونك ( سائلا عن ) الشخص المعهود ( الواقع في بلية ) محسوسة او غير محسوسة ( يقال ) في جوابك ( لاتسئل عنه ) اى عن الشخص المسؤل عنه المعهود والنهي عن السؤال ( اما لانه ) اي المتكلم المجيب ( تجزع ان تجرى على لسانه ما ) اى البلية التي ( هو ) اى الشخص المعهود ( فيه ) اى تلك البلية والتذكير فيه وفيما ياتي باعتبار لفظ ما ( لفظاعته ) اي البلية ( واضجاره ) اي البلية ( المتكلم )المجيب ( واما لانك ) ايها السائل ( لاتقدر على استماعه ) اي استماع تلك البلية ( لايحاشه ) اى لايحاش تلك البلية ( السامع )السائل (واضجاره) اى اضجار تلك البلية السامع وهذا هو المراد بقولهم بالفارسية ( نه مرا طاقت كفتن ونه تورايا راي شنيدن ) .

( واما ذكره )اى المسند اليه ( فلكونه اي الذكر )هو (الاصل) في مطلق الالفاظ ( ولا مقتضي للعدول عنه ) اى عن الذكر فان قلت سياتي عنقريب التصريح بان هذه الامور المذكوره الموجبة لذكر المسند اليه انما تكون مع قيام القرنية فالاحتراز عن العبث في الظاهر كما تقدم انفا مقتض للعدول عن هذا الاصل .

قلت المقتضى للعدول عن الاصل انما هو قصد الاحتراز وفعليته لامجرد امكان ذلك القصد وجوازه ولا يخفى انه غير لازم

( او للاحتياط لضعف التعويل على القرنية ) لان دلالة اللفظ اقوى من دلالة القرنية وذلك لخفائها وتوقفها غالبا او لعدم الوثوق

بنباهة السامع وتنبهه او لاشتباه فيها .

فان قلت ان هذا يقتضى ان يكون اللفظ اقوى من القرنية العقلية فيخالف ماسبق من ان العقل اقوي الدليلين .

قلت ان ذلك بالنسبة الى بعض السامعين وهذا بالنسبة الى بعض اخر او ان ذلك بالنسبة الى بعض القرائن وهذا بالنسبة الى بعض اخرو الى ذلك اشرنا بقولنا غالبا .

وقد يجاب بان ماسبق بحسب التخييل او بالنظر الى ذات اللفظ وهذا بحسب الحقيقة وبالنظر الى القرنية واللفظ معا .

( او التنبيه على غباوة السامع ) اى تنبيه الحاضرين السامعين علي غباوة السامع المقصود بالاسماع وبعبارة اخرى يذكر المسند اليه مع العلم بان السامع يفهمه وان لم يذكر لوجود القرنية عليهوذلك لاجل تنبيه الحاضرين على غباوة السامع حتى يعرفوه ويطلعوا على حاله او لاجل اهانته وتحقيره فيقال في جواب كيف زيد : زيد دنف بذكر المسند اليه تنبيها على ان السامع غبى لاينبغى ان يكون الخطاب معه الا بذكر المسند اليهوان كان في السؤال قرنية دالة عليه يفهمه السامع منها لكونه غير غافل عنها .

( او زيادة الايضاح ) اىايضاح المسند اليه وانكشافه لفهم السامع ( والتقرير ) اي تقرير المسند اليه وتثبية في نفس السامع ( ومنه ) اى من ذكر المسند اليه لزيادة الايضاح والتقرير .

قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم ( واولئك هم المفلحون ) الشاهد في اسم الاشارة الثانية كما اشار اليه بقوله ( بتكرير اسم

الاشارة ) حيث لم يجعل هم المفلحون خبرا بعد خبر عن اسم الاشارة الاول ( تنبيها على انهم ) اى المتقين ( كما ثبت لهم الاثره ) اى العلامة او المكرمة والفضيلة ( بالهدى ) في دار الدنيا ( فهى ) اى الاثرة ( ثابتة لهم ) اى للمتقين ( بالفلاح ) فى دار الاخرة والمعنى الاول للاثرة اولى بقرفية قوله ( فجعل كل ) واحدة ( من الاثرتين في تميزهم ) اي المتقين ( بها ) اى بكل واحدة من الاثرتين ( عن غيرهم بالمثابة ) اى بالمكانة والمنزلة ( التى لو انفردت ) كل واحدة من الاثرتين ( كفت ) اى كافية حالكونها ( مميزة ) للمتقين عن غيرهم ( على حيالها ) اى على انفرادها والحاصل ان تكرير اسم الاشاره اعنى اولئك افاد ثبوت الاثرة لهم اي المتقين بكل واحد من الهدى والفلاح مميزا لهم عن غيرهم اى الفاسقين الكافرين ولو لم يكرر اسم الاشارة وجعل هم المفلحون خبرا ثانيا لاسم الاشارة الاول لاحتمل امتيازهم بمجموع الاثرتين وبكل واحدة منهما فيحصل الاجمال فيفوت المقصود اعنى الايضاح الحاصل بالتكرير وسيأتى الكلام في الاية ايضا في بحث تعريف المسند اليه باسم الاشارة انشاء الله تعالى .

( او اظهار تعظيمه ) اي المسند اليه ( او ) اظهار ( اهانته او ) اظهار التبرك بذكره او ) اظهار ( استلذاذه ) اى استلذاذ المتكلم بذكر المسند اليه .

وليعلم ان ماذكر في هذه الصور الاربع انما هو فيما اذا كان لفظ المسند اليه مفيدا لذلك فالاول كقولك العالم في الدار والثاني

كقولك الجاهل فيها والثالث كقولنا الله ثقتي ورجائي في اتمام الكتاب والرابع كما اذا قيل مثلا ابنة فلان بالباب فتقول نعم بنت فلان بالباب ومن هنا قيل .

اعد ذكر نعمان فان ذكره هو المسك ماكررته يتضوع .

فلولا قصد هذه الامور لكانت القرنية كافية في الدلالة على المسند اليه كما هو المفروض في المقام فذكره لافادة ماهو المقصود اعني هذه الامور .

( او بسط الكلام ) والاطناب فيه بذكر المسند اليه ولو كانت القرنية الخاصة الدالة عليه موجودة في المقام وذلك حيث الاصغاء مطلوب اي في مقام يكون اصغاء السامع ) اي اسماعه ( مطلوبا للمتكلم لعظمته ) أي السامع ( وشرفه نحو ) وما تلك بيمينك ياموسى ( قال هي عصاي ) اتوكؤ عليها واهش بها علي غنمي ولي فيها مارب اخرى .

والشاهد في هي عصاي اذ كان يكفي في الجواب لولا قصد بسط الكلام مع الله جل جلاله ان يقول عصا لان السؤال عن الجنس فزاد بني الله موسى على نبينا واله افضل الصلوة والسلام المبتدء والاضافة والاوصاف للبسط المذكور .

( ولهذا يطال الكلام مع الاحباء ويجوز ان تكون حيث ) في المتن ( مستعارا للزمان ) وان كان معناه الحقيقي كما اشير اليه المكان قال في المصباح حيث ظرف مكان، يضاف الى الجملة وهي مبنية على الضم وبنو تميم ينصبون اذا كانت في موضع نصب انتهى ( وقد يكون

بسط الكلام في مقام الافتخار والابتهاج ) اى اظهار الفرح والسرور ( وغير ذلك من الاعتبارات المناسبة ) للحال والمقام ( كما يقال من نبيك فتقول ) مفتخرا او مبتهجا ( نبينا حبيب الله ابو القاسم محمد بن عبدالله ( ص ) الى غير ذلك من الاوصاف ) التى له ( ص ) كخاتم النبيين وسيد المرسلين اشرف خلق الله العربى المدنى .

بلغ العلى بكماله كشف الدجى بجماله حسنت جميع خصاله
صلوا عليه واله .

( وقد يذكر المسند اليه للتهويل ) اى التخويف وذلك اذا كان اسم المسند اليه مفيدا للتهويل كقولهم امير المؤمنين يامرك بكذا تهويلا للمخاطب بذكر الامير باسم الامارة للمؤمنين ليمتثل امره .

( او ) يذكر المسند اليه لاظهار ( التعجب ) نحو الصبى يقاوم الاسد اذ لاشك ان منشاء التعجب مقاومته للاسد لكن في ذكره اظهار التعجب من ذلك .

( او الاشهاد في قضية ) كان يقال لمن هو حاضر في مجلس البيع زيد باع داره بالف دينار لعمرو فيذكر المسند اليه اعنى زيدا لاجل ان يكون متعينا فلا يقع التباس ولا يجد الشاهد سبيلا للانكار اذا اريد منه الشهادة .

( او التسجيل على السامع ) اى كتابة الحكم عليه بين يدى الحاكم فيقول الكاتب زيد باع داره بالف ثم يكتبه في ديوان الحكم ( حتى لايكون له ) اى للسامع ( سبيل الى الانكار ) وقد مثل بعضهم لذلك بما اذا قال الحاكم لشاهد واقعة هل اقر هذا على

نفسه بكذا فيقول الشاهد نعم زيد هذا اقر على نفسه بكذا فيذكر المسند اليه لئلا يجد المشهود عليه سبيلا الى الانكار بان يقول للحاكم عند التسجيل انما فهم الشاهد انك اشرت الى غيري فاجاب ولذلك لم انكر ولم اطلب الاعذار فيه ( هذا الذي ذكر من قوله فلكونه الاصل الى قول الشارح حتى لايكون له سبيل الى الانكار ( كله مع قيام القرينة ) على المحذوف اذ لو فقدت في شيء من الصور المذكورة لكان ذكر المسند اليه واجبا لانتفاء شرط الحذف اذ قد تقدم ان الحذف يفتقر الى امرين احدهما وجود القرائن فلا وجه لجعل هذه الامور مقتضيا للذكر بل المقتضي حينئذ هو عدمها كما يصرح بعيد هذا ( ومما جعله المفتاح مقتضيا للذكر ان يكون الخبر عام بالنسبة الى كل مسند اليه ) اي ان يكون الخبر صالحا لان ينسب الى كل واحد من الاشخاص المتعددة ( والمراد تخصيصه ) اى الخبر ( بمعين ) اى بشخص معين ( نحو زيد قام وعمرو ذهب وخالد في الدار ) فان الاخبار في هذه الامثلة صالحة لان ينسب الى كل من يمكن صدورها عنه ولكن المراد تخصيص كل واحد منها بشخص معين وهو زيد في الاول وعمرو في الثاني وخالد في الثالث فوجب ذكر المسند اليه في كل واحد من هذه الامثلة الثلاث ليتعين المراد .

( واعترض المصنف عليه ) اى على السكاكي ( بانه ان قامت قرينة ) خاصة ( تدل عليه ) اى على الشخص المعين الذى هو المراد ( ان حذف ) ذلك الشخص المراد ( فعموم الخبر وارادة تخصيصه بمعين وحدهما لايقتضيان ذكره ) اي المسند اليه اي الشخص المراد

بل لايحتاج الى ذكره لوجود القرنية الخاصة الدالة عليه كما هو المفروض .

( بل لابد ) في الحذف حينئذ من ( ان ينضم اليهما ) اى كون الخبر عام النسبة وارادة تخصيصه بمعين ( امر ثالث كالتبرك والاستلذاذ ونحو ذلك ) من الامور المذكورة انفا ( ليترجح ) بهذه الضميمة ( الذكر علي الحذف ) هذا كله فيما اذا قامت القرنية ( وان لم تقم قرنية دالةعلى المسند اليه اي على الشخص المعين المرادتخصيص الخبر به ( كان ذكره ) اى المسند اليه حينئذ ( واجبا لانتفاء شرط الحذف ) ايعنى القرنية ( لا لاقتضاء عموم النسبة ) وارادة التخصيص

( وجوابه ) اى جواب اعتراض المصنف انا نختار الثاني اى عدم قيام القرنية بدعوى ان ( عموم النسبة وارادة التخصيص ) بمعين ( تفصيل ) وبيان ( لانتفاء القرنية وتحقيق له ) بمعنى انه اذا اجتمع الامران اي عموم النسبة وارادة التخصيص يكشف هذا الاجتماع من انه لاقرنية هنا فيكون ذكره واجبا فكلام المفتاح حق لاغبار عليه ( لانه ) اى الخبر ( اذا لم يكن عام النسبة ) الى كل احد (نحو خالق كل شيء يفهم منه ان المراد هو الله جل جلاله ) لوجود القرنية العقلية الدالة علي انه لا خالق الا الله فاطر السموات والارض ( وان كان ) الخبر ( عام النسبة ولم يرد تخصيصه ) بمعين ( نحو خير من هذا الفاسق الفاجر يفهم منه ) من هذا الكلام ( ان المراد كل احد ) خير من هذا الفاسق ( ولا نعني بالقرنية سوى مايدل على المراد ) والدال على المراد موجود في الصورتين كما بينا والا

فمن اين عرفنا أن المراد في الصورة الاولى هو الله تعالى وفي الثانية كل واحد .

( وقيل مراده ) اي مراد المصنف من الاعتراض انه ان لم تقم قرنية ( فيكون ذكره ) اي المسند اليه ( واجبا لاراجحا ) فعموم النسبة وارادة التخصيص لايكونان من اقسام المقتضى ( و ) ذلك لان ( المقتضى ) في اصطلاح هذا العلم ( مايكون مرجحا لاموجبا او) مراده انه اذا لم تقم قرينة ( فيكون ذكره ) اى ذكر المسند اليه ( واجبا فلا يكون ) الذكر ( مقتضى الحال ) فعلى كلا الاحتمالين لاتكون مسئلة عموم النسبة وارادة التخصيص من مباحث هذا العلم لانه كما تقدم علم يعرف به احوال اللفظ العربى التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال .

( والجواب ) اى جواب كلا الاحتمالين (ان المقتضى) في اصطلاح هذا العلم ( اعم من الموجب والمرجح ) هذا جواب الاحتمال الاول ( و ) اما جواب الاحتمال الثانى فهو قوله ( لانسلم المنافاة بين وجوب الذكر وكونه مقتضي الحال فان كثيرا من مقضيات الاحوال) المذكوره في مباحث هذا العلم ( بهذه المثابة ) أى مما هو واجب كحذف المسند اليه في الرفع على المدح او الذم او الترحم فليكن الذكر فيما نحن فيه ايضا كذلك .

( فائدة ) اعلم انه ليس الغرض من بيان النكات في بابى الحذف والذكر بل في باب من ابواب هذا الفن الاستيعاب والحصر لان النكات المقتضية للاعتبارات المناسبة للمقام والحال ليست سماعية بل المدار فيها

الذوق السليم والفهم المستقيم فكل نكتة عدها الذوق والفهم مقتضيا لاعتبار ما مناسب للحال والمقام يعمل بها وان لم يذكرها اهل هذا الفن .

( اما تعريفه اى جعل المسند اليه معرفة ) اي ايراده في الكلام معرفة لاجعله معرفة لان ذلك وظيفة الواضع بخلاف ايراده معرفة فانه وظيفة البليغ المستعمل للفظ .

( وهو ) اي المعرفة والتذكير باعتبار الخبر ( ماوضع ليستعمل في شيء بعينه ) هذا ماخوذ من كلام ابن الحاجب مع تصحيح من نجم الائمة فانه قال المعرفة ماوضع لشيء بعينه فقال الجامى اى بذاته المتعينه المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشي مقيدا بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله ماوضع لشي شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة .

وقال نجم الائمه معني قوله ( اي ابن الحاجب ) بعينه احتراز عن النكرات ولايريد به ان الواضع قصد في حال وضعه واحدا معينا اذ لو اراد ذلك لم يدخل في عده الا الاعلام اذا الضمائر والمبهمات وذو اللام والمضاف الى احدها يصلح لكل معين قصده المستعمل فالمعنى ماوضع ليستعمل في واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصود الواضع كما في الاعلام اولا كما في غيرها ولو قال ماوضع لاستعماله في شيء بعينه لكان اصرح وانما جعل ذا اللام موضوعا كالرجل والفرس وان كان مركبا لما مر في حد الاسم ان المركبات ايضا موضوعة بالتاويل الذي ذكرنا هناك اوجعل اللام من حيث عدم

استقلاله وكونه كجزء الكلمة كانه موضوع مع مادخل عليه وضع الافراد ويدخل في هذا الحد العلم المنكر نحو رب سعاد وزينب لقيتهما لانهما وضعا لشيء معين ويدخل المضمر في نحو ربه رجلا ونعم رجلا وبئس رجلا والحق انه منكر .

ولا يعترض على هذا الحد بالضمير الراجع الي نكرة مختصة قبل بحكم من الاحكام نحو جائني رجل فضربته لان هذا الضمير لهذا الرجل الجائي دون غيره من الرجال وكذا ذو اللام في نحو جائني رجل فضربت الرجل واما الضمير في نحو رب شاة وسخلتها فنكرة كما في ربه رجلا لانه لم يختص المنكر المعود اليه بحكم اولا انتهى واما قوله ( وحقيقة التعريف جعل الذات مشارا به الى خارج اشارة وضعية) فهو ماخوذ من كلام نجم الائمة مع تغيير ما .

فانه قال والاصرح في رسم المعرفة ان يقال ( ماشير به الى خارج مختص اشارة وضعية .



فيدخل فيه جميع الضماير وان عادت الى نكرات والمعرف باللام العهدية وان كان المعهود نكـرة اذا كان المعود اليه او المعهـود مخصوصة قبل بحكم لانه اشير بهما الى خارج مخصوص وان كان منكر او اما ان لم يختص المعود اليه بشيء قبل نحو ارجل قائم ابوه واظبى كان امك ام حمار كما يجيىء البحث فيه في باب كان ونحوربه رجلا ونعم رجلا وبئس رجلا ويا لها قصة ورب رجلا واخيه فالضمائر كلها نكرة اذ لم يسبق اختصاص الرجوع اليه بحكم ولو قلت رب رجل كريم واخيه لم يجز وكذا كل شاة سوداء وسخلتها

بدرهم لان الضمير يصير معرفة برجوعه الى نكرة مختصه بصفة ويدخل فيه الاعلام حال اشتراكها نحو محمد وعلى اذ يشار بكل واحد منهما الى مخصوص عند الوضع ويخرج منه النكرات المعينة للمخاطب نحو قولك جائني رجل تعرفه او رجل هو اخوك لان رجلا لم يوضع للاشارة الى مختص بل اختص في هذا الاستعمال بصفته وكذا يخرج نحو لقيت رجلا اذا علم المتكلم ذلك الملقي اذ ليس فية اشارة لا استعمالا ولا وضعا فقولنا ماشير به يشترك فيه جميع المعارف ويختص اسم الاشارة بكون الاشارة فيها حسية بالوضع كما مر في بابه وانما قلنا الي خارج لان كل اسم فهو موضوع للدلالة على ماسبق علم المخاطب بكون ذلك الاسم دالا عليه .

ومن ثم لايحسن ان يخاطب بلسان من الالسنة الامن سبق معرفته بذلك اللسان فعلى هذا كل لفظ فهو اشارة الى ماثبت في ذهن المخاطب ان ذلك اللفظ موضوع له فلولم نقل الى خارج لدخل في الحد جميع الاسماء معارفها ونكراتها انتهى وانما نقلنا كلامه لانه بطوله يفيدك في المباحث الاتيه ايضا .

( و ) انما ( قدم في باب المسند اليه التعريف على التنكير لان الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند بالعكس ) اي الاصل فيه التنكير قيل وانما كان الاصل في المسند الية التعريف لانه محكوم عليه والحكم على المجهول غير مفيد فلابد من ان يكون معرفة وايضا العلم بحكم من احكام الشيء يستلزم جواز حكم العقل على ذلك الشيء بذلك الحكم وجواز حكم العقل عليه يستلزم العلم بذلك

الشيء لامتناع الحكم على مالا يعلم بوجه من الوجوه هذا ولكن سياتي في بحث تنكير المسند المناقشة في ذلك فانتظر .

واما كون الاصل في المسندالتنكير فلانه محكوم به والحكم بالمعلوم كالنار حارة لايفيد فلابد من ان يكون المقصود من الكلام اثبات شيء مجهول لشي معلوم مفين هذا ولكن سياتي المناقشة في ذلك ايضا في الموضع المذكور .

وقيل انما قدم التعريف لانه وجودي والتنكير عدمى وقيل لان المعرف اعم من المنكرفقدم عليه والمراد به ان المنكر يدل على الحقيقة بقيد القلة او الكثرة او غير ذلك كالتحقير والتعظيم ونحوهما مما سياتي في بحث تنكير المسند اليه والمعرف يدل على الحقيقة لابقيد او المراد ان المعرف عام اذا دخلته ال على ماسياتي في المعرف باللام او الاضافة بخلاف النكرة في الاثبات كما هو واضح فتامل جيدا .

وكيفكان ( فتعريفة ) اي المسند اليه ( لافادة ) المتكلم ( المخاطب اتم فائدة وذلك لان الغرض كما مر ) في اول الباب الاول ( هي ) اي الغرض والتانيث باعتبار الخبر وهو قوله ( افادة ) المتكلم ( المخاطب ) اما ( الحكم اولازمه وهو ) اي اللازم ( ايضا حكم لان المتكلم كما يحكم في الاول بوقوع النسبة بين الطرفين ) اى المسند اليه والمسند ( يحكم ) في الثانى اي حين افادة لازم الحكم ( بانه ) اي المتكلم ( عالم بوقوع النسبة ) بين الطرفين نحو قد حفظت التوراة وقد مر بيانه مستوفي هناك ( ولاشك ان احتمال تحقق الحكم ) في كلتا الصورتين ( متى كان ابعد ) كما في قولك زيد حافظ للتوراة ( كانت

الفائدة في الاعلام به ) اي بذلك الحكم الابعد ( اقوي ) واتم ( وكلما ازداد المسند اليه والمسند تخصصا ازداد الحكم بعدا ) من الذهن وكلما ازداد المسند اليه والمسند عموما ازداد الحكم قربا من الذهن حتى يصل بالقرب الى حد لا فائدة في الاخبار به كما في قولك النار حارة فالمدار والمناط في قوة الفائدة وضعفها هو البعد من الذهن وقربه منه ( كما ترى في قولك شيء ماموجود ) هذا مثال لما هو قريب من الذهن لعموم المسند اليه والمسند فيه وذلك واضح ( وقولك زيد حافظ للتوراة ) هذا مثال لما هو بعيد من الذهن لتخصص المسند اليه لكونه شخصا معينا وكذلك المسند لكونه من افعال الخصوص ( فائده ) ازداد من الزيادة اصله ازتيد قلبت التاء دالا والياء الفا كما اشار اليه ابن مالك في قوله

طاتا افتعال رد اثر مطبق في ادان وازداد وادكر دالا بقي

( وفادته اتم فائدة تقتضي اتم تخصيص وهو التعريف لانه كمال التخصيص والنكرة وان امكن ان تخصص بالوصف بحيث لايشاركه فيه ) اي في ذلك الوصف ( غيره كقولك اعبد الها خلق السماء والارض ) الشاهد في الها حيث تخصص بوصف لايشاركه فيه غيره وذلك الوصف كونه خالق السماء والارض ( و ) كقولك ( لقيت رجلا سلم عليك اليوم وحده قبل كل احد ) الشاهد في رجلا حيث تخصص بوصف لايشاركه فيه غيره وذلك الوصف التسليم عليك بالقيود المذكورة ولايذهب عليك ان المثالين ليسا من المسند اليه وذلك واضح .

(لكنه)اي تخصيص النكرة بالوصف المذكور ( لايكون في قوة تخصيص

المعرفة لانه وضعي بخلاف تخصيص النكرة ) لانه عارضي حصل بالاستعمال والتقييد حينه .

( ثم التعريف يكون على وجوه متفاوته ) وتلك الوجوه عند الجمهور ستة كما قال الشاعر بالفارسية .

معارف شش بود مضمر اضافة علم ذو اللام موصول اشارة

ووجه الانحصار فيها ان التعين في لفظ المعرفة اما ان يفيده نفس اللفظ وجوهرة وهو العلم كما قال ابن مالك .

اسم يعين المسمى مطلقا علمه كجعفر وخرنقا

او يفيده حرف وهو ذو اللام او تفيده القرنية في الكلام وهو المضمر او تفيده الاشارة الحسية الى نفسه وهو اسم الاشارة او تفيده الاشارة العقلية الى نسبة معهودة معلومة السامع وتلك النسبة ان كانت خبرية فهو الموصول والا فهو المضاف الى احد الخمسة ( يتعلق بها ) اى بتلك الوجوه ( اغراض مختلفه اشار اليها ) اى الى الاغراض او الى الوجوة ( بقوله لان المقام للتكلم او الخطاب او الغيبة ) فاذا قيل مثلا من اكرم زيدا وكنت انت المكرم له فتقول انا ولا تقول فلان وان كان المكرم له المخاطب قلت انت واذا كان المكرم له عمرا الغائب وكان قد تقدم له ذكر قلت هو فالحاصل انه اذا كان المقام للتكلم والخطاب او الغيبه لايشعر بذلك الا الضمير الموضوع لذلك وهذا لاينافي كون الاسم الظاهر ايضا مشعرا بذلك لانه ليس نصافي ذلك فقول الخليفة امير المؤمنين امربكذا يحتمل المتكلم ويحتمل الاخبار عن غيره فليس نصا في ذلك بخلاف انا امرت بكذا فانه نص في ذلك .

والحاصل ان المقام مقام التعبير عن المتكلم من حيث انه متكلم وعن المخاطب من حيث انه مخاطب ومن الغائب من حيث أنه غائب فلا يرد ان مقام التكلم ثابت في قول الخليفة امير المؤمنين امر بكذا مع عدم الاضمار وان الخطاب اعني توجيه الكلام الى الحاضر لايقتضي التعبير بضمير المخاطب كما تقول في حضرة جماعة كلاما لاتخاطب به واحدا منها وان الغيبة وهي كون الشيء غير متكلم ولا مخاطب لاتستدعي الاضمار لان الاسم الظاهر كما ياتي في بحث الالتفات في حكم الغائب ( وقدم ) المصنف ( المضمر لكونه اعرف المعارف ) ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم الموصول والمعرف باللام والمضاف في رتبة المضاف اليه الا المضاف الى المضمر فهو في رتبة العلم هذا عند الجمهور :

وقال الكوفيون ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم اسم الاشارة والموصول ثم ذو اللام واما المضاف فحكمه حكم ما اضيف اليه وهنا اقوال اخر لا فائدة مهمة في ايرادها وسياتي في اول بحث تعريف المسند اليه كلام مناسب للمقام فانتظر .

واعرف المضمرات المضمر المتكلم ثم المخاطب قال الرضي وانما كان المتكلم اعرف لانه ربما يدخل الالتباس في المخاطب بخلاف المتكلم .

( واصل الخطاب ان يكون لمعين واحدا كان ) نحو رأيت وترى ( او كثيرا ) نحو رايتما ورايتم وتريان وترون وذلك ( لان وضع المعارف ) كما تقدم انفا ( على ان تستعمل لمعين مع ان الخطاب ) في اللغة ( هو توجيه الكلام الى ) سامع ( حاضر فيكون معينا )

وهو الاصل ( وقد يترك ) الاصل ( اى الخطاب مع معين ) ليتوجه الى غيره اى غير المعين ليعم الخطاب كل مخاطب ) اى كل من يصلح ان يكون مخاطبا ( على سبيل البدل نحو قوله تعالى ولو ترى اذا المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم .

قال في الكشاف يجوز ان يكون لو ترى خطابا لرسول (ص) وفيه وجهان ان يراد به التمني كانه قال وليتك ترى كقوله (ص) للمغيرة لو نظرت اليها والتمني لرسول الله كما كان الترجي له(ص) في لعلهم يهتدون لانه ( ص ) تجرع منهم الغصص ومن عداوتهم واضرارهم فجعل الله له تمني ان يراهم على تلك الصفة الفظيعة من الحياء والخزى والغم ليشمت بهم وان تكون لو الامتناعية قد حذف جوابها وهو لرايت امرا فظيعا او لرايت اسوء حال ترى ( ثم قال ) ويجوز ان يخاطب به كل احد كما تقول فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساء اليك فلا تريد به مخاطبا بعينه فكانك قلت ان اكرم وان احسن اليه .

ولو واذ كلاهما للمضى وانما جاز ذلك لان المترقب من الله بمنزلة الموجود المقطوع به في تحققه انتهى والى حاصل وجهى الكشاف يشير بقوله ( لايريد بالخطاب مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع حال المجرمين ) اى تقبيح حالهم وشدتها .

قال في المصباح فظع الامر فظاعة جاوز الحد في القبح فهو فظيع وافظع افظاعا فهومفظع مثله وافظع الرجل بالبناء للمفعول نزل به امر شديد انتهى .

( تناهت حالهم الفظيعة في الظهور وبلغت النهاية في الانكشاف لاهل المحشر الى حيث يمتنع خفائها فلا يختص بها ) اي بحالهم الفظيعة ( رؤية راء دون راء واذا كان كذلك فلا يختص بهاى بهذا الخطاب ) اى بقوله لو ترى ( مخاطب دون مخاطب بل كل من يتاتى منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب ( و ) وجد ( في بعض النسخ ) مكان قوله فلا يختص به بتذكير الضمير ( فلا يختص بها ) بتانيث الضمير ( اي برؤية حالهم مخاطب ) فالضمير المؤنث راجع الى حالهم الفظيعة على تقدير مضاف وهو الرؤية اماقبل لفظة الحال او بعد الباء في بها ( او بحالهم رؤية مخاطب ) فالضمير المؤنث ايضا راجع الى حالهم الفظيعة لكن ( على حذف مضاف ) وهو الرؤية ايضا لكن قبل لفظة مخاطب .

( قال في الايضاح وقد يترك ) الاصل اى الخطاب مع معين ليتوجه ( الى غير معين نحو قولك ) ( فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساء اليك فلا تريد ) بالخطاب الخ ( مخاطبا بعينه اي مخاطبا معينا ( بل تريد ) الفعل المبني للمفعول اي ( ان اكرم او احسن اليه فتخرجه ) اى قولك اكرمته الخ ( في صورة الخطاب ) لفظا لامعنى وذلك لانك لاتريد مخاطبا معينا ( ليفيد العموم ) اى ليشمل كل من يمكن منه الرؤية ( وهو ) اي اخراج الكلام في صورة الخطاب لفظا لا معنى ليفيد العموم ( في القران كثير نحو ولو ترى الاية ) حيث ( اخرج ) هذا الفعل اعني ترى ( في صورة الخطاب ) لفظا فقط وانما يحمل على هذا اي صورة الخطاب

لفظا فقط ( لما اريد العموم ) اي لارادة العموم ( فقوله ليفيد العموم متعلق بقوله فلا تريد مخاطبا بعينه كما اشرنا نحن الى ذلك ( لا بقوله فتخرجه في صورة الخطاب لفساد المعنى ) حينئذ اذا الخطاب مشعر بالتعيين والخصوص لا العموم فيلزم تعليل الشيء بما ينافيه فتامل جيدا .

( وكذا قوله لما اريد العموم متعلق بما دل عليه الكلام اى يحمل على هذا اى عدم أرادة مخاطب معين لارادة العموم يشعر بذلك ) اي بما قلنا في متعلق التعليلين ( لفظ المفتاح ) حيث قال وانه في القران كثير لحمل قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم على العموم قصد الى تفظيع حال المجرمين .

( وبالعلمية اي تعريف المسند اليه بايراده علما وهو ) اي العلم اسما كان او لقبا او كنية ( ماوضع لشيء مع جميع مشخصاته ) التى تمنع من وقوع الشركة فيه .

والمراد بتلك المشخصات امارات الشخص وعلاماته المميزه له من غيره من الاعراض والصفات كالكم والكيف لانها امارات وعلامات يعرف بها الشخص ويتميز عما عداه فتبدل المشخصات لا يوجب تبدل الشخص .

واعترض بان التعريف لايصدق فيما اذا اسمي الاب ولده الذي لم يره فانه حينئذ لم يطلع على جميع مشخصاته والذى يتعقله حين التسمية من اماراته وعلاماته امور كلية لاتفيد تشخصه لان ضم كلى وهو ماتعقله من الامارات والاوصاف الى كلى اخر وهو الذات لايفيد

تشخصه وتعينه .

واجيب بانه لايتعين في الوضع لشيءمع مشخصاته ملاحظةالمشخصات بالوجه الجزئي بل يكفي ملاحظتها بوجه كلي ينحصر في ذلك الجزئي وحاصله ان معرفة المشخصات ولو اجمالا بوجه عام تكفي في وضع العلم ونظير ذلك ماقيل في وجه كون لفظ الله علما .

واعترض ايضا بان هذا التعريف غير صادق على علم الجنس لانه موضوع للماهية ولا مشخصات لها اذ لا وجود لها في الخارج حتى يكون لها مشخصات وحينئذ فلا يصدق عليه انه وضع لشيء مع جميع مشخصاته .

واجيب عن ذلك بان التعريف لما علميته حقيقية وهو علم الشخص بخلاف علم الجنس فانه علميته حكمية حتى صرح النجاة بان علمية الجنس انما تعتبر عند الضرورة ولاحكام لفظية كما قال في الالفيه .

ووضعوا لبعض الاجناس علم كعلم الاشخاص لفظا وهو عم

قيل ويمكن ان يجعل التعريف شاملا لعلم الجنس بان يراد بالمشخصات المشخصات الخارجية بالنسبة لعلم الشخص والذهنية بالنسبة لعلم الجنس وهذا اولى ويظهر وجهه من المباحث الاتيه .

واما اسماء الكتب فقيل انها وضعت للقدر المشترك بين النسخ او ماوجد منها فعليه ليست باعلام وقيل انها وضعت للنقوش الاولى وهي نسخة المصنف ويكون الاطلاق على غيرها من باب تعدد الوضع فعليه تدخل في الاعلام المشتركه .

واما اسماء العلوم فلنكتف بما حققه بعض المتاخرين على قول

صاحب القوانين ان قولنا اصول الفقه علم لهذا العلم وهذا نصه الظاهر انه يريد بالعلمية هنا نحو ما في كلام النحاة من ان الرفع علم الفاعلية اى علامة الفاعلية بناء على ان كل اسم علامة لمسماه لا ما هو من قبيل علم الشخص والالم يصح تحديد مسماه بظابط ان الجزئى الحقيقى لايعرف ولا يعرف به وعلم الشخص ماكان مسماه جزئيا ولا ماهو من قبيل علم الجنس كما يظهر وجهه بملاحظ نظائره من اسامى سائر العلوم التى يصح اطلاق العلمية على جميعها حيث لايعامل معها معاملة المعارف بل يعامل معها معاملة النكرات من صحة الاضافة ودخول لام التعريف وغير ذلك ويمكن الفرق بين ماعبر عن جنس تعريفه بالمعرفة فيكون من قبيل علم الجنس كالفقه واصول الفقه وما عبر عن جنس تعريفه بالنكرة فيكون من قبيل اسم الجنس كالنحو والمطبق .

ولكن يأباه صحة دخول لام التعريف على الجميع ولاينتقض ذلك باصول الفقه حيث لايصح اضافته ولا دخول لام التعريف عليه بالنسبة الى معناه العلمي لانه من جهة وجود المانع وهو الاضافة الموجودة فيه الحاصلة باعتبار المعنى اللغوى المنقول منه لامن جهة فقد المقتضى وهو قبول معناه التعريف بواسطة الاداة اوالاضافة فليتدبر انتهى .

فتحصل من جميع ماحققنا لك ان العلم وضع للشي وهو الذات بضميمة المشخصات فالمشخصات جزء من الموضوع له لا انها امر زائد على الموضوع له بحيث يكون الموضوع له الشيء والمشخصات حاصلة بطريق التبع .

فان قلت هذا يقتضي ان يكون استعمال العلم مجازا عندتبدل المشخصات لان صفات الطفولية مثلا الحاصلة عند الوضع تزول عند الكبر والشيخوخة

كصغر الاعضاء وعدم النطق وعدم التمييز فان كلها تزول عند الكبر والشيخوخة مع ان استعمال العلم بعد زوالها حقيقة اجماعا .

قلنا ان المراد المشخصات هي المشتركه بين جميع احواله التى يتحق بها جزئيته وتمنع من وقوع الشركة فيه كالوجود الخارجى والحياة واللون المخصوص وامثالها ولاشك انها صفات ومشخصات لازمة له في جميع الاحوال فهي المعتبرة في الوضع دون غيرها مما يتبدل .

والحاصل ان المراد بالمشخصات المعتبرة جزء للموضوع له الصفات والعوارض اللازمه للذات من حيث هي ذات وهي التى لاتقوم للذات ولاتحصل للذات الا بها .

وليعلم ان الاعلام الغالبة التى تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال فيه كما قال .

وقد يصير علما بالغلبة مضاف او مصحوب ال كالعقبة داخلة في التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك قال في الفوانين في القانون الثانى وفي معنى الوضع استعمال اللفظ في شيء مع القرنية مكررا الى ان يستغنى من القرنية فيصير حقيقة انتهى .

( وقدمها ) اى العلمية ( على بقية المعارف لانها اعرف منها ) لانها يعين المسمي بنفس اللفظ بخلاف البقية لانها تعينه اما بقيد لفظى وهو الصلة وال والمضاف اليه اوبقيد معنوى وهو الاشارة فتامل .

( لاحضاره اى المسند اليه ) لايذهب عليك ان في الكلام نوع

استخدام لان الضمير في قوله لاحضاره لمعنى المسند اليه ومدلوله والمعرف بالعلمية لفظه اللهم الا ان يقال ان الكلام على حذف مضاف اى لاحضار مدلوله ( بعينه اى بشخصه ) اورد على ذلك بان الاحضار بعينه لايتاتى في المثال الاتى اعني قل هو الله احد فان المعنى الذي وضع له لفظ الجلالة لا يتاتى حضوره في ذهن السامع بعينه لعدم العلم بذاته والاحاطة بجميع صفاته .

واجيب عن ذلك بان المراد بالاحضار بعينه مايتناول احضاره بوجه جزئي كاحضاره بذاته مشخصاته .

او بوجه كلي ينحصر فيه فالاول كزيد والثاني كلفظ الجلالة فانه معناه يستحضر بوجه كلي منحصر فيه تعالى وتقدس ككونه واجب الوجود الخالق للعالم وكانه الى ذلك اشار بقوله ( بحيث يكون متميزا من جميع ماعداه ) فالمدار في حضوره في الذهن بعينه على صيرورته متميزا عند السامع عن جميع ماعداه ولو بملاحظة خاصة مساوية له بحيث يمتنع اشتراكه بين كثيرين فعليه يمكن احضاره تعالى وتقدس بعينه في ذهن السامع والمراد بالاحضار في الذهن التفاته اليه جل جلاله وتوجهه اليه ولاشك ان السامع اذا سمع لفظ الجلالة يتوجه ذهنه اليه جل جلاله .

( واحترز به اى بقوله بعينه ( عن احضاره باسم جنسه نحو رجل عالم جائني فانه لايفهم منه الا رجل متصف بالعلم فيحتمل ان يكون هو زيدا او غيره واعترض بان الاحضار بعينه قد يحصل باسم الجنس كما اذا لم يكن في البلد الا عالم واحد واجيب بان المراد الاحضار

من حيث الوضع والاحضار في المثال في الفرض المذكور عارضي لانه بسبب الانحصار لامن حيث الوضع وليعلم ان الشاهد في رجل وانما اتي به لاجل صحة الابتداء بالنكرة فلا تغفل ( في ذهن السامع ابتداء اى اول مرة واحترز به ) اى بقوله ابتداء ( عن احضاره ثانيا بالضمير الغائب ) لان الاحضار به انما يكون بسبب تقدم المرجع لفظا اومعنى او حكما فلا يكون الاحضار فيه اول مرة ( نحو جاء زيد وهـو راكب ) فاحضار المسند اعني مدلول هو انما يكون بسبب ذكر مايعود اليه اعنى زيد اولا ( باسم مختص به اى بالمسند اليه بحيث لايطلق على غيره باعتبار هذا الوضع ) :

قال الرضي عند قول ابن الحاجب العلم ماوضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد قوله غير متناول غيره يخرج سائر المعارف لان المبهمات والمضمرات وذو اللام وضعها الواضع لتطلق على اي معين يراد بخلاف العلم فان واضعه لم يضعه الالمسمي معين ولانظر له الى تناوله معينا اخر كما كان في سائر المعارف ثم قال قوله بوضع واحد متعلق بمتناول اي لايتناول غير ذلك المعين بالوضع الواحد بل ان تناول كما في الاعلام المشتركة فنما يتناوله بوضع اخر اي بتسمية اخرى لا بالتسمية الاولى كما اذا سمي شخص بزيد ثم يسمى به شخص اخر فانه وان كان متناولا بالوضع لمعنيين لكن تناوله المعين الثاني بوضع اخر غير الوضع الاول بخلاف سائر المعارف كما تبين وانما ذكر قوله بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركه عن حد العلم انتهى ( واحترز به ) اي بقوله باسم مختص به (عن احضاره بضمير المتكلم)

نحو انا ضربت ( و ) ضمير ( المخاطب ) نحو انت ضربت ( واسم الاشارة ) نحو هذا ضرب زيدا ( والموصول ) نحوالذي اكرم زيدا جاء ( والمعرف بلام العهد ) نحو وليس الذكر كالانثى ( والاضافة ) نحو قال ابن عباس ( فانه يمكن احضاره ) اى المسند اليه ( بعينه ابتداء بكل واحد منها ) كما عرفت في الامثلة ( لكن ليس شيء منها بمسند اليه معين ) لانها كما نقلنا عن الرضى انما وضعت لتطلق على اي معين يراد بخلاف العلم فانه لم يوضع ألا لمسمي معين وهذا الفرق متشابه الوضع فيهما وياتي بيانه في اخر المبحث .

( فان قيل هذا القيد ) اى قوله باسم مختص به ( مغن عن الاولين ) اى قوله بعينه وابتداء ( لان الاسم المختص بشيء معين ليس الا العلم ) فيخرج به كل ماخرج بالاولين فذكرهما لغو غير محتاج اليه ( قلنا ) لانسلم ان ذكر القيود هنا للاحتراز ولتحقيق مقام العملية بل المقصود من ذكرها ايضاح المقام وتاكيده كما ياتي في بحث وصف المسند اليه نحو زيد التاجر وامس الدابر والى ماذكرها اشار بلفظة بعد في قوله ( بعد التسليم ان ذكر القيود ) الثلاثة اعني بعينه وابتداء واسم مختص به كلها ( انما هو ) اي ذكر القيود ( لتحقيق مقام العلمية ) وللاحتراز عن غير ذلك المقام والمراد بمقام العلمية الامر الذي يقتضي تعريف المسند اليه بالعلمية ( فلا باس بان يقع فيها ) اى في القيود ( ما ) اى قيد ( يصح به ) اى بذلك القيد ( الاحتراز عن الجميع ) اى عن جميع مااريد الاحتراز عنه فلا مانع من كون بقية القيود للتوضيح والتاكيد لا للاحتراز ( كما في التعريفات ) الاخر .

قال بعض المحققين في حاشية شرح المطالع في بحث اختلال التعريف عند قول الشارح وهو القيد المستدرك ماهذا نصه اشار بقوله وهو القيد المستدرك الى بطلان مااشتهر من ان كل قيد في الحد لابد ان يحترز به عن شيء والا كان مستدركا فانه باطل قطعا لانهم يوردون في التعريفات فصولا متساوية وخواص كذلك انتهى .

فتحصل مما ذكرنا انه يصح ان يكون كل واحد من القيود الثلاثة للاحتراز عن الجميع ولامانع في ذلك .

( لايقال ان قوله ابتداء ) لايصح الاحتراز به عن الجميع لأنه ( احتراز عن المضمر الغائب والمعرف بلام العهد والموصول ) فقط فيحتاج اخراج غير هذه الثلاثة الى قوله باسم مختص به ( لانا نقول هذا ) اي اختصاص الاحتراز بقوله ابتداء بهذه الثلاثة ( موقوف على ان يكون معنى قوله ابتداء بنفسه اى بنفس لفظه يعنى احضار الا يتوقف بعد العلم بالوضع على شيء اخر من تقدم الذكر ونحوه ) يعنى الصلة ولام التعريف والتكلم والخطاب والاشارة والاضافة ( ولو اريد ذلك ) اى كون معنى قوله ابتداء بنفس لفظه فحينئذ ( يكون هذا بعينه معنى قوله باسم مختص به وبعد اللتيا والتى يكون ) قوله ابتداء ( احترازا عن سائر المعارف ولا يكون لتخصيص ) ابتداء بالاحتراز عن ( ماذكر ) يعني المعارف الثلاث ( جهة ) صحة ( لان اللفظ الموضوع لمعين انما هو العلم وماسواه ) من المعارف ( انما وضع ليستعمل في معين ) اى معين كان فلا يختص لفظه بمعين خاص عند الوضع فتامل .

( فائدة ) اللتيا تصغير التي قال السيوطي خالفوا بها تصغير المعرب في بقاء اولها على حركته الأصلية والتعويض من ضمه الفا مزيدة في اخرها اذا عرفت ذلك فاعلم ان اللتيا والتي مثل والأصل فيهما ان رجلا تزوج قصيرة صبية الخلقة فقاسى عنها شدائد فطلقها فتزوج طويلة فقاسي منها اضعاف ذلك فطلقها وقال بعد اللتيا والتي لا اتزوج ابدا ثم صارت مثلا وكني بها عن الشدائد المتعاقبة .

( فينبغي ان يصار الى ماذكره بعضهم من ان معناه ) اي ابتداء ( اول زمان ذكره وهو احتراز عن احضاره اى المسند اليه ( في ثاني زمان ذكره كما في سائر المعارف فانها لاتفيداول زمان ذكرها الامفهوماتها الكلية ) لان لفظة هذامثلا لاتفيد اول زمان ذكرها الا كلي المفرد المذكر المشار اليه ( وافادتها للجزئيات المرادة في الكلام انما تكون بواسطة قرينة معينة لها في الكلام كتقدم الذكر) في ضمير الغائب ( والاشارة ) باليد والحاجب ونحوهما في اسماء الاشارة ( والعلم بالصلة ) في الموصول ( و ) العلم با ( لنسبة ) في المضاف ( ونحو ذلك ) كالتكلم والخطاب في ضمير المتكلم والمخاطب وكالمعهودية في المعرف باللام ( ولا يخفى على المنصف ان الوجه ماذكرناه اولا ) من كون كل واحد من القيود الثلاثة للاحتراز عن شيء من المعارف حسب ماتقدم .

( تنبيه ) اعلم ان في وضع اسماء الاشارة والموصولات والضمائر قولين احدهما وهو قول قدماء اهل العربية ان الموضوع له فيها عام كالوضع والمستعمل فيه فيها خاص فتكون مجازات بلا حقيقة مستعملة

كما قيل في لفظة الرحمن .

وثانيهما وهو قول المتاخرين ان الوضع فيها عام والموضـوع له خاص قال شارح الكافية المعرفة ستةانواع بالاستقراء فالاول المضمرات فانهاموضوعة بازاء معان معينة مشخصة باعتبارامر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكى عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لايفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لا انه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي مشخص .

والثاني الاعلام الشخصية كما اذا اتصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسيه كما اذا تصور مفهوم الاسدوهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا الجنسى ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنس مع قطع النظـر عن معلوميتـه ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة .

والثالث المبهات يعنى اسماء الاشارةوالموصولاتوانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم وكذالك الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان متعينه معلومة معهودة من حيث معلوميتها وضعاعاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظ هذا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان

التصور المعتبر فيه عام وهو القدر المشترك بين تلك الأفراد والموضوع له خاصا لانه خصوصية كل واحد من تلك الأفراد لا المفهوم المشترك بينها .

والرابع والخامس ماعرف باللام العهديه والجنسية او الاستغراقيه او عرف بالنداء نحويا رجل اذا قصد به معين بخلاف يارجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكر المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام اذا اصل يارجل ياايها الرجل .

والسادس المضاف الى احدها معنى اى اضافة معنوية انتهى باختصار فاحفظ ذلك فانه يفيدك في المباحث الاتية كما يتضح بذلك ماتقدم ( نحو قل هو الله احد ) في تركيبه قولان احدهما ان يكون هو مبتدء والله خبرا اولا واحد خبرا ثانيا اوبدلا من الله بناء على جواز ابدال النكرة غير الموصوفة من المعرفة كما ذكره الرضى بشرط ان يستفاد من البدل مالم يستفد من المبدل منه وثانيهما ان يكون هو ضمير الشان مبتدء اولا والله مبتدء ثانيا واحد خبره والجملة خبر الضمير والشاهد انما هو على هذا القول في ايراد المسند اليه علما لاجل احضاره في ذهن السامع ابتداء بعينه باسم مختص به يعنى لفظ الجلالة .

واما على القول الاول فلا شاهد فيه لان لفظ الجلالة لم يقع مسندا اليه بل مسندا او بدلا منه فتدبر جيدا .

( فالله اصلها الاله ) قال بعض المحققين ان ال في قوله اصلها الاله من الحكاية لامن المحكى فمرده ان اصله اله منكرا وانما ادخل

حرف التعريف عليه لافادة الحصر كما يأتي في زيد الامير رداعلى من يقول اصله لاه فاصله اله منكرا ( حذفت الهمزة ) من اوله ( وعوضت منها حرف التعريف ) يعني ال فادغم لامه في لامه فصار الله ( ثم جعل علما للذات الواجب الخالق لكل شيء ومن زعم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبوديه وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي فقد سهى الا ترى ان قولنا لا اله الا الله كلمه توحيدبالاتفاق من غير ان يتوقف على اعتبار عهد فلو كان الله اسما لمفهوم المعبود بالحق او الواجب لذاته ) الكليين ( لاعلما للفرد الموجود منه ) اي من المفهوم ( لما افاد التوحيد لان المفهوم ) الكلى ( من حيث هو ) كلي مع قطع النظر عن الدليل الدال على انحصاره في فرد ( يحتمل الكثرة ) بل بها قوامه وتمامه كما يظهر من قولهم المفهوم ان امتنع فرض صدقه علي كثيرين فجزئي والافكلي .

( وايضا ) اشكال اخر على كون الله اسما للمفهوم الكلى المذكور لانه ان كان كذلك ( فالمراد بالاله في هذه الكلمة ) يعني قولنا لا اله الا الله .

( اما المعبود بالحق ) الكلى كما ان المراد بلفظ الله على زعم هذا الساهي ايضا ذلك ( فيلزم ) حينئذ ( استثناء الشيء من نفسه ) وهو غير جائز بل غلط ( او ) المراد بالاله في هذه الكلمة ( مطلق المعبود ) اى اعم من ان يكون معبودا بالحق او الباطل ( فليزم ) حينئذ (الكذب) اذ نفي جنس الاله بهذا المعنى الاعم غير مطابق للواقع ( لكثرة

المعبودات الباطلة ) عند اغلب الناس وذلك ظاهر .

( فيجب ان يكون اله ) فى هذه الكلمة ( بمعنى المعبود بالحق والله علما للفرد الموجود منه ) لا اسما للمفهوم الكلى كما زعم هذا الساهى (والمعنى) اى معنى هذه الكلمة اى قولنا لا اله الا الله انه ( لا مستحق للعبودية له فى الوجود او موجود الا الفرد الذي هو خالق العالم ) وهذا معنى صحيح لاغبار عليه .

( وهذا معنى قول صاحب الكشاف ان الله مختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اى بالفرد الموجود الذى يعبد بالحق تعالى وتقدس) .

وفى تفسير ابى السعود مايتضح به حقيقة الحال في اسم الله ذي الجلال من حيث الاشتقاق والموضوع له والاعلال وما فيه من الأقوال فلا باس فى نقله وان كان فيه شيء من التطويل فى المقال لان استيفاء الكلام فى هذا الاسم الجليل لاسيما فى هذا المقام مطابق لمقتضى الحال اذا المقام يقتضى نقل مافيه من القيل والقال .

قال ماهذا نصه الله اصله الا له فحذفت همزته على غير قياس كما ينبىء عنه وجود الادغام وتعويض الالف واللام عنها حيث لزماه وجردا عن معنى التعريف ولذلك قيل ياالله بالقطع فان المحذوف القياسى في حكم الثابت فلا يحتاج الى التدارك بما ذكر من الادغام والتعويض وقيل على قياس تخفيف الهمزة فيكون الادغام والتعويض من خواص اسم الجليل ليمتاز بذلك عما عداه امتياز مسماه عما سواه بما يوجد فيه من نعوت الكمال .

والا له في الاصل اسم جنس يقع على كل معبود بحق او باطل

اي مع قطع النظر عن وصف الحقيقة والبطلان لامع اعتبار احدهما لا بعينه ثم غلب على المعبود بالحق كالنجم والصعق .

واما الله بحذف الهمزة فعلم مختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اصلا واشتقاقه من الا لاهة والالوهة والالوهية بمعني العبادة حسبما نص عليه الجوهري على انه اسم بمعني المالوه كالكتاب بمعنى المكتوب لاعلى انه صفة منها بدليل انه يوصف ولا يوصف به حيث يقال اله واحد ولا يقال شيء اله كما يقال كتاب مرقوم ولا يقال شيء كتاب .

والفرق بينهما ان الموضوع له في الصفة هو الذات المبهمة باعتبار اتصافها بمعنى معين وقيامه بها فمدلولها مركب من ذات مبهمة لم يلاحظ معها خصوصية اصلا ومن معنى معين قائم بها على ان ملاك الامر تلك الخصوصية فباي ذات يقوم ذلك المعنى يصح اطلاق الصفة عليها كما في الافعال ولذلك تعمل عملها كاسمي الفاعل والمفعول والموضوع له في الاسم المذكور هو الذات المعينة والمعنى الخاص فمدلوله مركب من ذينك المعنيين من غير رجحان للمعنى على الذات كما في الصفة ولذلك لم يعمل عملها وقيل اشتقاقه من اله بمعنى تحير لانه سبحانه يحار في شانه العقول والافهام واما اله كعبد وزنا ومعني فمشتق من اله بالكسر وكذا تاله واستاله اشتقاق استنوق واستحجر من الناقة والحجر .

وقيل من اله الى فلان اي سكن اليه لاطمئنان القلوب بذكره تعالى وسكون الارواح الى معرفته .

وقيل من اله اذا فزع من امر نزل به والهه غير اذا اجاره اذ

العائذ به تعالى يفزع اليه وهو يجيره حقيقة او فى زعمه

وقيل اصله لاه على انه مصدر من لا يليه بمعنى احتجب وارتفع اطلق على الفاعل مبالغة .

وقيل هو اسم علم الذات الجليل ابتداء وعليه مدار امر التوحيد فى قولنا لا اله الا الله ولا يخفى ان اختصاص أسم الجليل بذاته سبحانه بحيث لايمكن اطلاقه على غيره اصلا كاف فى ذلك ولايقدح كون ذلك الاختصاص بطريق الغلبة بعد ان كان اسم جنس في الاصل وقيل هو وصف في الاصل لكنه لما غلب عليه تعالى بحيث لايطلق على غيره اصلا صار كالعلم ويرده امتناع الوصف به واعلم ان المراد بالمنكر فى كلمة التوحيد هو المعبود بالحق فمعناها لافرد من افراد المعبود بالحق الا ذلك المعبود بالحق وقيل اصله لاها بالسريانيه فعرب بحذف الالف الثانية وادخال الالف واللام عليه وتفخيم لامه اذا لم ينكسر ماقبله سنة وقيل مطلقا وحذف الفه لحن تفسد به الصلوة ولا ينعقد به صريح اليمين وقد جاء لضرورة الشعر في قوله .

الا لا بارك الله فى سهيل اذا ماالله بارك فى الرجال

انتهى وقد تقدم نبذ من القول فى هذا الاسم الجليل فى الجزء الاول فى شرح الديباجه فراجع ان شئت .

( او ) تعريف المسند اليه بالعلمية لافادة ( تعظيم اوهانة كما فى الالقاب الصالحة لمدح ) فيفيد تعظيما نحو فخر المحققين قال كذا ( او ذم ) فيفيد اهانته نحو فخر المشككين قال كذا

ولا يذهب عليك ان تقيد الالقاب بالصالحة بظاهره ينافى الاطلاق المستفاد

من كلام الرضى على مانقله السيوطي فان الظاهر من كلامه ان اللقب مطلقا صالح لمدح او ذم اللهم الا ان يقال ان التقييد للكشف والتوضيح لا للاحتراز عن الالقاب غير الصالحة وذلك لعدم وجودها فيكون هذا التقييد نظير ماياتي في بحث وصف المسند اليه من قولك الجسم العريض الطويل العميق يحتاج الى فراغ يشغله فتامل ( او ) تعريف المسند اليه لافادة ( كناية عن معنى يصلح له الاسم نحو ابو لهب فعل كذا) فان هذا الاسم يصلح لكونه كناية عن كون المسمي جهنميا اعلم ان الاسم على ضربين احدهما ماكان وضعه قبل اتصاف معناه العامى بمعناه الاصلى للتفأل او التطير كالفضل والحارث والنعمان والثانى ماكان وضعه بعد اتصافه به كامير المؤمنين وابى الحسن والظاهر ان ابا لهب من قبيل الاول فلا تغفل ( وفى التنزيل تبت يد ابي لهب اي يدا جهنمي لان انتسابه الى اللهب ) اى النار ( يدل على ملابسته اياها ) وقد عد هذه الآيه من معجزات القران الكريم لانها اخبار عن الشيء اى عن بقاء ابي لهب على كفره وخروجه من الدنيا كافرا قبل وقوعه وقد وقع وليعلم انها ليست من امثلة تعريف المسند اليه لان ابى لهب مضاف اليه فلا تغفل .

قال فى الكشاف روى انه لما نزل وانذر عشيرتك الاقربين .

رقي رسول الله صلى الله عليه واله الصفا وقال ياصباحاه فاستجمع اليه الناس من كل اوب فقال ( ص ) يابني عبد المطلب يابنى فهر ان اخبرتكم ان بسفح هذا الجبل خيلا اكنتم مصدقى قالوا نعم قال ( ص ) فانى نذير لكم بين يدى الساعة فقال ابو لهب تبالك

ألهذا دعوتنا فنزلت ( هذه السورة ) .

فان قلت لم كناه والتكنية تعظيم وتكرمة قلت فيه ثلاثة اوجه احدها ان يكون مشتهرا بالكنية دون الاسم فقد يكون الرجل معروفا باحدهما ولذلك تجرى الكنية على الاسم او الاسم على الكنية عطف بيان فلما اريد تشهيره بدعوة السوء وان تبقى سمة له ذكر الاشهر من علميه .

ويؤيد ذلك قرائة من قره ابو لهب كما قيل على بن ابو طالب ( ع ) ومعاوية بن ابو سفيان لئلا يغير منه شيء فيشكل على السامع ولفيلتة بن قاسم امير مكة ابنان احدهما عبدالله بالجر والاخر عبدالله بالنصب كان بمكة رجل يقال له عبدالله بجرة الدال لايعرف الا هكذا .

والثاني انه كان اسمه عبد العزى فعدل عنه الى كنيته والثالث انه لما كان من اهل النار وماله الى نار ذات لهب وافقت حالة كنيته فكان جديرا بان يذكر بها ويقال ابو لهب كما يقال ابو الشر للشرير وابو الخير للخير انتهى .

قال الثعالبي في كتاب ثمار القلوب الباب الثامن عشر في الاباء والامهات الذين لم يلدوا والبنين والبنات الذين لم يولدوا ابو الذبان كنى بذلك عبد الملك بن مروان لشدة بخره وموت الذبان اذا دنت من فمه .

ابو طريف كنية الفرج وانشد لابن احمر .

قالت فاهد لنا ازارا معلما فابو طريف ماعليه ازار

ابو زياد كنيته الحمار وكذلك ابو نافع قال الشاعر يهجو زياد بن ابي زياد .

لست ادري من ابوه ولكن الحمار ابو زياد

وابو زياد كنية الذكر ايضا قال الشاعر .

تحاول ان تقيم ابا زياد ودون قيامه شيب الغراب

ابو جعده كنية الذئب ابو خالد كنية الكلب ابو يقظان كنية الديك ابو الحركة كنية النكاح ابو راحة كنية النوم ابو الحصين كنية الثعلب ام القرى اما في جزيرة العرب فهي مكة وام كل ارض اعظم بلدانها واكثرها اهلا كالبصرة فانها تسمى ام العراق ومروفانها كانت تسمى ام خراسان وام كل شيء اصله ومنه قيل للنبي (ص) امي لانه نسب الى ام القرى وهي مكة ويقال بل نسب الى العرب اي اصلهم وكانوا لايقرؤون ولايكتبون فقيل لكل من لايقرء ولايكتب امى وام القرى بكسر القاف وفتح الراء النار .

ام المؤمنين هي عائشة رضي الله عنها وكل واحدة من ازواج النبي ( ص ) ام المؤمنين لقول الله عز اسمه النبي اولى بالمؤمنين من انفسهم وازواجه امهاتهم ويروى ان ام اوفى العبدية دخلت على عائشة رضي الله تعالى عنها فقالت ياام المؤمنين ماتقولين في امرأة قتلت ابنا لها صغيرا فقالت قد استحقت النار قالت انه اصغر مما تظنين قالت قد استوجبت النار قالت فما تقولين في امرأة قتلت من ابنائها الكبار الوفا تعرض بيوم الجمل فقالت خذوا بيد عدوة الله واخرجوها .

ام الطعام الحنطة ام سويد كنية الاست وكذلك ام سكين وام

تسمين وفي نسخة ام ستين وسئل ابن الاعرابى عن هذا البيت .

ابى علماء الناس ان يخبروني بناطقةخرساء مسواكها الحجر

فقال هي ماعلمت ام سويد يعنى الاست ام عامر هي الضبع يقال لها خامري ام عامر قال الشاعر .

ومن يصنع المعروف في غير اهله يلاقى الذى لاقى مجير أم عامر

( هذه من ابيات نقلها صاحب حيوة الحيوان في موضعين ونسبها الى بعض الاعراب فراجع ان شئت ) .

ابن الماء كل طائر يالف الماءابن الليالى القمر ابن الليله الهلال ابن الغمام البرد ابن حبه الخبز ابن الخصي مالا يجوز ان يكون ابن الحرب للشجاع ابن الدهر النهار بنو الايام اهل العصر بنوا الدنيا هم الناس قيل لعلى ابن ابى طالب ( ع ) اما ترى حب الناس للدنيا فقال هم بنوها ابنة الكرم هي الخمر بنت المنية الحمى بنت الفكرهى الفكر والراي بنات الدهر حوادثه ومصائبه بنات الليل هي الاحلام ويقال ايضا هي النساء انتهى باختصار بحذف الشواهد وتغيير ما فاحفظ ذلك لعله يفيدك في بحث تعريف المسند اليه باللام .

( كما يقال هو ابو الخير وابو الشر واخو الفضل واخو الحرب لمن يلابس هذه الامور ) اي الخير والشر والفضل والحرب ( والمهب الحقيقى لهب جهنم ) لان المطلق عند الاطلاق ينصرف الى الفرد الاكمل اعاذنا الله منها بحق شفعاء المحشر سلام الله عليهم اجمعين .

( فالانتقال من ابي لهب الي جهنمي انتقال من الملزوم ) يعنى الذات الملابسة للنار الملازمه لها الموضوع لها اللفظ في الاصل اى قبل

النقل الى العلمية ( الى اللازم ) اي النار الحقيقية اى لهب جهنم ( او من اللازم ) اى من الجهنمي ( اي الملزوم ) اعني الشخص المعهود الذى اسمه عبد العزى والحاصل انه على الاول اللفظ مستعمل في الشخص المعهود لكن باعتبار المعنى الاصلي له قبل العلمية لينتقل منه للازم معناه وهو كونه ملابسا للنار .

وعلى الثانى مستعمل ايضا في الشخص المعهود لكن باعتبار لازمه بعد العلمية اى كونه بسبب ماصدر منه من الاعمال جهنيما لينتقل منه الى ماهو المقصود من ذكر كنيته وهو الايماء الى كونه جهنميا فتامل والترديد مبنى ( على اختلاف الرائين ) الاتيين في الفن الثانى .

( في ) بحث ( الكناية ) لكن لايخفى عليك ان الراي الثاني لايتلائم مع قوله ( الا ان هذا اللزوم ) بين معناه والنار ( انما هو بحسب الوضع الاول ) الاصلي ( اعنى الاضافي دون الثانى ) العارضي ( اعني العلمي ) فتامل وكذلك قوله (.وهم يعتبرون في الكنى المعانى الاصلية ) .

وذلك لان الالفاظ المركبة اذا نقلت الى المعانى العلميـة تجرد جزيئهما عن المعنى الاصلي فالجزء الثانى من ابى لهب بعد العلمية ليس معناه النار بل لا معني له حينئذ فانه حينئذ صار بمنزلة الدال من زيد والراء من عمرو .

قال نجم الائمة في اخر باب المركبات وانما لم يجز تركيب الاعلام المنقولة عن المضاف والمضـاف اليه ( اي انما لم تبن بسبب التركيب ) تشبيها بخمسة عشر كما فعل ذلك بايدي سبا وبادى بدا

, اي كما بني هذان ) وان انمحى عن جزئيهما ( اى عن جزئى الاعلام المنقولة عن المضاف والمضاف اليه ) ايضا معناهما الافراد بان كما انمحى ذلك عن جزئى ايدي سبا لان الاعلام المنقولة يراعى اصلها في كلامهم لان العلم ينقل من معنى الى معنى اخر من غير لمح للاصل الا لمحا خفيا وذلك ايضا في بعض المواضع كما فعل بنحو الحسن والعباس ( كما اشار اليه ابن مالك بقوله ) .

( وبعض الاعلام عليه دخلا ) ( للمح ماقد كان عنه نقلا )

فلما غير من حيث المعنى تغيرا تاما لم يغير من حيث اللفظ ليكون فيه دليل على الاصل المنقول من احد الطرفين اى اللفظ والمعنى بخلاف هذه المركبات فان معناها الاصلي المنقول منه مقصود من ذاك المعنى المنقول اليه اذ معنى ( تفرقوا ) ايدى سبا مثلهم في التفرق فالاصل مؤذن بالتفرق البليغ الكامل الذى هو المعنى المنقول اليه واما اذا لم يكن في المعنى تغير كثير جوزوا تغير اللفظ مما كان لان المعنى يكفي في الايذان بالاصل المنقول منه انتهى مع زيادة منا للتوضيح فان تدبرت في ذلك تعرف معنى قول التفتازاني وهم يعتبرون الخ ) .

( ومما يدل على ان الكناية ) عن كون المسمى جهنميا ( انما هي بهذا الاعتبار ) اي باعتبار المعنى الاصلي قبل العلمية ( لا باعتبار المعنى العلمي اي لا باعتبار ( ان ذلك الشخص لزمه انه جهنمي سواء كان اسمه ابا لهب او زيدا او عمرا او غير ذلك ) اى بكرا او خالدا مثلا ( انك لو قلت هذا لرجل فعل كذا مشيرا الى ) مسمى ( ابى لهب لايكون ) قولك ( من الكناية ) في شيء ) اذ ليس في

قولك هذا الرجل دلالة على النار فضلا عن ان يكون فيه دلالة على كون المشار اليه جهنميا .

( ويجب ان يعلم ان ابا لهب انما استعمل ههنا ) اى في الاية الكريمة ( في الشخص ) المعهود ( المسمي به ) اى بابي لهب الذى هو عم النبي ( ص ) ( لكن لينتقل منه ) اى من هذا الاسم ( الى ) انه ( جهنمي كما ان طويل النجاد يستعمل في معناه الموضوع له لينتقل منه الى طول القامه ) فكون ابا لهب كناية انما هو في هذه الصورة ( و ) اما اذا لم يستعمل في الشخص المسمى به بل استعمل في شخص اخر شبه ذلك الشخص المعهود في كونه كافرا معاندا جهنميا ( كما لو قلت رايت اليوم ابا لهب واردت ) شخصا اخر شبيها بالشخص المعهود في كونه ( كافرا جهنميا ) وذلك ( لاشتهار ابي لهب بهذا الوصف ) اى بكونه كافرا معاندا جهنميافالاسم حينئذ ( يكون استعارة ) .

لا كناية لانه حينئذ ( نحو رايت حاتما ) اذا اردت به شخصا جوادا لا الشخص المعهود المعروف المشهور بالجود والكرم .

( و ) نحو رايت اسدا اذا اردت به رجلا شجاعا لا الحيوان المفترس المعهود ومن المعلوم ان ذلك استعارة و ( لا يكون من الكناية في شيء فليتامل فان هذا المقام من مزال الاقدام ) المزال جمع المزلة من الزال .

قال الطريحي المزلة موضع الخطر والمزلة بكسر الزاى وفتحها بمعني المزلقة اى موضع تزلق فيه الاقدام الى ان قال زل في منطقه

من باب ضرب زلة اخطأ وقال ايضا قوله تعالى صعيدا زلقا اي ارضا ملسا يزلق فيها ومكان زلق بالتحريك الذي لاتثبت فيه القدم الى ان قال المزلقة موضع يزلق فيه انتهى والمناسب للمقام هو الاخير لكن بعد ارادة الافهام من الاقدام اى اقدام الافهام .

( او ايهام استلذاذه ) هذا من اضافة المصدر الى المفعول ( اى ) وجدان المتكلم ( العلم ) لذيذا نحو قوله .

تالله ياظبيات القاع قلن لنا  ليلاى منكن ام ليلا من البشر

( او التبرك به ) عطف على الايهام اى او تعريف المسند اليه بالعلمية للتبرك اذا كان الاسم صالحا لذلك نحو الله هو الموفق .

( او نحو ذلك كالتفأل ) بالخير نحو سعد في دارك والناصر جارك ( والتطير ) بالشر والتشأم به نحو السفاح في دار صديقك وسياتي لذلك توضيح في بحث تقديم المسند اليه فانتظر ( والتسجيل على السامع ) اي التثبيت عليه حتى لايجد الي الانكار سبيلا كما لو قال القاضي لكاتبه هل اقر زيد بكذا فيقول الكاتب زيد اقر بكذا فلم يقل هو اقر بكذا بل ذكر اسمه العلم لاجل التسجيل حتي لا يقدم على الانكار ( وغير ذلك مما يناسب اعتباره في الاعلام ) بحسب مايقتضيه الذوق ويراه مناسبا للحال والمقام كالتنبيه على غباوة السامع كما لو قال لك كيف زيد فتقول له زيد دنف بايراد المسند اسما ظاهرا او علما مع كون المقام مقام الحذف والاتيان بالضمير وذلك للتنبيه على غباوة السامع وبلادته وانه لايفهم الا بالاسم الظاهر العلم المذكور والا يكفي ان تقول هو دنف او دنف فقط كما قال ابن مالك .

وفي جواب كيف زيد قل دنف فزيد استغنى عنه اذ عرف

( وبالموصولية اي تعريف المسند اليه بايراده موصولا وكان الانسب ان يقدم عليه ذكر اسم الاشارة لكونه اعرف ) من الموصول ( لان المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين بخلاف اسم الموصول ) فانه يعرفه بالقلب فقط هذا ولكن قال بعض المحققين انما قدمه على اسم الاشارة مع ان اسم الاشارة اعرف لان فيه اى في الموصول شبه الالقاب بافادته وصف الرفعة كما في جائني الذي ابوه مجتهد وعكسها كما في جائني الذي ابوه سارق انتهى بادنى تصرف منا للتوضيح .

( ثم الموصول وذو اللام سواء في الرتبة ولهذا صح جعل الذى يوسوس صفة للخناس ) لان الوصف كما في الجامى يجب ان يكون اعرف من الموصوف او مساويا له ولاشك في ان المعرف باللام ليس باعرف من الموصول فيجب ان يكون مساويا ( وتعريف المضاف كتعريف المضاف اليه وما ذكرناه من الاعرفية هو المنقول عن سيبويه وعليه الجمهور ) .

قال الجامي والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرف المعارف المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف والموصولات بينهما مساواة .

وقال السيد نعمة الله في الحاشية اما المتكلم والمخاطب فلعدم الالتباس فيهما واما الغائب فلان احتياجه الى المرجع الحقه بها في عدم الالتباس وانما كان العلم اعرف من اسم الاشارة .

لان مدلول العلم ذات معينة في الوضع والاستعمال بخلاف اسم

الاشارة فان تعينه في الاستعمال من جهة الاشارة الحسية وكثيرا مايقع الاشتباه في مثله وانما كان اسم الاشارة اعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالقلب والعين بخلافه فانه بالقلب فقط وكذا شريكه في المرتبه ( يعني الموصول ) واما المضاف الى احدها فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه وعند المبرد انه انقص ولذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر .

واعلم ان سيبويه استثنى من اعرفية المضمرات من الاعلام لفظ الله تعالى فذهب الى انه اعرف من كل معرفة ونقل اني رايت في المنام كان الله قد نجاني من احوال الحساب ورقاني الى جزيل الثواب بهذا السبب انتهى .

( وفيها مذاهب اخر ) شاذة لافائده في ايرادها ( والمقام الصالح للموصولية هو ان يصح احضار الشيء ) سواء كان ذلك الشيء المسند اليه او غيره ( بواسطة جملة ) خبرية خالية من معنى التعجب أوشبهها كما قال في الالفية .

وجملة وشبهها الذى وصل به كمن عندى الذي ابنه كفل

( معلومة الانتساب الى مشار اليه بحسب الذهن ) غالبا كما في السيوطي وذلك ( لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم حاصل له ) الضمائر الاربعة كلها راجعة الى ما الموصولة في قوله مايعتقد فلا تغفل ( فلذا ) اى لان وضع الموصول الخ ( كانت الموصولات معارف بخلاف النكرة الموصوفة المختصه بواحد ) معين بسبب الصفة ( فان

تخصيصها ) وتعيينها ( ليس بحسب الوضع ) بل بحسب استعمالها مع الوصف المعين له ( فقوله ) اى المتكلم .

(لقيت من ضربته اذا كانت ) لفظة ( من موصولة ) بضربته فحينئذ ( معناه ) اى معني قول المتكلم ( لقيث الانسان المعهود ) بينه وبين السامع ( بكونه مضر وبالك وان جعلتها ) اي لفظة من نكرة ( موصوفة ) بجملة ضربته ( فكانك قلت لقيت انسانا مضر وبالك) فلابد فيه من دلالة لفظية على كون ذلك الانسان معهودا بين المتكلم والمخاطب ( فهو ) اي الانسان المذكرة ( وان تخصص بالوصف المختص اذ الفرض فيما لم يكن الك مضروب الا ذاك الانسان (لكنه) اى التخصيص ( ليس بحسب الوضع لانه موضوع لانسان لاتخصيص فيه بخلاف الموصولة فان وضعها على ان تخصص بمضمون الصلة وتكون معرفة بها ) اى الصلة على احد القولين بل الاقوال .

قال السيوطي في بحث زيادة ال في الذين واللاتي وهذا ( اى زيادة ال فيهما ) على القول بان تعريف الموصول بالصله واما على القول بان تعريفه باللام ان كانت فيه وبنيتها ان لم تكن فليست زائدة انتهى .

وقال في حاشية الا نموذج اختلفوا في تعريف الموصولات قال بعضهم ذاتي وافتقارها الى الصلة وانضمام الصلة لازالة الابهام كما ان زيدا مع كونه علما معرفة للاشتراك فيه بتعدد الاوضاع يفتقر الى صفة تزيل الابهام عنه وقال اخرون كبسي سرى من الصلة اليه سريانه من المضاف اليه الى المضاف لكن لما لم ينفك عن الصلة لم يضف ولم يدخل اللام

عليه ولعل هذا اقرب الى الحق لان المعرفة لابد ان يشير الى معلوم السامع حالة الاطلاق والاشارة في ذات الموصول الى معلومه والا لما اعتبروه مع صلته شيئا واحدا ولما اعربوهما باعراب واحد بل جعلوا الصلة كالصفة الجاريه على المعرفة لازالتها الابهام انتهى .

قال الشيخ في دلائل الاعجاز : اعلم ان لك في « الذى » علما كثيرا واسرارا جمة ، وخفايا اذا بحثت عنها وتصورتها اطلعت على فوائد تؤنس النفس وتثلج الصدر ، بما يفضي بك اليه من اليقين ، ويؤديه اليك من حسن التبين .

والوجه في ذلك : ان تتأمل عبارات لهم فيه : لم وضع ؟ ولاى غرض اجتلب ؟ واشياء وصفوه بها ، فمن ذلك قولهم : ان « الذي » اجتلب ليكون وصلة الى وصف المعارف بالجمل ، كما اجتلب « ذو » ليتوصل به الى الوصف باسماء الاجناس . يعنون بذلك انك تقول : مررت بزيد الذي ابوه منطلق ، وبالرجل الذى كان عندنا امس : فتجدك قد توصلت بالذي الى ان ابنت زيدا من غيره بالجملة التي هي قولك ( ابوه منطلق ) ولولا ( الذي ) لم تصل الى ذلك ، كما انك تقول : مررت برجل ذي مال : فتتوصل بذى الى ان تبين الرجل من غيره بالمال . ولولا « ذو » لم يتأت لك ذلك . اذ لاتستطيع ان تقول : برجل مال : فهذه جملة مفهومة ، الا ان تحتها خبايا تحتاج الى الكشف عنها ، فمن ذلك ان تعلم من اين امتنع ان توصف المعرفة بالجملة ؟ ولم لم يكن حالها في ذلك حال النكرة التى تصفها بها في قولك : مررت برجل ابوه منطلق . ورأيت انسانا تقاد

الجنائب بين يديه ؟ وقالوا : ان السبب في امتناع ذلك : ان الجمل نكرات كلها ، بدلالة انها تستفاد . وانما يستفاد المجهول دون المعلوم قالوا فلما كانت كذلك كانت وفقا للنكرة فجاز وصفها بها . ولم يجز ان توصف بها المعرفه ، اذ لم تكن وفقا لها .

والقول المبين في ذلك : ان يقال : انه انما اجتلب حتى اذا كان قد عرف رجل بقصة وامر جرى له ، فتخصص بتلك القصة ، وبذلك الامر عند السامع ، ثم اريد القصة اليه ذكر « الذى » .

تفسير هذا . انك لاتصل « الذي » الا بجملة من الكلام قد سبق من السامع علم بها ، وامر قد عرفه له ، نحو ان ترى عنده رجلا ينشده شعرا . فتقول له من غد : مافعل الرجل الذى كان عندك بالامس ينشدك الشعر ؟ هذا حكم الجملة بعد « الذي » اذا انت وصفت به شيئا . فكان معنى قولهم : انه اجتلب ليتوصل به الى وصف المعارف بالجمل : انه جئ ليفصل بين ان يراد ذكر الشيء بجملة قد عرفها السامع له ، وبين ان لايكون الامر كذلك .

وان قلت : قد يؤتى بعد « الذي » بالجملة غير المعلومة للسامع. وذلك حيث يكون « الذى » ، كقولك « هذا الذي كان عندك بالامس وهذا الذي قدم رسولا من الحضرة » انت في هذا وشبهه تعلم المخاطب امرا لم يسبق له به علم ، وتفيده في المشار اليه شيئا لم يكن عنده ، ولو لم يكن كذلك لم يكن « الذي » خبرا اذا كان لايكون الشيء خبرا حتى يفاد به . فالقول في ذلك : ان الجملة في هذا النحو - وان كان المخاطب لايعلمها لعين من اشرت اليه - فانه لابد من ان

يكون قد علمها على الجملة ، وحدث بهافانك على كل حال لاتقول: هذا الذى قدم رسولا : لمن لايعلم ان رسولا قدم . ولم يبلغه ذلك في جملة وتفصيل . وكذا لاتقول : هذا الذى كان عندك امس : لمن قد نسى انه كان عنده انسان وذهب عن وهمه . وانما تقوله لمن ذاك على ذكر منه ، الا انه رأي رجلا يقبل من بعيد فلم يعلم انه ذاك ، ويظنه انسانا غيره .

وعلى الجملة : فكل عاقل يعلم بون مابين الخبر بالجملة مع الذي، وبينها مع غير الذي . فليس من احد به طرق الا وهو لايشك ان ليس المعنى في قولك : هذا الذى قدم رسولا من الحضرة : كالمعنى اذا قلت : هذا قدم رسولا من الحضرة . ولا : هذا الذى يسكن في محلة كذا . كقولك : هذا يسكن في محلة كذا . وليس ذاك الا انك في قولك « هذا قدم رسولا من الحضرة » مبتدي خبرا بامر لم يبلغ السامع ، ولم يبلغه ولم يعلمه اصلا . وفي قولك « هذا الذى قدم رسولا » معلم في امر قد بلغه ان هذا صاحبه فلم يخل اذاً من الذى بدأ نابه في امر الجملة مع « الذي » من انه ينبغي ان تكون جملة قد سبق من السامع علم بها . فاعرفه * فانه من المسائل التى من جهلها جهل كثيرا من المعانى . ودخل عليه الغلط في كثير من الامور . والله الموفق للصواب انتهى وانما نقلنا كلامه بطوله لما فيه من فوائد جمة لمن كان من اهل الذوق والهمة .

( هذا ) المشار اليه بهذا قوله والمقام الصالح للموصولية الخ (هو المقام الصالح للموصول ثم المصنف قد أشار الى تفصيل الباعث ) اى

الداعي اى السبب ( الموجب له )اي لايراد المسنداليه معرفا بالموصولية ( او المرجح له بقوله لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به ) اى بالمسند اليه ( سوى الصلة كقولك الذى كان معنا امس رجل عالم)

لايقال اذا لم يكن للمخاطب علم بالاحوال المختصة به يمكن ايراده نكرة موصوفة كقولنا رجل كان معنا امس عالم وكذلك يمكن ايراده معرفة بالاضافة كقولنا مصاحبنا امس رجل عالم او معرفة باللام العهدية كقولنا الرجل الذي كان معنا امس رجل عالم فانه يقال لانسلم ذلك اذ ايراده نكرة ولو موصوفة خروج عما نحن فيه اذ كلامنا في ايراده معرفة وايراده معرفة بالاضافة احضار .

للمعهود بعنوان المضاف اليه وباداة التعريف احضار له بعنوان ال وطريق الموصولية احضار له بعنوان النسبة الخبرية المفيدة لاتصاف الموصول بها وهذه الطرق متغايرة من حيث الداعى الموجب لها ومن حيث المقام والحال .

( ولم يتعرض لما لا يكون للمتكلم او لكليهما علم بغير الصلة نحو الذين في ديار الشرق لا اعرفهم )هذا مثال للاول ( او لانعرفهم ) هذا مثال للثاني اى الذين في ديار الشرق لانعرفهم انا وانت ايها السامع .

( لقلة جدوى هذا الكلام وندرة وقوعه ) وانما لم يقل لعدم جدوى هذا الكلام لانه لايخلوا عن فائدة وهي افادة المخاطب عدم معرفة المتكلم لهم ولكن هذه الفائدة قليلة بحيث لايلتفت اليها البلغاء لان المفروض ان المتكلم لايعلم بشيء من الاحوال المختصه به سوى

الصلة فلا يمكن الحكم عليه من المتكلم الا بالاحوال العامة التي يعلمها كل احد والحكم بالاحوال العامة قليل الجدوى كما في قولك النار حارة .

( او استهجان التصريح بالاسم ) والاستهجان اى الاستقباح في اسم المسند اليه اما لاشعاره بمعنى يتنفر الطبع من سماعه لاستقذاره عرفا كان يقال البول والغائط والفساء ناقضات للوضوء فيعدل عن ذكر هذه الاسماء لاستهجانها فيقال الذي يخرج من احد السبيلين ناقض للوضوء .

واما من جهة تركيب الاسم من حروف يتنفر الطبع عن التلفظ بها لكراهتها على اللسان ونفرة السمع عنها واما من جهة كون التصريح بالاسم في نفسه قبيحا منافيا لما عليه ذو والاخلاق الفاضلة ولفظة زليخا محتمل لكلا الوجهين وسياتى بيانه :

( او زيادة التقرير اي تقرير الغرض المسوق له الكلام نحو وراودته التي هو في بيتها عن نفسه اى راودت زليخا يوسف والمراودة من راد يرود اذا جاء وذهب ) هذا معناها في اصل اللغة ثم استعيرت في العرف للمخادعة بالمجيىء والذهاب بجامع التردد :

والحاصل ان المراودة في الاصل بمعنى المجيىء والذهاب فاريد منها المخادعة وهي مطلقة والمراد منها ههنا مخادعة خاصة لدلالة قرنية المقام على الخصوصية والمفاعلة هنا ليس علي حقيقتها من وقوع المراودة من كل منهما لان يوسف عليه السلام معصوم لايقع منه طلب ذلك الامر بل المراد بها اصل الفعل وانما عبر بالمفاعلة للدلالة على المبالغة في

طلبها منه اى التكثير في طلبها منه ذلك الفعل القبيح .

قال في شرح التصريف وفاعل بزيادة الالف نحو قاتل يقاتل مقاتلة وقتالا وقيتالا الى ان قال وتاسيسه على ان يكون بين اثنين فصاعدا يفعل احدهما بصاحبه مافعل الصاحب به نحو ضارب زيد عمرا وقد يكون بمعنى فعل اى للتكثير نحو ضاعفته اى ضعفته وبمعنى افعل نحو عافاك الله اى اعفاك الله وبمعنى فعل نحو واقع بمعنى وقع ودافع بمعنى دفع وسافر بمعنى سفر انتهى .

وقال في المصباح داودته على الامر مراودة ورواد امن باب قاتل طلبت منه فعله وكان في المراودة معنى المخادعة لان الطالب يتلطف في طلبه تلطف المخادع ويحرص حرصه انتهى .

والى ماذكرناه اشار بقوله ( وكان المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشيء الذي لايريد ان يخرجه من يده فيحتال عليه ان يغلبه وياخذه منه وهي عبارة عن التمحل ) اى الاحتيال لمواقعته اياها ) يظهر ذلك من قوله تعالى وغلقت الابواب وقالت هيت لك ( فالكلام ) اى قوله تعالى وراودته الخ ( مسوق النزاهة يوسف ( ع ) وطهارة ذيله والمذكور ) اى الاتيان بالموصول والصلة اي التي في بيتها ( ادل ) اى على الغرض المسوق له الكلام اعنى نزاهته (ع) وطهارة ذيله ( من امرئة العزيز او زليخا ) بفتح الزاي وكسر اللام كما في القاموس وبضم الزاى وفتح اللام كما في البيضاوي .

( لان كونه في بيتها و ) فيه اشعار وايماء الى ( انه مولى وعبد ( لها ) وذلك ( يوجب قوة تمكنها من المراودة ونيل المراد

فابائه ( ع ) عنها وعدم الانقياد لها يكون غاية في النزاهة عن الفحشاء وقيل معناه ) اي معنى قول المصنف ( زيادة تقرير المسند ) اى راودته ( لان في كونه في بيتها زيادة تقرير للمراودة ) التي هي مضمون المسند اعني راودته ( لما فيه ) اى في كونه في بيتها ( من فرط الاختلاط والالفة ) .

قال في المصباح خلطت الشيء بغيره خلطا من باب ضرب ضممته اليه فاختلط هو وقد يمكن التميز بعد ذلك كما في خلط الحيوانات وقد لايمكن كخلط المايعات فيكون مزجا قال المرزوقي اصل الخلط تداخل اجزاء الاشياء بعضها في بعض وقد توسع فيه حتى قيل رجل خليط اذا اختلط بالناس كثيرا والجمع الخلطاء كشريف وشرفاء ومن هنا قال ابن فارس الخليط المجاور والخليط الشريك انتهى والمناسب في المقام المعنى الاول من المعنيين الاخيرين وان كان الظاهر بحكم الذوق الاخير منهما لكونه ( ع ) شريكا لها في سكنى تلك الدار التي غلقت ابوابها فتامل .

( وقيل بل ) معناه ( زيادة تقرير المسند اليه ) اى التي صدرت منها المراودة ( وذلك لامكان وقوع الاشتراك في زليخا ) لا مكان تعدد المسماة بها ( و ) كذلك في ( امرئة العزيز ) لامكان ان يكون له ازواج متعددة ( فلا يتقرر ) المسند اليه ) اى التي صدرت منه المراودة ( ولايتعين مثله ) اي مثل التقرر والتعين .

( في ) قوله تعالى ( التي هو فى بيتها لانها ) اى التي هو في بيتها ( واحدة معينة مشخصة ) .

والحاصل انه لو قيل راودته زليخا او امرئة العزيز لم يعلم انها التى هو في بيتها اذ زليخا مشترك لفظى فيحتمل ان يكون المراد بها امرئة اخرى غير التي هو في بيتها وكذلك امرئة العزيز لانها اسم جنس فيحتمل ان يكون المراد بها امرئة اخرى من زوجات العزيز بخلاف راودته التى هو في بيتها فانه لا احتمال فيه لانه اشارة الى معهودة معينة مشخصة اعني تلك المرئة التى اسمها زليخا وهي امرئة العزيز .

( ومما هو نص في زيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام ) لكن ( في غير المسند اليه بيت ) ضرام ( السقط ) وهو قوله .

( اعباد المسيح يخاف صحبى ) ( ونحن عبيد من خلق المسيحا )

الشاهد في لفظ من وهو غير المسند اليه لانه مضاف اليه للفظ عبيد ( فانه ) اى لفظ من مع صلته ( ادل على عدم خوفهم ) .

اى اصحاب الشاعر اى المسلمين ( من النصارى ) فذلك ادل (من ان يقول نحن عبيد الله ) وقريب من ذلك ماقيل بالفارسية .

اكربت برستى بتى رابرست كه دارد هزاران بت وبت برشت

( والمفهوم من المفتاح انها ) اى الموصولية فيقوله تعالى وراودته الخ ( مثال لها ) اى لزيادة التقرير (ولاستهجان التصريح بالاسم لانه قال او ان يستهجن التصريح ) بالاسم ( او ان يقصد زيادة التقرير نحو راودته الاية ثم قال والعدول عن التصريح باب من البلاغة واورد حكاية شريح ) القاضي وقد اشار صاحب المعالم الى مضمونها في بحث اقتضاء الامر النهي عن الضد .

واما نص الحكاية على مافي المفتاح فهو انه يحكى عن شريح ان رجلا اقر عنده بشيء ثم رجع ينكر فقال له شريح شهد عليك ابن اخت خالتك اثر شريح التطويل ( بقوله شهد عليك الخ بدل اقررت) ليعدل عن التصريح بنسبة الحماقة الى المنكر لكون الانكار بعد الاقرار ادخالا للعنق في ربقة الكذب ؛

لاحالة او للتهمة ( وكل منهما دال على الحماقه ) انتهى مافي المفتاح مع زيادة منا للتوضيح .

( فلو لم تكن ) الاية اعنى قوله تعالى راودته الخ ( مثالا لهما) اى للاستهجان وزيادة التقرير ( لاخر ) السكاكى ( ذكر زيادة التقرير عن الحكاية ) ليتمحض الحكايه لبيان استهجان التصريح بالاسم والاية لزيادة التقرير فلما لم يؤخر ذكر زيادة التقرير عن الحكاية فيعلم من ذلك ان الاية مثال لها ولاستهجان التصريح بالاسم ( فافهم)

واما وجه الاستهجان في التصريح بلفظة زليخا فهو انه يقبح عند اولى الاخلاق الفاضلة التصريح باسم المرئة لاسيما في امثال المقام الا اذا دعت ضرورة الى التصريح بالاسم .

وقيل ان وجه الاستهجان فيه ان السمع يمج من لفظة زليخا لكونها مركبة من حروف يستقبح السمع من اجتماعها فهى اما من قبيل همخع او من قبيل جرشى فتامل .

( او ) التعريف بالموصولية للدلالة على ( التفخيم ) اى التعظيم ( نحو قوله تعالى فغشيهم من اليم ماغشيهم) قال في الكشاف ماغشيهم من باب الاختصار ومن جوامع الكلم التى تستقل مع قلتها بالمعانى الكثيرة

اي غشيهم مالا يعلم كنهه الا الله وقرء فغشاهم من اليم ماغشاهم والتغشيه التغطية وفاعل غشاهم .

اما الله سبحانه او ماغشاهم او فرعون لانه الذي ورط جنوده وتسبب لهلاكهم انتهى ففي الابهام المدلول عليه بالموصول من التفخيم والتعظيم مالا يخفى على من له ذوق سليم وفهم مستقيم اذ فيه دلالة علي ان ماغشيهم بلغ من الفخامة والعظمة بحيث يضيق عنه نطاق البيان (ومنه) اي من التعريف بالموصولية للتفخيم ( في غير المسند اليه قول ابي نواس .

( ولقد نهزت مع الغواة بدلوهم   واسمت سرح اللحظ حيث ساموا )

(وبلغت مابلغ امرء بشبابه)   (فاذا عصارة كل ذاك اثام )

الشاهد في قوله مابلغ امرء حيث يدل علي التفخيم والتعظيم وهو ليس بمسند اليه بل مفعول به لقوله بلغت وكون الموصولية في هذا البيت دال على التفخيم والعظمة يظهر من قوله .

ان الشباب والفراغ والجدة   مفسدة للمرء اي مفسدة

( او تنبيه المخاطب علي خطاء نحو قول عبدة بن الطيب من قصيده يعظ فيها بنيه ان الذين ترونهم اي تظنونهم اخوانكم يشفي غليل صدروهم ان تصرعوا اى تهلكوا او تصابوا بالحوادث ) وقد قلت بمضمونه بالفارسية .

اين همه مردمان كه بنداري   هريكي رابراده وياري

كينه سينه شان شفايا بد   جون وسدمر توراغم وخواري

( ففيه ) اي الموصول فى قول عبدة ( من التنبيه على خطائهم

في هذا الظن ماليس في قولك ان القوم الفلاني وجعل صاحب المفتاح هذا البيت مما جعل الايماء الى وجه بناء الخبر ذريعة الى التنبيه على الخطاء ) حيث قال ماهذا نصه او ان تؤمي بذلك ( اى بالموصول) الى وجه بناء الخبر الذي تبنيه عليه ( اىعلى الموصول ) فتقول الذين امنوا لهم درجات النعيم والذين كفروا لهم دركات الجحيم ثم يتفرع على هذا ( اي على الايماء المذكور ) اعتبارات لطيفة ربما جعل ( الايماء المذكور) ذريعة الى التعريض بالتعظيم كقولك الذى يرافقك يستحق الاجلال والرفع والذى يفارقك يستحق الاذلال والصفع الى ان قال وربما جعل ( الايماء ) ذريعة الى تحقيق الخبر كقوله .

ان التى ضربت بيتا مهاجرة    بكوفة الجند غالت ودها غول

وربما جعل ذريعة الى التنبيه للمخاطب على خطاء كقوله ان الذين ترونهم البيت انتهى بزيادة منا للتوضيح .

( ورده المصنف ) في الايضاح حيث يقول وفيه نظر اذ لا يظهر بين الايماء الى وجه بناء الخبر وتحقيق الخبرفرق فكيف يجعل الاول ( اى الايماء ) ذريعة الى الثانى ( اي تحقيق الخبر ) والمسند اليه في البيت الثاني ( اى ان الذين ترونهم البيت ) ليس فيه ايماء الى وجه بناء الخبر عليه بل لايبعد ان يكون فيه ايماء الي بناء نقيضه عليه اي الصداقةانتهى مع زيادة منا للتوضيح .

والى هذا اشار بقوله ( ( بانه ليس فيه ) اى في هذا البيت اي ان الذين ترونهم الخ ( ايماءالىوجه بناء الخبربل لايبعد ان يكون فيه ايماء الى بناء نقيضه عليه ) اى الصداقة .

( وجوابه ) اي المصنف ( ان العرف والذوق شاهدا صدق على انك اذا قلت عند ذكر جماعة يعتقدهم المخاطبون اخوانا خلصا ان الذين تظنونهم اخوانكم كان فيه أيماء الى ان الخبر المبني عليه) اي على هذا المبتدء اى الذين مع صلته ( امر ) اي شيء ( ينافي الاخوة ويباين المحبة ) والصداقة وذلك الامر هو العداوة فرد المصنف في غير محله

( او الايماء الى وجه بناء الخبر اى طريقه ) اى نوعه وصنفه ( تقول عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اى على طرزه وطريقته يعني تاتي بالموصول والصلة للاشارة الى ان بناء الخبر عليه ) اي على الموصول والصلة ( من اى وجه واي طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك ) من انواع معانى الاخبار واصنافها كالعدالة والفسق ونحوهما كقولنا الذي كل اصناف اهل العلم وطوائفه عنده سواء يستحق ان يقلده المسلمون .

( وحاصله ) اى حاصل الايماء الى وجه بناء الخبر ( ان تاتى بالفاتحة ) اى ابتداء الكلام واوله ( على وجه ينبه الفطن على الخاتمه) اي على انتهاء الكلام ( كالارصاد ) الاتى ( في علم البديع ) حيث يقول ومنه ( اى من المحسنات المعنويه الارصاد ويسميه بعضهم التسهيم ايضا وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة ( في النثر ) او من البيت مايدل عليه اى على العجز نحو قوله وماكان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وكقوله .

اذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه الى ماتستطيع

انتهي ملخصا ( نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتى سيدخلون

جهنم داخرين فان فيه ايماء الي ان الخبر المبنى عليه ) اى على الموصول وصلته ( امر من جنس العقاب والاذلال بخلاف ماذا ذكرت اسمائهم ) اي المستكبرين ( الاعلام ) الشخصية بان يقال ان فرعون وهامان وقارون مثلا سيدخلون جهنم داخرين اذ حينئذ ليس في الكلام ذلك الايماء فتامل .

( ثم ) اعلم ( انه اي الايماء الى وجه بناء الخبر ) الحاصل من الموصول وصلته ( ربما جعل ) ذلك الايماء ( ذريعة اى وسيلة الى التعريض بالتعظيم لشانه اى شان الخبر نحو قول الفرزدق .

ان الذي سمك اى رفع السماء بنى لنا بيتا اراد به الكعبة ) اذ قصده الافتخار على جرير بان ابائه من قريش الذين منهم سدنة البيت وهم جيرانه .

( او ) اراد ( بيت الشرف والمجد والعز ) لان قبيلته من اعظم قبائل العرب بخلاف قبيلـة جرير فانهم من اراذل قبيلة بني تميم واصغرهم وهذا المعنى هو المتعين لان جريرا من المسلمين فلا معنى للافتخار عليه بالكعبـه اذ لكـل مسلم فيها حـق فتـامل ( دعائمه اعز واطول من دعائم كل بيت الدعائم جمع ( دعامة بكسر الدال وهي عماد البيت اي قوائمه واعمدته ولايخفي ان في قوله من دعائم كل بيت كلام ذكره بعض المحشين في باب افعل التفضيل من شرح التصريح وهذا نصه فان قيل لم يرد ان يثبت ان لهم بيوتا عزيزة طويلة وهذا اعز منها احتقارا لهم لانهم لم يسبق منهم دعوى فهذا جيد حسن فتامله انتهى .

وكيفكان ( ففي قوله ان الذي سمك السماء ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس الرفعة والبناء ) لان الصلة اى سمك معناه ذلك .

قال في المجمع قوله رفع سمكها اي بناءها وسمك الله السماء سمكا رفعها والسمك من اعلى البيت الى اسفله قاله في القاموس والمسموكات السموات والسبع والسامك العالي المرتفع وسمك البيت سقفه انتهى ( بخلاف ما اذا قيل ان الله او الرحمن او غير ذلك ) من اسمائه الحسنى واوصافه العليا جل جلاله .

( ثم فيه ) اي في الموصول وصلته ( تعريض بتعظيم بناء بيته ) اى الفرزدق ( لكونه ) اي بيته ( فعل من ) بنى و ( رفع السماء التي لابناء ارفع منها واعظم ) .

والحاصل ان شان الصانع المتقن في صنعته ان تكون صنعته متقنه فحيث اثبت ان بناء بيته فعل من سمك السماء وبنيها فبناء بيته اعظم واتقن من كل بيت ودعائمه اعز واطول من كل دعائم كل بيت لان صنايع صانع المتقن في صنعته لاتختلف غالبا فتامل .

( او ) جعل الايماء ذريعة الى التعريض بتعظيم ( شان غيره اي غير الخبر نحو الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين ففيه ) اي في الموصول وصلته في هذه الايه ( ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبيء عن الخيبة والخسران وتعظيم لشان شعيب ع ) وهو ليس بخبر بل مفعول به لكذبوا ( وهو ظاهر ) .

لايقال ان البيت في قول الفرزدق ايضا كذلك لانه ايضا مفعول

به لقوله بنى فكيف ذلك من قسم التعريض بتعظيم شان الخبر.

فانه يقال نعم لكن تعظيم البيت لتعلق الخبر اعنى بناه من بنى السماء به جعله كانه نفس الخبر لانه لامحيص عن اعتبار تعلق الخبر به في تعظيمه وهذا بخلاف شعيب اذ منشاء تعظيمه ليس تعلق الخبر اعنى كانوا به بل المنشاء كون تكذيبه موجبا للخيبة والخسران فتامل فانه دقيق وبالتامل حقيق.

( وقد يجعل ) الايماء ( ذريعة الى الاهانة بشان الخبر نحو ان الذى لايعرف الفقه قد صنف فيه ) ففيه ايماء الى وجه بناء الخبر وكونه ذريعة الي اهانة ماصنف في الفقه ظاهر.

( او ) يجعل الايماء ذريعة الى اهانة ( شان غيره ) اى غير الخبر ( نحو ان الذى يتبع الشيطان فهو خاسر ) ففي الموصول وصلته ايماء واشارة الى ان الخبر المبنى عليه من جنس الخيبة والخسران وفي ذلك الايماء تعريض باهانة الشيطان الذى هو مفعول به لقولنا يتبع لانه اذا كان اتباعه يترتب عليه الخيبة والخسران كان مهانا ومحقرا.

( وقد يجعل ) الايماء ( ذريعة الى تحقيق الخبر ) اى تقريره وتثبيته اى جعله مقررا وثابتا فى ذهن السامع حتى كان الايماء المذكور برهان ودليل عليه وذلك فيما اذا كانت الصلة تصلح دليلا لوجود الخبر وحصوله ( نحو ) قوله.

( ان التى ضربت بيتا مهاجرة ) ( بكوفة الجند غالت ودها غول )

( فان فى ضرب البيت بكوفة والمهاجرة اليها ايماء الى ان طريق بناء الخبر ماينبيء عن زوال المحبة وانقطاع المودة ثم انه يحقق زوال

المحبة والمودة ويقرره حتى كانه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر فظهر الفرق بينه ) اي بين التحقيق المذكور ( وبين الايماء الى وجه بناء الخبر وسقط ) ماتقدم انفا نقلا من الايضاح وهو( اعتراض المصنف بانه لايظهر فرق بينهما ) اى بين التحقيق المذكور والايماء ( فكيف يجعل الايماء ذريعة اليه ) اي الى التحقيق المذكور ( الا ترى ان قوله ان الذى سمك السماء البيت وان الذين ترونهم البيت فيه ايماء من غير تحقيق الخبر ) بخلاف قوله ان التى ضربت بيتا البيت فان فى ضرب البيت اي الخيام بالكوفة والمهاجرة اليها دليل وتحقيق انها غالت اي اكلت واهلكت ودها غول فزالت محبتها والا فكيف يهاجر الى الكوفة وتقيم بها فلذا قال بالفارسية ( دانى كه چيت دولت ديدار دوست ديدن دركوى اوكدائي برخسروى گزيدن ) وادخال التاء فى الفعل اعني غالت لكون الغول مؤنث سماعي وان كانت بمعنى المهلك واضافة الكوفة الى الجند لاقامة جند كسرى ملك العجم بها ( وقد يجعل ) الايماء ( ذريعة الى التنبيه على الخطاء كما مر ) في قوله ان الذين ترونهم اخوانا البيت( فاحسن التامل فى هذا المقام فانه من مطارح الانظار ومسارح الافكار حتى لايشتبه عليك الامر كما اشتبه على المنصف فزعم انه لافرق بين الايماء الي وجه بناء الخبر وبين مايجعل ذلك الايماء ذريعة اليه من التعريض بتعظيم شان الخبر اوتحقيقه ونحوهما على ماتقدم بيانه .

( والفاضل العلامة قد فسر فى شرح المفتاح الوجه في ) قول السكاكي ( الايماء الى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب كما هو الظاهر في قولنا

ان الذين امنوا لهم درجات النعيم ) لان الظاهر منه ان العلة والسبب لكون الدرجات لهم انما هو ايمانهم لاشيء اخر .

( ثم صرح ) الفاضل العلامة ( ببيان ) لفظة هذا في ( قوله ثم يتفرع على هذا اعتبارات لطيفة ربما جعل ذريعة الى كذا وكذا اشارة الى ) مجموع ( جعل المسند اليه موصولا موميا الى وجه بناء الخبر ) لاالى جعل المسند اليه موصولا فقط ( فاشكل عليه ) اي على الفاضل العلامة ( الامر ) اى تطبيق مافسر به الوجه اعنى العلة والسبب ( في نحو ان الذى سمك السماء وان التى ضربت والذين ترونهم لعدم تحقق السببية ) والعلية في امثال هذهالابيات الثلاثة ( وهو اى الفاضل العلامة ( لم يتعرض لذلك ) اى لم يتعرض للاشكال ولا لدفعه بل مر منه مر الكرم وذلك لعجزه عن ذلك .

( ومن الناس من اقتفى اثره في تفسير الوجه بالعلة ) والسبب ( لكن هرب عن الاشكال ) الوارد في امثال الابيات الثلاثة ( بان معنى قوله ) اى السكاكي ( ثم يتفرع على هذا اي على ايراد المسند اليه موصولا من غير اعتبار الايماء ) الى وجه بناء الخبر .

والحاصل ان من اقتفى اثر الفاضل العلامه في تفسير الوجـه بالعلة والسبب تفصى عن الاشكال المذكور بجعل لفظة هذا اشارة الى خصوص جعل المسند اليه موصولا من غير اعتبار الايماء الي وجه بناء الخبر فلا يحتاج في امثال الابيات الثلاثة الى تطبيق مافسر به الوجة اعني العلة والسبب ( فلا يلزم في الابيات ) الثلاثة ( المذكورة ايماء ) الى وجه بناء الخبر اي الى العلة والسبب للخبر فصح تفسير

الوجه بالعلة والسبب ولا اشكال فيه اى في هذا التفسير .

( و ) الحال ان ( سوق الكلام ) اى كلام السكاكي ( ينادى على فساد هذا الراي عند المنصف ) اذ سوق كلامه ظاهر بل صريح في ان المراد من الوجه ماذكرنامن الطريقة والطرز لامافسره بهالفاضل العلامة ومن اقتفى اثره في ذلك .

( وقد يقصد بالموصول ) وصلته ( الحث ) والترغيب ( على التعظيم او التحقير او الترحم او ) يقصد بالموصول ( نحو ذلك ) كالتهكم ( كقولنا جاءك الذي اكرمك ) مثال للاول ( او ) جاءك الذي ( اهانك ) مثال للثاني ( و ) كقولنا جاء الذي ( سبى اولاده ونهب امواله ) مثال للثالث ( وقد يكون ) الموصول وصلته (للتهكم) اى الاستهزاء والسخريه ( نحو ياايها الذي نزل عليه الذكر انك لمجنون ) .



قال في الكشاف وكان هذا النداء منهم على وجه الاستهزاء كما قال فرعون ان رسولكم الذى ارسل اليكم لمجنون وكيف يقرون بنزول الذكر عليه وينسبونه الى الجنون والتعكيس في كلامهم للاستهزاء والتهكم مذهب واسع وقد جاء في كتاب الله في مواضع منها فبشرهم بعذاب اليم انك لانت الحليم الرشيد وقد يوجد كثيرا في كلام العجم والمعنى انك لتقول قول المجانين حين تدعى ان الله نزل عليك الذكر انتهى .

هذا ولكن قال الطريحي تهكم عليه اذا اشتد غضبه عليه انتهى ولايخفى ان هذا المعنى انسب بما ذكر من الايات .

قال في تاج العروس التهكم التهدم يكون في البئر ونحوها يقال تهكمت البئر اذا تهدمت اى تهورت والتهكم الاستهزاء والاستخفاف يقال قالها علي سبيل التهكم كالاهكوحة بالضم والتهكم الطعن المتدارك وايضا التبختر بطرا وايضا الغضب الشديد وهو التهدم من الغيظ الشديد والحمق وايضا التندم علي الامر الفائت وايضا المطر الكثير الذى لايطاق وكذلك السيل وايضا التغني عن ابي زيد قال وهكمته تهكيما غنيت له بصوت والمستهكم المتكبر نقله الجوهري والهكم ككتف الشرير المقتحم على مالا يعنيه ويتعرض للناس بالشر ومما يستدرك عليه التهكم التكبر وايضا جديث الرجل في نفسه وايضا التعدي انتهي بحذف الشواهد وانما نقلنا جميع المعاني لما في نقلها من الفوائد .

فتامل تعرف (ولطائف هذا الباب ) اي باب الموصول ( لاتكاد تضبط) كما اشار اليه الشيخ في كلامه المتقدم في اول الباب فراجع ان شئت .

( وبالاشارة اى تعريف المسند اليه بايراده اسم اشارة متي صلح المقام له ) اي للتعريف المذكور ( واتصل به ) اى بالتعريف المذكور ( غرض ) موجب له او مرجح له على ماياتى تفضيله بعيد هذا ( اما المقام الصالح ) له ( فهو ان يصح ) اى يمكن ( احضاره ) اى المسند اليه ( في ذهن السامع بواسطة الاشارة ) اليه ( حسا ) .

قال الرضى اى اشارة بالجوارح والاعضاء ( فان اصل اسماء الاشارة ان يشار بها الى مشاهد محسوس ) حين الاشارة « قريب » نحو هذا الرجل « اوبعيد » نحو ذلك الرجل .

( فان اشير بها الى محسوس غير مشاهد ) حين الاشارة نحو تلك الجنة وهذه جهنم ( او الى مايستحيل احساسه ومشاهدته ) نحو ذلكم الله وذلكما مما علمني ربي ( فلتصبيره ) اى المشار اليه في الصورتين ( كالمشاهد وتنزيل الاشارة العقلية منزلة الحسية ) لاسيما في ذلكم الله فان من كانت المخلوقات باسرها والاعليه فهو فوق المحسوس

( واما الغرض الموجب او المرجح فقد اشار الى تفصيله بقوله لتمييزه اى المسند اليه اكمل تمييز ) استشكل عليه بانه يقتضى ان يكون اسم الاشارة اعرف المعارف وهو خلاف ماعليه الجمهور من ان اعرف المعارف المضمرات ثم الاعلام ثم المبهمات وقد تقدم بيانه .

واجيب بان المراد انه اكمل من حيث التمييز بالنسبة لما تحته من المعارف لا بالنسبة لما فوقه وايضا الكلام في مقام لايمكن فيه التعبير بما فوقه من المعارف .



وقد يجاب بان دلالة اسم الاشارة على اكملية التمييز انما هو من حيث ان معه اشارة حسية ولايتاتي معها اشتباه اصلا بخلاف العلم فان مدلوله وان كان جزئيا مانعا من الشركة لكن ربما يكون مشتركا لفظيا او يكون مسماه غير معلوم للسامع فلا يحصل التمييز فضلا عن كماله وهذا لاينافي ان غير اسم الاشارة اعرف منه من جهة اخرى .

وذلك لان من المضمرات ضمير المتكلم الذى لايتصور فيه اشتباه اصلا من حيث ذاته ومدلول العلم متعين مشخص بحسب الوضع والاستعمال معا بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله متعين بحسب الاستعمال لاغيره .

وبالجملة فدلالة اسم الاشارة على اكملية التمييز لاتقتضى اعرفيته فلا

يكون القول باكملية اسم الاشارة من حيث التمييز مخالفا لما عليه الجمهور من ان اعرف المعارف المضمرات ثم الاعلام ثم المبهمات (نحو قوله اي ابن الرومي هذا ابو الصقر فردا ) اي منفردا او متفـردا ( نصب ) بضم الاول وكسر الثاني او بفتح الاول وسكون الثاني اى منصوب ( علي المدح ) اي لاجل المدح فلفظة على للتعليل قال في المغني الرابع ( من معاني على ) التعليل كاللام نحو ولتكبروا الله على ماهداكم اى لهدايته اياكم وقوله

علام تقول الرمح يثقل عاتقي  اذا انا لم اطعن اذالخيل كرت

انتهى فالتقدير امدح فردا او التقدير اعنى فردا اذ لايشترط في المنصوب علي المدح ان يكون العامل فيه دالا على المدح( او ) نصب ( على الحال ) من الخبر اعني ابو الصقر .

فان قلت الحال لاتاتي من الخبر كمالاتاتى من المبتدء عند الجمهور قلت سوغ ذلك كون الخبر هنا مفعولا في المعنى لمعنى اسم الاشارة او هاء التنبيه لتضمن كل منهما معنى الفعل وهو اشير او انبه قال ابن الحاجب وعاملها ( اى الحال ) اما الفعل او شبهه او معناه .

وقال الجامي في الشرح او معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير تصريح به اوتقديره كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قائمـا وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه في نحو يازيد قائما وليتك عندى مقيما ولعله في الدار قائما وكانه اسد صائلا هذا مافي الجامى ولكنه مخالف في بعض الصور لما في الرضيفراجع ان شئت ان تعرف .

( في مجاسنه ) أى في محاسن اعماله وصفاته اى متفردا فيها (من

نسل شيبان ) اى حالكون ابو الصقر من نسل شيبان والنسل الولد وشيبان بفتح الشين علم لابى القبيلة المسماة باسمه ( بين الضال ) بتخفيف اللام جمع ضالة بلا همز ( والسلم ) جمع سلمة اي حالكونهم اى تلك القبيلة بين الضال والسلم ( وهما شجرتان بالبادية ) الاول شجر السدر البرى والثانى شجر ذو شوك من اشجار الباديه يقال له العضاه ( يعني ) هذه القبيلة ( يقيمون بالبادية ) وانما مدحهم بذلك ( لان ) العرب تعتقد ان ( فقد العز في الحضر ) وهو كذلك في الجملة لان من كان في الحضر تناله غالبا يد الاراذل من الحكام والي ذلك يشير ابو العلاء بقوله .

الموقدون بنجد نار بادية لايحضرون وفقد العز في الحضر

وقريب من ذلك ماقال الشاعر الفارسي .

بهر دياركه در چشم خلق خار شدى

سبك سفر كن ازا نجابر وبجاي دكر

درخت اكر متحرك شدى زجاى بجاي

نه جورارة كشيدي ونه جفاى تبر

ويحتمل ان يكون المراد بمدحهم بسكنى البادية وصفهم بكمال البلاغة ونهاية الفصاحة لكونهم لايخالطون في الحضر طوائف العجم فتكون لغاتهم سالمة مما يخل بالفصاحة .

قال الجاحظ في البيان والتبيين من زعم ان البلاغة ان يكون السامع يفهم معنى القائل ( اى مقصود المتكلم ) جعل الفصاحة واللكنة والخطاء والصواب والاغلاق والابانة والملحون والمعرب كله سواء وكله

بيانا .

وكيف يكون ذلك كله بيانا ولولا طول مخالطة السامع للعجم وسماعه للفاسد من الكلام لما عرفه ونحن لم نفهم عنه الا للنقص الذى فينا .

واهل هذه اللغة وارباب هذا البيان لايستدلون على معانى هؤلاء بكلامهم كما لايعرفون رطانة الرومي والصقلبي .

وان كان هذا الاسم انما يستحقونه بانا نفهم عنهم كثيرا من حوائجهم فنحن قدنفهم من حمحمة الفرس كثيرا من حاجاته ونفهم بضغاء السنور كثيرا من ارادته وكذلك الكلب والحمار والصبى الرضيع وانما عنى من قال ان كل من افهمك حاجته فهو بليغ افهامك العرب حاجتك على مجرى كلام الفصحاء واصحاب هذه اللغة لايفقهون قول القائل منها .

مكره اخاك لابطل واذا عز اخاك فهن

ومن لم يفهم هذا لم يفهم قولهم ذهبت الى ابو زيد ورايت ابي عمروا ومتى وجد النحويون اعرابيا يفهم هذا واشباهه بهرجوه ( اي ابطلوه اى عدوا كلامه رديئا اي لم يقبلوا كلامه شاهدا للقواعدالنحويه) ولم يسمعوا منه لان ذلك يدل على طول اقامته في الدار التى تفسد اللغة وتنقص البيان لان تلك اللغة انما انقادت واستوت واطردت وتكاملت بالخصال التي اجتمعت لها في تلك الجزيرة وفي تلك الجيره ولفقد الخطاء من جميع الامم .

ولقد كان بين يزيد بن كثوة يوم قدم علينا البصرة وبينه يوم

مات بون بعيد على انه كان قد وضع منزلة في اخر موضع الفصاحة واول موضع العجمة وكان لاينفك من رواة ومذاكرين انتهى .

( او التعريض بغباوة السامع حتى كانه لايدرك غير المحسوس ) لما تقدم انفا من ان الاصل في اسم الاشارة ان يشار به في المشاهد المحسوس فيقع التعريض به كما بنفس الاشارة بالاعضاء والجوارح فانه لو سئلك سائل بحضرة فاعل الفعل فقال من فعل هذا وقمت وضعت يدك على الفاعل ولو اجبت باسمه لمعرفة كان في ذلك من التعريض بغباوته مالا يخفى ولاسيما عند وجود القرائن الدالةعلى الفاعل فاسم الاشارة كذلك ( كقوله اى الفرزدق ) .

( اولئك ابائي فجئني بمثلهم ) اذا جمعتنا ياجرير المجامع

( هذا الامر ) اي قوله فجئني بمثلهم ( للتعجيز كقوله تعالى فاتوا بسوره من مثله ) فالمراد انك عاجز لاتقدر على الاتيان بمثل ابائي في المناقب ( اذ اجتمعنا ياجر المجامع ) للافتخار لان اباءك ليس لهم مناقب ومفاخر .

( او بيان حاله اى المسند اليه في القرب او البعد اوالتوسط كقولك هذا ) بكر في القريب ( او ذلك ) عمرو في البعيد ( او ذاك زيد ) في المتوسط خلافا لابن مالك حيث قال ولدى البعد انطق بالكاف حرفا دون لام او معه وانما ( اخر ) المصنف ( ذكر التوسط لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين ) اي القرب والبعد .

( فان قلت كون ذا للقريب وذلك للبعيد وذلك للمتوسط مما يقرره الوضع واللغة ) وليس من وظائف هذا الفن .

( فلا ينبغي ان يتعلق به نظر علم المعاني لانـه انما يبحث عن الزائد علي اصل المراد ) اي الاخبار بثبوت شيء لشيء مثلا او نفيه عنه والزائد على ذلك مايطابق به اللفظ مقتضى الحال حسب ماتقدم مفصلا ومشروحا عند بيان تعريف علم المعاني .

( قلت مثله كثير في علم المعاني كاكثر مباحث التعريف والتوابع وطرق القصر وغير ذلك ) مما هو مذكور في علم النحو ( وتحقيقه ) اي الجواب التحقيقي ( ان اللغة ) والنحو انما ( تنظر فيه ) اي اسم الاشارة ( من حيث ان ) لفظة ( هذا للقريب مثلا وعلم المعاني ؛ ينظر فيه ( من حيث انه ) اي الشان ( اذا اريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو ) اى النظر من هذه الحيثية ( زائد على اصل المراد الذى هو الحكم على المسند اليه المذكور ) في الكلام ( المعبر عنه بشيء ) اي بلفظ ( يوجب تصوره اي اما كان ) اي اى لفظ كان اى سواء افاد حاله من قرب او بعد او توسط ام لا لكن البليغ يراعى مايقتضيه الحال فياتي باسم اشارة يكون مؤديا .

لاصل المراد مع خصوصية بها يطابق الكلام لمقتضى الحال (ولو سلم ) ان البيان المذكور في السؤال مما يقرره الوضع .

واللغة ولا ينبغي ان يتعلق به نظر علم المعاني ( فذكره في هذا المقام توطئة وتمهيد لما يتفرع عليه من ) الخصوصيات والاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال اى ( التحقير والتعظيم ) والتنبيه الاتي وغير ذلك مما يشير اليه في اخر المبحث ( كما اشار اليه ) اى الى مايتفرع عليه ( بقولـه او تحقيره اى تحقير المسند اليه بالقرب)

الذي يدل عليه اسم الاشارة اذ من لوازم قرب الشيء الابتذال وكونه سهل المنال الملازم عرفا للحقارة وعدم الاعتناء به في غالب الاحوال.

كما قال الحكيم الفارسي ( شبها اكرهمه قدو بودى شب قدو بيقدر بودى ) والحاصل أنه قد يؤتي بالمسند اليه اسم اشارة قصدا التحقير المشار اليه لدلالة القرب علي ذلك كما ان لفظ القرب يفيد ذلك ايضا كمايقالهذاشيء قريب اىمبتذل هين التناول سهلالمئونة ( نحو ) قوله تعالى في سورة الانبياء واذاراك الذين كفروا ان يتخذونك الاهزوا ( اهذا الذي يذكرالهتكم ،وهم بذكر الرحمنهم كافرون وقوله تعالي في سورة الفرقان واذاراوك ان يتخذونك الاهزوا اهذا الذى بعث الله رسولا .

قال الزمخشرى اهذا محكى بعد القول المضمر وهذا استصغار انتهى محل الحاجة من كلامه والاستصغار عد الشيء صغيرا اى حقيرا ذليلا.

« وقد يقصد به » اي باسم الاشارة الموضوع للقرب « تقريب حصوله » اى وقوع المسند اليه المشاراليه « نحو هذهالقيامة قد قامت» في كون تقريبالحصولمفهومامناسم الاشارة تامل بل منع يظهر وجهه من مراجعة بحث قد في علم النحو فتامل .

« او تعظيمه » اى المسند اليه « بالبعد » المفهوم منه « نحو الم ذلك الكتاب » فاستعمل اسم اشارة البعيد « تنزيلا لبعد درجته » في البلاغة والاخبار بالغيوب .

« ورفعة محله » وشانه في الفصاحة والاسلوب « منزلة بعد المسافة » والمكان كما ان لفظ البعد ايضا يفيد ذلك كما يقال هذا شيء بعيد

لاتناله الافهام والايادي الا بشق الانفس وتهيئة المبادي ومن هنا قالوا من طلب المعالى سهر الليالى .

فايراد أسم الاشارة الموضوع للبعيد لقصد تعظيم المشار اليه اعنى الكتاب كيف لا وقد اعجز البلغاء عن ادراك رموز الفاظه فضلا عن دقائق معانيه ومحتوياته وقد قال عز اسمه وعظم كبريائه في تعظيم شانه وتفخيم امره قل لئن اجتمعت الانس والجن على ان ياتوا بمثل هذا القران لاياتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا ولقد اتيناك سبعا من المثاني والقران العظيم ولو انزلنا هذا القران على جبل لرايته خاشعا متصدعا من خشية الله .

قال الشمنى في حاشية المغنى في بحث ضمير الفصل عند المسئلة الثالثة ماهذا نصه في الشرح وسئلت مرة بعض الاصحاب عن الحكمة في التفريق بين شان المؤمنين والكافرين في سورة البلد حيث ترك ضمير الفصل في حق الاولين فقيل اولئك اصحاب الميمنة واتى به في حق الاخرين فقيل والذين كفروا باياتنا هم اصحاب المشأمة فتامله انتهى واقول الحكمة ان اسم الاشارة يؤتى به لتمييز ماار يد به اكمل تمييز لصحة احضاره فى ذهن السامع بواسطة الاشارة حسا كقول ابن الرومي هذا ابو الصقر البيت ولا كذلك الضمير .

وان اسم الاشارة البعيد يجعل ذريعة الي تعظيم المشار اليه القريب ذهابا الى بعد درجته ورفعة محله كقوله تعالى حكاية عن امرئة العزيز فذ لكن الذى لمتنني فيه حيث لم يقل هذا وهو حاضر انتهى محل الحاجة من كلامه .

هذا ولكن سياتى فى بحث تعريف المسند اليه نقلا عن ابن هشام ان التعظيم فى قوله تعالى ذلك الكتاب مستفاد من ال فتامل .

( وقد يقصد به ) اى باسم الاشارة البعيد ( تعظيم المشير ) اى المتكلم ( كقول الامير لبعض حاضريه ) مشيرا الى رجل حاضر عنده « ذلك » الرجل ( قال كذا )وقديأتىلتحقير المشير ونظيره نداء الله تعالى كما ياتى فى باب الانشاء .

« او تحقيره » اى المسند اليه المشار اليه ( بالبعد كما يقال ذلك ذلك اللعين فعل كذا ) فى انفهام التحقير من ذلك مع ذكر اللعين تامل لايخفى وجهه وكيفكان استعمل اسم اشارة البعيد ( تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب وسفالة محله منزلة بعدا المسافة « ولفظ ذلك » الموضوع لمشار اليه لزم منه حضوره « صالح للاشارة الى كل غائب عينا كان او معنى » اى مشاهدا كان ذلك الغائب اذا حضر او غير مشاهد وتلك الصلاحية تحصل « بان يحكى عنه » اي عن الغائب «اولا ثم يشار اليه » بلفظة ذلك « نحو جائنى رجل فقال ذلك الرجل » هذا مثال للعين « و » اما امثال المعنى فهو « ضربنى زيد فهالني ذلك الضرب لان المحكى عنه » فى المثالين « غائب » حين الاشارة اليه فالاستعمال فيها مجاز فتامل .

« ويجوز على قلة » استعمال « لفظ » هذا الدال على « الحاضر نحو » جائني رجل « فقال هذا الرجل و » ضربني زيد « فهالني هذا الضرب اى هذا المذكور » فى كل من المثالين « عن قريب اي قبل التلفظ بلفظة هذا « فهو » اى المذكور « وان كان غائبا » حين

التكلم والاشارة « لكن جرى ذكره عن قريب فكانه حاضر » في لفظة كان اشعار بان هذا الاستعمال ايضا مجاز فتامل .

« وقد يذكر المعنى الحاضر المتقدم » اى المشار اليه « بلفظ البعيد نحو بالله العظيم وذلك قسم عظيم لافهام لان المعنى » كماقال نجم الائمة « غير مدرك بالحس فكانه بعيد » فذلك ايضا من قبيل المجاز .

« او التنبيه اى تعريف المسند اليه بالاشارة » كلفظة اولئك في الاية الاتية المستشهد بها « للتنبيه » علة للتعريف « عند » ظرف للتنبيه « تعقيب المشار اليه » وهو الذين في الاية على وجه ياتي بيانه « باوصاف» اصطلاحيه او لغوية وهي هنا جملة الصلة اعني يومنون وماعطف عليها « اى عند ايراد اوصاف » ولفظة « على » بمعني في كما في ودخل المدينة على حين غفلة اي عند ايراد اوصاف في « عقيب المشار اليه » اي بعده « ثم تقول عقبه فلان » بالتشديد « اذا جاء » فلان « على عقبه » اى بعده « ثم تعديه » اى عقبه بالتشديد « الى المفعول الثاني بالباء » نحو باوصاف في المتن « وتقول عقبته » بالتشديد « بالشي اى جعلت الشي على عقبه » اي في عقبه اى بعده « على انه » متعلق بالتنبيه « اي للتنبيه على ان المشار اليه » اي الذين « جدير» اي حقيق اى مستحق « بما » اى بخبر وهو على هدى في اولئك الاول وهم المفلحون في اولئك الثاني «يرد بعده اي بعد اسم الاشارة » اي اولئك « من اجلها اى من اجل الاوصاف التي ذكرت بعد المشار اليه نحو الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة الي قوله تعالي اولئك على هدى

من ربهم واولئك هم المفلحون ) الشاهد في انه ( عقب المشار اليه وهو الذين ) وحده لامع ( يومنون ) لانه من الاوصاف كما يظهر ذلك من قوله ( باوصاف متعددة من الايمان بالغيب واقامة الصلوة وغير ذلك) يعنى الانفاق مما رزقهم الله في سبيله والايمان بما انزل الى رسول الله ( ص ) وبما انزل قبله ( ص ) والايمان بالمعاد وكونهم مؤقنين بذلك ( ثم عرف المسند اليه ) وهو اولئك ( بان اورده اسم اشارة تنبيها على ان المشار اليهم ) يعنى الذين (احقاء ) اي مختصون (بما) اى باخبار واحكام( يرد بعد ) لفظة ( اولئكوهو )اي مايروبعداولئك (كونهم على الهدى عاجلا) اى الدنيا (و) على (الفوز بالفلاح اجلا ) اي في الاخرة (من اجل الاوصاف المذكورة ) انما اعنى الايمان بالله الى اخر ماذكرنا .

( تنبيهان ) الاول انما قلنا ان المشار اليه هو الذين وحده لامع يؤمنون كما يظهر من كلام الشارح لما اشار اليه الفاضل المحشي من ان المراد بالمشار اليه ذات الموصول من غير من ملاحظتها مع مضمون الصلة بقرنية عده الايمان من جملة الاوصاف انتهى واما توجيه كلام الشارح بان التعبير عن تلك الذات بنفس الموصول عن دون ذكر صلته قبيح فلم يظهر لى وجه لذلك اذ لاشاهد له على ذلك لاعقلا ولا نقلا نعم لم يعبر الكشاف عن الموصول كذلك ولا حجة فيه .

الثاني كون المشار اليه باولئك هوالذين مبنى على كونه منقطعا عن المتقين والا فالمشار اليه هو المتقين .

قال في الكشاف الذين يومنون اما موصول بالمتقين على انه صفة مجرورة او مدح منصوب او مرفوع بتقدير اعنى الذين يؤمنون او هم

الذين يؤمنون واما منقطع عن المتقين مرفوع على الابتداء مخبر عنه باولئك على هدى انتهى .

( أو ) تعريف المسند اليه باسم الاشارة( لانه ) اى الشان (لايكون طريق الى احضاره ) اي المسند اليه ( سوى الاشارة لجهل المتكلم او السامع باحواله ) كما اذا رايت رجلا في المدرسه لاتعرفه انت ولا السامع فتقول هذا سارق ( او لنحو ذلك ) قال المحشي مثل ان تقصد به شدة ذكاء المخاطب وقوة ادراكه كقولك في مسئلة يتحير فيها العقول هذه المسئة محققة عندك تشير الى ان المسئلةالتى يتحيرفيها العقول كالمحسوس المشاهد عنده ونحو ذلك .

وقال ايضا قال الشارح في شرح المفتاح ومما يجب التنبيه له ان مايورد في امثال هذه المقامات من الايات امثلة لاشواهد حتي يتوهم النقض باحتمال الغير وانه لا امتناع في مثال واحد الجمع بين كثير من اللطائف والاغراض فان مبني تلك الاقتضاءاتوكون التراكيب مما يذكر من الاغراض على مجرد المناسبات والا فمناين للبشر انمقصود المتكلم مانسب اليه من الاعتبارات فليحافظ على هذه النكتة فلهامواضع نفع انتهى .

( وباللام اى تعريف المسند اليه باللام ) وحدها والالف زائدة هذا احد الاقوال والثانى ان المعرف هو ال بجملتها فالهمزة اصلية كما في الالفية .

ال حرف تعريف او اللام فقط فنمط عرفت قل فيه النمط

والثالث ان المعرف الهمزة وحدها كما في شرح التصريح واللام

زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام والرابع مانسبه السيوطي الى سيبويه وهو ان ال بجملتها حرف تعريف والالف زائده فتامل .

وكيفكان فلنقدم مجملا من الكلام ليكون كضابطة اوفذلكة متقدمة لما ياتى من الاقسام .

قال ابن هشام ال على ثلاثة اوجه احدها ان تكون اسما موصولا بمعنى الذى وفروعه وهي الداخلة على اسماء الفاعلين والمفعولين قيل والصفات المشبهة وليس بشيء لان الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل ولذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق وقيل هي في الجميع حرف تعريف ولو صح ذلك لمنعت من اعمال اسمى الفاعل والمفعول كما منع منه التصغير وقيل هي في الجميع موصول حرفي وليس بشيء الى ان قال .

والثاني ان تكون حرف تعريف وهي نوعان عهدية وجنسية وكل منهما ثلاثة اقسام .

فالعهدية اما ان يكون مصحوبها معهودا ذكريا نحو كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ونحو فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاجة كانها كوكب درى ونحو اشتريت فرسا ثم بعت الفرس وعبرة هذه ان يسد الضمير مسدها مع مصحوبها او معهوديا ذهنيا نحو اذ هما في الغار ونحو اذ يبايعونك تحت الشجرة او معهودا حضوريا الى ان قال والمثال الجيد للمسئلة قوله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم.

والجنسية اما لاستغراق الافراد وهي التى تخلفها كل حقيقة نحو وخلق الانسان ضعيفا ونحو ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا

ولاستغراق خصايص الافراد وهي التى تخلفها كل مجازا نحو زيد الرجل علما اى الكامل في هذه الصفة ومنه ذلك الكتاب او لتعريف الماهية وهي التى لاتخلفها كل لاحقيقة ولا مجازا نحو وجعلنا من الماء كل شيء وقولك والله لا اتزوج النساء ولا البس الثياب ولهذا يقع الحنث بالواحد منهما وبعضهم يقول في هذه انها لتعريف العهد فان الاجناس امور معهودة في الاذهان متميز بعضها عن بعض .

ويقسم المعهود الى شخص وجنس والفرق بين المعرف بال هذه وبين اسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق وذلك ان ذا الالف واللام يدل على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة لاباعتبار قيد الى ان قال .

والثالث ان تكون زائدة وهي نوعان لازمة وغير لازمة فالاولى كالتى في الاسماء الموصولة على القول بان تعريفها بالصلة وكالواقعة في الاعلام بشرط مقارنتها لنقلها كالنضر والنعمان واللات والعزى اولار تجالها كالسمؤل او لغلبتها على بعض من هي له في الاصل كالبيت للكعبة والمدينة للطيبة والنجم للثريا وهذه في الاصل لتعريف العهد

والثانية نوعان كثيرة واقعة في الفصيح وغيرها فالاولى الداخلة على علم منقول من مجرد صالح لها ملموح اصله كحارث وعباس وضحاك تقول فيها الحارث والعباس والضحاك ويتوقف هذا النوع على السماع الا ترى انه لايقال مثل ذلك في محمد ومعروف واحمد .

والثانية نوعان واقعة في الشعر وواقعة في شذوذ من النثر انتهى باختصار غير مخل بمار مناه .

فلنعد الى ماكنا فيه من شرح الكتاب فنقول ومن الله التوفيق ان التعريف باللام (للاشارةالى معهود اى الى حصة من الحقيقةمعهودة) اى معينة في الخارج ( بين المتكلم والمخاطب واحدا كان)ذلكالمعهود الخارجى ( او اثنين او جماعة ) والدليل على ان المراد بالمعهودة ما فسرناها به اى المعينةانه( تقول عهدت فلانا اذا ادركته ولقيته ) فان قلت ماذكرت من القول ليس فيه ذكر التعيين فكيف يصير دليلا على ان المراد من المعهودة المعينة .

قلت هذا استدلال باعتبار اللازم لان لازم الادراك والملاقات كون المدرك والملاقى معينا .

فان قلت قد فسر بعض المحشين الحصة بالواحد وهذا ينافي قوله واحدا كان اوثنين اوجماعة .

قلت لامنافاة في ذلك اذ ليس المراد بالواحد الواحد العددي بل الاعم من ذلك اي مقدارا واحدا معينا من افراد الحقيقة سواء كان ذلك المقدار الواحدالمعين واحدا اوثنين اوجماعةوالقرنيةبل الدليل علىذلك وقوعه في مقابل قوله الاتى او للاشارة الي نفس الحقيقة وذلك ايضا دليل على ماشرنا اليه من ان المراد من المعهودية انما هى المعهودية في الخارج وذلك لان الحقية وان كانت معهودة لكنها كما تقدم في كلام ابن هشام معهودة في الاذهان لافي الخارج فتامل جيدافان المقام يحتاج الى تامل تام .

( وذلك ) اى كون التعريف باللام للاشارة الى معهود في الخارج ( لتقدم ذكره ) اى المعهود ( صريحا ) اى بنص لفظة (اوكناية)

اى بما يدل عليه بالالتزام( نحو وليس الذكر كالانثى اي ليس ) الولد ( الذكر الذى طلبت امرئة عمران ) بقولها انى نذرت لك مافي بطني محررا لان هذا الكلام يتضمن طلبها ان يكون مافي بطنها ولدا ذكرا لان التحرير كما ياتي كان للذكور فقط( كالتي اي كالانثى) التي وهبت لها )

قال في الكشاف قال الله تعالى والله اعلم بما وضعت تعظيما لموضوعها وتجليلا لها بقدر ماوهب لها منه ومعناه والله اعلم بالشيء الذي وضعت وماعلق به من عظائم الامور وان يجعله وولده اية للعالمين وهي جاهلة بذلك لاتعلم منه شيء فلذلك تحسرت وفي قرائة ابن عباس والله اعلم بما وضعت على خطاب الله تعالى لها اى انك لاتعلمين قدر هذا الموهوب وماعلم الله من عظم شانه وعلو قدره وقرء وضعت بمعنى ولعل لله تعالى فيه سرا وحكمة ولعل هذه الانثى خير من الذكر تسلية لنفسها .

فان قلت فما معنى قوله وليس الذكر كالانثى قلت هو بيان لما في قوله والله اعلم بما وضعت من التعظيم للموضوع والرفع منه ومعناه وليس الذكر الذي طلبت كالانثى التى وهبت لها واللام فيهما للعهد انتهى. فالانثى اشارة الى ماسبق ذكره صريحا في قوله تعالى قالت رب اني وضعتها انثى لكنه ) ليس مما نحن فيه لانه ( ليس بمسند اليه

( والذكر اشارة الى ماسبق ذكره كناية في في قوله تعالى رب انى نذرت لك مافي بطنى محررا فان لفظة ما) الموصولة ( وان كانت تعم الذكور والاناث كما قال ابن مالك .

ومن وما وأل تساوي ماذكر     وهكذا ذو عند طي قد شهر

( لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان

للذكور دون الاناث وهو ) اي الذكر محل الاستشهاد لما نحن فيه لانه(مسنداليه ) لكونه في الاصل مبتده .

ولا يخفى ان هذا كله بناء على ماتقدم من الكشاف من كون وليس الذكر كالانثي من كلام الله تعالي تسلية لها والمعني كماذكرنا ليس الذكر الذى طلبته كالانثي التى وهبت لها بل الانثى التى وهبت لها اعظم شانا من الذكر الذى طلبته فانه حينئذيصح كون اللام فيهما للعهد ولكن يلزم على هذا جواز كون المتكلم بالمعهود غير المتكلم باللام فتامل فانه دقيق .

واما على القول بانه من كلام امرأة عمران كما احتمله بعض المفسرين وقال في الكلام قلب اى ليس الانثى كالذكر في التحرير وهو من تتمة تحسرها والمعنى اتحسر على وضعها انثى وعدم مساواتها للذكر في التحرير فياليتها كانت ذكرا او كانت مساوية له في التحرير فلا شاهد فيهما لان اللامين فيهما حينئـذ للجنس لا للعهـد فتامل تعرف .

( وقد يستغنى عن تقدم ذكره ) اي المعهود ( لعلم المخاطب به بالقرائن نحو خرج الامير اذا لم يكن في البلد الا امير واحد ) فان العقل قرنية على ان اللام في الامير للاشارة الى امير البلد لا الى غير من امراء البلاد الاخر ( وكقولك لمن دخل البيت اغلق الباب ) فان العقل بل العرف قرنية على ان اللام في البيت للاشارة الى باب البيت الذى دخله المخاطب الان لا باب من ابواب البيوت الاخر وان كان قد دخلها ايضا .

( وقد يكون لام العهد للاشارة الى الحاضر كما في وصف المنادي واسم الاشارة نحو ياايها الرجل وهذا الرجل) ومنه كما تقدم في كلام ابن هشام اليوم اكملت لكم دينكم .

( او للاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد كقولك الرجل خير من المرئة ) اى حقيقة الرجل وماهيته من حيث هي هي التى توجد في الذهن مع قطع النظر عن وجودها مع الخصوصيات الفرديه خير من حقيقة المرئة كذلك ولاينافى هذا كون بعض افراد المرئة نظرا الى خصوصية فردية في ذلك البعض خيرا من بعض افراد الرجل نظرا الى كونه فاقدا لتلك الخصوصية الفردية ومن هنا قيل في وصف صديقة الصغرى بالفارسية .

زن مكو مردا فرين روزكار زن مكو بنت الوفا اخت الوقار

( ومنه اللام الداخلة على المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ موضوع مفرد ونحو ذلك ) من سائر المعرفات نحو الكلام ماافاد المستمع فائدة تامه يحسن السكوت عليها وانما كانت اللام فيها للاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى ( لان التعريف للمهية) المعراة عن كل خصوصية من خصوصيات كل صنف من اصناف الافراد والا لم يصح تقسيمه ولا شموله لجميع الافراد .

( وقد ياتى المعرف بلام الحقيقة لواحد من الافراد ) اى لواحد من افراد مداوله فان كان مفردا فلواحد من الاحاد وان كان مثنى فلواحد من المثنيات وان كان جمعا فلواحد من الجماعات ( باعتبار عهديته ) اي معهوديته اى معهودية ذلك الواحد الماتي له المعرف بلام

الحقيقة ( في الذهن لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة يعني يطلق المعرف بلام الحقيقة الذى ) قد تقدم انفا انه للاشارة الى نفس الحقيقة المعراة لانه ( هو ) الذى ( موضوع للحقيقة المتحده في الذهن ( على فرد موجود من ) تلك ( الحقيقه ) في الخارج ( باعتبار كونه ) اي الفرد الموجود في الخارج ( معهودا في الذهن ) في ضمن تلك الحقيقة المعهودة في الذهن وباعتبار كون ذلك الفرد ( جزئيا من جزئيات تلك الحقيقة ) وباعتبار كون ذلك الفرد مطابقا اياها )اى الحقيقة لكون الفرد مشتملا للحقيقة ( كما يطلق الكلى الطبيعى على كل )واحد (من جزئياته ) فيقال مثلا زيد انسان .

( وذلك ) اى اتيان المعرف بلام الحقيقة لواحد من الافراد (عند قيام قرنية على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هي هي والا تكون اللام لنفس الحقيقة لا لواحد من الافراد ( بل من حيث الوجود ) في الخارج زائدا على وجودها في الذهن لكن ( لا من حيث وجودها )اي الحقيقة ( فى ضمن جميع الافراد ) والا تكون للاستغراق ( بل فى ) ضمن ( بعضها ) اى الافراد ( كقولك ادخل السوق حيث لاعهد فى الخارج ) بان تتعدد اسواق البلد ولاتعين لواحد منها بين المتكلم والمخاطب والا تكون اللام للعهد ( فان قولك ادخل قرنية دالة على ماذكرناه ) من ان المعرف بلام الحقيقة ياتى لواحد من الافراد الموجودة فى الخارج ( وتحقيقه انه ) اى المعرف بلام الحقيقة ( موضوع للحقيقة المتحده فى الذهن وانما اطلق ) هذا المعرف (على الفرد الموجود منها ) اى من تلك الحقيقة ( باعتبار ان) تلك (الحقيقه

موجودة فيها ) فهو في الحقيقة استعمل فى نفس الموضوع له اعنى الحقيقة المتحدة لوجودها في ضمن الفرد الموجود في الخارج والاستعمال حينئذ عنده على سبيل الحقيقة كما سيصرح به في اخر المبحث (فجاء التعدد ) في المعنى اي المستعمل فيه ( باعتبار الوجود ) في ضمن الافراد في الخارج ( لاباعتبار الوضع ) اذ المعنى في حال الوضع كما قلنا متحد لان الحقيقة لاتعدد فيها الا من حيث وجودها في ضمن الافراد ( والفرق بينه ) اي بين المعرف بلام الحقيقة المستعمل في الواحد منها باعتبار وجودها فيه كقولك ادخل السوق .

( وبين النكرة ، كقولك ادخل سوقا ( كالفرق بين علم الجنس المستعمل في فرد وبين اسم الجنس نحو لقيت اسامة ) هذا مثال لعلم الجنس ( و ) نحو ( لقيت اسدا ) هذا مثال لاسم الجنس ( فاسد موضوع لواحد ) غير معين ( من احاد جنسه فاطلاقه على الواحد اطلاق على اصل وضعه واسامة موضوعة للحقيقة المتحدة في الذهن واذا اطلقتها على الواحد فانما اردت الحقيقة )الموجودة في ضمن هذا الواحد ولزم من اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود في ضمن هذا الواحد التعدد ضمنا والا فالحقيقة مادامت في الذهن لاتتعدد (فكذا النكرة تفيد اذن الك الاسم ) .

اى مدلوله ( بعض ) غير معين ( من جملة ) افراد ( الحقيقة) المتحدة في الذهن ( نحو ادخل سوقا ) فالمراد من سوقا واحد من الاسواق غير معين ولا معهود بين المتكلم والمخاطب ( بخلاف المعرف )بلام الحقيقة ( نحو ادخل السوق فالمراد به نفس الحقيقة ) المتحده فى الذهن لكن باعتبار وجودها في ضمن بعض افرادها ( و ) تلك

( البعضية ) وذلك الاعتبار ( مستفادة ) من القرنية كالدخول مثلا ) فان الدخول قرنية على انه ليس المرادحقيقة السوق المتحدة في الذهن لاستحالة الدخول فيها ( فهو ) اي المعرف بلام الحقيقةحينئذ ( كعام مخصوص بالقرنية ) نحو العلماء ورثة الانبياء اذ العقل قرنيةان المراد بالعام اعني العلماء العدول منهملا الفساق منهم لاستحالة كون الفاسق من ورثة الانبياء .

( فالمجرد ) نحو سوقا ( وذو اللام ) نحو السوق ( بالنظر الى القرنية في المعرف ( سواء ) في ان المراد من كل منهما بعض غير معين .

ولكن في المجرد بالوضع لانها كما مر انفا موضوع لواحد غير معين وفي ذي اللام بالقرنية كالدخول مثلا .

( وبالنظر الى انفسهما مختلفان ) لما قلنا من ان المجرد موضوع للواحد وذو اللام للحقيقة المتحده في الذهن فلولا القرنية لايدل على الواحد اصلا ( واليه ) اى الى كونهمابالنظر الى القرنية في المعرف سواء ( اشار ) المصنف ( بقوله وهذا ) اى المعرف بلام الحقيقة ( في المعنى كالنكرة ) في ان المراد به بعض غير معين ( يعني بعد اعتبار القرنية ) والنظر اليها ( وان كان يجري عليه ) اى على هذا المعرف ( احكام المعارف من وقوعه مبتدء ) نحو السوق شربقاع الارض وهي ميدان ابليس ( وذا حال ) نحو اكثر شربى السويق ملتوتا (ووصفا للمعرفه ) نحو زيد الكريم عندنا ( وموصوفا بها ) نحو الكريم الذى احسن اليك في الدار ( ونحو ذلك ) كوقوعه فاعلا الباب نعم وبئس

كما قال في الالفيه .

والحذف في نعم الفتاه استحسنوا   لان قصد الجنس فيه بين

وكوقوعه اسما للافعال الناقصه نحو ثم كان عاقبه الذين اساؤا السوئي ومفعولا اولا لافعال القلوب نحو ظننت السارق مختفيا في الدار ( كعلم الجنس ) فانه ايضا في المعنى نكرة كما قال في الالفيه .

ووضعوا لبعض الاجناس علم   كعلم الاشخاص لفظا وهو عم

( وهذه الاحكام اللفظيه ) المذكورة ( هي التي اضطرتهم اى علماء العربية (الى الحكم بكونه معرفة وكون اسامه علما ) لجنس الحيوان المفترس فياتي منه كما قال السيوطي الحال ويمتنع من الصرف مع سبب اخر ومن دخول الالف واللام عليه ونعته بالنكرة ويبتدء به ثم قال انه مدلوله شايع كمدلول النكرة لايخص واحدا بعينه ولذلك ذكر في شرح التسهيل انه كاسم الجنس انتهى وهذا هو المقصود من قوله (حتى تكلفوا ماتكلفوا ) .

قال نجم الائمه والحامل للنحاة على هذا التكلف في الفرق بين الجنس وعلم الجنس انهم راوا نحو اسامه وثعاله وابا الحصين وام عامر واويس لها حكم الاعلام لفظا من منع صرف اسامة وترك ادخال اللام على نحو اويس .

واضافة اب وام وابن وبنت الى غيرها كما في الكنى في اعلام الاناسي ويجيىء منها الاحوال وتوصف بالمعارف ومع هذا كله يطلق على المنكر بخلاف نحو اسد وذئب وضبع فان ذلك لايجرى مجرى الاعلام في الاحكام المذكوره انتهى ( توضيح اويس علم جنس للذئب

جاء مصغرا مثل الكميت والمجين والباقي قد تقدم بعضه في بحث تعريف المسند اليه بالعلمية فراجع ان شئت .

فتحصل مما ذكر في المقام ان ههنا اربعة اشياء الاول النكرة نحو ادخل سوقا والثاني المعرف بلام الحقيقة الذي يراد به واحد من الافراد باعتبار كونه معهودا في الذهن في ضمن الحقيقة المتحدة نحو ادخل السوق واللام فيه يسمى في النحو لام العهد الذهني والثالث اسم الجنس نحو رايت اسدا والرابع علم الجنس نحو رايت اسامة وكل من هذه الاربعة ياتي لواحد من الافراد الا ان الدلالة على الواحد في الاول والثالث بالوضع وفي الثاني والرابع بالقرنية اعني الدخول .

والرؤية لانهما يستحيلان في الحقيقة والماهية وهذا معنى قوله في الاولين من ان المجرد وذو اللام اذن بالنظر الى القرنيه سواء وبالنظر الى انفسهما مختلفان ومنه يعلم ان الاخيرين ايضا بالنظر الى القرنيه سواء وبالنظر الى انفسهما مختلفان وبالجملة القرنية اعني الدخول والرؤية لاتاثير لهما في الاول والثالث في الدلالة على الواحد بخلاف الثاني والرابع فان للقرنية تاثير فيهما في الدلالة عليه اذ لولاها لدلا على الماهية والحقيقة دون الواحد .

( ويعلم بما ذكرنا من تقرير كلامه ) من ان المعرف باللام نحو ادخل السوق المراد به نفس الحقيقة والبعضية مستفادة من القرنية كالدخول ( ان عود الضمير في قوله وقد ياتي ) اى الضمير المستتر في ياتي ( الى المعرف بلام الحقيقة اولى من عوده الى مطلق المعرف باللام كما يشعر به ) اي بالعود الى مطلق المعرف باللام ( لفظ

الايضاح ) ووجه الاشعار انه اطلق اللام ولم يقيده بكونه لام الحقيقة وانما حكم بالاشعار لا الدلالة لأن في كلامه مايدل على ان المراد باللام أنما هو لام الحقيقة وهذا هو نصه والمعرف باللام قد ياتي لواحد باعتبار عهديته في الذهن لمطابقته الحقيقة كقولك ادخل السوق وليس بينك وبين مخاطبك سوق معهود في الخارج انتهى .

( ولكون هذا المعرف في المعنى كالنكرة ) والتعريف فيه لفظي كما قال الرضي وهذا نصه اذا كان لنا تانيث لفظي كغرفة وبشرى وصحراء ونسبة لفظيه نحو كرسي فلا باس ان يكون لنا تعريف لفظي اما باللام واما بالعلمية انتهى .

( يعامل به ) اي بهذا المعرف ( معاملة النكرة كثيرا فيوصف بالجمل كثيرا ) وذلك ليس لكونها نكرة كما زعمه بعض بل لانها تؤل بها .

قال الرضي اعلم ان الجملة ليست نكرة ولامعرفة لان التعريف والتنكير من عوارض الذات اذا التعريف جعل الذات مشارا بها الى خارج اشارة وضعية والتنكير ان لايشار بها الى خارج في الوضع كما يجيء في باب المعرفة والنكرة واذا لم يكن الجملة ذاتا فكيف يعرضان لها فتخصص قولهم النعت يوافق المنعوت في التعريف والتنكير بالنعت المفرد .

فان قيل فاذا لم يكن الجملة لامعرفة ولا نكرة فلم جاز وصف النكرة بها دون المعرفة .

قلت لمناسبتها للنكرة من حيث يصح تاويلها بالنكرة كما يقول

في قام رجل ذهب ابوه وابوه ذاهب قام رجل ذاهب ابوه وكذا تقول في مررت برجل ابوه زيد انه بمعنى كائن ابوه زيدا الى ان قال وقال بعضهم الجملة نكرة، لانها حكم والاحكام نكرات اشار الى ان الحكم بشيء على شيء يجب ان يكون مجهولا عند المخاطب اذ لو كان معلوما عند المخاطب لوقع الكلام لغوا نحو السماء فوقنا والارض تحتنا وليس بشيء لان معنى التنكير ليس كون الشيء مجهولا بل معناه في اصطلاحهم ماذكرناه الان اعني كون الذات غير مشار بها الى خارج اشارة وضعية ولو سلمنا ايضا كون الشيء مجهولا وكونه نكرة بمعنى واحد قلنا ان ذلك المجهول المنكر ليس نفس الخبر والصفة حتى يجب كونهما نكرتين بل المجهول انتساب ما تضمنه الخبر والصفة الى المحكوم عليه فان المجهول في جائني زيد العالم وزيد هو العالم انتساب العالم الى زيد ولو وجب تنكيرهما لم يجز جائني زيد العالم وانا زيد وجوازه مقطوع به انتهى ( كقوله ).

( ولقد امر على اللئيم يسبني ) ( فمضيت ثمة قلت لايعنيني )

وسيجيء توضيحه عن قريب .

( وفي التنزيل كمثل الحمار يحمل اسفارا على ان ) والجملة الفعلية اعنى ( يحمل اسفارا صفة للحمار وفيه ) اي في التنزيل .

( الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لايستطيعون على ان قوله تعالى لايستطيعون صفة المستضعفين او للرجال والنساء والولدان لان الموصوف ) يعني المستضعفين .

او الثلاثة الاخيرة ( وان كان فيه حرف التعريف فليس لشيء بعينه ) لان حرف التعريف فيه من قبيل حرف التعريف في ادخل السوق

وقد تقدم انفا انه في المعنى كالنكرة بعد اعتبار القرنيه ( كذا في الكشاف وهو ) اى مافي الكشاف ( صريح ان في ان اللام في المستضعفين حرف تعريف كما سنذكره عن قريب ) عند التمثيل بقولنا جمع الامير الصاغة ( وان كان ) اللام في المستضعفين ( اسماموصولا يصح هذا ) اى توصيف المستضعفين بجملة لايستطيعون ( ايضا لان الموصول ايضا يعامل معاملة هذا المعرف ) بلام الحقيقه ( كما ذكر صاحب الكشاف ان الذين انعمت عليهم لاتوقيت فيه ) اى لاتعيين فيه لان المراد به مطلق من انعم الله عليه بنعمة الايمان كائنامن كان لااشخاص معينون معهودون ( فهو كقوله ولقد امر على اللئيم ) .

يسبني من حيث انه ليس المراد باللئيم شخص معين معهود بل المراد به كل لئيم عادته السبب والشتم كائنا من كان وذلك لان الشاعر اراد بقوله هذا اظهار وان له ان له ملكة الحلم وشيم الكرام الذين اذا مروا باللغو مر واكراما واذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما وهذا المعنى لايناسب ارادة لئيم خاص معين بل المناسب له ارادة مطلق من كان كذلك وبعبارة اخرى لم يرد الشاعر لئيما معينا اذ ليس فيه اظهار ملكه الحلم المقصود بالتمدح بها والا الماهيه من حيث هي بقرنيه المرور ولا الاستغراق لعدم امكان المرور على كل لئيم من اللئام بل الجنس فى ضمن فرد مبهم فهو كالنكرة فلذا جائت الجمله صفه عنه هذا ولكن قال بعض المحققين ان المناسب لقوله ثمه قلت لايعنيني كونها حالا لان المتبارد من قوله قات لايعنيني انه قال ذلك في حال سماع السب حال المرور لا انه قاله فيمن دابه السبب

ولو في غير حال المرور فتأمل جيدا .

( فيصح ) حينئذ ( ان يقع النكرة اعنى قوله تعالى غير المغضوب عليهم وصفا له ) وانما حكم بكون غير نكرة لما في الرضى من ان بعض الاسماء قد توغل في التنكير بحيث لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة اضافة حقيقية نحو غيرك ومثلك وكل ما هو بمعناها وكل ما هو بمعناهما من نظيرك وشبهك وسواك وشبهها وانما لم يتعرف لان مغايرة المخاطب ليست صفة تخص ذاتا دون ذات اخرى اذ كل ما في وجودا الا ذاته موصوف بهذه الصفة وكذا مماثلة زيد لا يخص ذاتا بلى نحو مثلك اخص من غيرك لكن المثليه ايضا يمكن ان تكون من وجوه من القصر والشباب والشيب والسواد والعلم وغير ذلك مما لا يحصى انتهى ولكن قال بعضهم انه اذا اضيف غير الى معرف له ضد واحد فقط تعرف لانحصار الغيرية كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذا اذا اشتهر شخص بمماثلتك في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة او نحو ذلك فقيل جاء مثلك كان معرفة اذ اقصد الذى يماثلك في الشيء الفلاني .

ورد ذلك بعضهم بقوله تعالى نعمل صالحا غير الذى كنا نعمل مع ان معنى غير الذي كنا نعمل اى الصلاح لان عملهم كان فسادا والجوب انه على البدل لا على الصفة او حمل غير على الاكثر مع كونه صفة لان الاغلب فيه عدم التخصيص بالمضاف اليه .

( فان قلت المعرف بلام الحقيقة وعلم الجنس اذا اطلقا على واحد نحو ادخل السوق ورأيت اسامة احقيقة ام مجاز قلت بل حقيقة اذ لم يستعمل الا فيما وضع له لان معني استعمال الكلمة في المعنى ان يكون

الغرض الاصلى ) والمقصود الاقصى ( طلب دلالتها على ذلك المعنى وقصد ارادته منها وانت اذا اطلقت المعرف والعلم المذكورين على الواحد فانما اردت به ) اى باطلاق كل واحد من المذكورين على الواحد ( الحقيقة ) حسبما بيناه انفا ( ولزم من ذلك التعدد باعتبار الوجود وانضمام القرينة ) على ما اوضحناه لك سابقا ( فهو ) اي كل واحد من المذكورين ( لم يستعمل ) حينئذ ( الا فيما وضع له ) فيكون حقيقة ( وسيتضح هذا في بحث الاستعارة ) عند قول الخطيب ودليل انها اي الاستعارة مجاز لغوي كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا الاعم منهما فراجع ان شئت هذا ولكن المختار عند الرضى وابن الحاجب كون ذلك مجازا لانه قال عند قول ابن الحاجب العلم ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد قوله بوضع واحد متعلق بمتناول اى لا يتناول غير ذلك المعين بالوضع الواحد بل ان تناول كما في الاعلام المشتركة فانما يتناوله بوضع اخراى بتسمية اخرى لا بالتسمية الاولى كما اذا سمى شخص بزيد ثم سمى به شخص اخر .

فانه وان كان متناولا بالوضع لمعنيين لكن تناوله للمعين الثاني بوضع اخر غير الوضع الاول بخلاف سائر المعارف كما تبين وانما ذكر قوله بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة عن حد العلم ولا يخرج علم الجنس نحو اسامة عن هذا الحد على ما ذكر المصنف وذلك انه قال اعلام الاجناس وضعت اعلاما للحقائق الذهنية المتعلقة كما اشير باللام في اشتر اللحم الى الحقيقة الذهنية فكل واحد من هذه الاعلام الموضوعة لحقيقة في الذهن متحدة فهو اذن غير متناول

غيرها وضعا .

واذا اطلق على فرد من الافراد الخارجية نحو هذا اسامة مقبلا فليس ذلك بالوضع بل لمطابقة الحقيقة الذهنية لكل فرد خارجي مطابقة كل كلي عقلي لجزئياته الخارجية نحو قولهم الانسان حيوان ناطق فلفظ اسد مثلا موضوع حقيقة لكل فرد من افراد الجنس في الخارج على سبيل التشريك واسامة موضوعة للحقيقة الذهنية حقيقة فاطلاقه على الخارجي ليس بطريق الحقيقة ولم يصرح المصنف بكونه مجازا ولابد من كونه مجازا على مذهبه في الفرد الخارجي اذ ليس موضوعا له على ما اختاره وقال ان الحقيقة الذهنية والفرد الخارجي لمطابقتها له كالمتواطئين انتهى .

( وقد يفيد المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة الاستغراق ) لجميع الافراد وذلك اذا حل محلها كل على سبيل الحقيقة ( نحو قوله تعالى ان الانسان لفي خسر اشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها ) اي باللام ( المهية من حيث هي هي ) كما في الرجل خير من المرأة ( ولامن حيث تحققها في ضمن بعض الافراد ) كما في ادخل السوق ( بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء ) المتصل يعني قوله تعالى الا الذين امنوا ( الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره ) اي الاستثناء .

( وتحقيقه ) اي تحقيق افادة هذا المعرف الاستغراق ( ان اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد او لبعضها اذ لا واسطة بينهما ) اى بين الجميع والبعض ( في الخارج ) وان كان يمكن تصورها في الذهن خالية عن الكلية والبعضية

لكن كلامنا كما في الرضى في المشخصات الخارجة ( فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها ) اي التنوين كما صرح به الرضى ( وجب ان يكون للجميع ) ومن هذا القبيل كما في الرضي قوله ( ص ) الماء طاهر اي كل الماء والنوم حدث اى كل النوم اذ ليست في الكلام قرينة البعضية لا مطلقة ولا معنية .

( والى هذا ) اى كون المقصود المهية من حيث تحققها في ضمن جميع الافراد ( ينظر صاحب الكشاف حيث يطلق لام الجنس على ما ) اي على لام ( يفيد الاستغراق كما ذكر في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر انه للجنس ) فمراده انه اي اللام في الانسان للجنس في ضمن جميع الافراد فيتناول كل انسان ( وقال في قوله تعالى ان الله يحب المحسنين أن اللام فيه ) اي في المحسنين ( للجنس فيتناول كل محسن ) لان المراد الجنس في ضمن جميع الافراد .

( وكثير ما يطلقه ) اي الجنس ( على ما ) اى على لام ( يقصد به ) نفس ( المفهوم والحقيقة ) من غير نظر الى ما صدقت عليه من الافراد فضلا عن الاستغراق والبعضية ( كما ذكر ) وقد نقلناه عنه في خطبة الكتاب ان اللام في الحمد لله للجنس دون الاستغراق ( وقد قلنا هناك ان افعال العباد عندهم ليست مخلوقة لله تعالى فراجع إن شئت !

( والحاصل ) اى حاصل ما تقدم من قول الخطيب وباللام للاشارة الى معهود الى قوله وقد يفيد الاستغراق وما بينهما ( ان اسم الجنس المعرف باللام اما ان يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة عليه من الافراد وهو تعريف الجنس والحقيقة ) نحو

الرجل خير من المرأة ( ونحوه علم الجنس كاسامة ) فانه ايضا يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة عليه من الافراد هذا ما يقتضيه عادة الكتاب ولكن في كلام الرضى ما ينافي ذلك فانه قال ان العلمية وان كانت لفظية الا انها لما منعت الاسم تنوين التنكير صار لفظ اسامة وثعالة كالاسد والثعلب اذا كان اللام فيهما للتعريف اللفظي فكما ان مثل ذلك من المعرف باللام يحمل على الاستغراق الا مع القرينة المخصصة فكذا مثل هذا العلم يقال اسامة خير من ثعالة اي كل واحد من افراد هذا الجنس خير من كل واحد من افراد هذا الجنس من حيث الجنسية الى ان قال والقرينة المخصصة نحو لقيت اسامة فحال هذه الاعلام كلها كحال ذي اللام المفيدة للتعريف اللفظي اذا كان ذو اللام مفردا مجردا عن علامة الوحدة والتثنية نحو الضرب والتمر والسوق انتهى .

( واما ) ان يطلق ( على حصة معينة منها ) اى من الحقيقة حال كون تلك الحصة ( واحدا ) نحو كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ( او اثنين ) نحو رأيت رجلين عالمين فاكرمت الرجلين ( او جماعة ) نحو جائني رجال فاكرمت الرجال ( وهو العهد الخارجي ونحوه علم الشخص كزيد ) قال الرضي كل لام تعريف لا معنى للتعريف فيها الا التي للمعهود الخارجي انتهى .

( واما ) ان يطلق ( على حصة غير معينة وهو العهد الذهني ومثله النكرة كرجل واما ) ان يطلق ( على كل الافراد وهو الاستغراق ) نحو ان الانسان لفي خسر ( ومثله كل مضافا الى نكرة ) نحو كل نفس ذائقة الموت .

والحاصل ان اقسام المعرف باللام اربعة حسبما ذكر كل واحد منها مع ما يمائله ( ولاخفاء في تميز بعضها عن بعض ) اذ قدعلم ان ما يطلق عليه بعضها غير ما يطلق عليه بعضها الاخر ( الا في تعريف الحقيقة فانه ان قصد به الاشارة الى المهية ) والحقيقة ( من حيث هي هي ) اي من غير اعتبار حضورها في الذهن فحينئذ ( لم يتميز عن اسماء الاجناس التي ليست فيها دلالة على البعضية ) لعدم التنوين فيها ( والكلية ) لعدم اداة الاستغراق فيها .

والحاصل انه لم يتميز حينئذ اسم الجنس المنكر الخالى عن اللام والتنوين اذا كان مصدرا عن اسم الجنس المعرف بلام الحقيقة اذاكان مصدرا ( نحو رجعي وذكرى ) وبشرى وسقيى ( والرجعى والذكرى ) والبشرى والسقيى وذلك لان كل واحد من النكرات المذكورة كمعارفها موضوع الماهية من حيث هي هي من غير اعتبار الحضور في الذهن وليس فيها دلالة على البعضية والكلية .

( وان قصد به ) اى بتعريف الحقيقة ( الاشارة اليها ) اي الى الحقيقة ( باعتبار حضورها في الذهن ) فحينئذ ( لم يتميز عن تعريف العهد ) الخارجي .

حاصل الكلام في المقام انه ان قصد بلام الحقيقة الداخلة على إسم الجنس الاشارة الى الماهية من حيث هي هي فحينئذ لم يتميز اسم الجنس المنكر عن المعرف منه اذا كان مصدرا كالامثلة المذكورة فان كل واحد منها موضوع للماهية من حيث هي هي والتالي اي عدم التمييز بين المنكر والمعرف باطل لضرورة التمييز بينهما فالمقدم اي الاشارة الى الماهية من حيث هي هى ايضا باطل .

وان قصد باللام الاشارة الى الماهية باعتبار حضورها في الذهن فحينئذ لم يتميز المعرف بهذه اللام عن المعرف بلام العهد الخارجي لأن كلا منهما حينئذ اشارة الى حاضر في الذهن والتالي ايضا باطل لما تقدم فالمقدم مثله .

( وهذا حاصل الاشكال الذي اورده صاحب المفتاح على هذا المقام وجوابه انا ) نختار الشق الثاني من الايراد اي كون القصد من تعريف الحقيقة اي من لام الداخلة على اسماء الاجناس الاشارة الى الماهية من حيث هي هي فنقول ( لا نسلم عدم تميزه ) اي تعريف الحقيقة ( عن تعريف العهد على هذا التقدير ) الثاني : لأن النظر في المعهود ) الخارجي ( الى فرد معين او اثنين ) معينين ( او جماعة ) معينة كما مثلنا انفا ( بخلاف ) المعرف بلام ( الحقيقة فان النظر فيها الى نفس الماهية والمفهوم باعتبار كونها ) اي الماهية ( حاضرة في الذهن ) من غير نظر الى ما صدقت الماهية والحقيقه عليه من الافراد كما صرح بذلك انفا .

( و ) لا يذهب عليك انه ظهر من ذلك اي من اختيار الشق الثاني من الايراد التمييز بين اسم الجنس المنكر نحو رجعي واسم الجنس المعرف نحو الرجعي فان النظر في المعرف كما قلنا الى نفس الماهية والحقيقة لكن باعتبار كونها حاضرة في الذهن و (هذا المعنى) اي كونها حاضرة في الذهن ( غير معتبر في اسم الجنس النكرة ) فالشق الاول من الايراد المستلزم لعدم التمييز بين الجنس النكرة واسم الجنس المعرفة باطل لثبوت الفرق بينهما بعدم اعتبار الحضور في النكرة واعتباره في المعرفة .

(و) ان قلت اذا كان هذا المعنى اى الحضور في الذهن غير معتبر في اسم الجنس النكرة فكيف يدخل عليه لام الحقيقة التى يعتبر فيها الحضور في الذهن وهل هذا الاجمع بين المتنافين .

قلت ( عدم اعتبار الشيء ) اى عدم اعتبار الحضور في اسم الجنس النكرة ( ليس باعتبار لعدمه ) اى عدم اعتبار ذلك الشيء اي الحضور ومن هنا قالوا لا بشرط يجتمع مع الف شرط فلا مانع من دخول لام الحقيقة على اسم الجنس النكرة ولا يلزم منه الجمع بين المتنافين اذ لا تنافى بين المعنيين .

( وهو اي الاستغراق ) مطلقا سواء كان فى المسند اليه او في غيره فلا يرد ان الغيب والصاغة فى المثالين الاتيين ليسا مما نحن فيه لأن الأول مجرور والثاني مفعول به ( ضربان ) اي قسمان ( حقيقي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ ) اورد عليه ان الارادة فعل المتكلم والاستغراق وصف اللفظ واجيب بان الارادة سبب الاستغراق الذي هو تناول اللفظ لكل فرد فهو من اطلاق السبب وارادة المسبب ولكن هذا الجواب لا يخلو عن مناقشة لانه بظاهره مشعر بان دلالة الالفاظ تابعة للارادة دون الوضع وذلك بظاهره فاسد كما بيناه في الجزء الاول من المكررات فراجع ان شئت .

( بحسب اللغة ) قيل او بحسب الشرع او العرف الخاص وانما اقتصر على ذكر اللغة وان كان المراد هو الاعم على ما قيل لانها الاصل فلا يرد ما قيل من انه يقتضى انه اذا اريد من الصلوة كل فرد مما يتناوله او من الفاعل كل فرد مما يتناوله لا يكون الاستغراق حقيقيا هذا كله اذا خصصنا العرف في كلامه الاتي بالعام والا فالتعميم

هنا غير تام فتأمل ( نحو عالم الغيب والشهادة اى كل غيب وشهادة )

قال الطريحي اي المعدوم والموجود وقيل ما غاب عن الخلق وما شاهدوه في السر والعلانية انتهى .

وعرفي وهو ان ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف ) العام ( كقولنا جمع الامير الصاغة اى صاغه بلده ) الذي يسكن فيه ( او ) صاغة ( مملكته لانه ) اى احد الاحتمالين هو المفهوم عرفا ) بحسب القرائن الدالة عليه ( لا صاغة الدنيا ) اذ العقل حاكم بانه لا يقدر على جمع صاغة الدنيا والصاغة جمع صائغ من الصوغ اصله صوغة على وزن طلبة وكسبة تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الفا كما في قالة :

( فان قلت الصاغة ) كما ذكرت ( جمع صائغ ) فهو اسم الفاعل ( واللام في اسم الفاعل واسم المفعول موصول ) ولذلك قال في الالفية .

وصفة صريحة صلة ال وكونها بمعرب الافعال قل

( لا حرف تعريف عند غير المازني فكان التمثيل ) بالصاغة مبنى على مذهبه ) اي المازني اذ عنده يصح جعل اللام حرف تعريف للاستغراق لا عند غيره اي الجمهور .

( قلت الخلاف انما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث لأنهم يقولون انه ) حينئذ ( فعل في صورة الاسم ولهذا يعمل وان كان بمعنى الماضى ) قال الرضي بناء على مذهب الجمهور ان اصل الضارب والمضروب الضرب والضرب فكرهوا دخول اللام الاسمية المشابهة للحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل اما لفظا فظاهر واما معنى

فلصيرورة اللام مع ما دخلت عليه معرفة كالحرفية مع ما تدخل عليه فصيروا الفعل المبني للفاعل في صورة اسم الفاعل والمبني للمفعول في صورة اسم المفعول لأن المعنيين متقاربان اذ معنى زيد ضارب زيد ضرب او يضرب وزيد مضروب اي ضرب او يضرب ولكون هذه الصلة فعلا في صورة الاسم عملت بمعنى الماضي ولو كانت اسم فاعل او مفعول حقيقة لم تعمل بمعنى الماضي كالمجرد عن اللام وكان حق الاعراب ان ان يكون علي الموصول فلما كانت الاسمية في صورة اللام الحرفية نقل اعرابها الى صلتها عارية كما في الا اذا كانت بمعنى غير انتهى.

وليعلم ان في اللام مذهبا اخر نقله الرضى عن الزمخشري وهو ان اللام منقوصة من الذى واخواته واستدل على ذلك بان الموصول مع صلته التي هي جملة بتقدير اسم مفرد فتثاقل ما هو كالكلمة الواحدة بكون احد جزئيها جملة فخففت الموصول تارة بحذف بعض حروفه قالوا في الذي اللذ بسكون الذال ثم اقتصر واعنه على الالف واللام وتارة بحذف بعض الصلة اما الضمير او نون المثنى والجمع نحو الحافظو عورة العشيرة ( واما ما ليس بمعنى الحدوث من نحو المؤمن والكافر والصائغ والحائك فهو كالصفة المشبهة واللام فيها حرف التعريف اتفاقا وكلام الكشاف والمفتاح يفصح عن ذلك ) الاتفاق ( في غير موضع ) واحد اي في مواضع متعددة هذا ولكن دعوى هذا الاتفاق مع اطلاق ما نقلناه عن ابن هشام في اول المبحث لا تخلو عن مناقشة ولعله الى ذلك اشار بقوله ( ولو سلم ) ان اللام في اسم الفاعل والمفعول مطلقا موصول :

( فالمراد ) من قول الخطيب وهو اى الاستغراق ضربان ( تقسيم

مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف او غيره ) مما يفيد الاستغراق ( والموصول ايضا ياتي للاستغراق ) اذا قامت قرينة على ذلك لفظية كانت تلك القرينة ( نحو اكرم الذين يأتونك الا زيدا واضرب القائمين الا عمرا ) لأن الاستثناء قرينة لفظية على الاستغراق او غير لفظية كما في المثال .

( وهذا ) اى مجيء الموصول للاستغراق اذا كانت معه قرينة ( ظاهر واستغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف ام غيره اشمل من استغراق المثنى والمجموع لأنه ) اى استغراق المفرد ( يتناول كل واحد واحد من الأفراد واستغراق المثنى انما يتناول كل اثنين اثنين ولا ينافي خروج الواحد واستغراق الجمع انما يتناول كل جماعة جماعة ولاينافي خروج الواحد والاثنين بدليل صحة لا رجال في الدار اذا كان فيها رجل او رجلان دون لا رجل ) في الدار ( فانه لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان ) والوجه في ذلك كله ان الاستغراق عبارة عن شمول افراد مدلول اللفظ والمدلول في المفرد الاحاد وفي التثنية الاثنين وفي الجمع الجماعة .

( وانما اورد البيان ) اى بيان كون استغراق المفرد اشمل من استغراق المثنى والمجموع ( بـلاء التى لنفى الجنس لأنها نص في الاستغراق ببيان ذلك ) منقولا من الرضى بتغيير ما ( ان النكرة في سياق النفى والنهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق وتحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا الا عند قيام قرينة ) على عدم الاستغراق ( نحو ما جائني رجل بل رجلان فانه حينئذ ) اى حين اذ قام قرينة وهي بل رجلان ( يتحقق عدم الاستغراق والنكرة في الايجاب ظاهرة

في عدم الاستغراق وقد تستعمل فيه مجازا كثيرا في المبتدأ نحو ثمرة خير من جرادة وقليلا في غيره نحو قوله تعالى علمت نفس ماقدمت) اي كل نفس .

( وفي ) كتاب ( المقامات ) للحريري :

( يا اهل ذا المغنى وقيتم شرا ) ( ولا لقيتم ما بقيتم ضرا )

اي كل شر وكل ضر والشاهد في الاول لا الثاني وان كان الاستغراق مرادا في الاول والثاني فتنبه ( واما اذا كانت النكرة مع من ظاهرة نحو ما جائني من رجل او مقدرة نحو لا رجل في الدار فهو نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما جائني من رجل او لا رجل في الدار بل رجلان ) اذ السالبة الكلية تناقض الموجبة الجزئية ( والى هذا ) اي الى كون النكرة مع من ظاهرة او مقدرة نصا في الاستغراق ( اشار صاحب الكشاف حيث قال ان قرائة لا ريب فيه بالفتح ) بناء ( توجب الاستغراق ) لأن لا حينئذ نافية للجنس فيلزم تقدير من كما بين في محله ( وبالرفع ) اعرابا ( تجوزه ) اي الاستغراق ( فائدة ) قال الرضي في بحث النكرة ومن هذه وان كانت زائدة كما حكم به النحاة لكنها مفيدة لنص الاستغراق لان اصلها من الابتدائية لما اريد استغراق الجنس ابتدأ بالجانب المتناهي وهو الاحد وترك الجانب الاعلى الذي لا يتناهي لكونه غير محدود كأنه قيل ما جائني هذا الجنس من واحدهم الى مالا يتناهى انتهى.

( و ) يجوز ( لقائل ان يقول لو سلم كون استغراق المفرد اشمل في النكرة المنفية ) كما مثل به في الدليل المذكور في كلام الخطيب ( فلا نسلم ذلك في المعرف باللام بل الجمع المحلى بلام

الاستغراق يشمل الافراد كلها مثل المفرد كما ذكره اكثر ائمة ) علم ( الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء وصرح به ائمة التفسير في كل ما وقع في التنزيل من هذا القبيل نحو اعلم غيب السموات والارض) اي غيب كل سماء وكل ارض ( وعلم ادم الاسماء كلها ) اى كل اسم ( واذ قلنا للملائكة اسجدوا لادم ) اى كل ملك ( والله يحب المحسنين ) اى كل محسن ( وما هي من الظالمين ببعيد ) اى من كل ظالم ( وما الله يريد ظلما للعلمين ) اى شيئا من الظلم لكل عالم ( الى غير ذلك ) من الجموع المحلاة بلام الاستغراق الواقعة في القران ( ولهذا ) اي لكون الجمع المحلي بلام الاستغراق كالمفرد في شمول الافراد ( صح بلاخلاف نحو جائني القوم) الا زيدا والا زيدين والظاهر من هذا المثال ان المراد من الجمع في المقام ما كان جمعا في المعنى سواء كان جمعا في الاصطلاح ام لا فان القوم اسم جمع ولايقال له الجمع اصطلاحا .

( او ) نحو جائني ( العلماء الا زيدا والا الزيدين ) فصحة الاستثناء في المثالين تدل على ان الجمع المحلي بلام الاستغراق يشمل الافراد كلها مثل المفرد .

قال الرضي في بحث المعرفة والنكرة اما الجمع فيصح استثناء الجمع والمثنى والواحد منه نحو لقيت العلماء الا الزيدين او الا زيدا وذلك لأن الجمع المحلى بالالف واللام في مثل هذا الموضع يستعمل بمعنى منكر مضاف اليه كل مفرد وغيره فمعنى لقيت العلماء الا زيدا اي كل عالم وكل عالمين وكل علماء وهكذا حال المفرد والمثنى والمجموع في غير الموجب انتهى .

( مع امتناع قولك جائني كل جماعة من العلماء الا زيدا على

الاستثناء المتصل ) وذلك لأن المستثنى اعني زيدا لا يصدق عليه المستثنى منه اعني جماعة لانه ليس بجماعة بل فرد منهم .

( فان قيل ) الاستغراق في المفرد يقتضي استيعاب الاحاد و ) الاستغراق في ( الجمع لا يقتضي الا استيعاب الجموع حتى ان معنى قولنا جاءني الرجال جاءني كل جمع من جموع الرجال وهذا ) المعنى ( لاينافي خروج الواحد والاثنين من الحكم بخلاف ) الاستغراق في ( المفرد ) فانه ينافي خروج الواحد فضلا عن الاثنين والاكثر ( قلنا ) لا نسلم هذا الفرق بين الاستغراقين لما تقدم نقله عن الرضى انفا و ( لوسلم) هذا الفرق ( فلا يمكن خروج الواحد والاثنين ) من الجمع ايضا لأن الواحد مع اثنين اخرين من الاحاد والاثنين مع واحد اخر منها جمع من الجموع والتقدير ) اي تقدير البحث اي المفروض في ان قيل المفرد الخ ( ان كل جمع من الجموع داخل في الحكم على ما ذكرتم ( من ان معنى قولنا جاءني الرجال جاءني كل جمع من جموع الرجال .

( فان زعموا ان كل جمع داخل في الحكم باعتبار ثبوت الحكم للمجموع ) من حيث المجموع كما في قوله تعالى وبعولتهن احق بردهن لأن الحكم اعنى الاحقية بالرد مختص ببعولة الرجعيات (دون كل فرد ) من افراد البعولة ( حتى ) يشمل الحكم بعولة البائنات وحتى « يصح جاءني جمع من الرجال باعتبار مجيء فرد او فردين منه » كما هو كذلك في قوله ص العلماء ورثة الانبياء لظهور ان المراد من العلماء العدول منهم لا كل فرد منهم حتى يشمل الحكم الفساق منهم « فهو ممنوع بل هو اول المسئلة » يعني مصادرة الا اذا قامت

قرينة على ذلك كما في الاية والرواية وحينئذ يخرج عن محل الكلام لأنه فيما لم توجد قرينة في الكلام .

« فظهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى » حكاية « رب اني وهن العظم مني انه » اي زكريا ع « ترك جمع العظم » وانتقل « الى الافراد » والحاصل انه لم يقـل وهنت العظام بصيغة الجمع « لطلب شمول » الحكم اى « الوهن للعظام فردا فردا » والجمع بزعمه ليس نصا في هذا الشمول « لصحة » ان يقال وهنت العظام بصيغة الجمع مريدا بذلك اظهار « حصول وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد يعني يصح اسناد الوهن الى صيغة الجمع نحو وهنت العظام عند حصول الوهن لبعض العظام دون كل فرد ولايصح ذلك في المفرد » اى لا يصح اسناد الوهن الى المفرد عند حصول الوهن لبعض العظام دون كل فرد » وذلك لان الاسناد الى المفرد موجبة كلية وحصول الوهن لبعض العظام دون كل فرد موجبة جزئية فلا يجوز استعمال ذلك الاسناد في هذا المعنى بخلاف الاسناد الى صيغة الجمع فانه موجبة جزئية فيجوز استعماله في هذا المعنى .

« وذلك » اى وجه ظهور فساد ما ذكره صاحب المفتاح من الفرق بين الاسنادين « لانا لا نسلم صحة قولنا وهنت العظام باعتبار وهن البعض دون الكل » وبعبارة اخرى لا نسلم ان الاسناد الى صيغة الجمع موجبة جزئية بل الاسناد اليها كالاسناد الى المفرد موجبة كلية يشمل الافراد كلها كما ذكره اكثر ائمة الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء وصرح به ائمة التفسير في كل ما وقع في التنزيل من هذا القبيل كالايات المتقدمة وغيرها من الايات .

« بل الوجه فى افراد العظم » والانتقال من صيغة الجمع اليه « ما ذكره صاحب الكشاف وهو ان الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده » اى زكريا ع « الى ان هذا الجنس » اى العظم « الذي هو العمود وأشد ما تركب منه الجسد قد اصابه الوهن » والضعف فكيف بسائر الاجزاء التي ليست بهذه المثابة من الشدة والقوام فاصابة الوهن لها تثبت بطريق اولى « ولو جمع لكان » الكلام بظاهره دالا على ان « القصد الى معنًى اخر وهو انه لم يهن منه » اى من زكريا ع « بعض عظامه ولكن كلها » وذلك لأن الجمع يفيد العموم « يعنى لو قيل وهنت العظام كان المعنى ان الذي اصابه الوهن ليس هو بعض العظام بل كلها حتى كأنه وقع من سامع شك في الشمول والاحاطة .

وبعبارة اخرى حتى كانه وقع من سامع شك فى كون القضية موجبة كلية فاتى بصيغة الجمع دفعا لهذا الشك وليفيد الكلام الايجاب الكلى لان صيغة الجمع كما قلنا يفيد العموم و « لان القيد » وهو صيغة الجمع « فى الكلام ناظر الى نفي ما يقابله » والمقابل للايجاب الكلي والشمول هو الايجاب الجزئى « وهذا المعنى » اى كون المعنى ان الذى اصابه الوهن ليس هو بعض العظام بل كلها حتى كانه وقع من سامع شك في الشمول والاحاطة « غير مناسب للمقام » لان السامع فيه هو الله تعالى وهو يعلم خائنة الاعين وما تخفى الصدور فكيف يظن في حقه جل جلاله الشك المـذكور وهو بمنزلة الجهل بـل نفسه فتأمل .

« فهذا الكلام » من الكشاف « صريح فى ان وهنت العظام »

بصيغة الجمع ( يفيد ) ايضا ( شمول الوهن لكل ) فرد ( من العظام بحيث لا يخرج منه البعض ) وبعبارة اخرى هذا الكلام من الكشاف صريح في ان وهنت العظام بصيغه الجمع موجبة كلية مثل وهن العظم بصيغة المفرد .

( وكلام المفتاح صريح في انه يصح ) ان يقال ( وهنت العظام باعتبار وهن بعض العظام دون كل فرد ) وبعبارة اخرى كلام المفتاح صريح في ان وهنت العظام بصيغة الجمع موجبة جزئية ( فالتنافي بين الكلامين واضح ) فتأمل .

( وتوهم بعضهم انه لا منافاة بينهما ) اي بين كلام المفتاح والكشاف ) بناء على ان مراد صاحب الكشاف انه لو جمع ) اي لو قال وهنت العظام بصيغة الجمع ( لكان قصدا الى ان بعض عظامه مما لم يصبه الوهن ) فحسب ( ولكن الوهن انما اصاب الكل من حيث هو كل والبعض بقى خارجا كالواحد والاثنين ) حاصله ان مراد الكشاف انه لو جمع لصارت القضية عموما مجموعيا كما يقول المفتاح فلا منافاة بينهما ( ومنشأ هذا التوهم سوء الفهم وقلة التدبر وذلك ) اى كون منشأ هذا التوهم ما ذكر ( لان افادة الجمع المحلى باللام تعلق الحكم بكل فرد مما هو مقرر في علم الاصول والنحو وكلامه في الكشاف ايضا مشحون به ) اى بافادة الجمع المذكور التعلق المزبور ( حيث قال في قوله تعالى والله يحب المحسنين انه جمع ليتناول كل محسن وفي قوله تعالى وما الله يريد ظلما للعالمين انه نكر ظلما وجمع العالمين على معنى ما يريد شيئا من الظلم لاحد من من خلقه وفي قوله تعالى ولا تكن للخائنين خصيما اي ولا تخاصم عن خائن قط وفي قوله رب العالمين انه جمع ليشمل كل جنس مما سمي بالعالم يعني لو افرد وقيل رب العالم ( لتوهم انه اشارة الي هذا العالم المحسوس المشاهد فجمع ليفيد

الشمول والاحاطة ) لكل جنس من اجناس العالم مشاهدا كان ام لا

( ولا يخفى عليك ) بعد ما ذكرنا ( فساد ما قيل ) في شرح كلامه ره ان المفرد وان كان اشمل ) من الجمع لان الجمع لا يفيد تعلق الحكم بكل ما سمي بمفرده ( لكنه قصد هنا الى معنى اخر وهو التنبيه على كون العالم اجناسا مختلفة ) فلذلك اتى بصيغة الجمع ولم يقل رب العالم بصيغة المفرد .

( لان المفرد يفيد شمول الاحاد ) فلا يفهم منه اختلاف اجناس تلك الاحاد ( والجمع يفيد شمول الاجناس ) المتعددة المستلزمة بتعددها اختلافها من حيث الماهية والحقيقة والا فلا وجه للاتيان بصيغة الجمع الدالة على التعدد لان الماهية الواحدة والحقيقة المتحدة لا تثنى فضلا عن ان تجمع .

( وذلك ) الفساد ( لانه اذا لم يكن الجمع مفيدا تعلق الحكم بكل ما سمى بمفرده كيف يكون العالمين ) وهو جمع ( متناولا لكل جنس مما سمى بالعالم فهل هذا الا تهافت ) اي تساقط بين قول القيل بان المفرد اشمل من الجمع وبين قوله ان الجمع يفيد شمول الاجناس .

قال في المصباح قال ابن فارس التهافت التساقط شيئا بعد شيء وقال الجوهري التهافت التساقط قطعة قطعة انتهى .

فحاصل المراد من التهافت في المقام ان كلام القيل يسقط اى يبطل بعضه بعضا حسب ما بينا .

( وايضا لا دلالة لقوله ) اي الكشاف ( ليشمل كل جنس مما سمي به على هذا المعنى ) الذي فسر القيل كلامه به وهو ان مراده ان

المفرد وان كان اشمل الخ

( وكذا ) لا يخفى عليك فساد ( ما قيل ان العالمين مهيات مختلفة ) من الانسان والملك وسائر المخلوقات المشاهد منها وغير المشاهد ( فيتناولها ) اى تلك المهيات المختلفة ( الجمع ) دون المفرد فلذا اتي بصيغة الجمع اعنى العالمين ولم يقل رب العالم ( بخلاف العظام ) فانها مهية واحدة يشملها المفرد اعنى العظم فلا احتياج الى صيغة الجمع بان يقال وهنت العظام

( وذلك ) الفساد ( لان هذه التفرقة ) بين ما كان مهيات مختلفة فيحتاج في استغراقها الى صيغة الجمع وبين ما كان مهية واحدة فيكتفى في استغراقها بصيغة المفرد ( لا يؤيدها عقل ) تام ( ولا نقل ) من اهل اللغة الذين هم المرجع والمعتمد في امثال المقام بل المعلوم منهم على ما ادعاه الفاضل المحشى ان الجمع يتناول الافراد المشتركة في مفهوم مفرده وهذا هو المراد من قيد الجنسية المعتبرة في تعريف الجمع واما ان تلك الافراد ماهيات مختلفة او امور متفقة فلا اعتبار به اصلا فكما ان الجمع والمفرد اذا استغرقا يتناولان الاحاد المتفقة كذلك يتناولان المختلفة ·

قال الرضي عند قول ابن الحاجب المثنى ما لحق اخره الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ليدل على ان معه مثله من جنسه يريد بالجنس ههنا على ما يظهر من كلامه في شرح هذا الكتاب ما وضعه الواضع صالحا لاكثر من واحد لمعنى جامع بينها في نظر الواضع سواء كان ماهياتها مختلفة كالابيضين لانسان وفرس فان الجامع بينهما في نظره البياض وليس نظره الى الماهيتين بل الى

صفتهما التى اشتركا فيها او متفقة كما تقول الابيضان لانسانين والبيض لافراس وسواء كان الواضع واحدا كالرجل او اكثر كالزيدين والزيدين فان نظر كل واحد من الواضعين في وضع لفظة زيد ليس الى ماهية ذلك المسمى بل الى كون ذلك المسمى اى ماهية كان متميزا بهذا الاسم عن غيره حتى لو سمي بزيد انسان وسمى به فرس فالنظر في الوضعين الى شيء واحد كما في الابيضين وهو كون تلك الذات متميزة عن غيرها بهذا الاسم انتهى

( وبالجملة فالقول بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد من الافراد مثبتا كان او منفيا مما قرره الائمة وشهد به الاستعمال وصرح به صاحب الكشاف في غير موضع فلا وجه لرفض جميع ذلك بكلام صدر عن صاحب المفتاح ) من دون روية وتامل ( نعم فرق بين المفرد والجمع في المعرف بلام الجنس من وجه اخر وهو ان المفرد ) المعرف بلام الجنس ( صالح لان يراد به جميع ) افراد ( الجنس ) او نفسه فتامل ( وان يراد بعضه ) اى بعض الجنس اي بعض افراده متنازلة الى ( الواحد منه ) اى من الجنس بلا خلاف في ذلك (كما في قوله تعالى ) حكاية ( ان ياكله الذئب ) فان القرينة اى الاكل دليل على ان المراد منـه بعض افراد الذئب لا جميع افراده ولا نفس جنسه واما ان المراد منه الواحد من الافراد فلا قرينة عليه اذ لا مانع من ان يجتمع على اكل انسان واحد ذئاب متعـددة ( والجمع صالح لان يراد به جميع ) افراد ( الجنس ) او نفسه فتامل ( وان يراد به بعضه ) اي بعض الجنس اى بعض افراده لكن ( لا الى الواحد ) بل الى الثلاثة او الاثنين بناء على ان اقل الجمع

اثنان والحاصل ان الفرق بين المفرد والجمع المعرفين انه يجوز في المفرد ان يراد في جانب القلة البعض متناولا الى الواحد وفي الجمع الى الثلاثة او الاثنين على الخلاف المذكور لان المراد به الجنس في ضمن مصداق الجمع ولا مصداق للجمع في اقل من الثلاثة او الاثنين والى ذلك اشار بقوله ( لان وذانه في تناول الجمعية في الجنس وذان المفرد في تناول الجنسية والجمعية في جمل الجنس لا في وحدانه كذا في الكشاف ) فتحصل مما تقدم انه لا يجوز استعمال الجمع في الواحد الا مجازا بخلاف المفرد ( فنحو قولهم فلان يركب الخيل وانما يركب واحدا منها مجاز مثل قولهم بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم ) وذلك لان الخيل وهو اسم جمع اريد منه الواحد وقد تقدم في اوائل المبحث ان المراد من الجمع هنا ما يشمله فتبصر .

( فان قلت قد روى ) في الكشاف ( عن ابن عباس رضي الله عنه ) عند قوله تعالى كل امن بالله وملائكته وكتبه انه قره وكتابه وقال ( ان الكتاب بصيغة المفرد مدلوله ( اكثر من ) مدلول ( الكتب ) بصيغة الجمع ( و ) ان قلت كيف يكون مدلول المفرد اكثر من مدلول الجمع قلنا قد ( بينه صاحب الكشاف بانه اذا اريد بالواحد ) المعرف باللام ( الجنس والجنسية قائمة في وحدان الجنس كلها لم يخرج منه ) اي من المفرد ( شيء ) من الاحاد ( اما الجمع ) المعرف باللام ( فلا يدخل تحته الا ما فيه معنى الجنسية من الجموع ) فيخرج منه الواحد بل الاثنين ان قلنا ان اقل الجمع ثلاثة ) والا فيختص الخروج بالواحد وكيف كان فلا يشمل الافراد جميعا فثبت ان المفرد اشمل من الجمع .

( قلت هذا الكلام ) من صاحب الكشاف ( مبني على ما هو المعتبر عند البعض من ان الجمع المعرف باللام بمعنى كل جماعة جماعة اورده توجيها لكلام ابن عباس رضي الله عنه ولم يقصد ) صاحب الكشاف ( انه ) اى كون الجمع المعرف باللام بمعني كل جماعة جماعة ( مذهبه بدليل انه ) اي صاحب الكشاف ( صرح بخلافه ) اى بخلاف المعنى المذكور ( غير مرة والاستعمال ايضا يشهد بذلك ) اي بخلاف المعني المذكور ( وانما اطنبت الكلام في هذا المقام لانه من مسارح الانظار ومطارح الافكار كم زلت فيه للافاضـل اقدامهم وكلت دون الوصول الى الحق افهامهم ( والله هو الهادى الى الحق وسواء السبيل .

( ولما كان هنا مظنة اعتراض ) اي مكان اعتراض مظنون ( وهو ) اى الاعتراض المظنون ( ان افراد الاسم يدل علي وحدة معناه واستغراقه ) المفهوم من اداته ( يدل على تعدده ) اي تعدد معناه ( والوحدة والتعدد مما يتنافيان فكيف يجتمعان ) وبعبارة اخرى ينبغي ان لا يجوز ادخال اداة الاستغراق على اسم الجنس المفرد لانه في مقابل التثنية والجمع لانه يدل بصيغته على انه ليس مع معناه اخر مثله واداة الاستغراق اذا دخلت عليه تدل على ان المعنى معه جميع ما هو مثله والتنافي بين هذين المعنيين ظاهر فكيف يجتمعان .

( اشار الى جوابه بقوله ولا تنافي بين الاستغراق وافراد الاسم لان الحرف الدال على الاستغراق كحرف النفي ) وشبهه ( ولام التعريف انما تدخل عليه اي على الاسم المفرد حالكونه مجردا

عن الدلالة على معنى الوحدة كما انة مجرد عن الدلالة على التعدد ) فيصير محتملا للوحدة والتعدد لانه قصد به نفس الجنس وبدخول حرف الاستغراق يحصل التعدد .

( و ) ان قلت اذا كان الامر كذلك اى اذا جرد المفرد عن الدلالة على الوحدة ودخلت عليه اداة الاستغراق الدالة على التعدد فينبغي ان يجوز وصفه بالجمع مع انه ممنوع عند الجمهور من النحاة قلت ( انما امتنع حينئذ وصفه بنعت الجمع نحو الرجل الطوال للمحافظة على التشاكل اللفظي بين الصفة والموصوف والا فقد يجوز وصفه بنعت الجمع نظرا الى المعنى كقوله تعالى او الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء وكل في فلك يسبحون ( ولانه اي المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الافرادولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور وان حكاه ) اى وصف المفرد بنعت الجمع ( الاخفش في نحوالدينار الصفر ) جمع الاصفر ( والدينار البيض ) جمع الابيض ( واما قولهم ثوب اسمال ونطفة امشاج ) حيث وصف المفرد بنعت الجمع ولم يحافظ على التشاكل اللفظي ( فلان الثوب مؤلف من قطع كلها سمل اي خلق والنطفة مركبة من اشياء كل منها مشج فوصف المؤلف بوصف مجموع الاجزاء لانه ) اي مجموع الاجزاء ( هو ) اى المؤلف ( بعينه ) هذا كله بناء على كون وزن افعال جمعا والتحقيق خلافه قال الرضي واما برمة اعشار واكسار وثوب اسمال ونطفة امشاج فلان البرمة مجتمعة من الاعشار والاكسار وهي قطعها والثوب مؤلف من قطع كل واحد منها سمل اى خلق والنطفة مركبة من اشياء كل واحد منها مشج فلما كان مجموع

الاجزاء ذلك الشيء المركب منها جاز وصفه بها وجرئهم على ذلك كون افعال جمع قلة فحكمه حكم الواحد قال الله تعالى نسقيكم مما في بطونه والضمير للانعام وقال سيبويه افعال واحد لا جمع وجاء قميص شراذم ولحم خزازيل انتهى .

قال في الكشاف نطفة امشاج كبرمة اعشار وبرد اكياش وهي الفاظ مفردة غير جموع ولذلك وقعت صفات للافراد انتهى .

( وبالاضافة اي تعريف المسند اليه باضافته الى شيء من المعارف ) اما بأن لا يكون المتكلم او السامع عارفا باسمه العلم او ( لانها ) اي الاضافة ( اخصر طريق الى احضار المسند اليه في ذهن السامع ) والمقام مقام اختصار ( نحو قول جعفر بن علبة الحارثي ) حين كان مسجونا بمكة وكان حينئذ في مكة ركب من اليمن وفيه محبوبته ثم ان الركب عزم على الرحيل فانشد متحسرا ( هواي ) بمعنى اسم المفعول ( اي مهويي ) هذا بثلاث ياءات الاوليان من نفس الكلمة والاولى منهما من واو مفعول اذ اصله مهوويي على وزن محبوبي اجتمعت الواو الثانية مع الياء الاولى والسابق منهما ساكن فقلبت الواو ياء وادغمت في الياء والياء الاخيرة الثالثة ياء المتكلم اضيف اليها الاسم المفعول بعد الاعلال المذكور .

( وهذا ) اى قوله هواي ( اخصر من ) ان يقول الذي اهواه ( او نحو ذلك ) كان يقول الذى يميل اليه قلبي وامثال ذلك ( والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السأمة ) قد تقدم معنى السأمة في حذف المسند اليه فراجع ان شئت ( لكونه في السجن وحبيبه على الرحيل مع الركب اليمانيين ) جمع يمان بمعنى يمني قيل اصل يمان

يماني اعل اعلال قاض ويماني اصله يمني بتشديد الياء حذفت الياء المدغمة وعوض عنها الالف على خلاف القياس فصار يماني .

وقال في المصباح اليمن اقليم معروف سمي بذلك لانه عن يمين الشمس عند طلوعها وقيل لانه عن يمين الكعبة والنسبة اليه يمني على القياس ويمان بالالف على غير قياس وعلى هذا ففي الياء مذهبان احدهما وهو الاشهر تخفيفها واقتصر عليه كثيرون وبعضهم ينكر التثقيل ووجهه ان الالف دخلت قبل الياء لتكون عوضا عن التثقيل فلا يثقل لئلا يجمع بين العوض والمعوض والثاني التثقيل لان الالف زيدت بعد النسبة فيبقى التثقيل الدال على النسبة تنبيها على جواز حذفها انتهى .

( مصعد اي مبعد ذاهب في الارض ) قال في المصباح اصعد من بلد كذا الى بلد كذا اصعادا اذا سافر من بلد سفلى الى بلد عليا انتهى ( وتمامه ) اى تمام البيت ( جنيب وجثماني بمكة موثق والجنيب المجنوب ) يعني الفعيل بمعنى المفعول كالحبيب بمعنى المحبوب قال الطريحي كل طائع منقاد جنيب والى هذا المعنى اشار بقوله ( المستتبع ) وهو كناية عن كون حبيبه لا يمكن له التاخر عن الركب والمجيء اليه ( والجثمان ) بضم الجيم ( الشخص والموثق المقيد ولفظ البيت خبر ) اي جملة خبرية ( ومعناه ) انشاء لانه ( تاسف وتحسر على بعد الحبيب ) وفراقه ولنعم ما قيل في مرارة الفراق بالفارسية .

شنيدهام سختي خوش كه پير كنعان گفت

فراق يار نه آن ميكند كه بتوان گفت

( او لتضمنها ) اى الاضافة ( تعظيما لشان المضاف اليه او المضاف

او غيرهما كقولك في الاول عبدي حضر ) فتعظم نفسك بان لك عبدا ( وفي الثاني عبد الخليفة ركب ) فتعظم شان العبد ( وفي الثالث عبد السلطان عندي تعظيما لشان المتكلم بان عبد السلطان عنده وهو ) اي ياء المتكلم ( وان كان مضافا اليه ) للفظه عند ( لكنه غير المسند اليه المضاف وغير ما اضيف اليه المسند اليه وهو ) اي ياء المتكلم ( المراد بقوله او غيرهما ) والحاصل ان المراد بقوله غيرهما غير المسند اليه المضاف وغير ما اضيف اليه المسند اليه وهذا لا يلزم منه ان لا يكون مضافا اليه اصلا فلا ينافي كون ياء المتكلم مضافا اليه للفظة عند ( او لتضمنها ) اي الاضافة ( تحقيرا للمضاف ) الذي هو مسند اليه (نحو) قولك ( ولد الحجام حاضر تحقيرا لشان الولد لان العرب كانت تستحقر الحجام والحلاق بحيث كانت المعاشرة معهما بل المناكحة والمزاوجة مع ذويهما عارا عندهم وكذلك اليوم في بعض بلاد العجم كنواحي زابل وبعض بلاد افغانستان ( او ) تحقيرا ( للمضاف اليه نحو ) قولك ( ضارب زيد حاضر ) تحقيرا لشان زيد اذ في كونه مضروبا نوع حقارة ( او ) تحقيرا لشان ( غيرهما نحو قولك ( ولد الحجام يجالس زيدا وينادمه ) تحقيرا لشأن زيد وذلك لما ذكرنا آنفا .

( وقد تكون الاضافة لاغنائها عن تفصيل متعذر ) اى مستحيل ( نحو اتفق اهل الحق على كذا ) فانه يتعذر ويستحيل عادة تعداد كل من هو على الحق ( او ) لاغنائها عن تفصيل ( متعسر ) اي مشكل ( نحو اهل البلد فعلوا كذا ) فان تعداد اهل البلد وان لم يكن بمحال لكنه متعسر ومشكل لا سيما اذا كان البلد كبيرا

( او لانه يمنع عن التفصيل مانع ) وذلك المانع ( كتقديم بعض على بعض من غير مرجح ) مقبول عند العامة ( نحو حضر اليوم علماء البلد و ) ذلك المانع ايضا ( كالتصريح بذمهم واهانتهم نحو علماء البلد فعلوا كذا ) اي تسابقوا في بناء القصور وتمدد الدور مثلا فان في تسميتهم باسمائهم الاعلام تصريح بذم كل واحد ممن عين باسمه العلمي ( و ) ذلك المانع ايضا ( كسامة السامع او المخاطب او المتكلم نحو حضر اهل السوق ) فان تعدادهم يوجب السأمة وقد تقدم معنى السأمة في حذف المسند اليه راجع ان شئت ( او لتضمن الاضافة تحريضا على اكرام او اذلال ونحوهما نحو صديقك ) بالباب هذا مثال للتحريض على الاكرام وجهه ظاهر ( او عدوك بالباب ) مثال للتحريض على الاذلال واما مثال التحريض على نحوهما اي على نحو الاكرام والاذلال فقد اشار اليه بقوله ( ومنه قوله تعالى ولا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده ) والشاهد في اضافه الولد الى الضمير فانها للتحريض على الاستعطاف وانما لم يقل ونحو قوله تعالى لأن المضاف في المقامين ليس بمسند اليه .

واما المعنى فهو كما في الكشاف والله اعلم انه لا تضار والدة زوجها بسبب ولدها وهو ان تعنف به وتطلب منه ما ليس بعدل من الرزق والكسوة وان تشغل قلبه بالتفريط في شان الولد وان تقول بعدما الفها الصبي اطلب له ظئرا وما اشبه ذلك ولا يضار مولود له امرأته بسبب ولده بان يمنعها شيئا مما وجب عليه من رزقها وكسوتها ولا ياخذه منها وهي تريد ارضاعه ولا يكرهها على الارضاع الى ان قال

فان قلت كيف قيل بولدها وبولده قلت (لما نهيت المرئة عن المضارة اضيف اليها الولد استعطافا لها عليه ) وانه ليس باجنبي منها فمن حقها ان تشفق عليه ( وكذلك الوالد ) انتهى كلام الكشاف وظهر وجه كون اضافة الولد في المقامين للتحريض على الاستعطافات فافهم واغتنم وكن من الشاكرين لله ذي المن وخفي الالطاف ( او لتضمنها ) اي الاضافة ( استهزاء وتهكما ) وسخرية نحو قوله تعالى حكاية عن فرعون ( ان رسولكم الذى ارسل اليكم لمجنون ) فان اضافة الرسول الى ضمير المخاطبين متضمنة للاستهزاء والسخرية برسول الله موسى ع لان قائل هذا الكلام اعني فرعون كان جاحدا لله رب العالمين فكيف يعترف بان موسي ع من المرسلين من الله الى المخاطبين فليس مقصوده الا السخرية والاستهزاء ( او ) لتضمنها ( اعتبارا لطيفا مجازيا وهو ) اي الاعتبار اللطيف المجازى ( الاضافة بادنى ملابسة من غير تملك واختصاص ) اي من غير ان يكون المضاف ملكا للمضاف اليه او مختصا به على ما هو شأن اصل الاضافة ( نحو كوكب الخرقاء ) فاضيف الكوكب والمراد به سهيل وهو نجم يطلع في الشتاء الى الخرقاء بادنى ملابسة من غير ان يكون ذلك الكوكب ملكا لها او مختصا بها والغرض من الاضافة الاشارة الى اعتبار لطيف مجازي وهو ان الخرقاء كانت امرئة حمقاء كسلانة تضيع اوقاتها في الصيف فاذا طلع سهيل واحست بالبرد واحتاجت الى الكسوة فرقت الصوف في اقاربها ليساعدنها لعجزها عن غزل ما يكفيها لضيق الوقت فاضيف الكوكب اليها لادنى ملابسة وهي حرصها على العمل عند طلوعه وجعلت هذه الملابسة بمنزلة الاختصاص .

( او لانه لا طريق الى احضاره سوى الاضافة نحو غلام زيد بالباب ) قال الفاضل المحشي فيه نظر لان النسبة الاضافية يجب ان تكون معلومة للمخاطب ايضا وهي اشارة الى نسبة خبرية فامكن الاحضار بطريق الموصوليه فيقال الذي هو غلام زيد بالباب ولعل المصنف لم يلتفت الى هذا الوجه في الايضاح ايضا لذلك مع انه مذكور في المفتاح واجيب بان المراد انه لا طريق حاضرا عنده في ذلك الوقت سواء ولانسلم ان حضور طريق الاضافة يستلزم حضور طريق الموصولية وان امكن .

ورد بان البحث في تراكيب البلغاء والقول بان طريق الاضافة يجوز ان يكون حاضرا عندهم دون طريق الموصولية مما لا يكاد يصح فتامل .

( او لافادة الاضافة جنسية وتعميما كقولهم تدلك على خزامى الارض ) في المصباح والخزامى بالف التانيث من نبات البادية قال الفارابي وهو خيري البر وقال الازهري بقلة طيبة الرائحة لها نور كنور البنفسج انتهى .

( النفحة من رائحتها ، الشاهد في اضافة خزامى الى الارض حيث افادت الاضافة الجنسية والتعميم ( يعني ) تدلك ( على جنس الخزامى ) اي على كل فرد منها النفحة من رائحتها ( وذلك لان الاسم المفرد حامل لمعنى الجنسية والفردية فاذا اضيف اضافة هي من خواص الجنس ) كاضافة الخزامى الى الارض فانها من خواص جنس الخزامى ( دون الفرد ) كان يقال خزامى الحجاز مثلا ( علم ان القصد به اى بالاسم المفرد ( الى الجنس كالوصف في نحو قوله تعالى ولا طائر يطير

بجناحيه على ما سيجيء ) في بحث النعت وعطف البيان ( انشاء الله تعالى ) .

( واما تنكيره فللافراد اي تنكير المسند اليه للقصد الى فرد غير معين مما يصدق عليه اسم الجنس ) المنكر وكذلك اذا كان المسند اليه مثنى او مجموعا فلا وجه لتخصيص البحث بالمفرد ( نحو وجاء رجل من اقصى المدينة يسعى ) ونحو جاء رجلان او رجال من النجف الاشرف .

قال السكاكي او كان المقام غير صالح للتعريف اما لانك لا تعرف منه حقيقة الا ذلك القدر وهو انه رجل او تتجاهل وترى انك لا تعرف منه الا جنسه كما اذا سمعت شيئا في احتقارك قاصدا ممن هو مفتر كذاب واردت ان تظهر لاصحابك سوء اعتقادك به قلت هل لكم في حيوان على صورة انسان يقول كيت وكيت متفاديا ان تقول في فلان فتسميه كانك لست تعرف منه ولا اصحابك الا تلك الصورة ولعله عندكم اشهر من الشمس وعليه ما يحكيه جل وعلا عن الكفار في حق النبي ص هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد كان لم يكونوا يعرفون منه ص الا انه رجل ما انتهى محل الحاجة من كلامه .

( او النوعية اي القصد الى نوع منه ) اي مما يصدق عليه اسم الجنس المنكر وذلك لان التنكير كما يدل على الوحدة الشخصية يدل على الوحدة النوعية ( نحو وعلى ابصارهم غشاوة اي نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس ) لان الاغطية المتعارفة عند الناس من الحرير والديباج وسائر الاجناس المانعة عن رؤية ما ورائها ( و ) اما

( هو ) اى الغطاء الذى على ابصارهم فهو ( غطاء التعامى عن آيات الله ) ولذا قيل ولهم اعين لا يبصرون بها هذا ما في الكشاف ( و ) لكن ( في المفتاح انه ) اي تنكير غشاوة ( للتعظيم اي غشاوة عظيمة تحجب ابصارهم بالكلية وتحول بينها ) ا بين الابصار ( وبين الادراك لان المقصود ) من هذا الكلام ( بيان بعد حالهم عن الادراك والتعظيم ) حينئذ ( ادل عليه ) اي على بعد حالهم عن الادراك ( وأوفى بتاديته ) اى البعد المذكور .

( او التعظيم او التحقير يعني انه ) اى المسند اليه ( بالغ في ارتفاع شانه او انحطاطه مبلغا لا يمكن ان يعرف كقوله اى قول ابن ابي السمط ) بكسر السين وسكون الميم ( له حاجب اي مانع عظيم في كل امر يشينه اي يعيبه وليس له عن طالب العرف اي الاحسان حاجب حقير فكيف بالعظيم ) حاصل معنى البيت ان الممدوح اذا اراد ان يرتكب امرا قبيحا يمنعه مانع عظيم وذلك المانع لا يمكن تعريفه وتعيينه واذا طلب منه انسان احسانا لم يكن له مانع حقير فضلا عن العظيم والقرينة على كون التنكير في الحاجب الاول للتعظيم وفي الثانى للتحقير كون الشاعر في مقام المدح ( او التكثير كقولهم ان له لابلا ) اى كثيرا ( وان له لغنما ) اي كثيرا ( او التقليل نحو ورضوان ) اي قليل ( من الله اكبر ) والقرنية في الجميع حكم العقل والذوق السليم والفهم المستقيم ( والفرق بين التعظيم والتكثير ان التعظيم بحسب ارتفاع الشأن وعلو الطبقة ) الذاتية ( والتكثير بحسب اعتبار الكمية ) والتعداد ( تحقيقا او تقديرا ) الاول اي التكثير تحقيقا ( كما في المعدودات والموزونات والمشبهات بهما )

كالمكيلات والممسوحات والثاني اي التكثير تقديرا كما في المعاني التي تتصف بالكثرة والقلةعرفا كما في الرضوان والعفو ونحوهما كما قيل بالفارسية ·

عفو خدا بيشتر از جرم ما است

نكته سر بسته چه كوئي خموش

( وكذا الفرق بين ( التحقير والتقليل ) فان الاول بحسب انحطاط الشان وسفالة الطبقة والثاني بحسب اعتبار الكمية والتعداد تحقيقا او تقديرا والمثال المثال والبيان البيان ( والى الفرق ) بين التعظيم والتكثير ( اشار ) الخطيب ( بقوله وقد جاء ) التنكير ( للتعظيم والتكثير ) ووجه كون قوله اشارة الى الفرق ان العطف اي عطف التكثير على على التعظيم يقتضي المغايرة بينهما واما مثال مجيء التنكير لهما فهو ( نحو قوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك ) فالتنكير في رسل جاء للتعظيم والتكثير ( اي ذو عدد كثير هذا ناظر الى التكثير ) استشكل عليه بان الكثرة مستفادة من جمع الكثرة وهو رسل فكيف يمثل به واجيب بان المراد بالتكثير المبالغة في الكثرة لا اصلها لاستفادته من صيغة الجمع فالكثرة مقولة بالتشكيك فالمأخوذ من صيغة الجمع اصل الكثرة ومن تنكيرها المبالغة في الكثرة فتامل فانه دقيق جدا ( وآيات عظام )

( هذا ناظر الى التعظيم ) فان عظم آية الرسالة مما يدل على عظمة شأن الرسول ( فقد يجيء ) التنكير ( للتحقير والتكثير ايضا نحو اعطاني فلان ( شيئا اي حقيرا ) هذا ناظر الى التحقير ( قليلا ) هذا ناظر الى التقليل ولا يذهب عليك ان المراد التنكير مطلقا فلا

يناقش في المثال بان التنكير فيه ليس في المسند اليه .

( فا ) لمتحصل مما ذكر ان ( التعظيم والتكثير قد يجتمعان وقد يفترقان ) وكذا التحقير والتقليل ( وقد ينكر المسند اليه لعدم علم المتكلم ) او المخاطب او كليهما ( بجهة من جهات التعريف حقيقة او تجاهلا او لانه يمنع عن التعريف مانع كقوله :

اذا اسئمت مهندة يمين لطول الحمل بدله شمالا

الشاهد في يمين حيث لم يعرفها و ( لم يقل يمينه ) بالاضافة ( احترازا عن التصريح بنسبة السأمة الى يمين الممدوح ) لان في التصريح بتلك النسبة ما لا يناسب الادب ( وجعل صاحب المفتاح التنكير في قوله تعالى ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك ) اى التنكير في نفحة ( للتحقير واعترض المصنف عليه في الايضاح ( بان التحقير مستفاد من بناء المرة ) اي وزن فعلة في نفحة ( و ) من ( نفس الكلمة ) اي نفحة اى من مادة نفح ينفح « لانها » اي الكلمة اى نفحة « اما من قولهم نفحت الريح اذا هبت » اى هاجت « اي هبة » اى هيجة « او من نفح الطيب » او المسك « اذا فاح » اي اى اذا انتشر ريحه « اى فوحة » اى نشرة قال في المصباح لا يقال فاح الا في الريح الطيبة خاصة ولا يقال في الخبيثة والمنتنة فاح بل يقال هبت ريحها انتهى .

« وجوابه » اى جواب اعتراض المصنف « انه ان اراد » المصنف « ان لبناء المرة ونفس الكلمة مدخلا » بفتح الميم اى موضع دخول « في افادة التحقير فهذا لا ينافي كون التنكير للتحقير لانه » اى التحقير « مما يقبل الشدة والضعف » لانه مقول بالتشكيك نظير ما

قلنا آنفاً في التكثير في رسل « وان اراد » المصنف « ان التحقير المستفاد من الاية » اى من نفحة « مفهوم منهما » اى من بناء المرة ونفس الكلمة فقط ( بحيث لا مدخل للتنكير ) في افادة التحقير ( اصلا فممنوع للفرق الظاهر بين التحقير في نفحة من العذاب ) من دون التعريف بالاضافة ( وبينه ) اي التحقير ( في نفحة العذاب ) بالتعريف بالاضافة فان المستفاد من الاول تحقير شديد ومن الثاني تحقير ضعيف والدليل على ذلك الذوق السليم والفهم المستقيم .

( ومما يحتمل التعظيم والتقليل قوله تعالى ) حكاية عن ابراهيم ع اذ قال لابيه آذر ( انى اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن اى عذاب هائل ) هذا اذا كان التنكير في عذاب للتعظيم ( او شيء من العذاب ) هذا اذا كان التنكير فيه للتحقير ولا ترجيح لاحد الاحتمالين على الاخر ( ولا دلالة للفظ المس واضافة العذاب ) اى نسبته ( الى الرحمن على ترجيح ) الاحتمال ( الثانى ) اى كون التنكير في عذاب للتحقير ( كما ذكره ) اى ترجيح الاحتمال الثانى بما ذكر ( بعضهم لقوله تعالى لمسكم فيما اخذتم فيه عذاب عظيم ) فوصف العذاب بالعظمة مع لفظ المس ( ولان العقوبة من الكريم الحليم ) والرحمن الرحيم ( اشد ) واعظم « ولقوله ص اعوذ بالله من غضب الحليم » فاضافة العذاب اي نسبته الى الرحمن لا يوجب ترجيح الاحتمال الثاني كما لا يوجبه لفظ المس فالاحتمالان متساويان .

فان حمل التنكير في عذاب على التعظيم كان مبالغة في الوعيد واستعظاما لما يرتكبه ابوه آذر بانه يقتضي استحقاق عذاب عظيم فيكون

ابلغ في الزجر وان حمل على التقليل كان اظهار المزيد الشفقة عليه وخوفه من ان يصيبه ادنى مضرة فيكون ادخل في قبول النصيحة فكل واحد منهما يناسب المقام من وجه .

( ومن تنكير غيره اى غير المسند اليه للافراد او النوعية نحو قوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء اى كل فرد من افراد الدواب من نطفة معينة وهي نطفة ابيه المختصة به او كل نوع من انواع الدواب من نوع من انواع المياه وهو نوع النطفة التي يختص بذلك النوع من الدواب ) .

والحاصل ان المراد من الاية على الاحتمال الاول ان خلق الشخص من الشخص فالتنكير في دابة وماء للافراد والوحدة الشخصية وعلى الاحتمال الثاني ان خلق النوع من النوع فالتنكير فيهما للوحدة النوعية والكلام في الصورتين محمول على الغالب فلا يستشكل بادم وحواء وعيسى عليهم السلام وما يتولد من التراب وغيره كالفار والبرغوث ونحوهما فتأمل .

( وصرح ) المصنف ( بانه من ) تنكير ( غير المسند اليه لانه ) اي الشان ( ذكر ) السكاكي ( في المفتاح ) في بحث تنكير المسند اليه ( ان الحالة المقتضية لتنكير المسند اليه هي اذا كان المقام للافراد شخصا او نوعا ) ثم قال ( كقوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء فتوهم بعضهم ) من ذكر الاية والتمثيل بها ( انه ) اى السكاكي ( اراد بالاسناد ) في قوله المسند اليه ( مطلق التعلق ) سواء كان اسنادا تاما كما في المبتدء والفاعل او غيره كما في المفاعيل وسائر معمولات الفعل ( ليصح التمثيل بالاية ) لان النكرة

في الاية اعني كل دابة وماء ليس مبتده ولا فاعلا بل الال ومفعول به والثاني مجرور « و » توهم « بعضهم » ان الاية من امثلة الاسناد التام بدعوى « انه » اى النكرة في الاية ( مسند اليه تقديرا ) اى تاويلا ( اذ التقدير ) والتاويل « كل دابة خلقها الله من ماء » فكل دابة مبتده في التقدير اى في التاويل ( او ماء مخصوص خلق الله كل دابة منه ) فماء مبتده في التقدير اي في التاويل ( وتعسفه ظاهر ) اذ ليس المقصود من عبارة المفتاح هذا التقدير ولا ذاك التعميم ( بل قصد المفتاح ) من تلك العبارة ( الى انه ) اى قوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء ( مثال لكون المقام للافراد شخصا او نوعا لا لتنكير المسند اليه ) حتى يحتاج الى تكلف التعميم في الاسناد او التاويل والحاصل ان قصد المفتاح من التمثيل بالاية ان كون التنكير للافراد شخصا او نوعا لا يختص بالمسند اليه بل يجرى هذا في تنكير غيره ايضا ( و ) مثل ( هذا ) التعميم ( في كتابه ) المفتاح ( كثير فليتنبه له ) فان الفرق بين التعميم في فائدة التنكير وبين التعميم بجعل الاسناد بمعنى مطلق التعلق او التاويل دقيق جدا .

( و ) من تنكير غير المسند اليه ( للتعظيم نحو فاذ نوا بحرب من الله ورسوله ) اي بحرب عظيم ( و ) من تنكير غيره ( للتحقير نحو ان نظن الا ظنا اي ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق هنا للنوعية لا للتاكيد ) هذا تعريض على الرضي وسننقل كلامه .

فتقدير المثال وتأويله ان نظن شيئا من انواع الظنـون الا ظنا حقيرا ضعيفا ( وهكذا يحمل التنكير على ما يفيد التنويع كالتعظيم

والتحقير والتكثير ونحو ذلك ) كالشديد والضعيف ونحوهما ( في كل ما وقع بعد الا من المفعول المطلق وبهذا ) الحمل ينحل الاشكال الذي يورد على مثل هذا التركيب وهو ) اي الاشكال ( ان المستثنى المفرغ ) بل كل مستثني متصل ( يجب ان يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى بيقين فيخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه وحينئذ ) اى حين اذ جرى هذا الحمل في حل الاشكال ( لا حاجة ) في دفع الاشكال وحله ( الى ما ذكره بعض النحاة من انه محمول على التقديم والتاخير اى ان نحن الا نظن ظنا ) هذا تعريض على ابن يعيش وسيجيء نقل كلامه في ضمن كلام الرضى والتقدير اى التأويل بناء على كلام ابن يعيش ان نحن على حالة من الحالات الاحالة انا نظن ظنا ( ومثله قوله وما اغتره الشيب الااغترارا ) فانه محمول على التقديم والتاخير عند ابن يعيش ( اى ما إغتره الا الشيب اغترارا ) اى ما اغتره حالة من الحالات وصفة من الصفات الا الشيب ( ولا ) حاجة ايضا في دفع الاشكال وحله الى ما ذكره بعضهم ) يعني الرضى « من ان قولك ما ضربت زيدا الا ضربا مثلا يحتمل من حيث توهم المخاطب ان تكون قد فعلت غير الضرب مما يجرى مجراه كالتهديد والشروع في مقدماته فبهذا الاحتمال تصير المستثنى منه كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث الوهم فكانك قلت ما فعلت شيئا غير الضرب » هذا محصول كلام الرضي واما نصه فهو انه قال في المفعول المطلق اذا كان للتاكيد ووقع بعد الا اشكال كقوله تعالى ان نظن الا ظنا وذلك ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد ومقدم معرب باعراب المستثنى مستغرق لذلك الجنس

كما تقدم حتى يدخل فيه المستثنى بيقين ثم يخرج بالاستثنا وليس مصدر نظن محتملا مع الظن غيره حتى يخرج الظن من بينه وحله ان يقال انه محتمل من حيث توهم المخاطب اذ ربما تقول ضربت مثلا وقد فعلت غير الضرب مما يجري مجراه كالتهديد والشروع في مقدمات الضرب فتقول ضربت ضربا لدفع ذلك التوهم كما انك اذا قلت جائني زيد جاز ان يتوهم انه جاء من يجرى مجراه فقلت جائني زيد زيد لرفع ذلك التوهم فلما كان قولك ضربت محتملا للضرب وغيره من حيث التوهم صار المستثنى منه في ما ضربت الا ضربا كالمصدر الشامل للضرب وغيره من حيث التوهم فكانك قلت ما فعلت شيئا الا ضربا قال الشاعر وما اغتره الشيب الا اغترارا قال ابن يعيش هذا الكلام محمول على التقديم والتأخير اي ان نحن الا نظن ظنا وما اغتره الا الشيب اغترارا وهو تكلف انتهى .

وقال بعض المحشين على الرضي لا يخفى ان ما ذكره من الاحتمال مما لا شبهة فيه وانه يظهر به فائدة التاكيد واما الاستثناء فلابد فيه من الشمول ولا يكفى فيه الاحتمال المحقق فضلا عن المتوهم والاولى ما افاده الامام السكاكي من ان المصدر في امثال هذه المواضع محمول على النوع بجعل التنوين للتحقير او التعظيم او غير ذلك مما يناسب المقام انتهى .

( ومن تنكير غير المسند اليه للنكارة وعدم التعيين قوله تعالى ) حكاية عن اخوة يوسف ع ( او اطرحوه ارضا اي ارضا منكورة مجهولة ) اي غير معينة ( بعيدة عن العمران ) والمزارع والقرى ( و ) من تنكير غير المسند اليه ( للتقليل قوله ) .

( فيوما بخيل تطرد الروم عنهم ) ويوما بجود تطرد الفقر والجدبا

الشاهد في بخيل وبجود فان التنكير في كل واحد منهما للتقليل ولذا قال ( اى بعدد نزر ) اى قليل ( من خيولك وفرسانك وبشيء يسير من فيضان جودك واحسانك ) والحاصل انك يوما تطرد الروم عن رعاياك بقليل من خيلك وفرسانك لان الواحد منهم يعد بفرسان كثيرة من غيرهم ويوما بجود يسير من كرمك تطرد عنهم الفقير والجدب لان القليل منك اكثر من كثير غيرك .

( واعلم انه كما ان التنكير وهو في معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك اذا صرح بالبعض كقوله تعالى ورفع بعضهم فوق بعض درجات ) الشاهد في البعض الاول فانه تعالى ( اراد ) به ( محمدا ص ففي هذا الابهام ) اي التعبير عنه ص بلفظ البعض وعدم التصريح باسمه الشريف ( من تفخيم فضله واعلاء قدره ما لا يخفى ومثله ) اى مثل قوله تعالى في كون لفظ بعض فيه مفيدا ( للتعظيم ( قوله )

تراك امكنة لم ارضها ( او يرتبط بعض النفوس حمامها

تراك صيغة مبالغة وامكنة جمع مكان ويرتبط من الربط والحمام بكسر الحاء الموت والشاهد في بعض النفوس حيث دل على التعظيم لان الشاعر ( اراد به نفسه ) لانه في معرض الافتخار يقول اني كثير الترك للامكنة والبلدان وكثير الانتقال منها اذا لم ارضها الا ان يمنعني الموت من الانتقال منها وقريب من ذلك ما قيل بالفارسية :

بدر ديار كه در چشم خلق خوار شدى

سبك سفر كن از آنجا برو بجاى دگر

درخت اگر متحرك شدي زجاى بجاي

نه جور اره كشيدي ونی جفاي تبر

( وقد يقصد به ) اي بلفظ البعض ( التحقير ايضا نحو هذا الكلام ذكره بعض الناس ) اي الذى لا يعتد به فلا فائدة في ذكره ومعرفته ( و ) قد يقصد به ( التقليل ) ايضا نحو كفي هذا الامر بعض اهتمامه ) لان مثل هذا يقال لمن راى شخصا في همة عظيمة لاجل امر قليل فبعض مفيد لقلة الامر اى ان هذا الامر لقلته يكفيه بعض هذا الاهتمام .

( اما وصفه اى وصف المسند اليه ) وانما ( اخر المصنف ذكر التوابع وضمير الفصل عن التنكير جريا على ما هو المناسب من ذكر التنكير بعقب التعريف وقدمها ) اى التوابع وضمير الفصل ( السكاكي على التنكير نظرا الى ان ضمير الفصل وكثيرا من اعتبارات التوابع انما يكون مع تعريف المسند اليه دون تنكيره ) ولكل وجه فلنشر الى بعض ما يوضح المقصود قال في المغني تشترط في ما قبل ضمير الفصل امران احدهما كونه مبتدء في الحال او في الاصل نحو واولئك هم المفلحون كنت انت الرقيب عليهم الثاني كونه معرفة كما مثلنا واجاز الفراء وهشام ومن تابعهما من الكوفيين كونه نكرة نحو ما ظننت احدا هو القائم وكان رجل هو القائم انتهي ملخصا .

وقال الرضي وانما يكـون الوصف لمجرد الثناء والذم اذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب سواء كان مما لا شريك له في ذلك الاسم نحو بسم الله الرحمن الرحيم اذ لا شريك له تعالى في اسم

الله ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او كان مما له شريك فيه نحو اتانى زيد العالم او الفاسق الخبيث اذا عرف المخاطب زيد الاتي قبل وصفه وان كان له شركاء في هذا الاسم انتهى .

وقال ايضا اذا كان الاسم نكرة لم يؤكد اذ التأكيد لرفع الاحتمال عن اصل نسبة الفعل الى المتبوع او عن عموم نسبته لافراد المتبوع ورفع الاحتمال عن ذات المنكر وانه اى شيء هو اولى به من رفع الاحتمال الذى يحصل بعد معرفة ذاته اى الاحتمال في النسبة فوصف النكرة ليتميز عن غيرها اولى من تاكيدها ويستثنى من هذا المذكور اعنى منع تاكيد النكرات شيء واحد وهو جواز تاكيدها اذا كانت النكرة حكما لا محكوما عليه كقوله ع فنكاحها باطل باطل باطل ومثله قوله تعالى كلا اذا دكت الارض دكا دكا انتهى باختصار وفي هذا القدر من التوضيح كفاية لمن كان له قريحة ودراية وسيأتي من الشارح اشارة الى بعض ما ذكر عنقريب .

( وقدم من التوابع ذكر الوصف لكثرة وقوعه ) في الكلام اي لكثرة استعماله ( و ) لكثرة ( اعتبـــاراته ) اى فوائده ومباحثه والاغراض المتعلقة به من التوضيح والتخصيص ونحوهما .

( والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص ) كالعالم والفاسق في المثال المذكور ( وقـد يقصد به معنى المصدر ) الذي هـو فعل المتكلم اي الاتيان بالوصف اي توصيف المسند اليه بوصف وهذا نظير ما ذكره ملا عبد الله في حاشيته على التهذيب في بحث العكس وهذا نصه اعلم ان العكس كما يطلق على المعنى المصدرى المذكور كذلك يطلق على القضية الحاصلة من التبديل وذلك الاطلاق مجازي من قبيل

اطلاق اللفظ على الملفوظ والخلق على المخلوق انتهى .

( وهو ) اي المعنى المصدرى ( الانسب ههنا ليوافق قوله ) فيما ياتي ( واما بيانه والابدال منه ) لانهما مصدران ( يعنى اما الوصف اى ذكر النعت للمسند اليه فلكونه اي الوصف مبينا له اى للمسند اليه ) اى ( كاشفا عن معناه كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله ) فالاوصاف الثلاثة كاشفة عن المسند اليه اعنى الجسم وقوله يحتاج الى فراغ يشغله مسند وخبر لذاك المسند اليه والمثال عبارة اخرى عن قولهم الجسم القابل للابعاد الثلاثة يحتاج الى مكان يحل فيه او قولهم كل جسم فله حيز طبيعي . فالاوصاف الثلاث من قبيل الخبرين في قولك الرمان حلو حامض اى مز او من قبيل الاحوال المتداخلة والفراغ والحيز والمكان مترادفات والمثال يحتاج الى بسط كلام ازيد لكنه خلاف مقتضى الحال فلذلك اكتفينا بهذا القدر من المقال .

( ونحوه ) اي نحو قولك ( في الكشف قوله اى نحو هذا القول في مجرد كون الوصف المكشف لا في كونه وصفا للمسند اليه قول اوس بن حجر في مرثية فضالة بن كلدة من قصيدة اولها :

ايتها النفس اجملى جزعا ان الذي تحذرين قد وقعا

الى قوله

( ان الذى جمع السماحة والنج دة والبر والتقى جمعا )

( الالمعي الذى يظن بك الظـ ـن كان قد راى وقد سمعا )

الالمعي واليلمعي ) بمعنى واحد وهو ( الفطن الذكي المتوقد ) اي كالنار المشتعلة من حيث سرعة الفهم لانه اذا اوجه عقله وفراسته الى

شيء ادركه قويا بحيث كانه راى ذلك الشيء ان كان من المبصرات وسمعه ان كان من المسموعات .

( وهو ) اي الالمعي ( اما مرفوع خبران ) الذي جمع ( او منصوب صفة لاسم ان ) يعني الذي جمع ( او ) مقطوع عن التبعية ( بتقدير اعني وخبران ) الذي على هذين الاحتمالين جملة اودى « في قوله بعد عدة ابيات :

اودى فلا تنفع الاشاحة من    امر لمن قد يحاول البدعا

« فالالمعي » الذى هو الموصوف والشاهد في المثال « ليس بمسند اليه وقوله الذي يظن بك الخ وصف له كاشف عن معناه كما حكى عن الاصمعى انه سئل عن » معنى الالمعي فانشد » في الجواب هـذا « البيت ولم يزد عليه شيئا آخر :

« ومثله » اي مثل هذا البيت في ان الوصف للكشف والموصوف ليس بمسند اليه « في » الموصوف « النكرة قوله تعالى ان الانسان خلق هلوعا اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا » فجملة اذا مسه الشر الخ صفة لقوله هلوعا « فان الهلع سرعة الجزع عند مس الشر » قال في الكشاف هو من قولهم ناقة هلوع سريعة السير وعن احمد بن يحيى قال محمد بن عبد الله بن طاهر ما الهلع فقلت قد فسره الله تعالى انتهى .

( او ) لكون الوصف « مخصصا » والمصنف « اراد بالتخصيص » غير ما عليه اصطلاح النحاة لانه اراد به « ما يعم تقليل الاشتراك » الحاصل في النكرات « ورفع الاحتمال » الحاصل في المعارف « و » اما « عند النحاة » فهو اي « التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك

الحاصل في النكرات نحو رجل عالم ) فانه ) اي رجل ( كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قللت ذلك الاشتراك ) المعنوى ( والاحتمال )الوضعي ( وخصصته ) بسبب قولك عالم ( بفرد من الافراد المتصفة بالعلم ) فلا يصدق حينئذ على الفرد الجاهل .

( والتوضيح ) عندهم ( عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل فى المعارف ) اعلاما كانت او لا قال نجم الائمة معنى التخصيص في اصطلاحهم تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات وذلك ان رجل في قولك جائني رجل صالح كان بوضع الواضع محتملا لكل فرد من افراد هذا النوع فلما قلت صالح قللت الاشتراك والاحتمال ومعنى التوضيح عندهم رفع الاشتراك الحاصل فى المعارف اعلاما كانت اولا نحو زيد العالم والرجل الفاضل انتهى .

( نحو زيد التاجر او الرجل التاجر عندنا فانه كان يحتمل التاجر وغيره فلما وصفته به ) اى بقولك التاجر ( رفعت الاحتمال ) وكذلك اذا قلت جائنى رجل تاجر .

( او لكون الوصف مدحا او ذما او ترحما نحو جائني زيد العالم ) راجع الى الاول ( او الجاهل ) راجع الى الثاني ( او الفقير ) راجع الى الثالث وقد تقدم آنفا نقلا عن الرضي ما مضمونه ان الوصف انما يكون كذلك ( حيث يتعين الموصوف اعنى زيدا ) مثلا « قبل ذكره اى ذكر الوصف والتعيين اما بان لا يكون له شريك في ذلك الاسم » كما في قولنا بسم الله الرحمن الرحيم واعوذ بالله من الشيطان الرجيم « او بان يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف له » كالامثلة

الثلاثة المذكورة في المتن ( واشترط هذا ) اي قوله حيث يتعين الخ ( لئلا يصير الوصف مخصصا ) اذ لو لا التعيين المذكور لكان الموصوف محتملا فيحتاج الى التخصيص ورفع الاحتمال .

( او ) لكون الوصف ( تأكيدا ) لغويا لا اصطلاحيا وذلك ( اذا كان الموصوف متضمنا لمعنى ذلك الوصف نحو امس الدابر كان يوما عظيما ) فامس مسند اليه مرفوع مبني على الكسر والدابر وصف مؤكد له ( فان لفظة امس مما يدل على الدبور ) والمضي وجملة كان يوما عظيما خبر .

( وقد يكون الوصف لبيان المقصود ) من المسند اليه ( وتفسيره ) اى المقصود منه ( كما سيأتي ) في بحث عطف البيان ( ومنه ) اي من هذا القسم الوصف في ( قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه ) الا امم امثالكم ( حيث وصف دابة وطائر بما هو من خواص الجنس ) وهو الكون في الارض بالنسبة الى جنس الدابة والطيران بالجناحين بالنسبة الى جنس الطائر فالوصف في كل واحد من الموصوفين ( لبيان ان القصد منهما ) اي من كل واحد منهما ( الى الجنس دون الفرد ) فان الوصف فيهما بالنسبة الى جميع افراد الجنس على حد سواء لا يختص به فرد دون فرد ( وبهذا الاعتبار ) اى اعتبار ان الوصف لبيان ان القصد منهما الى الجنس دون الفرد ( افاد هذا ) القسم من ( الوصف زيادة التعميم والاحاطة ) بمعنى ان المراد دواب اي ارض كانت وطيور اي جو كانت واما نفس التعميم واصله فحاصل من وقوع النكرة في سياق النفي مقرونة بمن ( واعلم ان الوصف قد يكون جملة ويشترط فيه تنكير الموصوف )

كما في الالفية .

ونعتوا بجملة منكرا    فاعطيت ما اعطيته خبرا

( لان الجمل التي لها محل من الاعراب ) كخبر المبتدء والحال والصفة والمضاف اليه ( يجب صحة وقوع المفرد موقعها ) اي يجب ان تاول تلك الجمل بالمفرد ( والمفرد الذى يسبك من الجملة نكرة لانه ) اي الانسباك بالمفرد ( انما يكون باعتبار الحكم الذي يناسبه التنكير وينبغي ان يكون ) التنكير ( مراد من قال ان الجملة نكرة والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم ) قال الرضي فان قيل فاذا لم تكن الجملة معرفة ولا نكرة فلم جاز وصف النكرة بها دون المعرفة .

قلت لمناسبتها للنكرة من حيث تاويلها بالنكرة كما يقال في قام رجل ذهب ابوه وابوه ذاهب قام رجل ذاهب ابوه وكذا يقال في مررت برجل ابوه زيد انه بمعنى كائن ابوه زيدا ثم قال وقال بعضهم الجملة نكرة لانها حكم والاحكام نكرات اشار الى ان الحكم بشيء على شيء يجب ان يكون مجهولا عند المخاطب اذ لو كان معلوما عند المخاطب لوقع الكلام لغوا نحو

السماء فوقنا والارض تحتنا وليس بشيء لان معنى التنكير ليس كون الشيء مجهولا بل معناه في اصطلاحهم ما ذكرناه الان اعني كون الذات غير مشاربها الى خارج اشارة وضعيته ولو سلمنا ايضا كون الشيء مجهولا وكونه نكرة بمعنى واحد قلنا ان ذلك المجهول المنكر ليس نفس الخبر والصفة حتي يجب كونهما نكرتين بل المجهول انتساب ما تضمنه الخبر والصفة الي المحكوم عليه فان المجهول في جائني زيد

العالم وزيد هو العالم انتساب العلم الى زيد ولو وجب تنكيرهما لم يجز جائني زيد العالم وانا زيد وجوازه مقطوع به انتهى .

( ويجب في تلك الجملة ) التي تقع صفة ( ان تكون خبرية كالصلة ) قال الرضي انما وجب في الجملة التي هي صفة او صلة كونها خبرية لانك انما تجيء بالصفة والصلة لتعرف المخاطب الموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف والموصول من اتصافهما بمضمون الصفة والصلة فلا يجوز اذن الا ان تكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هي الجملة الخبرية لان غير الخبرية اما انشائية نحو بعت وطلقت وانت حر ونحوها او طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض ولا يعرف المخاطب حصول مضمونهما الا بعد ذكرهما ولما لم يكن خبر المبتدء معرفا للمبتدء ولا مخصصا له جاز كونه انشائية كما مر في بابه ويتبين بهذا وجوب كون الجملة اذا كان صفة او صلة معلومة المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف والموصول انتهى .

وقد اشير الى ذلك اجمالا في آخر بحث الصدق والكذب كما اشار اليه هنا بقوله ( لان الصفة يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما يجيء ) المتكلم ( بها ) اي بالصفة ( ليعرف المتكلم ( المخاطب ) مفعول اول ليعرف ومفعوله الثاني ( الموصوف ويميزه ) اي يميز المتكلم الموصوف ( عنده ) اي المخاطب ( بما كان ) المخاطب ( يعرفه قبل ) ذكر الصفه ( من اتصافه ) بيان لقوله بما وضمير اتصافه راجع الى الموصوف ( بمضمون تلك الصفة فيجب كونها ) اي الصفة ( جملة متضمنه للحكم المعلوم

للمخاطب حصوله قبل ذكرها ) اى الصفة « و » الجملة « الانشائية ليست كذلك » اي ليست معلوم الثبوت للموصوف قبل ذكرها لان مداول الجملة الطلبية وسائر الانشاءات لا يعلمه المخاطب ولا يعرفه الا بتلفظ المتكلم بها « فوقوعها صفة او صلة انما يكون بتقدير القول » كما قال في الالفية :

وامنع هنا ايقاع ذات الطلب    وان اتت فالقول اضمر تصب

قال الرضي وقد يقع الطلبية صفة لكونها محكية بقول محذوف هو النعت في الحقيقة كقوله :

حتى اذا جن الظلام واختلط    جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط

اي بمذق مقول عنده هذا القول كما يقع حالا نحو لقيت زيدا اضربه واقتله اي مقولا في حقه هذا القول وقال ايضا انه يجب ان يكون مضمون الصلة حكما معلوم الوقوع للمخاطب قبل حالة التخاطب والجمل الانشائية والطلبية كما ذكرنا في باب الوصف لا يعرف مضمونها الا بعد ايراد صيغتهما واما قول الشاعر :

واني لراج نظرة قبل التى    لعلي وان شطت نواها ان ازورها

فمثل قوله جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط اى التى اقول فيها لعلي ازورها .

« فان قيل قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن ان التقدير من اقسم بالله ليبطئن ) اي ان من موصولة بمعنى الذي وفعل القسم وهو اقسم بفتح الالف والسين والميم محذوف والمقسم به وهو بالله ايضا محذوف واللام في لمن لام الابتداء وفي ليبطئن لام جواب القسم ( والقسم ) المحذوف « وجوابه المذكور اعني

ليبطئن ( صلة من ) فكيف ذلك مع كون القسم انشاء .

( قلنا مراده ان الصلة هو الجواب المؤكد بالقسم وهـو ) اي الجواب ( جملة خبرية محتملة للصدق والكذب ولذا يقال في تاكيد الاخبار والله لزيد قائم والانشاء انما هو نفس الجملة القسيمة مثل قولنا والله واقسم بالله ونحو ذلك ) .

قال الرضي وقد يقع القسمية صلة قال الله تعالى وان منكم لمن ليبطئن وقال في حاشية منه لان الصلة هي جواب القسم وهو جملة خبرية دون نفس القسـم الذي هو جملة انشائية ومنعه بعضهم ولا ارى منه مانعا وقد اجاز ابن خروف وقوع التعجبية صلة من دون اضمار القول نحو جائني الذي ما احسنه ومنعه ابن بابشاذ وسائر المتاخرين وهو الوجه لكونها انشائية انتهى :

( وهذا ) اي كون نفس الجواب خبرية ونفس القسم انشائية ( كما ان الجملة الشرطية ) اى نفس الجملة المنسوبة الى الشرط اي الجزاء وحده ( خبرية ) في هذا الاطلاق نظر بل منع لما ياتى في بحث تقييد الفعل بالشرط من ان الشرط قيد للفعل ( اي الجزاء ) مثل المفعول ونحوه فان قولك ان تكرمنى اكرمك بمنزله قولك اكرمك وقت اكرامك اياي ولا يخرج الكلام بتقييده بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والانشائية فالجزاء ان كان خبرا فالجملة خبرية نحو ان جئتنى اكرمك بمعنى اكرمك وقت مجيئك وان كان انشاء فالجملة انشائية نحو ان جائك زيد فاكرمه اى اكرمه وقت مجيئه وللكلام تتمة تاتى هناك انشاء الله تعالى مع توضيح الاية اعرابا ومعنى .

( بخلاف ) نفس ( الشرط ) بدون الجزاء فانه ليس بخبر قطعا لان

اداة الشرط قد اخرجته الى الانشاء كاداة الاستفهام ولذا لا يتقدم عليها ما في حيزها ولا يصح ان يقال عمرا ان تضرب اضربك فتحصل من جميع ما تقدم انه يجب في الصفة كالصلة ان تكون مضمونها معلوما للمخاطب .

( فان قيل في كلامه ) اي الزمخشري ( ايضا ما يشعر بان وجوب العلم انما هو في الصلة دون الصفة حيث ذكر في قوله تعالى ) في سورة البقرة ( فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة ان الصلة يجب ان تكون قصة معلومة للمخاطب فيحتمل انهم ) اي المخاطبين بهذه الاية ( علموا ذلك ) اي مضمون الصلة اى كون وقود تلك النار الناس والحجارة ( بان سمعوا قوله تعالى في سورة التحريم قوا انفسكم واهليكم نارا وقودها الناس والحجارة ) والجملة في هذه الاية صفة وفي الاية الاولى كما عرفت صلة فلا تغفل .

( ثم قال ) الزمخشري ( وانما جائت النار ههنا ) اي في الاية الاولى ( معرفة وفي سورة التحريم نكرة لان ) الاية الثانية التي ( في سورة التحريم نزلت اولا بمكة فعرفوا منها ) اى من الاية في سورة التحريم ( نارا موصوفة بهذه الصفة ) اى بكون وقودها الناس والحجارة فكلامه هذا يشعر بانهم لم يكونوا عارفين بذلك قبل نزولها فصح ان في كلامه ما يشعر بان وجوب العلم انما هو في الصلة دون الصفة وذلك بضميمة قوله ( ثم جائت ) النار ( في سورة البقرة ) معرفة باللام العهدية ( مشارا بها ) اي بالنار المعرفة باللام العهدية ( الى ما ) اى الى نار ( عرفوه اولا ) بسبب الاية في سورة التحريم فاللام فيها كاللام في قوله تعالى فعصى فرعون الرسول .

( قلنا يمكن ) بل يجب ( ان يقال ) ان ( الوصف ) ايضا ( يجب

ان يكون معلوم التحقق عند المخاطب و ) حينئذ نقول ان ( الخطاب في سورة التحريم للمؤمنين وهم قد علموا ذلك ) اي مضمون الصفة قبل نزول الاية ( بسماع من النبي ص ) فعند نزول الاية كانوا عالمين بمضمونها ( و ) اما ( المشركون فانهم ( لما سمعوا الاية ) من دون ان يكونوا مخاطبين بها ( علموا ذلك ) اي مضمون الصفة وان لم تجزموا بصدقه ( فخوطبوا ) بالاية التي ( في سورة البقرة ) فلا فرق بين الصلة والصفة في جواب العلم بهما للمخاطب ولا وجه للاستشعار المذكور بعد وجود الصارف عما يشعر به الكلام لولاه فتامل جيدا .

( واما توكيده فللتقرير اي تقرير المسند اليه اي تحقيق مفهومه ومدلوله اعني جعله مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن ) بضم حرف المضارعة مبني للمفعول وان كان كلام الشراح والمحشين مبنيا على فتح حرف المضارعة وعلى كونه مبنيا للفاعل وقوله ( به ) مفعوله الثاني ناب عن الفاعل وقوله ( غيره ) مفعوله الاول وهذا جائز عند المحققين كما قال في الالفية :

في باب ظن وارى المنع اشتهر     ولا ارى منعا اذا القصد ظهر

« نحو جائني زيد زيد اذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند اليه او عن حمله على معناه »

قال الرضي على قول ابن الحاجب التاكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول ان التاكيد يقرر ذلك الامر اي يجعله مستقرا متحققا بحيث لا يظن به غيره فرب لفظ دال وضعا على معنى حقيقة فيه ظن المتكلم بالسامع انه لم يحمله على مدلوله اما لغفلته او لظنه بالمتكلم الغلط او لظنه به التجوز

فالغرض الذي وضع له التاكيد احد ثلاثة اشياء احدها ان يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع وثانيها ان يدفع ظنه بالمتكلم الغلط فاذا قصد المتكلم احد هذين الامرين فلا بد ان يكرر اللفظ الذى ظن غفلة السامع عنه او ظن ان السامع ظن به الغلط فيه تكريرا لفظيا نحو ضرب زيد زيد وضرب ضرب زيد ولا ينفع ههنا التكرير المعنوي لانك لو قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن بك انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان المذكور عمرو وكذا ان ظننت به الغفلة عن سماع لفظ زيد فقولك نفسه لا ينفعك وربما يكرر غير المنسوب والمنسوب اليه لظنك غفلة السامع او لدفع ظنه بك الغلط وذلك اما في الحرف نحو ان ان زيدا قائم او في الجملة نحو قوله تعالى ان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا ولايدخل هذا النوع من التاكيد في حد المصنف لانه يقرر امر المتبوع ولكن لا في النسبة ولا في الشمول فلا يضره ذلك لانه في حد التاكيد الاسمي



والغرض الثالث ان يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوزا وهو ثلاثة انواع احدها أن يظن به تجوزا في ذكر المنسوب فربما ينسب الفعل الى الشيء مجازا وانت تريد المبالغة لا ان عين ذلك الفعل منسوب اليه كما تقول قتل زيد وانت تريد ضرب ضربا شديدا أو تقول هذا باطل وانت تريد غير كامل فيجب ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في كونه حقيقة نحو قوله ع ايما امرئة نكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل والثاني ان يظن السامع به تجوزا في ذكر المنسوب اليه المعين فربما نسب الفعل الى الشيء والمراد ما يتعلق بذلك المنسوب اليه كما تقول قطع الامير اللص اى قطع غلامه بامره فيجب اذن اما تكرير لفظ المنسوب اليه نحو ضرب زيد زيد اى ضرب هو لا من يقوم مقامه

او تكريره معنى وذلك بالنفس والعين ومتصرفاتهما لا غير

والثالث ان يظن السامع به تجوزا لا في اصل النسبة بل في نسبة الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها لان العمومات المخصصة كثيرة فيدفع هذا الوهم بذكر كل واجمع واخواته وكلاهما وثلاثتهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد انتهى فاحفظ ذلك فانه يفيدك في طي المباحث الاتية .

( ومثل هذا ) المثال الذي يكون التاكيد فيه بتكرير اللفظ المسمى في الاصطلاح بالتاكيد اللفظي ( وان امكن حمله على دفع توهم التجوز ) اي دفع توهم التكلم بالمجاز كما ياتي التصريح به في الشرح وقد تقدم في كلام الرضي ايضا ( او ) على دفع توهم ( السهو ) والغلط اى دفع توهم المخاطب وظنه بالمتكلم السهو والغلط وقد ياتي التصريح به ايضا في كلام الشارح كما انه قد تقدم في كلام الرضي ايضا ( لكن فرق بين القصد الى مجرد التقرير والقصد الى دفع التوهم ) فان المقصود من التاكيد في الاول اولا وبالذات هو التقرير ودفع التوهم يحصل ثانيا وبالعرض ومن غير قصد والمقصود في الثاني العكس لان المقصود منه اولا وبالذات دفع التوهم والتقرير يحصل ثانيا وبالعرض ومن غير قصد وكم من فرق بين الحاصل بالقصد والحاصل من دون قصد .

( على ما اشار اليه صاحب المفتاح حيث قال بعد ذكر دفع التوهم الذي قد عرفت انه يحصل معه التقرير ايضا لكن من دون قصد ( وربما كان القصد الى مجرد التقرير ) وان كان يحصل منه دفع

التوهم ايضا كما عرفت لكنه من غير قصد ( كما يطلعك عليه ) اي على انه ربما كان القصد الى مجرد التقرير ( فصل اعتبار التقديم والتاخير ) اى اعتبار تقديم المسند اليه وتاخيره « مع الفعل » في هذا الكلام اجمال من وجهين الاول من حيث التقرير والثاني من حيث الحوالة وموضع الاطلاع .

« وذكر العلامة في شرحه » على هذا الكلام « ان المراد مجرد تقرير الحكم و » لكن « لم يبين ان اى موضع من بحث التقديم والتاخير » مع الفعل « يطلعنا عليه » اى على ان المراد مجرد تقرير الحكم « وهو » اي ما ذكره العلامة من ان المراد مجرد تقرير الحكم « خلاف ما صرحوا به في نحو لا تكذب انت من ان تاكيد المسند اليه انما يفيد مجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم » وما كان على خلاف ما صرح القوم به باطل جزما .

( فان قيل ) تصحيحا لما ذكره الشارح العلامة « انه » اى صاحب المفتاح « لم يرد » بالتاكيد الذي ربما كان القصد منه الى مجرد تقرير الحكم على ما فسره العلامة « التاكيد الصناعي » الاصطلاحي « بل » اراد به التاكيد اللغوى اي « مجرد التكرير » ولو لم يكن من قبيل التاكيد الصناعى الاصطلاحي « نحو انا عرفت وانت عرفت » حيث كرر فيهما الاسناد والمسند اليه « فانه » اى مجرد التكرير في نحوهما يفيد تقرير الحكم وتقويته » على ماسيأتي في بحث تقديم المسند اليه من ان تقديمه قد ياتي لتقوية الحكم وتقريره في ذهن السامع فصح ما ذكره الشارح العلامة من ان المراد مجرد تقرير الحكم دون المحكوم عليه .

« قلنا لانسلم ان المفيد لتقرير الحكم » في نحو المثالين المذكورين « هو التكرير بل » المفيد لذلك انما هو « التقديم » اى تقديم « المسند اليه » وان كان يلزم من التقديم تكرر الاسناد والمسند اليه « الا ترى الى تصريحهم بانه ليس في نحو عرفت انا وعرفت انت » مما تكرر فيه الاسناد والمسند اليه من دون التقديم « تقرير الحكم وانما هو » اى نحو عرفت انا وعرفت انت (لمجرد تقرير المحكوم عليه) لا الحكم فما قيل تصحيحا لما ذكره الشارح العلامة لا وجه له .

« على ان السكاكي لم يورد تحقيق تقوى الحكم » وتقريره « في فصل التقديم والتأخير مع الفعل » فكيف يصح حوالة تحقيق تقوى الحكم وتقريره الى هذا الفصل اى فصل التقديم والتأخير مع الفعل وبعبارة اخرى اذا كان المراد مجرد تقرير الحكم وتقويته على ما زعمه الشارح العلامة فذلك لم يورده السكاكي في هذا الفصل فكيف يحول الى هذا الفصل ويقول كما يطلعك عليه فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل ( بل ) اورده اى تحقيق تقوى الحكم وتقريره ( في اخر بحث ) اعتبار ( تاخير المسند ) اى في ذيل قوله واما الحالة المقتضية لتقديمه فهى ان يكون متضمنا للاستفهام كنحو كيف زيد وابن عمرو فانه قال في ذيل هذا الكلام او يكون المراد بالجملة افادة التجدد دون الثبوت فيجعل المسند فعلا ويقدم البتة على ما يسند اليه في الدرجة الاولى وقولى في الدرجة الاولى احتراز عن نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف فان الفعل فيه يستند الى ما بعده من الضمير ابتداء ثم بوساطة عود ذلك الضمير الى ما قبله يستند اليه في الدرجة الثانية واذا سلكت هذه الطريقة سلكت باعتبارين مختلفين .

احدهما ان يجرى الكلام على الظاهر وهو ان انا مبتدء وعرفت خبره وكذلك انت عرفت وهو عرف ولا يقدر تقديم وتأخير كما اذا قلنا زيد عارف او زيد عرف اللهم الا في التلفظ .

وثانيهما ان يقدر اصل النظم عرفت انا وعرفت انت وعرف هـو ثم يقال قدم انا وانت وهو فنظم الكلام بالاعتبار الاول لا يفيد الا تقوى الحكم وسبب تقويه هو ان المبتدء لكونه مبتدء يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده مايصلح ان يسند اليه صرفه المبتده الى نفسه فينعقد بينهما حكم سواء كان خاليا عن ضمير المبتدء نحو زيد غلامك او كان متضمنا له نحو انا عرفت وانت عرفت وهو عرف او زيد عرف

ثم اذا كان متضمنا لضميره صرفه ذلك الضمير الى المبتدء ثانيـا فيكتسي الحكم قوة انتهى هذا الذى نقلناه بطوله هو المراد بقوله بل اورده في اخر بحث اعتبارنا خبر المسند .

ثم قال السكاكي وكذلك اذا قلت انت لا تكذب كان اقوى للحكم بنفي الكذب عن المخاطب من قولك لا تكذب من غير شبهة ومن قولك لاتكذب انت فان انت هنا لتأكيد المحكوم عليه بنفي الكذب عن المخاطب من قولك لا تكذب من غير شبهة ومن قولك لا تكذب انت فان انت هنا لتأكيد المحكوم عليه بنفي الكذب عنه بانه هو لا غيره لا لتاكيد الحكم فتدبر انتهى .

وانت خبير بانه لا يحسن ان يكون الاشارة والحوالة بقوله كما يطلعك الخ .

الى هذا الذى نقلناه بطواه بل لا يصح لانه اي ما نقلناه بطوله ليس في فصل التقديم والتاخير مع الفعـل كما اوضحناه لك ( واو

سلم انه ) اى السكاكي ( اراد ) بقوله كما يطلعك الخ .

( ذلك ) اي اراد ما نقلناه بطوله لانه قريب من فصل التقديم والتأخير مع الفعل فاريد من فصل التقديم والتاخير مع الفعل ما نقلناه بطوله من باب المجاز بالمجاورة او المجاز بالمشارفة ( فليكن ) حينئذ ( قوله كما يطلعك الخ ( اشارة الى ماذكره ) السكاكي اخيرا كما نقلناه انفا ( في نحو لا تكذب انت من انه لمجردتقرير المحكوم عليه دون الحكم كما يجعل قوله ( اي الخطيب ( في الايضاح كما سيأتي اشارة الى هذا ) اى الى كون نحو لاتكذب انت لمجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم .

وانما اختار التفتازاني بعد التسليم كون قوله كما يطلعك الخ اشارة الى ماذكره السكاكي اخيرا لانه لا يلزم منه الا مخالفة ظاهر الحوالة واما على ما اختاره القيل فيلزم زائدا على المخالفة المذكورة امور ثلاثة الاول حمل التاكيد على خلاف المصطلح اعنى مجرد التكرير والثانى كون التقرير مستفادا من التقديم والثالث ما اشار اليه بقوله ( ولو سلم ) ان المفيد لتقرير الحكم مجرد التكرير وان قوله كما يطلعك الخ اشارة الى ماذكره فيما ذكرناه بطوله من ان نحو انا عرفت يفيد تقوى الحكم ( فكان ينبغي ) له اى للسكاكي ( ان يتعرض ) في عبارته المتقدمة ( للتخصيص ) بان يقول ربما كان القصد الى مجرد التقرير اوالتخصيص ( بل هو ) اى السكاكى ( اولى بالتعرض ) من غيره ( لانه ) اى السكاكى ( الذى يعتبر ) اى يشترط ( فيه ) اى في انا عرفت ونحوه ( المسند اليه مؤخرا على انه تأكيد ثم قدم للتخصيص كما سيأتي تفصيل اشتراطه واعتباره في بحث تقديم المسند اليه عنده

قول الخطيب ووافقه السكاكي على ذلك فراجع ان شئت .

الى هنا كان الكلام مبنيا على كون قوله كما يطلعك اشارة الى ما ذكره فيما هوقريب من فصل التقديم والتأخير مع الفعل اعني فيما ذكرناه ( و ) لكن ) الاظهر ان قول السكاكي كما يطلعك اشارة الى ما اورده في فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل من ان ) لفظة وحدي او لا غيري في ( نحو انا سعيت في حاجتك وحدى اولا غيري تاكيد وتقرير للتخصيص الحاصل من التقديم ) اي تقديم انا فظهر ان المراد من التقرير تقرير المسند اليه لا ما زعمه العلامة .

( و ) ان قلت كيف يورد السكاكي ولو اشارة المثال المذكور في هذا المقام اي في بحث التاكيد الصناعي والحال ان لفظة وحدي وكذا لا غيرى ليست بتاكيد صناعي لان الاولى اعني وحدى حال عن الفاعل مؤل بالنكرة كما قال في الالفية .

والحال ان عرف لفظا فاعتقد تنكيره معنى كوحدك اجتهد

والثانية اعني غيرى عطف على الفاعل .

قلنا ( ايراده ) اى ايراد السكاكي المثال المذكور ولو اشارة مع انه ليس بتاكيد صناعي ( في هذا المقام ) اي في بحث التاكيد الصناعي ( مثل ايراده ) اى السكاكي في المفتاح لفظ كل في ( كل رجل عارف وكل انسان حيوان في ) بحث ( التاكيد ) الصناعي ( الذى لدفع توهم عدم الشمول مع انه ) اى لفظ كل في المثالين ( ليس في شي من التاكيد الاصطلاحي ولهذا غير ) السكاكي في المفتاح (اسلوب الكلام ) فلم يقل كقولك ( وقال ومنه كل رجل عارف وكل انسان

حيوان ) انتهى ما في المفتاح ( فكانه قيل ) في المثال الاول ( الرجل كل واحد واحد عارف بل الرجال كلهم عارفون وكذا ) في المثال الثاني كانه قيل ( الانسان كل واحد واحد حيوان بل الاناسي كلهم حيوان فهما ) اى المثالان ( تاكيدان معنويان ) لغويان ( يفيدان الشمول والاحاطة و ) لاجل ذلك ( يكونان في قوة ) اى بمنزلة ( الشمول الصناعى ) الاصطلاحى ( ومثل هذا ) اى ذكر ما ليس من المبحث في المبحث لمناسبة واشتراك بينهما من جهة ( كثير فى كتابه ) المفتاح لانه دابه وديدنه ( ولا حاجة ) داعية لنا ( الى حمل كلام المصنف على ذلك ) اى على مثل ما ارتكبه السكاكى بان نقول مراده من التقرير تقرير الحكم تبعا لما زعمه الشارح العلامة من المفتاح ثم نجعل قوله فى الايضاح كما سياتي اشارة الى ما جعل قول السكاكي كما يطلعك اشارة الى ذلك مع كون ما اشير اليه من غير المبحث ( كيف ) يصح حمل كلام المصنف على ذلك ( وهو ) اى والحال ان المصنف ( يعترض ) ويشكل ( على السكاكى فى امثال هذه المقامات ) التى ذكر السكاكى فيها ما ليس من المبحث فى المبحث ( وبهذا ) الذى قلنا من انه ليس المراد من التقرير فى كلام المصنف تقرير الحكم والا يلزم ارتكابه مثل ما ارتكبه السكاكى ( ظهر ان ما يقال من ان ) فائدة التاكيد فى المقام لا ينحصر فى تقرير المحكوم عليه فحينئذ ( معنى كلامه ) اى المصنف ( ان توكيد المسند اليه يكون ) اما ( لتقرير الحكم نحو انا عرفت ) وذلك لما تقدم انفا من ان مجرد التكرير في نحو انا عرفت وانت عرفت يفيد تقرير الحكم ( او تقرير المحكوم عليه نحو انا سعيت في حاجتك وحدى او لا غيري ) وذلك بدعوى ان المسند اعني انا اكد

بوحدي وبلاغيري فافاد تقريره ( غلط فاحش ) اما وجه الغلط في الاول فلما تقدم من انه لا نسلم ان المفيد لتقرير الحكم هو التكرير بل المفيد له التقديم حسب ما بيناه هناك على انه ليس من تاكيد المسند اليه في شيء .

واما وجه الغلط في الثاني فلما تقدم ايضا انفا من ان وحدي ولا غيري ليسا من التاكيد الاصطلاحي بل الاول حال من الفاعل والثاني عطف عليه ( عن ارتكابه ) اي عن ارتكاب ما يقال لكونه غلطا فاحشا ( غنية ) قال في المصباح يقال غنيت بكذا عن غيره من باب تعب اذا استغنيت به والاسم الغنية انتهى ( بما ذكرنا من الوجه الصحيح ) وهو ما اختاره في اول المبحث من ان المراد من التقرير تقرير الحكم عليه لا غير حسب ما اوضحناه لك .

( او دفع توهم التجوز ) دفع توهم المخاطب على المتكلم ( التكلم بالمجاز نحو قطع اللص الامير الامير او ) قطع اللص الامير ( نفسه او عينه ) فالتاكيد اللفظي في المثال الاول والمعنوي في المثال الثاني ( لئلا يتوهم ان اسناد القطع الى الامير مجاز وانما القاطع ) في الحقيقة بعض غلمانه مثلا ) وانما اسند القطع اليه مجازا لانه سبب امر كما هو الغالب في الامراء في امثال هذه ( الامور والظن يلحق الشيء بالاعم الاغلب فالتاكيد لدفع هذا الظن والى ذلك ينظر قول الرضي فيما تقدم من انه ربما نسب الفعل الى الشيء والمراد ما يتعلق بذلك المنسوب اليه فراجع ما نقلناه عنه ان شئت .

( او ) يكون التاكيد ( لدفع توهم السهو ) اي دفع توهم المخاطب على المتكلم السهو ( نحو جائني زيد زيد ) فاكد المسند اليه بالتاكيد

اللفظى ( لئلا يتوهم ) على المتكلم اى فى كلامه ( ان الجائى عمرو ) مثلا ( وانما ذكر زيد ) في الكلام ( على سبيل السهو ) اى يعتقد المخاطب ان المتكلم ذكر زيدا سهوا ( ولا يدفع هذا التوهم ) اي توهم السهو ( بالتاكيد المعنوى ) اي بان يقال جائني زيد نفسه او عينه ( وهو ) اي عدم دفع هذا التوهم بالتاكيد المعنوي ( ظاهر ) لما تقدم فى كلام الرضى من قوله ولا ينفع ههنا التكرير المعنوى الخ فراجع .

( او ) يكون التاكيد ( لدفع توهم عدم الشمول ) اى عدم شمول الحكم لجميع افراد المسند اليه ( نحو جائني القوم كلهم او اجمعون ) فاكد المسند اليه اعنى القوم ( لئلا يتوهم ان بعضهم لم يجيء الا انك لم تعتد بهم او انك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على انهم في حكم شخص واحد كما يقال بنوا فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم ) والى ذلك يشير قول الرضى فيما نقلناه عنه اعنى قوله الثالث ان يظن السامع به تجوزا لا في اصل النسبة بل في نسبة الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها لان العمومات المخصصة كثيرة فيدفع هذا الوهم بذكر كله واجمع واخواته وكلاهما وثلثتهم واربعتهم ونحوها ( وربما يجمع بين كل واجمعين بحسب اقتضاء المقام كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون بناء على كثرة الملائكة واستبعاد سجود جميعهم مع تفرقهم واشتغال كل منهم بشان وبهذا ) اي بالجمع بين كل واجمعون الدلالة على سجود جميعهم مع تفرقهم واشتغال كل منهم بشان ( يزداد ) اصله يزتيد من زيد قلبت التاء دالا والياء الفا على

ما بين في علم الصرف ( التعيير ) اي التقبيح والتعييب قال في المصباح العار كل شيء يلزم منه عيب او سب وعيرته كذا وعيرته به قبحته عليه ونسبته اليه يتعدى بنفسه وبالباء انتهى :

( والتقريع ) اى الغلبة ( على ابليس ) قال في المجمع قارعته اى ضاربته وجادلته فقرعته اي غلبته بالمجادلة وقارعته اقرعه بفتحتين غلبته انتهى وكذا في المصباح .

« ولا دلالة لاجمعين على كون سجودهم في زمان واحد على ما توهم » قال نجم الائمة قال المبرد والزجاج في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون على ان السجود منهم في حالة واحدة وليس بشيء لانك اذا قلت جائني القوم اجمعون فمعناه الشمول والاحاطة اتفاقا منهم لا اجتماعهم في وقت واحد فكذا يكون مع تقدم لفظ كلهم وكانهما كررها ترادف لفظين لمعنى واحد واى محذور في ذلك مع قصد المبالغة انتهى .

قال المحشي على قوله لانك اذا قلت الخ هذا مما لا نزاع فيه لكن لما جمع بين كلهم واجمعون فى الاية حمله بعضهم على المبالغة في الشمول والاحاطة لكثرة الملائكة كثرة غير محصورة ولاحظ بعضهم ان اجمعون بحسب اصل الاشتقاق يدل على الاجتماع فلا يبعد قصد ذلك المعنى مع تلك المبالغة للفائدة انتهى .

( وههنا بحث وهو ) اى البحث ( ان ذكر عدم الشمول ) بعد قوله او دفع توهم التجوز ( انما هو ) اى ذكر عدم الشمول ( زيادة توضيح ) لانه من قبيل ذكر الخاص بعد العام كقوله تعالى حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وكقوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسله

وجبريل وميكال الاية .

وانما يكون من قبيل ذلك لما تقدم فيما نقلناه من الرضى من ان الغرض الثالث من التاكيد ان يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوزا وهو ثلاثة انواع الى ان قال الثالث ان يظن السامع به تجوزا لا في اصل النسبة الخ وقد تقدم انفا فلا نعيده فدفع توهم عدم الشمول قسم من اقسام دفع توهم التجوز فذكره زيادة توضيح ( والا ) اى وان لم يكن ذكره زيادة توضيح ( فهو ) كما بينا ( من قبيل دفع توهم التجوز ) اى من اقسامه وافراده على ما تقدم في كلام الرضى ( لان كلهم مثلا ) او اجمعون مثلا ( انما يكون تاكيدا اذا كان المتبوع ) اى الملائكة مثلا او القوم مثلا ( دالا على الشمول ومحتملا لعدم الشمول على سبيل التجوز والا ) اى وان لم يكن المتبوع دالا على الشمول ( لكان ) كلهم مثلا او اجمعون مثلا ( تاسيسا ) لا تاكيدا ( ولهذا ) اى لما قلنا من ان كلهم مثلا انما يكون تاكيدا اذا كان المتبوع الخ ( قال الشيخ عبد القاهر لا نعني بقولنا ) ان التاكيد بكل ونحوه ( يفيد الشمول انه ) اى التاكيد بكل ونحوه ( يوجبه ) اى يثبته اى الشمول ( من اصله وانه لولاه ) اى التاكيد بكل ونحوه ( لما فهم الشمول من اللفظ ) اى من لفظ المتبوع ( والا ) اي وان لم نكن لا نعني بقولنا الخ اي ان نعن بقولنا يفيد الشمول انه يوجبه من اصله وانه لولاه لما فهم الشمول فحينئذ « لم يسم » كل ونحوه « تاكيدا » لان حقيقة التاكيد تكرار ما فهم من المتبوع اي المؤكد بالفتح « بل المراد » والمعنى بقولنا يفيد الشمول « انه » اي التاكيد بكلهم ونحوه « يمنع

ان يكون اللفظ المقتضي للشمول » يعني الملائكة مثلا او القوم مثلا « مستعملا على خلاف ظاهره » اي على خلاف حقيقته اذ ظاهرة الملائكة وحقيقته مجموعهم وكذلك القوم مثلا قال الرضي لابد ان يكون القوم اشارة الى جماعة معينة فيكون حقيقة في مجموعهم «و » الحاصل من التاكيد بكلهم ونحوه والغرض منه ان يمنع ان يكون المتبوع اعني الملائكة مثلا « مجوزا فيه انتهى كلامه » اى الشيخ « واما »التاكيد بكلاوكلتا في « نحو جائني الرجلان كلاهما وجائتني المرئتان كلتاهما» ففي كونه»اي في كون التاكيد بهذين اللفظين « لدفع توهم عدم الشمول نظر لان المثنى » اى الرجلان والمرئتان في المثالين وكذلك في كل مورد « نص في مدلوله » اي الفردين «لا يطلق على الواحد اصلا » اي اى ولو مجازا « فلا يتوهم فيه » اى في المثنى « عدم الشمول » الذى هو معنى مجازي للمثنى لو استعمل فيه فلا يكون التاكيد بهذين اللفظين لدفع توهم عدم الشمول اذ لا منشأ في المثنى لهذا التوهم .

( بل الاولى انه ) اى التاكيد بهذين اللفظين « لدفع توهم ان يكون الجائي واحدا منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا » فالغرض من التاكيد بهذين اللفظين دفع توهم السهو المذكور « واما اذا توهم السامع ان الجائي رسولان لهما او نفس احدهما ورسول الاخر فلا يقال لدفعه » اي لدفع هذا التوهم « جائني الرجلان كلاهما بل » يقال جائني الرجلان « انفسهما او اعينهما » بصيغة الجمع في النفس والعين ويجوز فيهما صيغة التثنية والافراد ايضا كما بيناه في المكررات فراجع .

« وكذا » لا يقال جائني الرجلان كلاهما « اذا توهم » المخاطب

( ان الجائي احدهما والاخر محرض ) اى محث قال في المجمع قوله تعالى "وحرض المؤمنين على القتال اى حثهم ، باعث ) اى مرسل ( ونحو ذلك ) ككون الاخر معينا له في تهيئة مقدمات المجيء ونحو ذلك ( فانما يدفع ذلك ) التوهم ( بتاكيد المسند ) نحو جاء جاء الرجلان ( لان توهم التجوز انما وقع فيه ) اي في المسند حيث توهم ان لفظ جاء مستعمل في معنى السبب للمجيء اعم من ان يكون بالفاعلية او التحريض على عموم المجاز .

( واما بيانه اي تعقيب المسند اليه بعطف البيان فلايضاحه ) اي المسند اليه والمراد من الايضاح رفع الاحتمال سواء كان في المعارف او في النكرات لا خصوص الاحتمال الحاصل في المعارف فلا يلزم كون المتبوع معرفة لانه ياتي للنكرة ايضا كما قال في الالفية :

فقد يكونان منكرين كما يكونان معرفين

ومثلوا له بصديد في قوله تعالى ومن ورائه جهنم ويسقى من ماء صديد فان قلت الصديد وصف فكيف يكون عطف بيان وقد اشترطوا فيه الجمود قلت اصله كما قلت لكنه غلب عليه الاسمية وجعل كما في المصباح اسما للدم المختلط بالقيح فصار جامدا وبهذا اجاب محشي السيوطي في باب عطف البيان على قوله اسقني شربا حليبا فراجع ان شئت .

( باسم مختص به ) اي بالمسند اليه والمراد بالاختصاص نسبي لا حقيقي والوجه فيه يظهر عند بيان الاعتراض الثالث على المصنف ( نحو قدم صديقك خالد ) واعلم ان المفهوم من قوله فلايضاحه باسم مختص به امور ثلاثة احدها لزوم كون الثاني اوضح والثاني ان فائدة عطف

البيان تنحصر في الايضاح والثالث ان عطف البيان يلزم ان يكون اسما مختصا بالمتبوع فاعترض التفتازاني على الاول بقوله (ولايلزم كون الثاني اوضح لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما ) نظير ما قاله اهل الميزان في التعريف بمجموع امور كل واحد منها عرض عام للمعرف لكن المجموع يخصه كتعريف الانسان بماش مستقيم القامة وتعريف الخفاش بالطائر الولود فهو تعريف بخاصة مركبة عندهم كما صرح به بعضهم فعليه يجوز ان يكون الثاني مساويا .

قال الرضي وانا الى الان لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه ثم قال يسمى بعطف البيان من جملة بدل الكل ما يكون الثاني موضحا للاول وذلك اما بان يكون لشيء اسمان هو باحدهما اشهر من الآخر وان لم يكن اخص منه نحو قوله اقسم بالله ابو حفص عمر فان ابن الخطاب كان بعمر اشهر منه بابي حفص ولو فرضنا انه ليس في الدنيا من اسمه عمر ولا كنيته ابوحفص الا اياه واما بان يكون اسمان يطلقان على ذات ثانيهما جامد وهو بعض افراد الاول سواء كان اشهر من الاول لو افرد او لا كما اذا كان لك خمسة اخوة اسم احدهم زيد وهناك خمسة رجال مسمين بزيد احدهم اخوك فاذا قيل جائني اخوك زيد فزيد احد افراد اخيك اي هو واحد من جملة ما يطلق عليه لفظ اخيك وكذا ان عكس فقيل جائني زيد اخوك فاخوك واحد من جملة من يطلق عليهم اسم زيد فالثاني في الصورتين اخص من الاول عند الاقتران واما عند الافراد فاحدهما مساو للاخر في الشهرة لان كل واحد منهما يطلق على

خمسة انتهى اذا عرفت ذلك فنزل مثال المتن على ذلك فافرض ان لك خمسة اخوة اسم احدهم خالد وهناك خمسة اصدقاء لك مسمون بخالد الى اخر ما ذكر :

واعترض على الثاني بقوله ( وفائدة عطف البيان لا تنحصر في الايضاح كما ذكر صاحب الكشاف ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس عطف بيان جيىء به ) اى بالبيت الحرام ( للمدح ) اي لمدح الكعبة لان فيه اشعارا بكونه محرما فيه القتال والتعريض بمن التجاء اليه ( لا للايضاح ) اى لا لايضاح الكعبة وذلك لانها في الشهرة بحيث لا ابهام فيها حتى تحتاج الى الايضاح ( كما تجيىء الصفة لذلك ) اى للمدح كما تقدم في باب وصف المسند اليه ومن هنا قالوا عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات .

( وذكر ) صاحب الكشاف ايضا ( في قوله تعالى الا بعد العاد قوم هود انه ) اي قوم هود ( عطف بيان لعاد وفائدته ) اي فائدة عطف البيان في المقام ( وان كان البيان ) والوضوح ( حاصلا بدونه ) اى بدون عطف البيان لان عادا اسم علم مخصوص بهم فليس هناك ابهام ولا اجمال ولا اشتراك فلا يحتاج المقام الى ايضاح وبيان فحينئذ يكون فائدة عطف البيان ( ان يوسموا بهذه الدعوة وسما ) اى يجعل الدعاء بالبعد والهلاك والدمار سمة وعلامة لازمة لهم ( وتجعل ) هذه الدعوة ( فيهم امرا محققا ) بحيث ( لا شبهة فيه بوجه من الوجوه ) حتى انه لو فرض ابهام واشتباه اما بزعم الاشتراك وتوهمه بينهم وبين غيرهم في هذا الاسم لا تدفع ذلك بعطف البيان المذكور فحاصل فائدة

عطف البيان في المقام الاحتياط بدفـع الايهام لو فرض حصول ابهام واشتباه في المقام وهذا القسم من الفائدة غير الفائدة التى تسمي بالايضاح لانها في مقام يكون هناك ابهام محقق واجمال متيقن فان قلت جعل عاد علما على قوم هود مختصابهم ينافيه قوله تعالى وانه اهلك عاد الاولى فانه يفيد انهما عادان قلت معنى الاولى اى القدماء اى المتقدمون في الهلاك بعد هلاك قوم نوح فلا دلالة للاية على التعدد فتدبر جيدا .

واعترض على الثالث بقوله ( ومما يدل على ان عطف البيـان لا يلزم البة ) اى قطعا ودائما ( ان يكون اسما مختصا بمتبوعه ما ذكروا في قوله )

والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند

( ان الطير عطف بيان ) للعائذات بمعنى الملتجئات فيصدق على كل شيء طائرا كان او غيره فلا يكون الطير اسما مختصا به ( وكذا كل صفة اجرى عليها الموصوف نحو جائني الفاضل الكامل زيـد فالاحسن ان الموصوف فيه عطف بيان لما فيه من ايضاح الصفة المبهمة وفيه ) اي في جريان الموصوف على الصفة ( اشعار بكونه ) اى الموصوف ( علما ) اي معروفا مشهورا ( في هذه الصفة ) اى الفضل والكمال مثلا وانما قال فالاحسن ان الموصوف فيه عطف بيان لانه قد قيل فيه كما في الرضى انه بدل وهذا نصه والا غلب ان يكون البدل جامدا بحيث لو حذفت الاول لاستقل الثاني ولم يحتج الى متبوع قبله في المعنى فان لم يكن جامدا كقوله فلا وابيك خير منك ليوذيني التحمحم والصهيل قدر الموصوف اى فلا وابيك رجل خير منك بخلاف

الصفة فانك لو حذفت الاول في جائني زيد العالم لاحتاج الثاني الى مقدر قبله لان الوصف لابد له من موصوف فلذا قيل ان الثاني في نحو العائذات الطير بدل وفي الطير العائذات صفة انتهى .

( فان قلت قد اورد المصنف ) في الايضاح ( قوله تعالى لاتتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد في باب الوصف وذكر انه ) اى الوصف يعني اثنين وواحد ( للبيان والتفسير ) والايضاح ( واورده ) اى قوله تعالى اى الاية المذكورة ( السكاكي في باب عطف البيان مصرحا بانه ) اي الوصف يعني اثنين وواحد ( من هذا القبيل ) وهذا نص كلام السكاكي واما الحالة التى تقتضى بيانه وتفسيره فهي اذا كان المراد زيادة ايضاحه بما يخصه من الاسم كقولك صديقك خالد قدم وقوله علت كلمته لا تتخذوا الهين اثنين انما اله واحد من هذا القبيل شفع الهين باثنين واله بواحد لان لفظ الهين يحتمل معنى الجنسية ومعنى التثنية وكذا لفظ اله يحتمل الجنسية والوحدة والذي له الكلام مسوق هو التعدد في الاول والوحدة في الثاني ففسر الهين باثنين واله بواحد بيانا لما هو الاصل في الغرض ومن هذا الباب من وجه قوله تعالى وما من دابة في الارض ولاطائر يطير بجناحيه ذكر في الارض مع دابة ويطير بجناحيه مع طائر لبيان ان القصد من لفظ دابة ولفظ طائر انما هو الى الجنسين والى تقريرهما انتهى .

( فما الحق في ذلك ) اي هل الحق ان اثنين وواحد وصف كما يقوله المصنف او عطف بيان كما يصرح السكاكي بانه من هذا القبيل ( قلت ) الظاهر ان الحق ما يقوله المصنف والظاهران السكاكي ايضا قائل بذلك اذ ( ليس في كلام السكاكي ما يدل على انه )

اى الوصف يعنى اثنين وواحد ( عطف بيان صناعي لجواز ان يريد ) بقوله من هذا القبيل ( انه من قبيل الايضاح والتفسير وان كان وصفا صناعيا ) لا عطف بيان صناعي ( و ) اجواز ان ( يكون ايراده ) اى ايراد قوله تعالى لا تتخذوا الهين الخ ( في هذا البحث ) اى في بحث عطف البيان مع انه ليس منه « مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان » « في بحث التاكيد » الصناعي على ما تقدم من انه ليس في شيء من التاكيد الصناعي « على ما هو داب السكاكي ويكون مقصوده أنه وصف صناعى جيء به للايضاح والتفسير لا للتاكيد » فهو اذن ليس « مثل امس الدابر » فالدابر كما تقدم وصف جيىء به للتاكيد بخلاف اثنين وواحد فانهما وان كانا وصفين صناعيين لكنهما لم يجيىء بهما للتاكيد « على ما » توهم و « وقع في كلام » بعض « النحاة » لا جميعهم .



« وتقرير ذلك » اي تقرير ان اثنين وواحد وصفان جيىء بهما للايضاح والتفسير لا للتاكيد « ان لفظ الهين حامل لمعنى الجنسية اعني الالهية ومعنى العدد اعني الاثنينية . كذا لفظ اله حامل لمعنى الجنسية والوحدة والغرض » الاصلي « المسوق له الكلام في الاول » اي في الهين « النهى عن اتخاذ الاثنين من الاله لا عن اتخاذ جنس الاله وفي الثانى » اي في اله « اثبات الواحد من الاله لا اثبات جنسه فوصف الهين باثنين واله بواحد ايضاحا لهذا الغرض وتفسيرا اه » اي المغرض .

« وهذا » التقرير هو « الذي يقصده صاحب الكشاف حيث قال الاسم الحامل لمعنى الافراد او التثنية دال على شيئين الجنسية والعدد المخصوص » اي الافراد او التثنية « فاذا اريدت الدلالة ان المعنى »

والمقصود « به » اي بذلك الاسم « منهما اي من الشيئين اى الجنسية والعدد « والذي يساق له الحديث هو العدد شفع » اى ضم « بمايؤكده » اى العدد قال في المصباح شفعت الشيء شفعا من باب نفع ضممته الى الفرد وشفعت الركعة جعلتها ثنتين انتهى .

« هذا كلامه » اي كلام صاحب الكشاف « وقوله » اى صاحب الكشاف « يؤكده » اي يقرره ويحققه ولم يقصد » بقوله يؤكده «انه» اى ما يؤكده « تاكيد صناعي لانه » اى التاكيد الصناعى « انما يكون بتكرير لفظ المتبوع او بالفاظ مخصوصة » معينة عندهم ولفظ اثنين وواحد ليس بشيء منهما « فما وقع في شرح المفتاح من ان مذهب صاحب الكشاف ان » اثنين وواحدة في « الهين اثنين ونفخة واحدة من التاكيد الصناعي ليس بشيء اذ لادلالة لكلامه » اي كلام صاحب الكشاف « عليه » اى على كون اثنين وواحدة تاكيدا صناعيا « بل اورد » صاحب الكشاف « في » كتابه « المفصل قوله تعالى نفخة واحدة مثالا للوصف المؤكد نحو امس الدابر » فليكن الهين اثنين عنده ايضا كذلك « فالحق » في قوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد « ان كلا من اثنين وواحد وصف صناعي جيء به للبيان والتفسير كما في قوله تعالى وما من دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث جعل في الارض صفة لدابة ويطير بجناحيه صفة لطائر ليدل على ان القصد الى الجنس دون العدد كما سبق في باب الوصف والتعبير بالتاكيد فى الوصف شايع عندهم قال الرضي انما يكون الوصف للتاكيد اذا افاد الموصوف ذلك الوصف مصرحا بالتضمن نحو نفخة واحدة والهين اثنين انتهى .

« فالايتان تشتركان في ان الوصف فيهما للبيان » والتفسير « وتفترقان من حيث انه » اى الوصف « في الهين اثنين واله واحد لبيان ان القصد الى العدد دون الجنس وفى دابة فى الارض وطائر يطير بجناحيه لبيان ان القصد الى الجنس دون العدد » فالاتيان متعاكستان من حيث الغرض من الوصف « وتقرير هذا البحث على ما ذكرت مما لا مزيد عليه للمنصف وبه » اى بهذا التقرير « يتبين ان لا خلاف هنا بين صاحب الكشاف وصاحب المفتاح والمصنف على ما توهمه القوم » والحاصل ان ثلاثتهم متفقون على ان اثنين وواحد وصفان صناعيان جيء بهما للايضاح والتفسير .

( واستدل العلامة في شرح المفتاح على انه ) اى قوله تعالى الهين اثنين الخ اي اثنين واحدة ( عطف بيان لا وصف بان معنى قولهم ) في باب التوابع ( الصفة تابع يدل على معنى فى متبوعه ) معنى هذا التعريف ( انه ) اى الصفة والتذكير باعتبار الخبر ( ذكر ليدل على معنى فى متبوعه على ما نقل عن ابن الحاجب ولم يذكر اثنين وواحد للدلالة ) المذكورة في تعريف الصفة اى للدلالة ( على الاثنينية والوحدة اللتين في متبوعهما ) اى الهين واله ( ليكونا وصفين بل ذكرا ) للايضاح والتفسير اي ( للدلالة على ان القصد من متبوعهما لى احد جزئيه اعنى الاثنينية والوحدة دون الجزء الاخر ) من متبوعهما ( اعنى الجنسية فكل منهما ) اى اثنين وواحد داخل في تعريف عطف البيان وهو كما قال ابن الحاجب ( تابع غير صفة يوضح متبوعه فيكون ) اثنين وواحد ( عطف بيان لا صفة ) لانهما يوضحان ويفسران متبوعهما اى يبينان ان القصد من متبوعهما احد جزئية

دون الجزء الاخر .

( واقول ان اريد ) من قولهم ليدل في تعريف الصفة ( انه ) اى الوصف ( لم يذكر الا ليدل على معنى في متبوعه ) ولا فائدة للصفة غير هذه الدلالة « فلا يصدق التعريف » اى تعريف الصفة ( على شيء من الصفة لانها البتة تكون لتخصيص او تاكيد او مدح او ذم او نحو ذلك ) كالترحم مثلا « وان اريد انه » اى الوصف « ذكر ليدل على هذا المعنى ) المذكور اي معنى في متبوعه ( ويكون الغرض من دلالته عليه ) اى على هذا المعنى ( شيئا اخر كالتخصيص والتاكيد وغيرهما ) من الاعراض المذكورة ( فيجوز ان يكون ذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة ) اللتين في متبوعهما ( ويكون الغرض من هذا ) المذكور من الدلالة ( بيان المقصود وتفسيره ) اي بيان ان القصد من متبوعهما احد جزئيه دون الجزء الاخر ( كما أن الدابر ) في قولنا امس الدابر ( ذكر ليدل على معنى ) في متبوعه اعني امس وذلك المعنى ( الدبور والغرض منه التاكيد ) كما تقدم في باب الوصف ( بل الامر ) في ذكر الوصف ( كذلك عند التحقيق ) اى يكون ذكره للدلالة على معنى في متبوعه ويكون الغرض من دلالته عليه شيئا اخر كالتخصيص والتاكيد وغيرهما .

( الا ترى ان السكاكي جعل من الوصف ما هو كاشف وموضح ولم يخرج بهذا ) اي جعله كاشفا وموضحا ( عن الوصفية ) وذلك لان الكشف والايضاح من جملة الاغراض التي يذكر الوصف لاجل الدلالة عليها .

( ثم قال ) العلامة ( واما انه ) اى اثنين وواحد ( ليس ببدل

فظاهر لانه ) اى كل واحد من اثنين وواحد ( لا يقوم مقام المبدل منه ) اى لا يقوم اثنين مقام الهين ولا واحد مقام اله والحاصل انه لو كان اثنين وواحد بدلا لوجب عند المبرد على ما نقل عنه الرضي في بحث عطف البيان ان يقوم كل واحد منهما مقام المبدل منه لان المبدل منه عنده في حكم الطرح وفي حكم المعدوم ( وفيه ) اي في قول العلامة انه ليس ببدل للعلة المذكورة ( ايضا نظر ) كما كان في قوله انه عطف بيان نظر ( لانا لا نسلم ان ) المبدل منه في حكم الطرح لفظا ومعنى حتى يقال ان ( البدل يجب صحة قيامه مقام المبدل منه ) قال الرضي اختلف النحاة في المبدل منه فقال المبرد انه في حكم الطرح معنى بناء على ان المقصود بالنسبة هو البدل دون المبدل منه وعلى ماذكرنا من فوائد البدل والمبدل منه يتبين منه ان الاول ليس في حكم الطرح معنى الا في بدل الغلط ولا كلام في ان المبدل منه ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه في بدل البعض والاشتمال وايضا في بدل الكل اذا كان المبدل منه ضمير الا يستغنى عنه نحو ضربت الذي مررت به اخيك او ملتبسا بضمير كذلك نحو الذي ضربت اخاه زيدا كريم انتهى .

( الا ترى الى ما ذكره صاحب الكشاف ) على سبيل الاحتمال والترديد ( في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ان لله وشركاء مفعولا جعلوا والجن بدل من شركاء ومعلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا لله الجن ) باسقاط المبدل منه اعنى شركاء وفى الاية وجه اخر ياتى الكلام فيه في الباب الرابع عند الكلام في تقديم بعض معمولات الفعل على بعض ( بل لا يبعد ان يقال ) في قوله تعالى لا تتخذوا الخ ( الاولى

انه ) اى اثنين وواحد ( بدل لانه ) اي اثنين وواحد ( المقصود بالنسبة ) كما هو الشان في البدل كما قال في الالفية :

التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى بدلا

( اذ ) المقصود من ( النهى ) في الاية ( انما هو عن اتخاذالاثنين من الاله ) لا عن جنس الاله ( على ماسبق تقريره ) مفصلا مشروحا

( واما الابدال منه اى من المسند اليه وفي هـذا ) اي في قوله الابدال منه ( اشعار بان المسند اليه هو المبدل منه وهذا ) اى كون المسند اليه هو المبدل منه ( بالنظر الى الظاهر ) اي ظاهر قول النحاة في بيان تركيب الكلام ( حيث يجعلون الفاعل في نحو جائني اخوك زيد هو اخوك والا ) اي وان لم يكن هذا بالنظر الى الظاهر (فالمسند اليه في التحقيق هو البدل ) وذلك لانهم عرفوه كما في كلام ابن الحاجب بانه تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه وقد تقدم انفا من الالفية مثل ذلك ( وفي لفظ المفتاح ايماء الى ذلك ) اي الى ان المبدل منه مسند اليه بحسب الظاهر والبدل مسند اليه في الحقيقة واما وجه الايماء في لفظه فهو انه قال ما هذا نصه .

واما الحالة التي تقتضى البدل عنه ( اى عن المسند اليه ) فهي اذا كان المراد نية تكرير الحكم وذكر المسند اليه ( اي البدل ) بعد توطئة ذكره ( اي المسند اليه اى البدل ) لزياده التقرير والايضاح انتهى .

فترى حسب ما اشرنا اليه ان الضمير في قوله عنه راجع الى المسنداليه فدل على ان المبدل منه هو المسند اليه وقوله وذكر المسند اليه بعد توطئة ذكره يدل على ان البدل هو المسند اليه والمبدل منه توطئةذكر

المسند اليه اي البدل فجعل اولا المبدل منه المسند اليه وهذا بالنظر الى الظاهر وجعل ثانيا البدل مسندا اليه وهذا بالنظر الى الحقيقة بناء على ما قالوا ان النظر اللاحق ادق من النظر السابق فتأمل جيدا .

( فلزيادة التقرير ) اي تقرير المسند اليه ويأتي بيانه عن الشارح عنقريب ( نحو جائني اخوك زيد ) ونحو جائني زيد اخوك ( في بدل الكل ) من الكل ( وهو الذي يكون ذاته عين ذات المبدل منه وان كان مفهوما هما متغايرين و ) نحو ( جائني القوم اكثرهم في بدل البعض ) من الكل ( وهو الذى يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومه بعضا من مفهومه فنحو الهين اثنين اذا جعلناه بدلا يكون بدل الكل من الكل دون البعض ) من الكل ( لان ما صدق عليه اثنين هو عين ما صدق عليه الهين وسلب عمرو ثوبه في بدل الاشتمال ) ناقش في هذا المثال بعض المحققين بما حاصله ان سلب يتعدى لمفعولين تقول سلبت زيدا ثوبه قال الله تعالى وان يسلبهم الذباب شيئا وشيئا المفعول الثاني فاذا بنية للمفعول تقول سلب زيد فينبغي ان تقول ثوبه منصوبا فان قلت سلب زيد ثوبه على ان يكون ثوبه بدل اشتمال صار المعنى سلب ثوب زيد فيحتاج حينئذ لمفعول ثان ويصير المعنى سلب ثوب زيد بياضه مثلا وهو معنى لا ينطبق على قولنا سلب زيد ( وهو ) اي بدل الاشتمال على ما قال الرضى نقلا عن ابن جعفر ( الذى لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه مشتملا عليه لا كاشتمال الظرف على المظروف ) اي لا يشرط خصوص ذلك ( بل ) اعم اى شامل للظرف وغيره بدليل قتال فيه في الاية الاتية فانه بدل من الشهر بدل اشتمال ومعلوم ان الزمان ظرف يشتمل على

ما فيه فالاشتمال ( من حيث كونه ) اى المبدل منه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له ) اى طالبا له ( بوجه ما ) اى ذاتي او عرضي عام او خاص ( بحيث تبقى النفس ) اي نفس السامع ( عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره ) اي البدل ( منتظرة له ) اي البدل فيكون اوقع في النفس ( فيجيء هو ) اي البدل ( مبينا وملخصا لما اجمل اولا ) ثم قال الرضي وقال المبرد والقولان متقاربان سمى بدل الاشتمال لاشتمال الفعل المسند الى المبدل منه على البدل ليفيد ويتم لان الاعجاب في قولك اعجبني زيد حسنه وهو مسند الى زيد لا يكتفي به من جهة المعنى لانه لم يعجبك للحمه ودمه بل لمعنى فيه وكذا سلب زيد ثوبه ظاهر في انه لم يسلب نفسه بل سلب شيء منه وكذا السؤال عن نفس الشهر في قوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام غير مفيد الا ان يكون لحكم من احكامه غير معين وكذا لعن اصحاب الاخدود مطلقا غير مفيد الا لفعلهم بذلك الاخدود ما استحقوا به اللعن بخلاف ضربت زيدا عبده فانه بدل الغلط لان ضرب زيد مفيد غير محتاج الى شيء اخر ولا تقول في بدل الاشتمال نحو قتل الامير سيافه وبنى الوزير وكلائه لان شرط بدل الاشتمال ان لا يستفاد هو من المبدل منه معينا بل يبقى النفس مع ذكر الاول متوقفة على البيان للاجمال الذي فيه وهنا الاول غير مجمل اذ يستفاد عرفا من قولك قتل الامير ان القاتل سيافه وكذا في امثاله انتهى .

( وسكت ) المصنف ( عن بدل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام ) هذا على اطلاقه ممنوع فليراد منه الغلط الصرف والنسيان قال الرضي البدل الغلط على ثلاثة اقسام اما بداء وهو ان يذكر المبدل منه عن

قصد وتعمد ثم توهم انك غالط لكون الثاني اجنبيا وهذا معتمد الشعراء كثيرا للمبالغة والتفنن في الفصاحة وشرطه ان يرتقي من الادنى الى الاعلى كقولك هند نجم بدر كانك وان كنت متعمدا لذكر النجم تغلط نفسك وترى انك لم تقصد في الاول الا تشبيها بالبدر وكذا قولك بدر شمس .

واما غلط صريح محقق كما اذا اردت مثلا ان تقول جائني حمار فسبقك لسانك الى رجل ثم تداركت الغلط فقلت حمار واما نسيان وهو ان يعتمد ذكر ما هو غلط ولا يسبقك لسانك الى ذكره لكن ينسى المقصود ثم بعد ذلك تتداركه بذكر المقصود ولا يجيء الغلط الصرف ولا بدل النسيان في كلام الفصحاء وما يصدر عن روية وفطانة فلا يكون في شعر اصلا وان وقع في كلام فحقه الاضراب عن الاول المغلوط فيه ببل .

ومعنى بدل الغلط البدل الذى كان سبب الاتيان به الغلط في ذكر المبدل منه لا ان يكون البدل هو الغلط انتهى .

( فان قلت لم قال ههنا لزيادة التقرير وفي التوكيد للتقرير ) فقط بدون لفظ زيادة .

( قلت قد اخذ هذا ) التغيير في التعبير ( من لفظ المفتاح على عادة افتنانه ) اى صاحب المفتاح ( في الكلام ) اي تفننه اي تعبيره عن المعنى الواحد بعبارات مختلفة وهذا نظير ما قاله السيوطي في باب التصغير عبر به سيبويه وبالتحقير وهو تفنن :

( وهو ) اي قوله لزيادة التقرير ( من اضافه المصدر ) اى الزيادة ( الى المعمول ) وانما قال المعمول لان الزيادة تحتمل ان تكون مصدر

اللازم وان تكون للمتعدى فعلى الاول من قبيل الاضافة الى الفاعـل وعلى الثاني من قبيل الاضافة الى المفعول فعليهما تكون الاضافة لامية.

( او ) هو من ( اضافة البيان اي الزيادة التي هي التقرير ) وانما ذكر الوجهين لان الزيادة تجيء مصدرا واسم مصـدر اى الحاصل من المصدر فعلى الاول تكون الاضافة لامية الى الفاعل او المفعول لما قلنا من ان الزيادة تجيء متعدية ولازمة وعلى الثاني اى كونه بمعنى الحاصل من المصدر تكون الاضافة بيانية .

( والنكتة فيه ) اى في قوله ههنا لزيادة التقرير ( الايماء الى ان البدل هو المقصود بالنسبة والتقرير ) وياتى بيانه ( زيادة تقصد بالتبعية بخلاف التاكيد فان المقصود منه ) اى من التاكيد ( نفس التقرير ) بالاصالة فالتقرير في البدل شيء زائد يحصل بالتبعية وفي التاكيد ليس زائدا لانه المقصود بالاصالة فلذا قال ههنا لزيادة التقرير وفي التوكيد للتقرير ( وبيان التقرير في بدل الكل ظاهر لما فيه من التكرير ) اي تكرير النسبة والاسناد مرة الى المبدل منه ومرة الى البدل وهما متحدان ذاتا ومن هنا قالوا البدل في نية تكرار العامل ( قال صاحب الكشاف في قوله تعالى الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم فائدة البدل ) يعنى صراط الذين انعمت عليهم ( التوكيد ) اى التقرير ( لما فيه ) اى في البدل ( من التثنية ) اي الذكر مرتين ( والتكرير والاشعار بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين ( لان المنعم عليهم هم المسلمون لا غير ولكن لا يذهب عليك ان الابدال في الاية ليس من الابدال من المسند اليه لان المبدل منه مفعول ثان لقوله تعالى اهدنا والغرض من ذكرها اثبات ظهور كون التكرير موجبا للتقرير لكونه

موجبا للبيان والتفسير ( و ) بيان التقرير ( في بدل البعض والاشتمال ) انه ( باعتبار ان المتبوع مشتمل على التابع ) اشتمالا (اجمالا فكانه) اي التابع ( مذكور اولا ) ففيهما اي في بدل البعض والاشتمال ايضا ما في بدل الكل من التثنية والتكرير الموجب للتقرير ( اما ) اشتمال المتبوع للتابع (في) بدل ( البعض فظاهر ) لان القوم في المثال المذكور في المتن مشتمل على اكثرهم لانه مشتمل على كل افراد القوم كثيرهم وقليلهم ( واما ) كون المتبوع مشتملا على التابع ( في ) بدل ( الاشتمال فلان ) المتحصل من كلام ابن جعفر والمبرد المنقول انفا ان ( المتبوع فيه ) اي في بدل الاشتمال ( يجب ان يكون بحيث يطلق ويراد به التابع ) ليس المراد انه مستعمل في التابع حتى يكون مجازا من قبيل جائني اسد يرمي بل المراد انه مشعر بالتابع وانه يفهم من نسبة الفعل اليه ان المراد نسبة الفعل الى التابع ( نحو اعجبني زيد اذا اعجبك علمه ) لان الذات لا تعجب من حيث هي ذات وانما اعجابها بالاوصاف الموجودة فيها كالعلم والشجاعة والحلم ونحوها فهي مشعرة بهذه الاوصاف اجمالا ( بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت غلامه ) او اخاه او حماره فانه لا يصح ان تطلق زيدا وتريد به غلامه على بدل الاشتمال لانه لا دلالة لزيد على غلامه بوجه من الوجوه كما لا دلالة له على اخيه وحماره ( فنحو جائني زيد غلامه او اخوه او حماره بدل غلط لا بدل اشتمال على ما يشعر به كلام بعض النحاة ) وهو ابن الحاجب فانه زعم ان غلامه او اخوه او حماره في المثال المذكور بدل اشتمال من زيد .

( ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلو عن ايضاح ) وتفسير « البتة »

اى قطعا « لما فيه » اي في كل واحد منهما « من التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام » لان البدل في كل واحد منهما قد ذكر اجمالا او لا في ضمن المبدل منه ثم ذكر بلفظه مفصلا ثانيا « وقد يكون في بدل الكل » ايضا « ايضاح وتفسير كما مر » في الهدين اثنين وفى صراط الذين انعمت عليهم فعليه لا ينحصر فائدة الابدال في زيادة التقرير « فالاحسن » في قول الخطيب واما الابدال منه « ان يقال لزيادة التقرير والايضاح كما وقع » ذلك « في » عبارة « المفتاح » وقد نقلنا نص عبارته فيما سبق عند قوله وفي لفظ المفتاح ايماء الى ذلك فراجع ان شئت .

( واما العطف اي جعل الشيء معطوفا على المسند اليه فلتفصيل المسند اليه مع اختصار نحو جائني زيد وعمرو فان فيه تفصيلا للفاعل ) بانه زيد وعمرو ( من غير دلالة على تفصيل الفعل ) بان المجيئين كانا معا او مترتبين مع مهلة او بلا مهلة ( اذ الواو انما هو للجمع المطلق اي لثبوت الحكم التابع والمتبوع من غير تعرض لتقدم او تاخر او معية ) كما قال في الالفية .

فاعطف بواو لاحقا وسابقا في الحكم او مصاحبا موافقا

( واحترز بقوله مع اختصار عن نحو جائنى زيد وجائني عمرو فان فيه تفصيلا للفاعل مع انه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجملة ) فان قلت هل فيه تفصيل المسند حيث عبر عن فعل كل واحد منهما بلفظ عليحدة قلت لا فان لفظ جاء في الجملتين يدل على مطلق المجيء وانما يفهم تعدده بشهادة العقل فتامل جيدا .

( او ) العطف ( لتفصيل المسند بانه ) اي المسند ( قد حصل

من احد المذكورين اولا وعن الاخر بعده متراخيا ) اذا كان العطف بثم او حتى ( او غير متراخ ) اذا كان العطف بالفاء ( كذلك اى مع اختصار واحترز به ) اي بقوله كذلك ( عن نحو جائني زيد وعمرو بعده بيوم أو سنة او ما اشبه ذلك ) نحو بساعة او ساعتين مثلا لان المهلة من الامور النسبية وانما حصل الاحتراز عن ذلك لانه من القسم الاول اي من تفصيل المسند اليه دون المسند اذ العطف فيه افاد تفصيل المسند اليه مع اختصار بحذف الفعل الذي قام العطف مقامه واما تفصيل المسند وتعدده بحسب الوقوع في احد الازمنة المذكورة فانما استفيد من التقييد بذلك الزمان لا من العطف وليس في المثال اختصار باعتبار تفصيل المسند فتدبر فانه دقيق .

( نحو جائني زيد فعمرو او ثم عمرو ) وانما غير المعطوف عليه في قوله ( او جاء القوم حتى خالد ) لما ياتي من انه يجب ان يكون المعطوف عليه في حتى ذا اجزاء يكون المعطوف بها اقوى تلك الاجزاء او اضعفها .

( فهذه ) الحروف ( الثلاثة ) اي الفاء وثم وحتى ( تشترك في تفصيل المسند وتختلف من جهة ان الفاء تدل على ملابسة الفعل للتابع بعد ملابسته للمتبوع بلا مهلة وثم كذلك ) اى تدل على ملابسة الفعل للتابع بعد ملابسته للمتبوع لكن ( مع مهلة وحتى مثل ثم الا ان فية دلالة على ان ما قبلها مما ينقضي شيئا فشيئا الى ان يبلغ ما بعدها ) ولذلك يمثل القوم بنحو اكلت السمكة حتى راسها لما في اكل السمكة من الانقضاء المذكور هذا ما يقتضي ظاهر كلامهم ( و ) لكن ( التحقيق ان المعتبر في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها

ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للاجزاء الاخر نحو مات كل اب لي حتى آدم ع او في اثنائها ) اى في اثناء الاجزاء الاخر ( نحو مات الناس حتى الانبياء عليهم السلام او في زمان واحد نحو جائني القوم حتى خالدا اذا جاؤك معا ويكون خالد اضعفهم اواقويهم فمعنى تفصيل المسند في حتى انه يعتبر في الذهن تعلقه ) اى تعلق المسند ( بالمتبوع اولا وبالتابع ثانيا باعتبار انه ) اي التابع ( اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها ) هذا هو التحقيق في العطف بحتى لا ما يفهم من ظاهر كلامهم من ان فيه دلالة على ان ما قبلها مما ينقضي شيئا فشيئا الى ان يبلغ ما بعدها على ما يوهمه التمثيل بقولهم اكلت السمكة حتى راسها .

( فان قلت العطف على المسند اليه بالفاء وثم وحتى ) كما يشتمل على تفصيل المسند ( يشتمل على تفصيل المسند اليه ايضا فكان الاحسن ) للمصنف ( ان يقول او لتفصيلهما معا ) اى لتفصيل المسند اليه والمسند معا فلا وجه لتخصيصه العطف بهذه الثلاثة بالمسند ( قلت ) قد تقدم في الديباجة انه ( ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما ) يتوجه النفي ( الى ذلك التقييد وكذا الاثبات وجملة الامر انه ما من كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات الشيء للشيء او نفيه عنه الا وهو ) اى الامر الزائد ( الغرض الخاص والمقصود من الكلام وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه انتهى كلامه ) اى الشيخ ( ففي نحو جائني زيد فعمرو يكون الغرض ) الخاص والمقصود من الكلام ( اثبات مجيء عمرو بعد مجيء زيد بلامهلة حتى كانه معلوم ) قبلا ( ان

الجائي زيد وعمرو والشك ) من السامع ( انما وقع في الترتيب والتعقيب فيكون العطف ) بالفاء ( لافادة تفصيل المسند ) اى المجيء بمعنى ان مجيء عمرو كان بعد مجيء زيد بلا مهلة ( لا غير ) اى لا غير تفصيل المسند اى ليس لتفصيل المسند اليه لانه وان كان حاصلا من الكلام ايضا لكن ليس الغرض من العطف ذلك بل الغرض من العطف الترتيب والتعقيب بلا مهلة ( حتى لو قلت ما جائني زيد فعمرو كان ) قولك ( نفيا لمجيئه ) اي عمرو ( عقيب مجيء زيد ) بلا مهلة ( ويحتمل انهما جاءاك معا او جاءك عمرو قبل زيد او بعده بمدة متراخية ) وذلك لان القيد اي الامر الزائد في هذا الكلام هو العطف بالفاء والنفي الداخل على هذا الكلام متوجه الى العطف المذكور لا الى اصل المجيء فتدبر جيدا .

« فان قلت قد يجيء العطف على المسند اليه بالفاء من غير تفصيل للمسند نحو جائني الاكل فالشارب فالنائم اذا كان الموصوف واحدا » اى اذا كان الجائي الذى له هذه الصفات الثلاث شخصا واحدا .

« قلت هذا » العطف « في التحقيق ليس من عطف المسند اليه » بل يمكن ان يدعى كما ياتي نقله عن الرضى انها في صورة العطف وليست بعطف واطلاق العطف عليها مجاز « لانه في المعنى » جائني « الذي ياكل فيشرب فينام » .

قال الرضى في باب الحروف العاطفة واذا وقعت الفاء على الصفات المتتالية والموصوف واحد فالترتيب ليس لملابستها لمدلول عاملها كما كان في نحو جائني زيد فعمرو بل في مصادر تلك الصفات المتتالية نحو قولك جائني زيد الاكل فالنائم اي الذي ياكل فينام كقوله

يالهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالآئب اي الذي يصبح فيغنم فيئوب وقال في باب التوابع ان الصفات يعطف بعضها على بعض كقوله الى القوم القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم وقوله يالهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالآئب ويجوز ان يعترض على حد المصنف بمثل هذه الاوصاف فانه يطلق عليها انها معطوفة الا ان يدعى انها في صورة العطف وليست بمعطوفة واطلاقهم العطف عليها مجازا انتهى .

( واو سلم ) ان المثال من عطف المسند اليه ( فلا دلالة فيما ذكر ) اي في قول الخطيب او المسند كذلك ( على انه ) اى العطف بالفاء وثم وحتى ( يلزم ان يكون ) دائما ( لتفصيل المسند ) فيجوز في نحو هذا المثال ان لا يكون العطف بالفاء لتفصيل المسند .

( اورد السامع عن الخطاء ) اي عن الاعتقاد غير المطابق للواقع ( في الحكم الى الصواب ) اى الى الاعتقاد المطابق للواقع ( وسيجيء تحقيقه ) اي تحقيق الرد المذكور ( في بحث القصر ) انشاء الله تعالى ( نحو ) قولك ( جائني زيد لا عمرو ) بعطف عمرو بلا العاطفة على زيد المرد المذكور لان هذا الكلام يقال ( لمن ) اي للسامع الذي ( اعتقد ) عكس هذا الكلام خطاء اى اعتقد ( ان عمرا جاءك دون زيد ) فيكون هذا الكلا حينئذ قصر قلب لانه قلب اعتقاد السامع اي عكسه ( او ) اعتقد ( انهما ) اى زيدا وعمرا ( جاءاك جميعا ) اى اعتقد شركتهما في المجيء فيكون هذا الكلام حينئذ قصر افراد لانه قطع الشركة واثبت المجيء لزيد وحده وسكت الشارح عن قصر التعيين لما ياتي في باب القصر من ان السامع في قصر التعيين شاك والشاك لا اعتقاد له كما بين في حاشية التهذيب عند قوله العلم

ان كان اذعانا للنسبة فتصديق والا فتصور حيث يقول المحشي كما في صور التخييل والشك والوهم فراجع ان شئت .

وليعلم ان لكن ايضا للرد الى الصواب ( و ) لكنه لا يستعمل عندهم الا في قصر القلب نحو ( ما جائني زيد لكن عمرو ) فان هذا الكلام يقال ( لمن اعتقد ) خطاء ( ان زيدا جاءك دون عمرو كذا في الايضاح والمفتاح ولم يذكره المصنف ههنا ) اى في هذا الكتاب ( لكونه مثل لا في الرد الى الصواب ) في قصر القلب فقط ولا فرق بينهما فيه ( الا ان لا لنفي الحكم عن التابع بعد ايجابه للمتبوع ولكن لايجابه للتابع بعد نفيه عن المتبوع ) فتحصل مما ذكر ان لكن يستعمل عندهم في قصر القلب فقط ولا يستعمل في قصر الافراد ( و ) لكن ( المذكور في كلام النحاة ) ما يفهم عكس ما عند البيانيين اى انه يستعمل في قصر الافراد دون القلب لكن بشرط ان يكون معتقد السامع الشركة في النفي لا في الاثبات وذلك لانهم قالوا ( ان لكن في ما جائني زيد لكن عمرو لدفع وهم المخاطب ان عمرا ايضا لم يجيء كزيد بناء على ملابسة بينهما وملائمة ) ومصاحبة واشتراك في الافعال والاعمال غالبا وانما قال النحاة ذلك ( لانه ) اى لكن عندهم ( للاستدراك وهو ) اى الاستدراك ( دفع توهم يتولد من الكلام المتقدم دفعا شبيها بالاستثناء وهذا ) المذكور في كلام النحاة ( صريح في انه ) اى الشان ( انما يقال ما جائني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان المجيء منتف عنهما اى عن زيد وعمرو ( جميعا ) فيكون هذا الكلام قصر افراد في النفي ( لا لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو ) حتى يكون هذا الكلام قصر قلب ( على ما وقع في

المفتاح ) والايضاح ( واما انه ) اى ما جائني زيد لكن عمرو ( يقال لمن اعتقد انهما جاءاك معا على ان يكون ( هذا الكلام ( قصر افراد ) مع كون معتقد السامع حينئذ الشركة في الاثبات ( فلم يقل به احد ) من النحويين والبيانيين .

( فائدة ) لما ثبت ان لفظة لكن لقصر القلب عند اهل هذا الفن علم انه لا استدراك فيها عندهم لان السامع في قصر القلب من يعتقد العكس خطاء فليس بين المعطوف والمعطوف عليه اتصال ومناسبة في اعتقاده وهو منشاء التوهم الذى يستدرك بلكن فلا استدراك وبهذا ينحل الاشكال في قوله تعالى ما كان محمد ابا احد من رجالكم ولكن رسول الله ووجه الاشكال ان لكن للاستدراك ونفى الابوة ليس بموهم لنفي الرسالة لعدم الاتصال والعلاقة بينهما في اعتقاد المخاطب فكيف يتحقق الاستدراك وبيان انحلال ذلك ان لكن لمجرد قصر القلب من غير استدراك والمشركون يعتقدون فيه ص الابوة ونفى الرسالة فقلب عليهم اعتقادهم هذا ما يقتضيه هذا الفن واما على ما قيل في النحو من انه للاستدراك ففي الحل تامل .

( او ) يكون الغرض من العطف على المسند اليه ( صرف الحكم عن المحكوم عليه الى اخر ) سواء كان الحكم مثبتا ( نحو جائني زيد بل عمرو ) ( او ) منفيا نحو « ما جائني زيد بل عمرو » فالغرض من العطف بكلمة بل صرف الحكم اعنى الفعل عن المحكوم عليه اعنى زيدا الى اخر اعنى عمرا « فان بل للاضراب » اي للاعراض « عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع » فكان المتكلم حكم اولا بان الفعل مسند الى المتبوع ثم ظهر له انه غلط فصرف الفعل عنه الى

التابع هذا اجمال معنى الاضراب واما تفصيله فهو ما ذكره بقوله « ومعنى الاضراب » في المثبت « ان يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه » فهو بحيث « يحتمل ان لا يلابسه الحكم و » يحتمل « ان يلابسه فنحو جائني زيد بل عمرو يحتمل مجيء زيد وعدم مجيئه » هذا هو المشهور عندهم « و » لكن « في كلام ابن الحاجب » على ما نسب اليه بعضهم « انه » اى الاضراب في المثبت « يقتضى عدم المجيء قطعا » ففى المثال لا يحتمل مجيء زيد للقطع بعدم مجيئه هذا اذا لم ينضم بكلمة بل لا النافية « واما اذا انضم اليه لا نحو جائني زيد لا بل عمرو فهو يفيد عدم مجيء زيد قطعا » .

قال الرضى واذا ضممت لا الى بل بعد الايجاب او الامر نحو قام زيد لا بل عمرو واضرب زيدا لا بل عمرا فمعنى لا يرجع الى ذلك الايجاب والامر المتقدم لا الى ما بعد بل ففي قولك لا بل عمرو نفيت القيام بلا عن زيد واثبته ببل لعمرو ولو لم يجيء بلا لكان قيام زيد كما ذكرنا في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يثبت وان لا يثبت انتهى هذا كله في المثبت .

(واما المنفى) ففيه اقوال اربعة الاول قوله « فالجمهور على انه » اى بل « يفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته وانتفائه في المتبوع فمعنى ما جائني زيد بل عمرو ثبوت المجيء لعمرو مع احتمال مجيء زيد وعدم مجيئه » اى هما محتملان والثاني قوله « وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع » مع ثبوته للتابع « حتى يفيد في المثال المذكور » اى في ما جائني زيد بل عمرو « عدم مجيء زيد البة » مع ثبوته لعمرو « كما » كان الحكم كذلك « في لكن » والى هذا

القول اشار ابن مالك في الالفية بقوله ·

وبل كلكن بعد مصحوبيها  كلم اكن في مربع بل تيها

« وبهذا » القول الثاني « يشعر كلامهم في بحث القصر » ويأتي بيانه هناك انشاء الله تعالى « و » القول الثالث « مذهب المبرد » لانه قال » انه بعد النفي يفيد نفي الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت عنه« كما انه في المثبت ايضا كذلك .

والقول الرابع ما اشار اليه بقوله « او الحكم متحقق الثبوت له » اى للمتبوع مع نفيه عن التابع وهذا القول منسوب الى امـا لى ابن الحاجب كما ان قوله المتقدم انفا في المثبت ايضا كذلك والله اعلم ( فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو ) عند المبرد وابن الحاجب ( بل ما جاءني عمرو فعدم مجيء عمرو متحقق ) عندهما ( و ) لكن ( مجيء زيد وعدم مجيئه على الاحتمال ) عند المبرد ( او مجيئه ) اى مجيء زيد ( متحقق ) عند ابن الحاجب :

وان شئت ان تعرف الفرق بين الاقوال في المنفى فعليك بالدقة والتامل في هذا الجدول ( فصرف الحكم في ) المثال ( المثبت ظاهر )

| الاقوال | التابع | المتبوع |
|---|---|---|
| الاول | مثبت له | مسكوت |
| الثاني | مثبت له | منفي عنه |
| الثالث | منفي عنه | مسكوت |
| الرابع | منفي عنه | مثبت له |

لان الحكم في المتبوع اما مسكوت عنه كما يقول الجمهور والمشهور او منفى كما يقول ابن الحاجب وعلى كلا القولين يصدق ان الحكم قد صرف عن المحكوم عليه الى اخر ( وكذا ) صرف الحكم ( في ) المثال ( المنفى ) ظاهر ( على مذهب المبرد ) لان الحكم في المتبوع عنده

مسكوت عنه فعليه يصدق ان الحكم اعنى نفي المجيء قد صرف عن المحكوم عليه الى اخر وكذلك عند ابن الحاجب فتامل .

( واما على مذهب الجمهور ففيه ) اى في صرف الحكم ( اشكال ) اذ على مذهبهم لم يصرف الحكم أعنى نفي المجيء عن المتبوع الى التابع وانما الذي صرف ضد ذلك الحكم اعنى ثبوت المجيء فلايصدق ان الحكم قد صرف عن المحكوم الى اخر وقد اجاب بعضهم عن الاشكال بان المراد من صرف الحكم تغيير المحكوم به من حيث نسبته ولا شك انه هنا نسب المجيء الي المتبوع نفيا ثم صرف اي غير بان نسب الى التابع ثبوتا وجعل المتبوع مسكوتا عنه .

وقريب من ذلك ما قيل من ان المراد من صرف الحكم مطلق الحكم من دون تقييد بالثبوت او النفي وبعبارة اخرى المراد من صرف الحكم صرف جنس الحكم عن المتبوع واثباته للتابع فلا اشكال حينئذ فتامل

( فان قلت قد صرح ابن الحاجب ) في ايضاح المفصل ( بان بل في المثبت مطلقا ) اي على جميع المعاني والاقوال ( وفي المنفى على مذهب المبرد لا يقع في كلام فصيح فكان الاول تركه كبدل الغلط ) اي كما انه ترك ذكر بدل الغلط في بحث الابدال من المسند اليه .

( قلت هذا ) الذي صرح به ابن الحاجب في ايضاح المفصل ( معارض بما ذكره بعض المحققين من النحاة ) هو نجم الائمة وقد نقلنا في بحث الابدال انه قال ( ان بدل الغلط ) اى بدل الذي يتدارك به الغلط ( مع بل فصيح مطرد في كلامهم لانه ) اى بل موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط ) فافهم وتدبر ( او ) الغرض من العطف على المسند اليه بيان ( الشك من المتكلم ) في المسند اليه هل هو المتبوع او التابع

( او التشكيك اي ايقاع المتكلم السامع في الشك ) في المسند اليه هل هو المتبوع او التابع فان التشكيك قد يكون مقصود الغرض يتعلق به وان كان المتكلم غير شاك ( نحو جائني زيد او عمرو ) مثال للشك والتشكيك والفرق بالاعتبار بمعنى انه ان فرض كون المتكلم شاكا في المسند اليه فالمثال للشك وان فرض كونه غير شاك ولكن المقصود اخفاء المسند اليه على السامع لغرض من الاغراض فالمثال للتشكيك ( او ) يكون العطف على المسند اليه ( للابهام ) اى لابهام المسند اليه على السامع وان كان المسند اليه غير مبهم عند المتكلم ومن هنا قيل انه لا فرق بين الابهام والتشكيك ورد ذلك بان المقصود في التشكيك ايقاع السامع في الشك وان المقصود في الابهام عدم مواجهة السامع بالتصريح بالتعيين لنكتة ومصلحة اقتضت ذلك لا ايقاعه في الشك وان لزم ذلك وفرق بين المقصود بالاصالة وبين الحاصل تبعا وبلا قصد وبعبارة اخرى الفرق بين التشكيك والابهام ان المقصود في الاول ايقاع الشبهة في قلب السامع وفي الثاني الاخفاء عليه وان لزم احدهما الاخر لكن فرق بين ما يقصد وبين ما يحصل بدون قصد وتبعا ( نحو وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين ) قال ابن هشام الشاهد في الاول فمن اراد الاطلاع على مراده فعليه بمراجعة المكررات باب عطف النسق والنكتة في الاية دفع الشغب ولئلا يزيد انكارهم قال قطب الدين انما خولف بين على وفي في الدخول على الحق والباطل لان صاحب الحق كانه على فرس جواد يركض به حيث يشاء وصاحب الباطل كانه منغمس في ظلام لا يدري اين يتوجه ونظيرها في سورة يوسف ع قالوا تالله انك لفي ضلالك القديم انتهى .

( او ) العطف على المسند اليه ( للتخيير ) بين المسند اليه واخر ( او للاباحة ) بينهما ( نحو ليدخل الدار زيدا وعمرو ) مثال لكلا المعنين ( والفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط بخلاف الاباحة فانه يجوز فيهما الجمع ايضا لكن لا من حيث مداول اللفظ بل بحسب امر خارج ) حاصله ان جواز الجمع بينهما وعدمه انما يفهم من دليل خارج مثلا اذا قلنا تزوج هندا او اختها لا يفهم من نفس هذا الكلام انه لا يجوز الجمع بينهما بل الدال على عدم الجواز انما هو حكم الشارع بذلك اى بعدم جواز الجمع بين الاختين في التزويج .

وكذلك اذا قلنا تعلم الفقه او النحو لا يفهم من نفس هذا الكلام انه يجوز الجمع بينهما بل الدال على ذلك حكم الشارع وترغيبه في تعلم العلوم كلها في الجملة وبعبارة اخرى مدلول اللفظ هو ثبوت الحكم لاحدهما مطلقا فان كان الاصل فيهما النفي استفيد التخيير وعدم جواز الجمع والا استفيدت الاباحة والجمع قال ابن هشام فان قلت فقد مثل العلماء بايتي الكفارة والفدية للتخيير مع امكان الجمع .

قلت يمتنع الجمع بين الاطعام والكسوة والتحرير اللاتي كل منهن كفارة وبين الصيام والصدقة والنسك اللاتي كل منهن فدية بل تقع واحده منهن كفارة او فدية والباقي قربة مستقلة خارجة عن ذاك انتهى ومن هنا بطل ما قيل من ان الفرق بينهما ان التخيير انما يكون اذا لم يحصل للمأمور بالجمع بين الامرين فضيلة وشرف والاباحة ان حصل له بالجمع بينهما فضيلة وشرف هذا ما يناسب المقام من الكلام وللبحث تتمة من حيث متعلق الامر تذكر في علم الاصول

( ومما عده السكاكي من حروف العطف اي المفسرة والجمهور ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها ) لا عطف نسق كما هو مذهب السكاكي ( و ) لكن ( وقوعها تفسيرا للضمير المجرور من غير اعادة الجار وللضمير المتصل المرفوع من غير تاكيد او فصل يقوى مذهب الجمهور ) لان الاكثر في الاول على وجوب اعادة الجار في المعطوف كما قال في الالفية .

وعود خافض لدى عطف على ... ضمير خفض لازما قد جعلا

وكذلك في الثاني الاكثر على وجوب تاكيد المعطوف عليه او وجود فاصل ما كما قال في الالفية .

وان على ضمير رفع متصل ... عطفت فافصل بالضمير المنفصل
او فاصل ما وبلا فصل يرد ... في النظم فاشيا وضعفه اعتقد

قال ابن هشام اي بالفتح والسكون على وجهين حرف لنداء البعيد او القريب او المتوسط على خلاف في ذلك قال :

الم تسمعي اي عبد في رونق الضحى ... بكاء حمامات لهن هدير

وفي الحديث اي رب وقد تمد الفها وحرف تفسير تقول عندي عسجد اي ذهب وغضنفر اى اسد وما بعدها عطف بيان على ماقبلها او بدل لا عطف نسق خلافا للكوفيين وصاحبي المستوفي والمفتاح لانا لم نر عاطفا للسقوط دائما ولا عاطفا ملازما لعطف الشيء على مرادفه وتقع تفسيرا للجمل ايضا كقوله :

وترميني بالطرف اي انت مذنب ... وتقلينني لكن اياك لا اقلى

انتهى وقال المحشي على قوله حرف تفسير ذهب قوم الى ان اي التفسيرية اسم فعل بمعنى عوا وافهموا انتهى .

( وهذا ) الاختلاف في اي ( نزاع لا طائل تحته ) اما على القولين الاولين فنعم لان المعنى لا يختلف في الاعتبارين واما على ما نقلناه من المحشي فلا لان المعنى عليه يختلف وذلك ظاهر .

( واما الفصل اى تعقيب المسند اليه بضمير الفصل وانما جعله من احوال المسند اليه لانه يقترن به اولا ) قبل مجيء الخبر ( ولانه في المعنى عبارة عنه في اللفظ مطابق له ) في التذكير والافراد وفروعهما وهذا القدر كاف في ترجيح كونه من احوال المسند اليه وهل هو اسم او حرف وعلى الاسمية هل له محل ام لا فيه خلاف قال ابن هشام زعم البصريون انه لا محل له ثم قال اكثرهم انه حرف فلا اشكال وقال الخليل اسم ونظيره على هذا القول اسماء الافعال فيمن يراها غير معمولة لشيء وال الموصولة ·

وقال الكوفيون له محل ثم قال الكسائي محله بحسب ما بعده وقال الفراء بحسب ما قبله فمحله بين المبتدء والخبر رفع وبين معمولي ظن نصب وبين معمولي كان رفع عند الفراء ونصب عند الكسائي وبين معمولي ان بالعكس .

( وهذا ) التعليل ( اولى من قول من قال ) في مقام التعليل ( لانه لتخصيص المسند اليه بالمسند فيكون من الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه لانا نقول ان معنى تخصيص المسند اليه بالمسند هو تخصيص المسند بالمسند اليه ) اي قصر المسند على المسند اليه ( وجعله ) اى المسند ( بحيث لا يعمه ) اي المسند اليه ( وغيره كما قال في المفتاح انه لتخصيص المسند بالمسند اليه وحاصله ) كما قلنا ( قصر المسند على المسند اليه وحصره ) اى المسند ( فيه ) اى في المسند اليه ( فيكون )

التخصيص الحاصل من ضمير الفصل اعتبارا ( راجعا الى المسند ) لانه المقدم في الاعتبار ( على ان التحقيق ان فائدته ترجع اليهما ) اى الى المسند اليه والمسند ( جميعا لانه يجعل احدهما ) وهو المسند ( مخصصا ومقصودا والاخر ) اى المسند اليه « مخصصا به ومقصورا عليه » كما قال « فالتخصيصه اى المسند اليه بالمسند يعني لقصر المسند على المسند اليه لان معنى قولنا زيد هو القائم أن القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه الى عمرو » مثلا « ولهذا يقال في تاكيده » اى في تاكيد التخصيص « لا عمرو » فيكون من قصر الصفة على الموصوف لا العكس « فان قلت الذي يسبق الى الفهم من » قولنا « تخصيص المسند اليه بالمسند هو قصره » اى المسند اليه « على المسند لان معناه جعل المسند اليه بحيث يخص المسند ولا يعمه » اى المسند « وغيره » فيكون من قصر الموصوف على الصفة لا العكس « قلت نعم » هو كذلك فى العرف العام « ولكن غالب استعماله » اى استعمال القول المذكور « في » العرف الخاص اى « الاصطلاح على ان يكون المقصور هو المذكور بعد الباء على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره وجعلته من بين الاشخاص مختصا بالذكر » والحاصل ان التخصيص يجيء بمعنى الافراد وبمعني القصر فالباء على المعنى الاول يدخل على المقصود وعلى المعنى الثاني على المقصور عليه والاصطلاح جار على المعنى الاول وعليه كلام الخطيب لانه من اهل الاصطلاح « فكان المعنى جعل هذا المسند اليه » يعني زيد في المثال مثلا « من بين ما يصح اتصافه بكونه مسند اليه » كعمر وبكر وخالد مثلا « مختصا بان يثبت له » اى لزيد « المسند » يعنى القيام في المثال مثلا « وهذا » بعينه « معنى

قصر المسند عليه » اى على المسند اليه فيكون من قصر الصفة على الموصوف لا العكس « الا ترى الى قولهم في » مقام بيان معنى التخصيص المستفاد من التقديم فى قوله تعالى « اياك نعبد » ان « معناه نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك » فليس معناه انك مختص بالعبادة ومقصور عليها فليس لك صفة غيرها فهو من قصر الصفة على الموصوف اعني الله جل جلاله وهو مطابق للمعنى الاول الذى جرى عليه الاصطلاح فتحصل من جميع ما ذكرنا ان ما بعد الباء هو المقصور عليه باعتبار اصل اللغة والعرف العام ولكن العرف الخاص اي الاصطلاح على خلاف ذلك وهو ان يكون ما بعد الباء هو المقصور على ما قبله فتدبر جيدا .

وليعلم ان فائدة ضمير الفصل لا تنحصر في التخصيص قال ابن هشام فائدته ثلاثة امور احدها لفظى وهو الاعلام من اول الامر بان ما بعده خبر لا تابع ولهذا سمي فصلا لانه فصل بين الخبر والتابع وعمادا لانه يعتمد عليه معنى الكلام واكثر النحويين يقتصر على ذكر هذه الفائدة وذكر التابع اولى من ذكر اكثرهم الصفة لوقوع الفصل فى نحو كنت انت الرقيب عليهم والضماير لا توصف والثاني معنوى وهو التوكيد ذكره جماعة وبنوا عليه انه لا يجامع التوكيد فلا يقال زيد نفسه هو الفاضل وعلى ذلك سماه بعض الكوفيين دعامة لانه يدعم به الكلام اى يقوى ويوكد .

والثالث معنوي ايضا وهو الاختصاص وكثير من البيانيين يقتصر عليه وذكر الزمخشرى الثلاثة في تفسير اولئك هم المفلحون فقال فائدته الدلالة على ان الوارد بعده الخبر لا صفة والتوكيد وايجاب ان فائدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره انتهى .

( ومن الناس من زعم ان ) ضمير ( الفصل كما يكون لقصر المسند على المسند اليه ) كذلك ( يكون لقصر المسند اليه على المسند كما يدل عليه كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى واولئك هم المفلحون حيث قال ) ما حاصله « ان معنى » لام « التعريف في المفلحون الدلالة على ان المتقين هم الذين ان حصلت لهم صفة المفلحين وتحققوا ما هم وتصوروا بصورتهم الحقيقة فهم » اى المتقون « هم » اي المفلحون حاصله ان المتقين عين المفلحين فالمتقون « لا يعدون » اي لا يتجاوزون « تلك الحقيقة » اي حقيقة المفلحين حاصله ان الحقيقتين اي حقيقة المتقين وحقيقة المفلحين واحدة نظير قول الشاعر :

من كيم ليلى وليلى كيست من ما يكى جانيم در دو بيرهن

« انتهى كلامه » بتغيير واختصار « فزعموا ان معنى » قوله « لا يعدون تلك الحقيقة انهم » اي المتقون « مقصورون على صفة الفلاح لا يتجاوزونه » اى صفة الفلاح تذكير الضمير باعتبار المضاف اليه « الى صفة اخرى » غير صفة الفلاح .

والحاصل ان الناس زعموا أن المقصود من قوله لا يعدون تلك الحقيقة ان اولئك هم المفلحون دال على القصر اي قصر المتقين علي صفة الفلاح حتى يكون من قبيل قصر الموصوف على الصفة .

« وهذا » اي زعم كون المعنى المذكور مستفادا من ضمير الفصل اعني هم في قوله اولئك هم المفلحون وكون معنى قوله لا يعدون تلك الحقيقة القصر فضلا من ان يكون قصر المتقين على المفلحين « غلط منشاله عدم التدرب في هذا الفن وقلة التدبر لكلام القوم اما او لافلان هذا » اي قول صاحب الكشاف إن معنى التعريف في المفلحون الخ .

« اشارة الى معنى اخر للخبر المعرف باللام اورده » اي المعنى الاخر « الشيخ في دلائل الاعجاز حيث قال » بعد ذكره للخبر المعرف والمعاني التي تاتي في باب تعريف المسند ما حاصله اعلم ان للخبر المعرف باللام معنى غير ما ذكر ) من المعاني المتقدمة في كلامه ( دقيقا مثل قولك هو البطل المحامي ) اي الشجاع المثاقف الناصر قال في المصباح رجـل بطل اى شجاع والجمع ابطال سمى بذلك لبطلان الحياة عند ملاقاته او لبطلان العظائم به انتهى باختصار وقال ايضا حميت القوم حماية نصرتهم والحمية الانفة انتهى ايضا باختصار .

( لا تريد ) بقولك المذكور انه البطل المعهود حتى يكون اللام للعهد ولا ) تريد ( قصر جنس البطل عليه مبالغة ) حتى يكون قصرا حقيقيا ادعاء ( ونحو ذلك ) من المعاني المتقدمة في كلامه الاتيـة في باب تعريف المسند ( بل تريد ان تقول لصاحبك ) اي لمخاطبك ( هل سمعت بالبطل المحامي وهل حصلت معنى هذه الصفة ) اي صفة كون الرجل بطلا محاميا ( وكيف ينبغي ان يكون الرجل حتى يستحق ان يقال له ذلك ) اي يقال له انه بطل محام ( و ) ان يقال ( فيه ) ذلك ( فان كنت تصورته حق تصوره فعليك بصاحبك يعنى زيدا ) الذي هو صاحب المخاطب ( فانه ) اي زيدا ( لا حقيقة له وراء ذلك ) المسموع والمحصل ( وطريقته ) اى طريقة قولك هو البطل المحامى ( طريقة قولك هل سمعت بالاسد وهل تعرف حقيقته فزيد هو هو ) الضمير الاول مبتدء راجع الى زيد والضمير الثاني خبر راجع الى اسد والجملة خبر لزيد ( هذا ) حاصل ( كلامه ) باسقاط الفاظ لا يضر اسقاطها بمرامه ( واما ثانيا فلان صاحب الكشاف جعل هذا ) المعنى

اي قوله لا يعدون تلك الحقيقة ( معنى التعريف ) في المفلحون ( وفائدته )
كما هو صريح صدر كلامه ( لا معنى ) ضمير ( الفصل بل صرح في
هذه الاية ) كما نقلناه في اخر كلام ابن هشام انفا ( بان فائدة )
ضمير ( الفصل الدلالة على ان الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد وايجاب
ان فائدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره ) هذا ولكن في ذيل
كلامه ما يشعر بان لضمير الفصل دخل في المعنى المذكور اى قوله
لا يعدون تلك الحقيقة وهذا نصه فانظر كيف كرر الله عز وجل التنبيه
على اختصاص المتقين بنيل مالا يناله احد على طرق شتى وهي ذكر
اسم الاشارة وتكريره وتعريف المفلحين وتوسيط الفصل بينه وبين اولئك
ليبصرك مراتبهم ويرغبك في طلب ما طلبوا وينشطك لتقديم ما قدموا
ويثبطك عن الطمع الفارغ والرجاء الكاذب والتمني على الله مالايقتضيه
حكمته ولم يسبق به كلمته انتهى فيمكن ان يكون منشاء ما زعمه
بعض الناس هذا الذي ذكره في اخر كلامه فلاشيء عليه والله اعلم ·

( ثم التحقيق ان الفصل ) ياتي لكل واحد من القصرين مع تاكيد
وهذا هو المراد بقوله ( قد يكون للتخصيص اي قصر المسند على
المسند اليه نحو زيد هو افضل من عمرو ) اي الافضلية من عمرو
مقصورة على زيد ( و ) نحو ( زيد هو يقاوم الاسد ) اي مقاومة
الاسد مقصورة على زيد ( ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الم
تعلموا ان الله هو يقبل التوبة عن عباده ) ان كلمة ( هو للتخصيص )
اي تخصيص المسند اليه بالمسند اي قصر المسند على المسند اليه اى
قبول التوبة عن العباد مقصور على الله تعالى ( والتاكيد ) اي تاكيد
ذلك التخصيص فالاية والمثالان لقصر الصفة على الموصوف مع تاكيد

لذاك القصر وذلك فائدة الفصل وحده ( وقد يكون ) الفصل « لمجرد التاكيد » اى تاكيد التخصيص وذلك « اذا كان التخصيص حاصلا بدونه » اى بدون ضمير الفصل « بان يكون في الكلام ما » اي شيء اخر غير ضمير الفصل « يفيد » التخصيص والقصر سواء كان المراد بذلك الشيء الاخر المفيد للتخصيص والقصر « قصر المسند على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق » فالمفيد للتخصيص كما ياتي في باب تعريف المسند انما هو لام الجنس و كلمة هو لتاكيد ذلك التخصيص والقصر هنا قصر الصفة في الموصوف « اي لا رازق الا هو » جل جلاله وعظم نواله ولنعم ما قيل بالفارسية :

بشيخ شهر فقيرى زجوع برد بناه     بان اميد كه از لطف خواهدش نان داد
هزار مسئله برسيدش از مسائل و كفت     كه كر جواب نكفتي نبايدت نان داد
عجب كه با همه دانائي او نميدانست     كه حق به بنده نه روزى بشرط ايمان داد
من وملازمت استان بير مغان     كه جام مى بكف كافر ومسلمان داد

« او قصر المسند اليه علي المسند نحو الكرم هو التقوي والحسب هو المال » والمفيد للتخصيص هنا لام الجنس في الكرم والحسب لما ياتي ايضا في بحث تعريف المسند ان المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدء فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفا بلام الجنس كالمثالين او بغيرها نحو الامير زيد او كان غير معرف أصلا نحو التوكل على الله والقصر حينئذ قصر الموصوف في الصفة « اى لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال قال ابو الطيب اذا كان الشباب السكر والشيب هما فالحياة هي الحمام اي لا حياة الا الحمام » اى الموت فالقصر في هذه الامثلة الثلاثة مستفاد من اللام والفصل انما هو لتاكيد ذلك .

« واما تقديمه اي تقديم المسند اليه على المسند » وليعلم ان المراد بالمسند اليه ههنا هو المبتدء لا الاعم منه ومن الفاعل وذلك لان رتبه الفاعل البعدية كما صرح به السيوطي في شرح قول الناظم :

وبعد فعل فاعل فان ظهر　　　فهو والا فضمير استتر

وسيجيء تفصيل الكلام في ذلك عن قريب عند قول الخطيب وفيه نظر اذ الفاعل اللفظي والمعنوي سواء الخ .

( فان قلت كيف يطلق التقديم على المسند اليه ) والحال انه قار في مكانه ( وقد صرح صاحب الكشاف بانه انما يقال مقدم ومؤخر للمزال ) عن مكانه كقوله تعالى اياك نعبد حيث ازيل كل واحد من العامل والمعمول عن مكانه فحينئذ يقال للمعمول مقدم وللعامل مؤخر ( لا للقار في مكانه ) كما في ما نحن فيه .

( قلت ) نعم لكن حفظت شيئا وغابت عنك اشياء لان ( التقديم ) على ما صرح به الشيخ في دلائل الاعجاز ( ضربان ) احدهما ( تقديم على نية التاخير كتقديم الخبر على المبتدء والمفعول على الفعل ونحو ذلك مما يبقى له مع التقديم اسمه ورسمه الذي كان قبل التقديم ) قال الشيخ وذلك في كل شيء اقررته مع التقديم على حكمه الذي كان عليه وجنسه الذي كان فيه انتهى .

( و ) الثاني ( تقديم لا على نية التاخير كتقديم المبتدء على الخبر والفعل على الفاعل وذلك بان تعمد الى اسم فتقدمه تارة على الفعل فتجعله مبتدء نحو زيد قام وتوخره تارة فتجعله فاعلا نحو قام زيد ) قال الشيخ وتقديم لا على نية التاخير ولكن على ان تنقل الشيء عن حكم الى حكم وتجعله بابا غير بابه واعرابا غير اعرابه وذلك ان تجيء

الى اسمين يحتمل كل واحد منهما ان يكون مبتدء ويكون الاخر خبرا له فتقدم تارة هذا على ذاك واخرى ذاك على هذا ومثاله ما تصنعه بزيد والمنطلق حيث يقال زيد المنطلق واخرى المنطلق زيد فانت في هذا لم تقدم المنطلق على ان يكون متروكا على حكمه الذى كان عليه مع التاخير فيكون خبر مبتدء كما كان بل على ان تنقله عن كونه خبرا الى كونه مبتدء وكذلك لم توخر زيدا على ان يكون مبتدء كما كان بل على ان تخرجه عن كونه مبتدء الى كونه خبرا واظهر من هذا قولنا ضربت زيدا وزيد ضربته لم تقدم زيدا على ان يكون مفعولا منصوبا بالفعل كما كان ولكن على ان ترفعه بالابتداء وتشغل الفعل بضميره وتجعله في موضع الخبر له انتهى .

( وتقديم المسند اليه من الضرب الثاني ومراد صاحب الكشاف ثمة ) أى حيث يصرح بانه انما يقال مقدم ومؤخر للمزال لا للقار في مكانه ( هو الضرب الاول وكلامه ) اى صاحب الكشاف ( ايضا مشحون باطلاق التقديم على الضرب الثاني ) ولكن لا يذهب عليك ان التقديم الحقيقي انما هو القسم الاول لانه يوجب تقدم الشيء لفظا ورتبة بخلاف القسم الثاني فانه لا يوجب الا تقدما لفظيا فالاول كالاضافة المعنوية والثاني كاللفظية فتدبر تعرف .

( فلكون ذكره اى المسند اليه اهم ) في نظر المتكلم ( ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ) كلاما طويلا حاصله انه اذا عرفت هذا التقسيم فاعلم ( انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجرى مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف فيه ) اى في ذلك الشيء ( معنى ) مناسب لاقتضاء العناية وبعبارة اخرى لابد

من اسناد العناية الى شيء يكون ذلك الشيء مقتضيا للعناية وعلة له حسب المناسبات المقامية .

( وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال قدم للعناية من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم هذا ) خلاصة ( كلامه ) ثم قال ما هذا نصه ولتخيلهم ذلك قد صغر امر التقديم والتاخير في نفوسهم وهو نوا الخطب فيه حتى انك لترى اكثرهم يرى تتبعه والنظر فيه ضربا من التكلف ولم تر ظنا ازرى على صاحبه من هذا وشبهه وكذلك صنعوا في سائر الابواب فجعلوا لا ينظرون في الحذف والتكرار والاظهار والاضمار والفصل والوصل ولا في نوع من انواع الفروق والوجوه الا نظرك فيما غيره اهم لك بل فيما ان لم تعلمه لم يضرك لا جرم ان ذلك قد ذهب بهم عن معرفة البلاغة ومنعهم ان يعرفوا مقاديرها وصد اوجههم عن الجهة التي هي فيها والشق الذي يحويها والمداخل التي تدخل منها الافة على الناس في شان العلم ويبلغ الشيطان مراده منهم في الصد عن طلبه واحراز فضيلته كثيرة وهذه من اعجبها ان وجدت متعجبا .

وليت شعري ان كانت هذه امورا هينة وكان المدى فيها قريبا والجدوى يسيرا فبم كان نظم اشرف من نظم وبم عظم التفاوت واشتد التباين وترقى الامر الى الاعجاز والى ان يقهر اعناق الجبابرة او ههنا امور اخرى نحيل في المزية عليها وجعل الاعجاز كان بها فتكون تلك الحوالة لنا عذرا في ترك النظر في هذه التي معنا والاعراض عنها وقلة المبالات بها .

او ليس هذا التهاون ان نظر العاقل خيانة منه لعقله ودينه ودخولا

فيما يزري بذي الخطر ويغض من قدر ذوي القدم وهل يكون اضعف رايا وابعد من حسن التدبر منك اذ اهمك ان تعرف الوجوه في امنذرتهم والامالة في راى القمر وتعرف الصراط والزراط واشباه ذلك مما لايعدو علمك فيه اللفظ وجرس الصوت ولا يمنعك ان لم تعلمه بلاغة ولايدفعك عن بيان ولا يدخل عليك شكا ولا يغلق دونك باب معرفة ولا يفضي بك الى تحريف وتبديل والى الخطاء في تاويل والى ما يعظم فيه المعاب عليك ويطيل لسان القادح فيك ولا يعنيك ولا يهمك ان تعرف ما اذا اجهلته عرضت نفسك لكل ذلك وحصلت فيما هنالك .

وكان اكثر كلامك في التفسير وحيث تخوض في التاويل كلام من لا يبني الشيء على اصله ولا ياخذه من ماخذه ومن ربما وقع في الفاحش من الخطاء الذي يبقى عاره وتشنع اثاره ونسئل الله العصمة من الزلل والتوفيق لما هو اقرب الى رضاه من القول والعمل انتهى .

( ولاجل هذا ) الذي ذكر من خلاصة كلام الشيخ ( اشار المصنف الى تفصيل وجه كونه ) اي ذكر المسند اليه ( اهم ) في نظر المتكلم ( فقال اما لانه اى تقديم المسند اليه الاصل ) اي الراجح ( لانه محكوم عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم ) اي المسند ( فقصدوا في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه ) .

وبعبارة اخرى المسند اليه غالبا ذات والمحكوم به صفة والذات مقدمة على الصفة طبعا فقدمت وضعا ليوافق الوضع الطبع .

وان شئت فقل ان المحكوم به صفة والموصوف يجب تحققه قبل تحقق صفته اذ ثبوت الصفة فرع ثبوت الموصوف قبلها والحاصل ان ثبوت المحمول للموضوع فرع ثبوت الموضوع قبله ان كان ثبوت

الموضوع خارجا فهو فرع الموضوع الخارجي وذهنا فرع ثبوت الذهنى .

( ولا مقتضى للعدول عنه ) اى عن التقديم ( يعنى كون التقديم هو الاصل ) والراجح ( انما يكون سببا لتقديمه فى الذكر اذا لم يكن معه ما يقتضي العدول عن ذلك الاصل كما في الجملة الفعلية فان كون المسند هو العامل ) في المسند اليه اعني الفاعل او نائبه ( يقتضي العدول عن تقديم المسند اليه ) يعني الفاعل او نائبه ( لان مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول ) ولذلك قال السيوطى في الفاعل والبعدية مرتبته والوجه في ذلك ان للفاعل وكذا نائبه مرتبتين احديهما الاصل لكونه مسند اليه والثانية خلاف هذا الاصل لكونه معمولا فالاول يقتضى التقديم والثاني عدمه فاجتمع المقتضى والمانع فرجح المانع لقوته كما صرح بذلك السيوطى في بحث الامالة .

( وكذا كل ما كان معه شيء مما يقتضى تقديم المسند ) على المسند اليه ككون المسند مما يجب له صدر الكلام نحو اين زيد ونحو ذلك ( على ما سيجيء تفصيله ) في باب المسند ( واما ليتمكن الخبر في ذهن السامع ) اذا ورد بعده ( لان في ) ذكر ( المبتدء ) مقدما ( تشويقا ) للسامع ( اليه ) اى الى الخبر ( ومن هذا ) السبب اى من اجل تشويق السامع الى الخبر ( كان حق الكلام تطويل المسند اليه ومعلوم ان حصول الشيء ) المنتظر ( بعد الشوق ) والانتظار ( الذو اوقع في النفس ) كما قال الشاعر بالفارسية .

چو خوش باشد كه بعد از انتظاري

باميدي رسد اميد وارى

( كقوله اى قول ابى العلاء المعرى من قصيدة يرثى بها فقيها

حنفيا ) :

والذي حارت البرية فيه  حيوان مستحدث من جماد

والشاهد في الذي لانه المسند اليه قدم لتشويق السامع الى الخبر اعنى حيوان ( يعني تحيرت البرية ) اي الخلايق ( في المعاد الجسماني والنشور ) اي الاحياء في القيامه ( الذي ليس بنفساني وفي ان ابدان الاموات كيف تحيى من الرفات ) والرفات كالفرات وزنا بمعنى العظام وهو ما ينكسر من اليبس ( كذا في ) كتاب ( ضرام السقط ) شرح ديوان المعرى ( وقبله ) .

بان امر الا له واختلف النا  س فداع الى ضلال وهاد

( يعني بعضهم ) اي الناس ( يقول بالمعاد الجسماني ) وهو الداعي الهادي ( وبعضهم لا يقول به ) اي بالمعاد الجسماني وهو الداعي الى الضلال .

ان قلت اذا كان البعض قائلا بالمعاد الجسماني والبعض منكرا غير قائل به وكل من الفريقين معتقد بمذهبه فكيف الحيرة ومعناها التردد ولا تردد لاحدهما .

قلت الحيرة والتردد في كيفية المعاد الجسماني لا في اصله والى ذلك اشار بقوله ان ابدان الاموات كيف تحيى من الرفات والاصل في ذلك قوله تعالى قال من يحيى العظام وهي رميم قل يحييها الذى انشاها اول مرة وهو بكل خلق عليم صدق الله العلي العظيم .

( وبهذا ) البيت اعنى قوله بان امر الاله الخ ( تبين ) اى ظهر ( ان ليس المراد بالحيوان المستحدث من الجماد ادم ع ولا ناقة صالح ع ولا ثعبان ) المنقلب من عصى ( موسى ع ولا القفنس ) الذي قيل هو

طائر في بلاد الهند يضرب به المثل في البياض له منقار طويل فيه ثلثمائة وستون ثقبة على عدد ايام السنة اذا صوت يخرج من كل واحد منها صوت ولذا قيل هو حسن الالحان يعيش الف سنة ثم يلهمه الله تعالى بانه يموت فيجمع الحطب حواليه فيضرب بجناحيه على الحطب حتى يخرج منه النار فيشتعل الحطب ويحترق هو فيخلق الله من رماده بعد مدة وفي قول بعد ثلاثة ايام مثله ( على ما وقع في بعض الشروح ) من ان بعض هذه الاربعة المذكورة او جميعها هو المراد من قوله حيوان مستحدث من جماد ( لانه ) اي ما وقع في بعض الشروح ( لايناسب السياق ) السياق اصله السواق قلبت الواو ياء لكسرة السين والمراد منه هنا اطراف الكلام وجوانبه .

( واما لتعجيل المسرة ) والفرح ( او ) لتعجيل ( المسائة )والهم والغم والحزن ( للتفال ) علة لتعجيل المسرة لان التفال يستعمل في الخير ويقال له بالفارسية فال نيك زدن ( او التطير ) علة لتعجيل المسائه لان التطير يستعمل في الشر ويقال له بالفارسية فال بد زدن ( نحو سعد في دارك ) مثال للتفال ( والسفاح في دار صديقك ) مثال للتطير والسفاح لقب عبد الله بن محمد اول خليفة من بني عباس لقب بذلك لانه كان كثير القتل يقال سفحت دمه اى سفكته اي قتلته فالمراد به في المثال اما الخليفة المذكور او من كان مثله في هذه الصفة واللقب وهذا اظهر فتامل .

قال في سفينة البحار قال رسول الله ص ان الله يحب الفال الحسن تفال عبد المطلب ع بالحليمة السعدية بالحلم والسعد وقال ع بخ بخ خلتان حسنتان حلم وسعد وعن انس قال قال النبي ص رايت ليلة فيما

يرى النائم كانا في دار عقبة بن رافع فاتينا برطب من رطب ابن طاب فاولت الرفعة لنا في الدنيا والعافية في الاخرة وان ديننا قد طاب وتفال رسول الله ص باسم سهيل بن عمرو لسهولة الامر في غزوة الحديبية وتفال شداد بن ربيعة بكبشين ينتطحان فجاء رجلان نحوهما فاخذ كل واحد منهما كبشا بان امير المؤمنين ع في صفين لا يغلب ولا يغلب .

ثم قال : قال في كشف الظنون علم الفال وهو علم يعرف به بعض الحوادث الاتية من جنس الكلام المسموع من الغير او بفتح المصحف او كتب المشايخ كديوان الحافظ والمثنوى ونحوهما وقد اشتهر ديوان الحافظ بالتفال حتى صنفوا فيه كما مر .

واما التفال بالقران فجوزه بعضهم لما روى عن بعض الصحابة وكان عليه الصلاة والسلام يحب الفال وينهى عن التطير ومنعه اخرون انتهى .

روى الكليني عن ابي عبد الله ع قال لا تتفال بالقران قال المحقق المحدث الكاشاني في الوافي ما ملخصه انه لا ينافي هذا ما اشتهر اليوم بين الناس من الاستخارة بالقران على النحو المتعارف بينهم لان التفال غير الاستخارة فان التفال انما يكون فيما سيقع ويتبين الامر فيه كشفاء مريض او موته ووجدان الضالة او عدمه وما له الى تعجيل تعرف علم الغيب وقد ورد النهى عنه وعن الحكم فية بتة لغير اهله بخلاف الاستخارة فانه طلب لمعرفة الرشد في الامر الذى اريد فعله او تركه وتفويض الامر الى الله سبحانه في التعيين وانما منع من التفال بالقران وان اجازه بغيره اذا لم يحكم بوقوع الامر على البت لانه اذا تفال بغير القران ثم تبين خلافه فلا باس بخلاف القران فانه يفضى الى اسائة الظن بالقران ولا يتاتى ذلك في الاستخارة به لبقاء الابهام فيه بعد وان ظهر السوء

لان العبد لا يعرف خيره من شره في شيء قال الله تعالى عسى ان تكرهوا الاية انتهى ٠

وقال في موضع اخر قال الجزري في النهاية في شعر وفي حديث مقتل الخليفة الثاني ان رجلا رمى الجمرة فاصاب صلعة الخليفة فادماه فقال رجل من بني لهب اشعر امير المؤمنين اى اعلم للقتل كما تعلم البدنة اذ اسيقت للمنحر تطير اللهبي بذلك فحقت طيرته لان عمر لما صدر من الحج قتل انتهى .

ثم قال وروي ان النبي ص كان يحب الفال الصالح والاسم الحسن ويكره الطيرة بكسر الطاء وفتح الياء وهي التشام واشتقاق التطيرمن الطير لان اصل الزجر في العرب كان من الطيور كصوت الغراب فالحق به غيره .

وقال ص ايضا كفارة الطيرة التوكل واعلم ان التطير انما يضر من اشفق منه وخاف واما من لا يبال به ولا يعبا فلا يضر البة لاسيما ان قال عند رؤية ما يتطير منه او سماعه ما روى عن النبي ص اللهم لا طير الا طيرك ولا خير الا خيرك ولا اله غيرك اللهم لا ياتي بالحسنات الا انت ولا يذهب بالسيئات الا انت ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم .

واما من كان معتنيا بها فهى اسرع اليه من السيل الى منحدره تفتح له ابواب الوساوس فيما يسمعه ويراه ويفتح له الشيطان من المناسبات البعيدة والقريبة في اللفظ والمعنى كالسفر والجلاء من السفرجل والياس والمين من الياسمين وسوء سنة من السوسنة وامثال ذلك مما يفسد عليه دينه وينكد عليه معيشته فليتوكل الانسان على الله تعالى

في جميع اموره ولا يتكل على سواه وليقل ما روى عن ابي الحسن ع لمن ادجس في نفسه شيئا اعتصمت بك يارب من شر ما اجد في نفسي فاعصمني من ذلك انتهى ما في السفينه .

وفي بعض الكتب انه لما دخل المسلمون بلاد العجم دخل امير المسلمين على ملك العجم حين اراد الملك ان يداهنهم وكان ذلك الامير لابسا بردا يمانيا فسئله الملك ما هذا فقال الامير برد فتطير الملك بهذا الاسم وقال بالفارسية عربها ايران رابرد ند وياتي في اخر الكتاب في حسن الابتداء بعض الكلام في ذلك ايضا انشا الله تعالى ( واما لايهام انه ) اى المسند اليه ( لا يزول عن الخاطر ) اى عن خاطر المتكلم فسبق لسانه اليه كقولك وصال المحبوب مطلوب والى هذا المعنى ينظر ما نسب الى الحسين ع انه قال مخاطبا نعش ابنه علي الاكبر الشهيد ع :

واذا نطقت فانت اول منطقي     واذا سكت فانت في مضماري

فالحاصل ان المتكلم يقدم المسند اليه لاجل ان يوقع في وهم السامع انه لا يزول عن الخاطر بحيث انه اذا اراد ان يتكلم يسبق لسانه الى هذا المسند اليه :

( او ) لايهام ( انه ) اي المتكلم ( يستلذ به ) اي بالمسند اليه فلذا ذكره مقدما لان من احب شيئا اكثر ذكره كما قال :

اعد ذكر نعمان فان ذكره     هو المسك ما كررته يتضوع

وكذلك من احب شيئا قدمه على غيره في الذكر بل في كل شيء وذلك ظاهر .

( واما لنحو ذلك مثل اظهار تعظيمه نحو رجل فاضل في الدار

وعليه ) اي على اظهار التعظيم قدم اجل في ( قوله تعالى واجل مسمى عنده ) اي الأجل العظيم اي المحتوم او امر الاخرة عنده قال الطريحي وقضى اجلا واجل مسمى عنده فالمقضى هو امر الدنيا والمسمى هو امر الاخرة وفي الخبر هما اجل محتوم واجل موقوف اى على مشية جديدة وهو البداء انتهى وفي القوانين في بحث عدم جواز الامر مع العلم بانتفاء شرطه قصة لعيسى ع تناسب المقام فراجع ان شئت .

( او ) اظهار ( تحقيره نحو رجل جاهل في الدار ) فان قلت هذا لغرض اي اظهار تعظيم المسند اليه او تحقيره في نحو المثالين يحصل مع التاخير ايضا لحصول كل منهما بالوصف لما تقدم في بحث وصف المسند اليه من ان الوصف قد يكون للمدح او الذم وهما عبارة اخرى عن التعظيم والتحقير او مستلزمان لهما فلو حذف الوصف في نحو المثالين لم يستفد منهما شيء من التعظيم والتحقير اللهم الا ان يكون جوهر لفظ المسند اليه او اضافته دالا على احدهما نحو ابو الفضل او ابو لهب او حاتم او كرز ونحو ابن السلطان وابن الحجام ونحو ذلك .

قلت نعم لكن هذا بناء على كون المراد ان فائدة التقديم في نحو المثالين اظهار التعظيم والتحقير وليس كذلك بل في المقام حذف مضاف اى مثل تعجيل اظهار تعظيمه او تحقيره فتامل جيدا .

( ومثل الدلالة ) اي دلالة تقديم المسند اليه ( على ان اتصاف المسند اليه بالمسند على الاستمرار لا لمجرد الاخبار بصدوره ) اي المسند ( عنه ) اى عن المسند اليه ( كقولك الزاهد يشرب ويطرب دلالة على انه يصدر الفعل ) اي الشرب والطرب ( عنه ) اى عن الزاهد

( حالة فحالة ) اى في كل الحالات يتجدد ويحدث ( على سبيل الاستمرار )
وسياتي في باب المسند عند قول الشاعر :

لا بالف الدرهم المضروب صرتنا     لكن يمر عليها وهو منطلق

ما يفيدك في المقام فراجعه ان شئت ان تعرف الحقيقة بالتمام
والتوفيق من الله وبه الاعتصام ·

( بخلاف ) ما اذا اخر المسند اليه نحو ( قولك يشرب الزاهد
ويطرب فانه يدل على مجرد صدوره ) اى صدور الفعل اى الشرب والطرب
( عنه ) اي عن المسند اليه اي عن الزاهد ( في الحال او الاستقبال )

قال الشارح هناك قال الشيخ ايضا موضوع الاسم على ان يثبت به
الشيء للشيء من غير اقتضائه انه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا فلا تعرض
في زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق فعلا له كما في زيد طويل
وعمرو قصير .

واما الفعل فانه يقصد فيه التجدد والحدوث ومعنى زيد ينطلق ان
الانطلاق يحصل منه جزء فجزء وهو يزاوله ويزجيه وقولنا زيد يقوم
انه بمنزله زيد قائم لا يقتضي استواء المعنى من دون افتراق والا لم
يختلفا اسما وفعلا انتهى .

فتحصل من جميع ما ذكرنا ان تقديم المسند اليه في نحو المثالين
يوجب كون المسند فعلا فبذلك يفيد الكلام التجدد والحدوث على سبيل
الاستمرار والعكس اى تاخير المسند اليه لا يفيد ذلك ( وهذا ) الذى
تحصل مما ذكرنا ( معنى قول صاحب المفتاح او لان كونه ) اى المسند
اليه ( متصفا بالخبر ) اى خبر المبتدء اي المسند ( يكون هو المطلوب
حاصله ان التقديم لاجل اثبات اتصاف المسند اليه بالخبر اى المسند

على سبيل الاستمرار ( لا نفس الخبر ) اى لا نفس الاخبار عن كون المسند اليه متصفا بالخبر اى المسند من دون اعتبار الاستمرار فظهر مما اوضحنا انه اي صاحب المفتاح ( اراد بالخبر الاول خبر المبتدء وبالخبر الثاني الاخبار والمصنف لما فهم من ) الخبر ( الثاني ايضا معنى خبر المبتدء اعترض ) في الايضاح ( عليه ) اى على صاحب المفتاح ( بان نفس الخبر ) وحده مفرد او في حكم المفرد فهو ( تصور ) لما انه مسلم عندهم ان العلم بالمفرد من اقسام التصور ٠

قال محشي التهذيب عند قوله العلم ان كان اذعانا للنسبة فتصديق والا فتصور على قوله فتصور سواء كان ادراكا لامر واحد كتصور زيد او لامور متعددة بدون نسبة الى اخر ما ذكر هناك فراجع ان شئت .

( و ) الحال ان ( المطلوب بالجملة الخبرية انما يكون تصديقا لا تصورا ) فلا يصح قول صاحب المفتاح لا نفس الخبر اذ لا يمكن ان يكون خبر المبتدء مطلوبا بالجملة لانه كما ذكرنا تصور فعدم كونه مطلوبا معلوم عندهم فلا يحتاج الى البيان بقوله لا نفس الخبر

ثم قال المصنف ( وان اراد ) صاحب المفتاح ( بذلك ) اي بقوله نفس الخبر ( وقوع الخبر مطلقا اي اثبات وقوع الشرب ) والطرب ( مثلا فلا يصح ) كلامه ايضا ( لما سياتي في ) اوائل باب ( متعلقات الفعل انه لا يتعرض عند ) ارادة ( اثبات وقوع الفعل ) مطلقا ( لذكر المسند اليه اصلا ) فضلا عن ان يتقدم على المسند ( بل يقال ) حينئذ ( وقع الشرب ) والطرب ( مثلا ) الى هنا كان الكلام في الاعتراض الذى اورده المصنف في الايضاح على صاحب المفتاح بناء على ما فهمه من ان المراد من الخبر الثاني ايضا خبر المبتدء وقد عرفت فساد

ما فهمه والشجرة تنبيء عن الثمره ولنعم ما قيل .

وكم من عائب قولا صحيحا  وآفته من الفهم السقيم

( نعم لو قيل ) في مقام الاعتراض ( على المفتاح ) انه ( لا نسلم ان للتقديم ) اى لتقديم المسند اليه ( دخلا في الدلالة على الاستمرار بل انما يدل عليه ) اي على الاستمرار الفعل المضارع كما سنذكره في بحث لو الشرطية انشاء تعالى لكان ) لهذا القول والاعتراض ( وجها ) وقد تقدم منه هذا الاعتراض قبيل الديباجة عند قول الخطيب وانا اسئل الله فراجع ان شئت .

( ومثل افادة ) تقديم المسند اليه ( زيادة تخصيص ) اى زيادة تخصيص المسند بالمسند اليه ( كقوله ) .

متى تهزز بني قطن تجدهم  سيوفا في عواتقهم سيوف

جلوس في مجالسهم رزان  وان ضيف الم فهم خفوف

( والمراد ) من ذكر البيت الاستشهاد بقول الشاعر ( همخفوف كذا في المفتاح اي محل الاستشهاد ) لكون افادة تقديم المسند اليه زيادة التخصيص ( هو قوله ) اى قول الشاعر ( هم خفوف بتقديم المسند اليه ) يعني هم ( فقول المصنف في الايضاح معترضا على المفتاح بان ( هذا ) اي قول المفتاح اى همخفوف تفسير للشيء ) اىلقول الشاعر هم خفوف ( باعادة لفظه ) وذلك غير جائز لعدم افادة المفسر بالكسر حينئذ ما هو المقصود من التفسيرا عني توضيح المفسر بالفتح لان الشيء لا يوضح بنفسه هذا ما اعترضه المصنف في الايضاح على المفتاح لكن هذا الاعتراض ايضا .

( ليس بشي ) اذ ليس المراد من قول المفتاح اى هم خفوف

التفسير وتوضيح المعنى بل المراد كما قلنا تعيين محل الاستشهاد فلا غائلة فيه .

( واعترض ) المصنف في الايضاح ( ايضا بان كون التقديم ) اى تقديم المسند اليه ( مفيدا للتخصيص مشروط بكون الخبر فعليا على ما سياتى ) عن قريب ( في نحو انا سعيت في حاجتك والخبر ههنا اسم فاعل لان خفوفا جمع خاف ) بتشديد الفاء ( بمعنى خفيف ) قال بعضهم الاظهر انه جمع خفيف كظروف وظريف فلا بد لمن اراد تحقيق ذلك من مراجعة كتب اللغة المبسوطة .

( واجيب ) عن هذا الاعتراض ( بمنع هذا الاشتراط ) اى اشتراط كون الخبر فعليا ( لتصريح ائمة التفسير بالحصر في قوله تعالى وما انت علينا بعزيز وما انت عليهم بوكيل وما انا بطارد الذين امنوا ونحو ذلك ) من الايات ( مما الخبر فيه صفة لا فعل وفيه ) اى في الجواب ( بحث ) لان المجيب سلم ان التقديم في قول الشاعر مفيد للتخصيص والحصر كالايات وذلك فاسد ( لظهور ان الحصر في قولهم خفوف غير مناسب للمقام ) اذ الظاهر والمناسب للمقام ان الشاعر لم يقصد انهم خفوف لا غيرهم بل قصد التقوى وتحقيق انهم خفوف اذا نزل بهم الضيف .

( واجيب ) عن هذا الاعتراض ( ايضا بانه ) اى المفتاح ( لايريد بالتخصيص ههنا ) اى في قوله ومثل افادة زيادة التخصيص الخ .

( الحصر ) والقصر ( بل ) اراد بذلك ما تقدم نقله عنه في اول بحث ذكر المسند اليه اعنى ( التخصيص بالذكر ) الذي اشار اليه في قوله واما الحالة المقتضية لذكر المسند اليه فهى اى تلك الحالة ان

يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين وقد شرحنا كلامه هذا هناك مفصلا فراجع ( وهذا ) الجواب ( سديد ) ومتين ( لكن في بيان كون التقديم ) اى تقديم المسند اليه ( مفيدا لزيادة التخصيص ) الذكرى ( نوع خفاء ) لان التخصيص الذكرى لا يقبل الزيادة والنقصان اللهم الا ان يقال ان الاضافة في قوله زيادة التخصيص للبيان اى الزيادة التي هي التخصيص فحينئذ يرتفع الخفاء فتامل جيدا .

( عبد القاهر قد اورد في دلائل الاعجاز كلاما ) طويلا (حاصله ما اشار اليه المصنف بقوله وقد يقدم المسند اليه ليفيد التقديم تخصيصه بالخبر الفعلي اى قصر الخبر الفعلى عليه ) اي على المسنداليه «والتقييد» اى تقيد الخبر ( بالفعلى مما يفهم من ) ضمن ( كلام الشيخ ) عبد القاهر ( وان لم يصرح ) الشيخ ( به ) اي بالتقييد ( و ) لكن (صاحب المفتاح ) مخالف للشيخ لانه ( قائل بالحصر فيما اذا كان الخبر من المشتقات ) كما تقدم انفا في ( نحو وما انت علينا بعزيز ) وغيره من الايات المتقدمة ( أن ولى ) المسند اليه ( حرف النفي اى ان كان المسند اليه ) واقعا ( بعد حرف النفي بلا فصل ) وكلمة ولى ماخوذة « من قولهم » اى العرب « فلان وليك اى قرب منك » حاصله ان ولى يدل على ان المراد انه يجب ان لايكون بين حرف النفي والمسند اليه فاصل وكون مادة ولى دالا على ذلك من المسلمات عندهم يدل على ذلك قول الجامي في بحث نعت اسم لا التي لنفي الجنس عند قول ابن الحاجب نعت المبنى الاول مفردا يليه ان هذا القيد ( يعني يليه ) احتراز عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريف فراجع كلامه .

( نحو ما انا قلت هذا اى لم اقله مع انه مقول لغيرى فالتقديم يفيد نفي الفعل ) اى القول ( عن المذكور ) اي عن ضمير المتكلم ( وثبوته ) اي الفعل ( لغيره ) اى لغير ضمير المتكلم ( على الوجه الذي نفى عنه من العموم والخصوص ) يعني اذا نفى عن المتكلم جميع الاقوال يثبت لغيره جميعها وان نفى عنه بعض الاقول يثبت لغيره بعضها ( فلا يقال هذا ) المثال ( الا في شيء ثبت انه مقول لغيرك وانت تريد نفي كونك القائل به ) اى بذلك الشيء ( لا ) في ( نفي القول مطلقا ) بان تريد ان ذلك الشيء لم يقل اصلا بمعنى انه ليس مقولا لي ولا لغيرى .

( ولا يلزم منه ) اى من ثبوت انه مقول لغيرك ( ان يكون جميع من سواك قائلا ) لذلك الشيء ( لان التخصيص ) المستفاد من التقديم ( انما هو بالنسبة الى من ) اي الى سواك الذي ( توهم المخاطب اشتراكك معه في القول ) بذلك الشيء فيكون قصر افراد او تردد في كونك القائل او سواك فيكون قصر تعيين ( او ) توهم ( انفرادك ) بالقول ( دونه ) اي دون سواك فيكون قصر قلب ( لا بالنسبة الى جميع من في العالم ) حاصله ان القصر المستفاد من التقديم في نحو المثال المذكور اضافي لا حقيقي .

( ولهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص ونفي الفعل عن المذكور ) المتقدم ( مع ثبوته ) اى الفعل ( لغيره ) اي لغير المذكور ( لم يصح ما انا قلت هذا ولا غيرى ) وذلك ( لان مفهوم الاول اعنى ما انا قلت يفيد ثبوت قائلية هذا القول ) المتنازع في فاعله ( لغير المتكلم ) بناء على ما تقدم من افادة التقديم ذلك تحقيقا للاختصاص المستفاد من

التقديم ( ومنطوق الثاني اعني ولا غيرى ) يفيد ( نفى قائليته عـن الغير وهما ) اي ثبوت القائلية لغير المتكلم ونفيها عن غير المتكلم ( متناقضان ) اذ يلزم من صدق احدهما كذب الاخر وبالعكس فلا يصح الا احدهما اما الاول او الثاني.

« بل يجب عند قصد هذا المعنى » اي نفى القول مطلقا بمعنى انه لم يقل اصلا اى ليس مقولا لى ولا لغيري « ان يؤخر المسنداليه ويقال ما قلته انا ولا احد غيري » والمراد من المسند اليه الذي اخر هو تاء المتكلم لا لفظة انا لانه تاكيد للمسند اليه فتبصر .

والحاصل انه لايصح ما انا قلت هذا ولاغيري مريدا به نفى القول مطلقا اي نفيه عنك وعن غيرك لاستلزامه التناقض بين مفهوم الصدر ومنطوق الذيل على ما بيناه .

« اللهم الا اذا قامت قرينة على ان التقديم لغرض اخر غير التخصيص كما اذا ظن المخاطب بك ظنين فاسدين احـدهما انك قلت هـذا القول » واقعا .

« والثاني انك تعتقد » لنسيان او عناد او نحو ذلك من الاسباب « ان قائله » اي قائل هذا القول « غيرك فيقول » المخاطب « لك انت قلت » هذا القول « لا غيرك فتقول له » رد الظنه الفاسد الاول « ما انا قلته » وتقول رد الظنه الفاسد الثاني « ولا احد غيرى قصدا الى انكار نفس الفعل فتقدم المسند اليه » لا للتخصيص بل « ليطابق » كلامك من حيث تقديم المسند اليه « كلامه » اي كلام المخاطب والمطابقة بين الكلامين امر مرغوب فيه عند البلغاء فليس الغرض من التقديم التخصيص حتى يستلزم التناقض فلا مانع حينئذ من كون المراد من ذلك نفى الفعل مطلقا « و » لكن لا يذهب عليك ان « هذا »

اي صحة ذلك « انما يكون فيما » اي في فعل « يمكن انكاره كما في هذا المثال » فان الفعل فيه هو القول الذي ادعى وجوده وصدوره من المتكلم فيمكن انكار وجوده وصدوره من المتكلم وغيره « بخلاف قولك ما انا بنيت هذه الدار ولا غيري فانه لا يصح » لان الفعل فيه بناء الدار الموجود المشاهد المحسوس والضرورة قاضية بان الدار الموجود المشاهد المحسوس لا بد لها من بان ينبيها ويوجدها وبمثل هذا يستدل على اثبات الصانع للعالم « ولا » يصح ايضا « ما انا رايت احدا » من الناس كذا في الايضاح « لانه » اى هـذا التركيب بما فيه من الخصوصيات التي ياتي بيانها « يقتضى ان يكون انسان غير المتكلم قدر اي كل احد لانه قـد نفي عن المتكلم الرؤية على وجـه العموم في المفعول فوجب أن تثبت » الرؤية « لغيره » اي لغير المتكلم « ايضا على وجه العموم » في المفعول « لما تقدم » من ان الثبوت لغير المتكلم على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص والعموم ههنا محال وذلك ظاهر .

« قال المصنف » في الايضاح في بيان عدم صحة هذا التركيب ما حاصله « لان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد من الناس وقد تقدم ان الفعل الذي يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور هو بعينه الفعل الذي نفي عن المذكور » فيلزم ان يثبت لغير المتكلم الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس ومن المعلوم ان ذلك محال .

« وفيه » اي فيما قال المصنف في الايضاح في بيان عدم صحة هذا التركيب « نظر لانا لا نسلم ان المنفي هو الرؤية الواقعـة على كل احد من الناس بل » المنفي « الرؤية الواقعة على فرد من افراد الناس »

كما هو صريح لفظ احد من الناس في هذا التركيب « والفرق » بين المنفيين « واضح » جلي لمن كان له المام بسور القضايا المحصورة ( فان الاول ) اي كون المنفى هو الرؤية الواقعة على كل احد من الناس « يفيد السلب الجزئي » لما ثبت في محله من ان ليس كل سورالسالبة الجزئية فعليه لا يلزم من هذا التركيب محال « لان نفى الرؤيةالواقعة على كل احد » عن المتكلم « لا ينافيه اثبات الرؤية الواقعة على البعض » لغير المتكلم فلا وجه للحكم بعدم صحة هذا التركيب فما ذكر المصنف في بيان عدم صحة هذا التركيب على خلاف مطلوبه ادل .

« والثاني » اي كون المنفى هو الرؤية الواقعة على فرد من افراد الناس على ما هو صريح لفظ احد في هذا التركيب « يفيد السلب الكلى لوقوع النكرة في سياق النفي » وقد ثبت في محله انها حينئذ تفيد العموم فيثبت المحالية اذ اختصاص المتكلم بالسلب الكلي اى سلب الرؤية الواقعة على جميع الناس يقتضى اثباتها اى اثبات الرؤية الواقعة على جميع الناس لغير المتكلم لما تقدم من ان المثبت لغير المذكور لا بد فيه من ان يكون كالمنفى عن المذكور ان عاما فعام وان خاصا فخاص ومن المعلوم ان الرؤية الواقعة على جميع الناس في نفسها محال فضلا عن ان يثبت للغير فبذلك يثبت عدم صحة هذا التركيب « ولهذا » اي ولكون المنفى في هذا التركيب كما بينا هو الرؤية الواقعة على فرد من افراد الناس لا الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس كما توهمه المصنف في الايضاح « حمله » اى هذا التركيب « كثير من الناس على انه » اى هذا التركيب بدون لفظ كل « سهو من الكاتب » اي ان الكاتب اسقط لفظ كل من هذا التركيب « والصواب » في

نسخة الاصل ( ما انا رايت كل احد ) من الناس فيكون المثبت للغير هو الرؤية الواقعة على كل احد من الناس اي جميعهم فيلزم المحال فيصح ما قاله المصنف في الايضاح فلا يصح هذا التركيب بناء على نسخة الاصل فلا يرد النظر المذكور )

فتحصل من هذا الحمل ان لفظ كل كان مكتوبا في هذا التركيب في نسخة الاصل فعدمه من سهو الكاتب هذا حاصل ما اعتذر به كثير من الناس عن عدم لفظ كل في هذا التركيب تقوية لما قاله المصنف في الايضاح ( واعتذر عنه ) اي عن عدم لفظ كل ( بعضهم ) اى بعض الناس ( بوجهين ) اخرين ( احدهما انه ) اى ما قاله المصنف في الايضاح ( مبنى على ما ذكره ائمة اللغة ) في الكتب المبسوطة ( من ان احدا اذا لم يكن همزته بدلا عن الواو لا يستعمل في الا يجاب الا مع ) لفظة ( كل ) كما يستفهم ذلك من كلام الرضى في اول باب اسماء العدد حيث قال ولا يقع احد في ايجاب يراد به العموم فلا يقال لقيت احدا الا زيدا خلافا للمبرد انتهى ( فيلزم ان يكون ) هذا التركيب اى ( ما انا رايت احدا ردا على من زعم انك رايت كل احد لانه ) اى ما زعمه ( ايجاب فلا يستعمل بدون ) لفظة ( كل ) فاذا كان هذا التركيب ردا على ما زعم ينبغى ان يقدر فيه لفظة كل ليطابق الراد المردود فيصح ما قاله المصنف من ان المنفى هو الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس .

( و ) الوجه ( الثاني ان احدا يستعمل بمعنى الجمع ولهذا ) اى لكونه بمعنى الجمع ( صح دخول بين عليه ) قال في المصباح بين ظرف مبهم لا يتبين معناه باضافته الى اثنين فصاعدا وما يقوم مقام

ذلك كقوله تعالى عوان بين ذلك ( و ) صح ( عود ضمير الجمع اليه في قوله تعالى لا نفرق بين احد من رسله ) هذا مثال لدخول بين عليه ( و ) اما مثال عود ضمير الجمع اليه فهو قوله تعالى ( فما منكم من احد عنه حاجزين و ) لهذا ايضا ( فسروه في قوله تعالى لستن كاحد من النساء بمعنى جماعة من جماعات النساء ) .

قال الرضي في اول باب اسماء العدد واما احد فيستعمل مطردا لعموم العلماء بعد نفي او نهي او استفهام او شرط نحو ما جاءني من احد ويلزمه الافراد والتذكير قال الله تعالى لستن كاحد من النساء ان اتقيتن وتعريفه حينئذ نادر انتهى .

( وعدم جريان هذه الاحكام ) الثلاثة المذكورة ( في كل نكرة منفية يدل على ان هذا ) اى عدم صحة هذا التركيب وامتناعه ( ليس مبنيا على انه ) اي لفظ احد ( نكرة وقعت في سياق النفي كما توهمه البعض ) الذي اشار التفتازاني الى توهمه بقوله والثاني يفيد السلب الكلي لوقوع النكرة في سياق النفي بل لخصوص لفظ احد لكونه بمعنى الجمع لصحة ما ذكر من الاحكام الثلاثة المذكورة .

( وظاهر كلام الصحاح انه ) اى كون لفظ احد بمعنى الجمع ( بحسب وضع اللغة لانه ) اى الصحاح ( قال هو ) اي لفظ احد ( اسم لمن يصلح ان يخاطب به ) اى لذوي العقول والعلماء كما تقدم انفا في كلام الرضي ( يستوى فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث ) ومن هنا قال الرضي في كلامه المتقدم انفا ويلزمه الافراد والتذكير ( وقيل هو ) اي كون لفظ احد بمعنى الجمع ( مبنى على ان احد اسم في معني الواحد ) اي هو صفة في المعنى ( لاينغير بتغير

الموصوف ) اي يطلق على المفرد والمثنى والجمع بصيغة واحدة كالجنب على ما صرح به السيوطي ( فيجوز ان يعتبر معه موصوفه مفردا او مثنى ومجموعا مذكرا او مؤنثا اى احدا من الافراد او المثنيات او الجماعات واذا كان احد هنا في معنى الجمع يكون المعني ) في هذا التركيب ( ما انا رايت جميع الناس فيلزم المحال المذكور ) اي ثبوت الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس للغير .

( وكلاهما ) اي كل واحد من الوجهين الذين اعتذر بهما البعض ( فاسد ) وذلك ( لان هذا الامتناع ) والمحالية كما يأتي بعيد هذا « جار في غير هذا التركيب ايضا مما ليس فيه لفظ احد « نحو ما انا رايت رجلا وما انا اكلت شيئا انا قلت شعرا وغير ذلك مما وقع بعد الفعل المنفي نكرة على ما سيجيء فلا يكون الخصوصية لفظ احد اثر » الى هنا كان الكلام في بيان فساد الوجهين معا .

واما البيان المختص بفساد الوجه الاول فهو قوله « وايضا يجوز ان يكون احد هنا مبدل الهمزه من الواو مثله في قوله تعالى قل هو الله احد » بل هو الاولى بالقول وفاقا للرضي فانه قال في باب أسماء العدد قال ابو على همزة احد المستعمل في غير الموجب للاستغراق اصلية لا بدل من الواو واما في الموجب نحو قل هو الله احد فهي بدل اتفاقا كانه لما لم ير في نحو ما جائني احد معنى الوحدة ارتكب كون الهمزة اصلا والاولى ان يقول همزته في كل موضع بدل من الواو ومعنى ما جائني احد ما جائني واحد فكيف ما فوقه انتهى .

« و » اما بيان الفساد المختص بالوجه الثاني فهو قوله ويجوز « ان لا يكون » احد في هذا التركيب « بمعنى الجمع واو سلم » انه في

هذا التركيب بمعنى الجمع « فيكون المعنى » اى معنى هذا التركيب « ما انا رايت جمعا من الناس والمنفى حينئذ هو الرؤية الواقعة علي جماعة من الناس لا علي جميع الناس » والرؤية كذلك شيء ممكن فاين المحالية .

« فالحاصل من نفى الروية الواقعة على كل احد نفى العموم الذى هو سلب جزئى » لما ثبت في محله ان ليس كل سور السالبة الجزئية « وقولنا ما انا رايت أحدا او رجلا او نحو ذالك » نحو ما انا قلت شعرا ما انا كلمت شيئا يفيد عموم النفي الذي هو سلب كلى وتخصيصه» اى تخصيص عموم النفي « بالمتكلم يقتضى ان لا يكون غيره بهذه الصفة اعنى يجب ان لا يصدق على الغير » اى غير المتكلم « انه لم يرا احدا وعدم صدقه عليه » اى على الغير « لا يقتضى ان يكون قدر اى كل احد » اى لا يقتضى ان يصدق عليه الموجبة الكلية « بل يكفيه ان يكون راى احدا » اى ان يصدق عليه الموجبة الجزئية « لان السلب الكلي يرتفع بالايجاب الجزئي ) وبعبارة اخرى لان نقيض السالبة الكلية الموجبه الجزئية .

فالمتحصل من ذلك انه لو كان نحو ما انا رايت احدا من الناس سالبة جزئية لصح الاعتذار مما ذكره المصنف لكنه ليس بسالبة جزئية بل سالبة كلية فلا يصح الاعتذار .

( لا يقال السلب الكلي يستلزم السلب الجزئى ) مثلا سلب الحجرية عن جميع افراد الانسان يستلزم سلبها عن بعض افراده كالجهال مثلا وبعبارة اخرى كلما صدق السالبة الكلية على موضوع صدق السالبة الجزئيه عليه لوضوح ان الكل يستلزم الجزء ومن هنا قيل بالفارسية

چون كه صد امد نودهم پيش ما است .

( فيصح ) في هذا التركيب انه يدل على ( ان الرؤية الواقعة على كل احد منفية ) غاية الامر ان دلالته على ذلك بالاستلزام ( و ) حينئذ ( يتم ما ذكره المصنف ) في الايضاح من ان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس الخ .

( لانا نقول المعتبر ) فيما نحن فيه اي في افادة تقديم المسند اليه تخصيصه بالخبر الفعلي بحيث يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص ( هو المفهوم الصريح ) اي الدلالة المطابقية لا الالتزامية ( والا ) اي وان لم يكن المعتبر المفهوم الصريح ( لزم امتناع ما انا ضربت زيدا لان نفي ضرب زيد يستلزم نفي الضرب الواقع على كل احد ) وبعبارة اخرى اذا صدق ان المتكلم لم يضرب زيدا يصدق انه لم يضرب كل احد وذلك لان صدق ضرب الكل موقوف على عدم خروج زيد من الكل فاختصاص النفي كذلك بالمتكلم يستلزم ثبوت الضرب الواقع على كل احد لغيره ( و ) حينئذ ( يلزم المحال المذكور ) لوضوح ان صدور الضرب الواقع على كل احد من البشر محال .

( وتحقيقه ) اي تحقيق قوله لانا نقول المعتبر الخ ( ان اختصاص الملزوم بالشيء ) اي قصر الملزوم على الشيء يعني قصر السلب الكلي على المتكلم ( لا يوجب اختصاص اللازم به ) اي لا يوجب قصر اللازم عليه يعني قصر السلب الجزئي على المتكلم حتى يفيد ان نقيض هذا السلب الجزئي وهو الايجاب الكلي ثابت لغير المتكلم فيلزم المحال المذكور ( لجواز كونه ) اي اللازم اي السلب الجزئي ( اعم ، فلا مانع من

ثبوت السلب الجزئي لغير المتكلم ايضا فلا وجه للقول بان نقيض هذا السلب الجزئي ثابت لغير المتكلم لا ستلزام ذلك اجتماع النقيضين والمقام نظير النار والحرارة فان اختصاص النار بشيء لا يوجب اختصاص الحرارة بذلك الشيء وذلك واضح بين :

( وقال الفاضل العلامة في شرح المفتاح ) في بيان عدم صحة هذا التركيب وامتناعه ( ان المفعول في قولنا ما انا رايت احدا لما كان عاما لوقوعه في سياق النفي يلزم ان يكون معتقد المخاطب عاما كذلك وهو ) اى معتقد المخاطب ( انك رايت كل احد في الدنيا ) اي كل انسان موجود في الدنيا ( لان الخطاء في هذا المقام ) اي في مقام تقديم المسند اليه للتخصيص والحصر ( انما يكون في الفاعل ) الذي صدر عنه الفعل على وجه العموم او الخصوص ( فقط ) لا في غير الفاعل ( كما هو حكم القصر ) اذ من حكم القصر والتخصيص ان ان يرد النفي على الفعل المسلم ثبوته وانما وقع الخطاء في شيء واحد من متعلقاته وهو ههنا فاعل ذلك الفعل لا غيرة ( فيلزم ان يكون ما نفي من الفعل الواقع على المفعول على الوجه المذكور متفقا بين المتكلم والمخاطب ان عاما فعام وان خاصا فخاص اذ لو اختلفا عموما وخصوصا لم يكن الخطأ ) حينئذ ( في الفاعل فحسب ) بل فيه وشيء اخر اعني العموم والخصوص ( والتقدير ) اي المفروض في المقام اى في مقام الحصر ( بخلافه ) لما مر من ان من حكم القصر ان يقع الخطأ في شيء واحد وهو ههنا الفاعل فقط فلا يصح هذا التركيب لان صدور الرؤية على وجه العموم محال من اى شخص كان ( واعترض عليه بعض المحققين بان الباقي بعد تعيين الفاعل ههنا ) اي في هذا

التركيب ( هو السلب الكلي اعنى عدم رؤية احد من الناس فيجب ان يكون المخاطب معتقدا ان انسانا لم ير احدا من الناس واصاب في ذلك ) المعتقد ( لكنه اخطأ في تعينه ) اي في تعيين الفاعل ( فزعم انه ) اي الفاعل ( غيرك او انت بمشاركة الغير فنفيت وهمه ) اي زعمه ( وحصرت في نفسك هذا السلب ) الكلى ( اعنى عدم رؤية احد من الناس ) فيكون هذا التركيب على الزعم الاول قصر قلب وعلى الزعم الثاني قصرا فرادا وان كان المخاطب مترددا في الفاعل فهذا التركيب قصر تعيين وكيف كان فالمثبت لغير المتكلم هوالسلب الكلى لا الايجاب الكلي فالتركيب صحيح لا غبار عليه ( اذ لو اختلف الفعلان ) اى الفعل المحصور في المتكلم والفعل المثبت للغير ( ايجابا وسلبا لم يكن الخطأ في الفاعل فحسب ) والتقدير بخلافه .

( فهذه هي الكلمات الدائرة في هذا المقام على السنتهم وهي ) اي الكلمات ( متقاربة ) في انها صادرة من دون تامل صادق وتحقيق عن روية ونظر صحيح .

( ومنشأها ) اي الكلمات ( انهم ) اى الذين هذه الكلمات دائرة على السنتهم ( لم يحافظوا على محصل كلام الشيخ ولم يفرقوا بين تقديم المسند على الفعل وحرف النفي جميعا وتقديمه على الفعل دون حرف النفي عند قصد التخصيص فجعلوا التخصيص في نحو ما انا قلت كذا ) وهو محل البحث في المقام ( مثله ) اى مثل التخصيص ( في نحو انا ما قلت كذا ) وهو ليس من محل النزاع في شيء .

( وليس هذا اول قارورة كسرت في الاسلام ) قيل انه حكى ان رجلا في زمان الصحابة خالف شريعة النبي ص فقالوا هذا اول

قارورة كسرت في الاسلام ثم خالف رجل اخر شـريعته ص فقالوا ليس هذا اول قارورة كسرت في الاسلام فيضرب هذا المثل على الامر الذي ليس من الامور العجيبة والمراد منه ههنا ان عدم المحافظة الصادر من هؤلاء وعدم تفرقتهم بين شيئين مختلفين في الاحكام ليس من الامور التي لم يقع مثلها من العلماء غير المتاملين فيا لها من نظير .

( فنقول محصول كلامه ) اى الشيخ ( انه اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا ) نحو انا ما سعيت في حاجتك ( فحكمه ) اى فحكم هذا النوع من التقديم ( حكم المثبت ) فانه ( تاتي تارة للتقوى وتارة للتخصيص كما يذكر ) في المتن ( عن قريب ) في قوله والا فقد ياتي للتخصيص الخ .

( و ) اما ( اذا قدم ) المسند اليه ( على الفعل ) فقط ( دون حرف النفي ) نحو ما انا سعيت في حاجتك ( فهو ) اى هذا النوع من التقديم ( للتخصيص قطعا ) اي دائما .

( لكن فرق بين التخصيصين في النفي فان قولك انا ما سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص انما يقال لمن اعتقد عدم سعي في حاجته واصاب فيه ) اي في اعتقاد عدم السعي في حاجته ( لكنه اخطأ في فاعله الذى لم يسع فزعم انه غيرك ) فترد خطائه الى الصواب فتقول انا ما سعيت في حاجتك تعني من ذلك ان الفاعل لعدم السعي انا لا غيرى فيكون قصر قلب .

( او ) زعم انه اي الفاعل لعدم السعى « انت بمشاركة الغير » على سبيل الجزم فيكون قصرا قرادا وعلى سبيل الترديد بينك وبين غيرك فيكون قصر تعيين .

« كما ان قولك انا سعيت في حاجتك » الذي لا نفي فيه « انما يقال لمن اعتقد وجود سعي » في حاجته « واصاب فيه لكنه اخطأ في فاعله الذي سعى فزعم انه » اي الفاعل الذي سعى « غيرك » فترد خطائه الى الصواب فتقول انا سعيت في حاجتك تعني بذلك ان الفاعل للسعي انا لا غيري فيكون قصر قلب ( او ) زعم انه اى الفاعل للسعى ( انت بمشاركة الغير ) على سبيل الجزم فيكون قصر افراد او على سبيل الترديد بينك وبين غيرك فيكون قصر تعيين .

( واما نحو ما انا سعيت في حاجتك ) الذي هو مورد البحث في المقام ( فهو على ما اشار اليه الشارح العلامة ) وقد تقدم كلامه انفا ( انما يقال لمن اعتقد وجود سعي واصاب فيه ) اي في اعتقاد وجود السعي ( لكنه اخطأ في فاعله ) اي في فاعل السعي ( الذي سعى فزعم انه ) اي الفاعل ( انت وحدك ) فتقول ما انا سعيت في حاجتك تعني بذلك ان الفاعل الذي سعى انما هو غيرى لا انا فيكون قصر قلب .

( او ) زعم انه اي الفاعل ( انت بمشاركة الغير ) على سبيل الجزم فيكون قصر افراد او على سبيل الترديد بينك وبين غيرك فيكون قصر تعيين ( ولا بد فيه ) اى في هذا التركيب ( من ثبوت اصل الفعل قطعا ) اي السعي مثلا ( على الوجه الذي ذكر في النفي ان عاما فعام وان خاصا فخاص ) يدل على ذلك انه ( قال الشيخ اذا قلت ما انا قلت هذا قد نفيت ان تكون القائل لهذا القول وكانت المناظرة ) بينك وبين مخاطبك ( في شيء ثبت انه مقول ولهذا ) اي ولكون المناظرة في شيء ثبت انه مقول ( لم يصح ان يكون المنفي عاما وكان خلفا من القول ان تقول ما انا قلت شعرا قط ما

انا اكلت شيئا ما انا رايت احدا من الناس لاقتضائه ان يكون ) في المثال الاول ( انسان قد قال كل شعر في الدنيا و » في المثال الثاني انسان قد « اكل كل شيء يؤكل و » في المثال الثالث انسان قد « راى كل احد في الدنيـا فنفيت ان تكون انت اياه » اى ذلك الانسان فيلزم من ذلك المحال ضرورة ان وجود انسان كذلك محال لمحالية ثبوت الافعال الثلاثة المذكورة فتدبر جيدا :

« هذا كلامه » في الفعل الذي ثبت انه موجود « فاذا اعتقـد مخاطب ان هناك انسانا لم يقل شعرا قط او لم ياكل اليوم شيئا او لم ير احدا من الناس واصاب في ذلك » الاعتقاد « لكنه اخطأ في تعيينه » اي في تعيين ذلك الانسان « فزعم » المخاطب « انه » اي ذلك الانسان « غيرك او » زعم انه اي ذلك الانسـان « انت بمشاركة الغير » جزما او ترديدا « فلا بد وان تقول له » اي للمخاطب انا ما قلت شعرا قط انا ما اكلت اليوم شـيئا انا ما رايت احدا من الناس ويكون هذا » اي كل واحد من هذه الاقوال « معنى صحيحا » فيكون هذه الاقوال قصر قلب في الزعم الاول وقصرا افراد في الزعم الثاني وقصر تعيين في الزعم الثالث .

« كما اذا قلت انا الذي لم يقل شعرا انا الذي لم ياكل اليوم شيئا انا الذى لم ير احدا من الناس » وانما يكون كل واحد من هذه الاقوال معنى صحيحا « لان اللازم من هذا التخصيص » اى تخصيص السالبة الكلية في هذه الاقوال بالمتكلم « ان لا يصدق هذا الوصف » اى السلب الكلي « على الغير ويكفى فيه » اي في عدم صدق هذا الوصف « ان يكون احد قد قال شعرا واكل شيئا وراى احدا »

اذ يكفى في رفع السلب الكلي عن غير المتكلم صدق الايجاب الجزئي عليه اي على غير المتكلم وذلك واضح .

« ولا يصح في هذا المقام » اي في مقام تخصيص السالبة الكلية بالمتكلم ونفيها عن غيره « ان يقال ما انا قلت شعرا » بتقديم المسند اليه على الفعل دون حرف النفي وكذلك « ما انا اكلت شيئا ما انا رايت احدا لانه » اى كل واحد من هذه الامثلة التي قدم المسند اليه على الفعل دون حرف النفي « انما يكون عند القطع بثبوت الفعل على الوجه الذي ذكر في النفي من العموم والخصوص ولم يقل احد انه يستعمل للرد على من اصاب في نفي الفعل واخطأ فيمن نفي الفعل منه وزعم انه غير المذكور » اي غير المتكلم في الامثلة الثلاثة « وحده او بمشاركة المذكور كما اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا » فانه حينئذ يستعمل للرد المذكور لا ما قدم فيه المسند اليه على الفعل دون حرف النفي « بل الواجب فيما يلى حرف النفي » اى فيما قدم المسند اليه على الفعل دون حرف النفي « ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد ثبوت الفعل على الوجه المذكور » من العموم والخصوص « مخطئا في اعتقاد ان فاعله هو المذكور » اى المتكلم في الامثلة المذكورة سابقا « وحده او بمشاركة الغير » جزما او ترديدا على ما سبق بيانه ( فليتامل ) هذا ما تقرر عندى في شرح هذا المقام العويص ولا اظن ان تجد عند غيرى ما فيه محيص ومن الله التوفيق .

( و ) لهذا اى ولان التقديم يفيد التخصيص ونفى الفعل عن المذكور مع ثبوته لغيره « لا » يصح ايضا « ما انا ضربت الا زيدا لانه » اى هذا التركيب اي تقديم المسند اليه على الفعل دون حرف

النفي » يقتضي ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد لان المستثنى منه في الاستثناء المفرغ « مقدر عام » يدخل فيه المستثنى فالتقدير ما انا ضربت كل احد الا زيدا ( فيجب ان يكون ) المستثنى منه المقدر ( في المثبت ) لغيرك ( كذلك ) اي عاما ( لما تقدم ) من ان التقديم اي تقديم المسند اليه على الفعل يفيد نفيه عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذي نفى عنه من العموم والخصوص .

( وفي هذا ) اي في عطف ما انا ضربت الا زيدا على ما انا قلت هذا ولا غيري وادخاله في سياق قوله ولهذا لم يصح ( اشارة الى الرد على الشيخين عبد القاهر والسكاكي وغيرهما حيث عللوا امتناع ما انا ضربت الا زيدا ) بمقدمتين الاول ( بان نقض النفي بالايقتضي ان تكون ضربت زيدا ) كما هو الحكم في كل استثناء من المنفي ( و ) المقدمة الثانية ان ( تقديم الضمير وايلائه حرف النفي ) اي ايقاعه بعد حرف النفي ( يقتضي ان لا تكون ضربته ) فالتركيب مستلزم للتناقض فعلة امتناع هذا التركيب عند الشيخين واتباعهما استلزامه التناقض بدليل هاتين المقدمتين .

( يعني ان علة امتناعه ) اي هذا التركيب ( ما ذكرناه ) من انه يقتضي ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد الخ ( لا ما ذكروه ) من استلزامه التناقض بدليل المقدمتين (لانا لانسلم ) المقدمة الثانية اي نمنع ( ان ايلاء الضمير يقتضي ذلك ) اي ان لا تكون ضربته فلا تناقض في هذا التركيب فبطل ما عللوا به امتناعه .

( وجوابه ) اي جواب ما ذكره المصنف في ابطال ما عللوا به

امتناع ما انا ضربت الا زيدا ( انه قد سبق ) في محصول كلام الشيخ ( ان مثل هذا ) التقديم ( اعني تقديم المسند اليه وايلائه حرف النفي ) وبعبارة اخرى تقديم المسند اليه على الفعل دون حرف النفي ( انما يكون اذا كان الفعل المذكور بعينه ثابتا متحققا متفقا بينهما ) اى بين المتكلم والمخاطب ( وانما تكون المناظرة ) والمناقشة بينهما ( في فاعله ) اي في فاعل الفعل الثابت المتحقق المتفق عليه ( فقط ) لا في غير الفاعل من اجزاء هذا التركيب ( ففي هذه الصورة ) اى في صورة تقديم المسند اليه على الفعل دون حرف النفي ( يجب ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد وقوع الضرب على من عدا زيد مخطئا في اعتقاد ان فاعله ) اى فاعل الضرب الواقع على من عدا زيد ( انت فتقصد رده ) اى رد المخاطب « الى الصواب بقولك ما انا ضربت الا زيدا لانه » اى هذا التركيب « لنفي ان تكون انت الفاعل لا لنفي الفعل يعني ان ذلك الضرب الواقع على من عدا زيد مسلم لكن فاعله غيرى لا انا فاذا كان النزاع في فاعل هذا الضرب المعين الواقع على غير زيد وانت قررته ونفيت أن تكون انت فاعله فلا يكون زيد مضروبا لك » بهذا الضرب « ولا لغيرك ايضا » فالمقدمة الثانية صحيحة فصح ما عللوا به امتناع هذا التركيب « وهذا » الذى ذكرنا من صحة المقدمة الثانية والتناقض « تحقيق ما ذكره العلامة في شرح المفتاح » حيث قال العلامة « ان التقديم » اى تقديم المسند اليه المتكلم على الفعل دون حرف النفي « يقتضي ان ينفى عنه » اى عن المتكلم « الفعل المعين ثم الاستثناء » اى الا زيدا « اثبات منه » اى من المتكلم « لنفسه عين ذلك الفعل» المنفي عنه ( فيتناقض بخلاف ما ضربت الا زيدا ) بدون تقديم المسند

اليه فان النفي لا يتوجه الى ضرب معين وحينئذ يكون نفي الضرب محمولا على افراد غير زيد والاثبات لزيد فيتاتى التوفيق ) في تركيب ماضربت الا زيدا اى لا تناقض فيه بخلاف ما انا ضربت الازيدا فانه فيه تناقض كما بينا وكما حققه العلامة .

والحاصل ان في صورة تقديم المسند اليه وايلائه حرف النفي ضرب معين واحد يثبت لزيد باعتبار المقدمه الاولى اعني نقض النفي بالا وينتفى عنه ذلك الضرب المعين باعتبار المقدمة الثانية اعنى تقديم المسند اليه وايلائه حرف النفي وهذا تناقض ظاهر بخلاف ما ضربت الا زيدا فان الضرب فيه كما بينا غير معين فلا مانع من حمل نفي الضرب على افراد غير زيد واثباته على زيد ولا يلزم من ذلك تناقض اصلا .

( لا يقال ) في رد المقدمة الثانية وفي دفع التناقض انه ( يجوز ان يكون هناك ) اى في صورة تقديم المسند اليه وايلائه حرف النفي ( ضربان وقع احدهما على من عدا زيدا والاخر على زيد ووقعت المناظرة في فاعل الاول ) اى الضرب الذى وقع على من عدا زيدا ( فنفاه المتكلم من نفسه واثبته لغيره فيلزم ان لا يكون زيد مضروبا له ) اى للمتكلم ولا لغيره ( بهذا الضرب الذى نوظر في فاعله ) اذ المفروض ان هذا الضرب واقع على من عدا زيدا ( ولا يلزم ان لا يكون زيد مضروبا له ) اى للمتكلم ( اصلا ) اذ لا مانع من ان يكون زيد مضروبا للمتكلم بضرب اخر غير الضرب الاول الذى وقعت المناظرة في فاعله ولا ضير فيه اذ لا تناقض فيه لتغاير محلي النفي والاثبات اى لتغاير الضرب المنفي عن زيد والضرب المثبت الواقع من المتكلم على زيد اذ الضرب الاول كما بينا واقع على من عدا زيدا والثاني الواقع من المتكلم

على زيد غير ذلك الضرب الاول فبطل ما عللوا به امتناع هذا التركيب من استلزامه التناقض ( لانا نقول ) في اثبات التناقض ان ( المنتقض بالا هو نفي الضرب ) الاول ( الذي وقعت المناظرة في فاعله فيكون هو ثابتا لزيد ومنفيا عنه وهذا ) اى اثبات الضرب الاول لزيد ونفيه عنه ( محال ) لانه تناقض صريح لاتحاد محل النفي والاثبات فصح ماعللوا به امتناع هذا التركيب من استلزامه التناقض .

الى هنا كان الكلام في منع المقدمة الثانية الواقعة في كلام الشيخين واتباعهما وفي منع ذلك المنع بما قررناه واوضحناه بحيث تحصل وعلم صحة المقدمة الثانية من مقدمتي دليل الشيخين ولاجل ذلك يقول ( وعندى ان ) المقدمة الاولى وهو ( قولهم نقض النفي بالا يقتضى ان تكون ضربت زيدا اجدر بان يعترض عليه فيقال ان النفى لم يتوجه الى الفعل اصلا بل الى ان يكون فاعل الفعل المذكور هو المتكلم والفعل المذكور هو الضرب الذى استثنى منه زيد ) فالفعل المذكور ليس بمنفي وذلك

لان مثل هذا التركيب اعنى تقديم المسند اليه وايلائه حرف النفي ليس كسائر الاستثناءات المفرغة فان مقتضى التقديم كما بينا ان يكون المذكور بعينه اى مع جميع قيوده المذكورة في التركيب مسلم الثبوت بخلاف سائر الاستثناءات المفرغة التي لم يقدم فيها المسند اليه نحو ما ضربت الا زيدا كما حققه العلامة في شرح المفتاح وقد تقدم كلامه فلا يقاس ما نحن فيه اعنى قولك ما انا ضربت الا زيدا بقولك ما ضربت الا زيدا ( فالاستثناء ) فيما نحن فيه ( انما هو من الاثبات دون النفي فلا يكون من انتقاض النفى بالا في شيء ) فبطلت المقدمة الاولى من مقدمتي الدليل المذكور في كلام الشيخين واتباعهما فبطل

ما عللوا به امتناع التركيب المذكور اعني ما انا ضربت الا زيدا فصح التركيب ولاتناقض فيه (كما اذا قلت لست الذي ضرب الا زيدا فكانه ) اى المخاطب بقولك ما انا ضربت الا زيدا .

( اعتقد ان انسانا ضرب كل احد الا زيدا وانت ذلك الانسان فنفيت ان تكون انت ذلك الانسان ) الذى ضرب كل احد الا زيدا هذا وليعلم انه لاخلاف بين المصنف وبين الشيخين واتباعهما في امتناع التركيب المذكور وانما الخلاف في تعليل امتناعه فلا تغفل .

( واعلم ) ايضا ( ان ماذكره المصنف ) في وجه الامتناع ( ليس فيه مخالفة لهم ) اى للشيخين واتباعهما ( في مجرد التعليل بل يظهر اثرها ) اى المخالفة ( في ) نحو ( قولنا ما انا قرات القران الا سورة الفاتحة ) مما يمكن اثبات الفعل المذكور بعينه اى مع جميع قيوده المذكورة في التركيب لغير المتكلم ( فانه لا امتناع فيه ) اى في هذا التركيب حينئذ ( عند المصنف لجواز ان يكون احد ) غير المتكلم ( قد قرء كل القران سوى الفاتحة ) وذلك ظاهر ( و ) اما (عندهم) اى الشيخين واتباعهما فمن الواضح انه ( يمتنع هذا ) التركيب ايضا مثل التركيب الذى لا يمكن اثبات الفعل المذكور لغير المتكلم (لاقتضائه ان تكون الفاتحة مقروة للمتكلم وغير مقروة له ) اى للمتكلم (وهذا محال ) لما فيه من التناقض الواضح .

( والاعطف على ، ما تقدم من قول الخطيب ( ان ولي النفي والمعنى) اى معنى المتن من قوله ان ولى النفي الى هنا انه ( ان ولى المسنداليه المقدم حرف النفي ) اى اخر عن حرف المنفى ( فهو ) كما بيناه مفصلا ومشروحا ( يفيد التخصيص ) والحصر ( قطعا ) ولا يحتمل غير

التخصيص والقصر ( سواء كان ) المسند اليه ( منكرا او معرفا مظهرا او مضمرا وان لم يل ) المسند اليه ( حرف النفي بان لا يكون في الكلام نفى اصلا نحو انا قمت او يكون )في الكلام نفى( لكن قدم المسند اليه على حرف النفي والفعل جميعا نحو انا ما قمت فقد يفيد ) التقديم حينئذ ( التخصيص ) والحصر ( وقد يفيد التقوى واليه اشار بقوله فقد ياتي اي التقديم للتخصيص ) والقصر ( ردا على من زعم انفراد غيره اي غير المسند ) المقدم ( المذكور به اى بالخبر الفعلى ) فيكون قصر قلب ( او زعم مشاركته اى الغير فيه في الخبر الفعلى ) فيكون قصر افراد او تعيين بناء على مار مزنا اليه فيما سبق .

( نحو ) قولك ( انا سعيت في حاجتك لمن زعم ان غيرك انفرد بالسعي في حاجته او ) زعم انه ( كان ) غيرك ( مشاركا لك فيه ) اي في الخبر الفعلى ( فيكون على الاول ) كما قلنا ( قصر قلب وعلى الثاني قصر افراد ) او قصر تعيين على مارمزنا اليه سابقا بعد الفراغ عن نقل كلام الشيخ عند قول الشارح فاذا اعتقد مخاطب ان هناك انسانا الخ .

( ويؤكد ) القصر ( على الاول ) اي اذا كان القصر للقلب ( بنحو لا غيرى مثل لا زيد ولا عمر ولا من سواى وما اشبه ذلك ) مما يؤدى النفى عن الغير( و ) يؤكد ( على الثاني ) اي اذا كان القصر للافراد ( بنحو وحدى مثل منفردا او متوحدا او غير مشارك ونحو ذلك ) مما يدل على الوحدة وعدم الاشتراك ..

وانما اختص صنف الاول من الالفاظ المذكورة بالاول والصنف الثاني منها بالثاني ( لان الغرض من التاكيد دفع شبهة خالجت قلب السامع والشبهة في الاول ) اي في قصر القلب ( ان الفعل صدرمن

غيرك وفي الثاني ) اى في قصر الافراد ( انه ) اى الفعل صدرمنك بمشاركة الغير ) ولا بد في دفع الشبهة مما يدل على الدفع صريحا ومطابقة ( والدال صريحا ومطابقة على دفع ) الشبهة ( الاول نحو لا غيرى وعلى دفع ) الشبهة ( الثاني نحو وحدى دون العكس )وذلك ظاهر .

( وقد ياتي ) التقديم ( لتقوية الحكم ) والاسناد ( وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص ) والقصر ( نحو هو يعطى الجزيل )فقدم فيه المسند اليه اعني هو ( قصدا الى ان تقرر ) وتثبت ( في ذهن السامع وتحقق انه يفعل اعطاء الجزيل ) اي العظيم والوسيع ( لا الى ان غيره لا يفعل ذلك ) الاعطاء حتى يكون التقديم للتخصيص والقصر ( وسبب تقويه تكرر الاسنادكما يذكر في باب ) المسند في بحث (كون المسند جملة ) هذا كله اذا كان الفعل مثبتا ( وكذا اذا كان الفعل منفيا فقد ياتى للتخصيص ) والقصر ( نحو انت ما سعيت في حاجتي )فقدم المسند اليه اعنى انت ( قصدا الى تخصيصه ) اي المخاطب بانت ( بعدم السعي وقد ياتي للتقوى ولم يمثل المصنف ) من الفعل المنفى(الا به) اى الا بالتقوى ( ليفرع عليه ) اى على التمثيل بالفعل المنفى ( التفرقة بينه ) اى بين تقوى الحكم ( وبين تاكيد المسند اليه فانه ) اي التقوى ( محل الاشتباه ) مع تاكيد المسند اليه ( بخلاف التخصيص ) فانه ليس محلا للاشتباه فمثال ما نحن فيه اي ما اذا كان الفعل منفيا ( نحو انت لا تكذب فانه ) اى هذا المثال الذي قدم فيه المسند اليه ( اشد لنفى الكذب ) عن المخاطب ( من لا تكذب ) وانما كان ذلك اشد لنفى الكذب من هذا لما في ذلك من تكرر الاسناد المفقود في هذا وهذا ظاهر لا اشتباه فيه .

( وكذا من لا تكذب انت مع ان فيه ) اي في لا تكذب انت ( تاكيدا ) للمحكوم عليه ( ولذا ) اى لان فيه تاكيدا للمسند اليه دون لا تكذب ( ذكره ) اى لا تكذب انت عاطفا ( بلفظ كذا لانه اي لان لفظ انت في لا تكذب انت لتاكيد المحكوم عليه لا الحكم لعدم تكرره ) اي الحكم ( فيه ) اى في لا تكذب انت .

( فقولنا لا تكذب نفى الكذب عن الضمير ) المخاطب (المستتر) فيه ( وانت مؤكد له ) اي للضمير المستتر ( على معنى ان المحكوم عليه بنفي الكذب هو الضمير ) المخاطب المستتر ( لا غيره ) اى لا غير الضمير .

( و ) ليعلم انه ليس معنى لا غيره هنا التخصيص والقصر ليفيد ان نفى الكذب منحصر في المخاطب ولا يوجد في غيره بل ( معنى لا غيره انك ) ايها المخاطب بهذا الكلام ( لا تظن ان عدم الكذب في هذه الحالة التي اتكلم فيها مسند الى غير الضمير ) المستتر ( وانما اسندته ) اى عدم الكذب ( الى الضمير ) المستتر ( على سبيل التجوز او السهو او النسيان وليس معناه ) اي معنى لا غير ( ان نفى الكذب منحصر فيه ) اى في المخاطب ( فليتامل ) فانه دقيق والحاصل ان انت في لا تكذب انت انما يدل على ان نسبة عدم الكذب الى المخاطب ليست بالمجاز ولا بالسهو ولا بالنسيان فلا يدل على التخصيص ولا على التقوى ( وكذا ) لفظ انا في ( قولنا سعيت انا في حاجتك لا يفيد التخصيص ولا التقوى بل يفيد صدور السعي من المتكلم نفسه من غير تجوز او سهو او نسيان ) حسبما بينا في لا تكذب انت .

( وهذا ) اي ما بينا في قولنا سعيت انا في حاجتك من انه لا يفيد التخصيص ولا التقوى الخ .

( الذى قصده صاحب المفتاح حيث قال وليس اذا قلت سعيت في حاجتك ) بلا تاكيد للمحكوم عليه ( او ) اذا قلت ( سعيت انا في حاجتك ) مع تاكيده ( يجب ان يكون ان عند السامع وجود سعي في حاجته وقد وقع خطأ منه ) اي من المخاطب ( في فاعله فتقصد ) باحد هذين المثالين ( ازالة الخطاء ) من المخاطب .

وبعبارة اخرى لا يجب ان يكون هذان المثالان لازالة الخطاء في الفاعل حتى يكون للتخصيص والقصر ( بل اذا قلته اي المثال الاخير الذي فيه تاكيد للمحكوم عليه ( ابتداء ) اي من دون ان يكون عند السامع علم بوجود سعى وقد وقع خطاء منه في فاعله ( مفيدا ) بهذا المثال الاخير ( للسامع صدور السعى في حاجته منك ) حال كون ذلك القول والافادة ( غير مشوب بتجوز او سهو او نسيان اى في الفاعل صح ) ذلك القول والافادة فظهران ما قصده صاحب المفتاح انما هو ما بينا من ان قولنا سعيت انا في حاجتك بتاكيد المحكوم عليه لا يفيد التخصيص ولا التقوى بل يفيد صدور السعي من المتكلم نفسه من غير تجوز او سهو او نسيان فيه فان قلت كيف يكون هذا هوالذى قصده صاحب المفتاح مع انه لم يتعرض لعدم افادة التقوى .

قلت ( وانما لم يتعرض لنفي التقوى لانه انما اورد هذا الكلام في بحث التخصيص ) فلا وجه للتعرض لنفي التقوى فيه وقد تقدم في هذا الكتاب في اول بحث توكيد المسند اليه .

ان السكاكي اورد تحقيق تقوى الحكم في اخر بحث المسند وقد ذكرنا هناك مباحث شريفة تفيدك ههنا فراجع ان شئت .

( وانما خص البيان بالمثال الاخير لانه هو محل الاشتباه ) لا المثال الاول .

( والشارح العلامة قد اورد في هذا المقام ) من المفتاح ( على سبيل السهو او التجوز او النسيان ما لا يزيدك النظر فيه الا التعجب والتحير ) انما ردد ما اورده العلامة في هذا المقام بين السهو والتجوز والنسيان لانه ان قصد بما ذكره المعنى المتبادر فان كان من الاول لم يعرف فساده فيكون سهوا وان عرف او لا انه فاسد ثم نسي فيكون نسيانا وان قصد به معنى اخر صحيحا لازما لذلك المعنى المتبادر الفاسد بظاهره فيكون مجازا هذا ولكن نقل عن الشارح انه قال لا شك ان هذا الكلام اي ما اورده الشارح العلامة في هذا المقام سهو منه الا انه اي الشارح التفتازاني ردده بين السهو والتجوز والنسيان باعتبار مشاكلته لكلام الشارح العلامة .

( وذلك انه قال الغرض انك اذا قلت ابتداء اي من غير علم المخاطب بوجود سعي منك سعيت في حاجتك ) من دون تاكيد (او) اذا قلت ( سعيت انا في حاجتك ) بتاكيد المحكوم عليه ( ليفيده ) اي ليفيد كل واحد من هذين المثالين المخاطب ( وجود السعي منك صح ) كل واحد منهما ( من غير ارتكاب تجوز او سهو او نسيان )

والحاصل انه يصح استعمال كل واحد من هذين المثالين في غير مقام التخصيص والقصر من دون ان يكون في هذا الاستعمال ارتكاب تجوز او سهو او نسيان اذ الموضوع له في كل واحد من هذين المثالين ليس التخصيص والقصر حتى يلزم من استعمالهما في غير التخصيص والقصر اي في افادة وجود السعي ابتداء ارتكاب تجوز او سهو او نسيان ( بخلاف ما لو قلت في الابتداء ) اي من غير علم المخاطب بوجود سعي منك ( لافادة وجود السعي ) من غير ارادة تخصيص وقصر

لا لافادة وجود السعي بل للتخصيص والقصر ( انا سعيت في حاجتك ) بتقديم المسند اليه ( فانه لا يصح ) استعماله في الاول اى في افادة وجود السعي ابتداء ولا في الثاني اى في افادة وجود السعي لا في الابتداء ( الا بارتكاب تجوز او سهو او نسيان ) في استعماله ( اما الاول ) اي اذا قلت في الابتداء لافادة وجود السعي .

( فلان قولك انا سعيت ) بتقديم المسند اليه ( انما يستعمل لرد الخطأ في الفاعل ) وبعبارة اخرى انه يستعمل في التخصيص والقصر لانه بهيئته التركيبية موضوع لذلك ( لا لافاده وجود السعي فاذا استعملته لافادة وجود السعى ) ابتداء ( فاما ان يكون ) استعماله في ذلك ( باعتبار انه ) اي وجود السعي ( لازم معناه فيكون مجازا ) لما سياتي في فن البيان في اول باب الكناية من ان الانتقال في المجاز من الملزوم الى اللازم كالكناية ( او ) يكون استعماله في ذلك ( باعتبار انه معناه فيكون سهوا ان لم يعرف انه ليس معناه ) فتامل ( او ) يكون استعماله في ذلك ( نسيانا ان عرف ذلك ) فنسى حين الاستعمال انه ليس معناه .

( واما الثاني ) اي اذا قلت لا في الابتداء اي اذا استعملته في التخصيص والقصر ( فلانك اذا قلت انا سعيت في حاجتك ) بتقديم المسند اليه ( لا في الابتداء بل عند خطأ المخاطب في الفاعل بان اعتقد ) المخاطب ( نسبة الفعل الى الغير ) اي الى غيرك ( على الانفراد ) ليكون قصر قلب ( او الشركة ) جزما ليكون قصر افراد او ترديدا ليكون قصر تعيين ( فان كان ) المخاطب ( قد نسبه ) اي الفعل ( الى الغير لمساهلة ) ومسامحة وذلك لوجود علاقة بينك وبين الغير ( كان ذلك ( تجوزا ) وذلك لانه نسب الفعل في اعتقاده الى غير من هو

له لعلاقة بينه وبينك .

( والا ) اي وان لم يكن المخاطب قد نسبه الى الغير لمساهلة ومسامحة ( كان ) ذلك ( سهوا ) ان لم يعرف ان الفعل ليس منسوبا الى الغير فنسبه اليه غفلة ( او نسيانا ) ان عرف ذلك ونسي .

( فالتجوز او السهو او النسيان على الاول ) اى اذا استعمل في الابتداء لافادة وجود السعي ( من المتكلم ) لانه استعمل اللفظ في غير ما وضع له على احد الوجوه الثلاثة ( وعلى الثاني ) اى اذا استعمل لا في الابتداء لافادة التخصيص والقصر ( من المخاطب )لانه نسب الفعل في اعتقاده الى غير من هو له على احد الوجوه الثلاثة.

وانت خبير بما في ظاهر كلامه من الفساد والخبط لانه في مقام بيان الفرق بين التراكيب الثلاثة اعني سعيت في حاجتك من دون تاكيد وسعيت انا في حاجتك بتاكيد المسند اليه وانا سعيت في حاجتك بتقديم المسند اليه من حيث ان استعمال الاولين ابتداء لافادة وجود السعي صحيح من غير ارتكاب تجوز او سهو او نسيان وان استعمال الثالث في الابتداء لافادة وجود السعي او لا في الابتداء لرد الخطأ في الفاعل لا يصح الا بارتكاب تجوز او سهو او نسيان مع ان الكلام في المقام في هذه التراكيب الثلاثة ليس في الفرق بينها من هذه الحيثية بل الكلام في المقام في الفرق بين الاولين والثالث من حيث افادة التخصيص والتقوى في الثالث وعدمهما في الاولين على ما صرح به في المفتاح (ثم بنى على كلامه هذا ما بنى والشجرة تنبىء عن الثمرة) والمراد من الشجرة كلامه هذا الذي نقل في هذا الكتاب والمراد من الثمرة ما بنى عليه وهو على ما في بعض الحواشي انه قال مراد المصنف (اي المفتاح) الثاني لا الاول لانه يفرق بين سعيت في حاجتك وبين انا سعيت في حاجتك وقد فرق بوجهين احدهما ان الاولين يجوز ذكرهما

ابتداء دون الثالث .

وثانيهما ان السعي في الاولين غير مشوب بتجوز او سهو اونسيان من السامع لانه لم يتصور السعي او لا فكيف يتصور شوبه بشيءمن ذلك بخلاف الثالث فان السعي مشوب فيه من السامع باحدماذكرنالماقررنا واماذكر الثالث في الابتداءلافادةوجودالسعي وان استلزم كون السعي مشوبا باحد الثلاثة لكن الثبوت فيه بالنسبة الى السامع ليقابل الاولين ثم ذكر سئوالا وجوابا انتهى .

( هذا الذكر من التفصيل ) من قوله ان ولي الى هنا ( اذا بني الفعل على معرف ) اي اذا كان المسند اليه المقدم معرفة ( وان بني الفعل على منكر افاد التقديم ) اي تقديم المسند اليه المنكر المدلول عليه بقوله بنى لان البناء يقتضي تقديم المبنى عليه الذي هو كالاساس فيكون من قبيل ولابوية لكل واحد منهما السدس (او) افاد( البناء على المنكر ) والترديد للاشارة الى انه يمكن ان يكون الضمير المستتر في افاد راجعا الى التقديم المذكور فيما سبق ويمكن ان يكون راجعا الى البناء المدلول عليه ايضا بقوله اذا بنى فيكون من باب اعدلوا هو اقرب للتقوى فتبصر .

( تخصيص الجنس او الواحد به اي بالفعل نحو رجل جائني لا امرئة فيكون تخصيص جنس ) بقرينة لا امرئة ( او ) نحو رجل جائني ( لا رجلان فيكون تخصيص واحد ) بقرينة لا رجلان اي بقرينة نفى التعدد المفهوم منه .

( قال الشيخ عبد القاهر انه قد يكون في اللفظ دليل على امرين ) كالجنس والوحدة في رجل والتعدد في رجلان ورجال ( ثم يقع القصد ) اي قصد المتكلم ( الى احدهما دون الاخر فيصير ذلك الاخر بان لم

يدخل ( في القصد ) اي في قصد المتكلم ( كان لم يدخل في دلالة اللفظ واصل النكرة ) كرجل فيما نحن فيه ( ان تكون لواحد) غير معين ( من الجنس ففيها بمقتضى اصلها دليل على الوحدة والجنسية ( فيقع القصد بها ) اى بالنكرة ( تارة الى الجنس فقط كما اذا اعتقد المخاطب بهذا الكلام ان قد اتاك ات ولم يدر ) المخاطب ( جنسه ) اي تردد فيه ( ارجل هو ) اي الاتي ( ام امرئة او اعتقد انه )اى الاتي ( امرئة ) فتقول له رجل جائني لا امرئة فيكون في الاول قصر تعيين وفي الثاني قصر قلب ولا يجيء هنا قصر الافراد ووجهه ظاهر اللهم الا ان يكون اعتقاده انه امرئة مع رجل فيكون حينئذ قصر افراد على خلاف في ذلك ياتى بعيد هذا فتامل .

( و ) يقع القصد بها ( تارة ) اخرى ( الى الواحد فقط كما اذا عرف ) وعلم ( انه قد اتاك من هو من جنس الرجال )واصاب في ذلك ( و ) لكنه ( لم يدر ارجل ) واحد ( هو ام رجلان )اى تردد في الوحدة والتعدد ( او اعتقد انه رجلان ) فتقول رجل جائني لا رجلان فيكون على الاول قصر تعيين وعلى الثاني قصر افراد او قلب على اختلاف في ذلك ياتى في باب القصر في قول الخطيب وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين وقلبا تحقق تنافيهما والوصفين فيما نحن فيه الوحدة والتعدد فتامل .

( ولفظ دلائل الاعجاز مفصح عن انه يدخل في تخصيص الجنس تخصيص النوع نحو رجل طويل جائني على معنى ان الجائي من جنس طوال الرجال لا من جنس قصارهم ) .

وليعلم انه ليس المراد من الجنس والنوع ما هو المصطلح عنداهل

الميزان وذلك ظاهر وقد تقدم في بحث وصف المسند اليه وتعقيب المسند اليه بعطف البيان في قوله تعالى وما من دابة في الارض الخ ما يناسب المقام فراجع لتصير ممن يحقق في كل بحث ما فيه من الكلام .

( ثم ظاهر كلام المصنف ) في المتن المتقدم اعنى قوله وان بنى الخ ( انه اذا بنى الفعل على منكر فهو للتخصيص قطعا ) بمعنى انه لا يكون للتقوى اصلا ( و ) الحال انه ( ليس في كلام الشيخ ما يشعر بالفرق بين البناء على المنكر والبناء على المعرف بل اشارفي موضع من دلائل الاعجاز ان البناء على المنكر ايضا قد يكون للتقوى لكن بشرط ان يقصد به الجنس او الواحد كما في التخصيص ولعلنا نورد كلامه عند تحقيق معنى التقوى ) ونحن ايضا لعلنا نشرح ونبين ما يورده هناك انشاء الله تعالى .

( ووافقه اى عبد القاهر السكاكي على ذلك اى على ان تقديم المسند اليه ) على الخبر الفعلي ( يفيد التخصيص لكن ) السكاكي (خالفه) اي الشيخ ( في شرائط وتفاصيل لان مذهب الشيخ على ما ذكرنا ) من قولنا عبد القاهر قد اورد في دلائل الاعجاز الى هنا ( انه ان وقع ) المسند اليه المقدم ( بعد حرف النفى فهو ) اي التقديم (للتخصيص قطعا ) اي لا يكون للتقوى اصلا ولا يذهب عليك انه ينافي ذلك ظاهر اطلاق ما نسب الى الشيخ انفا من دلائل الاعجاز الخ فتامل .

( والا ) اي وان لم يقع بعد حرف النفي ( فقد يكون )التقديم ( للتخصيص وقد يكون للتقوى مضمرا كان الاسم ) المقدم (او مظهرا معرفا كان او منكرا مثبتا كان الفعل او منفيا وعلى ) ظاهر ( ماذكره

المصنف ) قبيل ذلك ( انه ان كان الاسم ) المقدم ( نكرة ) نحو رجل جائني لا امرئة او لا رجلان ( فهو ) اى التقديم ( ايضا للتخصيص قطعا ) وقد تقدم بيانه قبيل ذلك ( وظاهر كلام صاحب الكشاف انه موافق لعبد القاهر ) في عدم الفرق بين ما ذكر من الصور المتقدمة ( لانه ) اي صاحب الكشاف ( قائل بالحصر ) والتخصيص ( في نحو الله يبسط الرزق والله يستهزء بهم وامثاله مما فيه المسند اليه مظهر معرف ) فتأمل جيدا .

( و ) اما ( مذهب السكاكي ) ففيه تفصيل بينه بقوله ( انه ان كان ) الاسم المقدم ( نكرة فهو ) اي التقديم ( للتخصيص ان لم يمنع منه ) اي من التخصيص ( مانع كما سيجيء ) في المتن في قوله ثم قال وشرطه الخ ( وان كان معرفة فان كان مظهرا فلا يكون ) التقديم ( للتخصيص البتة ) فهو للتقوى قطعا ) وان كان مضمرا فان قدر ) اي فرض ( كونه ) اي المسند اليه المقدم ( في الاصل مؤخرا ) وسيجيء بيان فرض كونه في الاصل مؤخرا ( فهو ) اي التقديم (للتخصيص) فقط ( والا ) اي وان لم يقدر كونه في الاصل مؤخرا ( فللتقوى ) اي فالتقديم للتقوى فقط ( ولم يتعرض ) السكاكي ( في كتابه ) مفتاح العلوم ( للفرق بين ما يلي حرف النفي ومالايليه وصرح بافتراق الحكم بين الصور الثلاثة ) المذكورة انفا اولها كون المسند اليه المقدم نكرة وثانيها كونه معرفة مظهرا وثالثها كونه مضمرا .

( و ) صرح ايضا ( ان قولنا زيد عرف ) مما كان فيه المسند اليه المقدم ظاهرا معرفا ( محمول على الابتداء ) فلا تخصيص فيه ( لكن على سبيل القطع ) بحيث ( لا يحتمل التقديم ) فلا يحتمل التخصيص

( وكرر ذلك ) فيه تامل بل منع اذ في كلامه ما يدل على ان نحو زيد عرف يحتمل التخصيص حيث قال واما نحوزيد عرف ورجل عرف فليسا من قبيل هو عرف في احتمال الاعتبارين ( يعني التخصيص والتقوى ) على السواء انتهى .

فاشار بقوله على السواء الى ان نحو زيد عرف يحتمل اعتبارالتخصيص ولو مرجوحا نعم في بحث الانشاء في بحث الاستفهام الانكاري له كلام يؤيد بظاهره ما ذكره التفتازاني ههنا وهذا نصه واياك ان يزول عن خاطرك التفصيل الذي سبق في نحو انا ضربت وانت ضربت وهو ضرب من احتمال الابتداء واحتمال التقديم وتفاوت المعنى في الوجهين فلا تحمل نحو قوله تعالى الله اذن لكم على التقديم فليس المراد انالاذن ينكر من الله دون غيره ولكن احمله على الابتداء مرادا منه تقوية حكم الانكار انتهى ولكن ذكر في ذيل كلامه هذا ما يستشم منه ايضا الاشارة الى ما ذكرنا في نحو زيد عرف فراجع كلامه في الموضع المذكورلعلك تستشم منه غير ما فهمناه او تعترف بما ذكرنا والله الهادي الى سواء السبيل .

واما بناء على ما فهمه التفتازاني من كلامه ( فمن اراد التوفيق بين كلامه ) اي السكاكي ( وكلام الشيخ فقد تعسف ) قال في المصباح عسف في الامر فعله من غير روية ومنه عسفت الطريق اذا سلكته على غير روية والتعسف والاعتساف مثله انتهى .

( والى هذا ) التفصيل الذي هو مذهب السكاكي ( اشار بقوله الا انه ) اي السكاكي ( قال التقديم يفيد الاختصاص بشرطين اشار ) الخطيب ( الى الاول ) من الشرطين ( بقوله ان جاز ) عند علماء

العربية وفي اصطلاحهم وعلى قواعدهم ( تقدير كونه اى كون المسند اليه ) المقدم ( في الاصل مؤخرا ) بناء ( على انه فاعل معنى فقط لا لفظا ) اي لا في الاصطلاح ( نحو انا قمت فانه يجوز ان يقدر ) اي يفرض ( ان اصله قمت انا فيكون انا فاعلا في المعنى ) وانما كان فاعلا في المعنى لان الموكد عين الموكد محلا فيكون عينه معنى فتامل ( وان كان في اللفظ ) اي في الاصطلاح .

( تاكيدا للفاعل ) الاصطلاحي ( و ) اشار ( الى ) الشرط ( الثاني بقوله وقدر عطف على جاز اي قدر كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط ) والحاصل ان التقديم عند السكاكي يفيد التخصيص والقصر بشرطين الاول امكان فرض التاخير والثاني وقوع ذلك الفرض حتى ينطبق على الاسم المقدم ما هو المشهور عندهم من ان تقديم ما حقه التاخير يفيد الحصر والاختصاص فتامل ( والا اي وان لم يوجد الشرطان فلا يفيد الا تقوى الحكم سواء كان انتفاء الشرطين بانتفاء نفس التقدير او بانتفاء جواز التقدير كما اشار اليهما ) اي الى قسمي الانتفاء ( بقوله جاز تقدير التاخير كما مر في نحو انا قمت ولم يقدر ) هذا هو القسم الاول من الانتفاء ( او لم يجز اصلا ) هذا هو القسم الثاني من الانتفاء ( نحو زيد قام فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله قام زيد فقدم ) زيد ( لما سنذكره ) بعيد هذا عند قول الخطيب بخلاف المعرف ولكن لا يذهب عليك ما ذكرناه انفا من انه يستشم من ظاهر عبارة المفتاح ما ينافي ذلك .

( ولما كان مقتضى هذا التحقيق ) الذي ذكره الخطيب بقوله الا انه قال التقديم يفيد الاختصاص الخ ( ان لا يكون نحو رجل جاءني

مفيدا للاختصاص لانه لا ) يوجد فيه الشرط الاول اذ لا ( يجوز ) في الاصطلاح ( تقدير كونه ) اى رجل ( في الاصل مؤخرا على انه ) اي رجل ( فاعل معنى فقط لانك اذا قلت جائني رجل فهو ) اى رجل ( فاعل لفظا ) ومعنى فهو ( مثل قام زيد ) في كون زيدفاعلا لفظا ومعنى لا معنى فقط ( بخلاف ) انا في ( قمت انا ) فانه فاعل معنى فقط لا لفظا ( فيجب ان لا يفيد ) رجل جائني ( الا التقوى مثل زيد قام ( استثناه السكاكي ) جواب لما ( واخرجه ) اى اخرج السكاكي رجل جائني ( من هذا الحكم ) اي من الحكم الذي اشار اليه الخطيب بقوله والا اي وان لم يوجد الشرطان فلا يفيدالا التقوى وبعبارة اخرى اخرجه من الحكم بامتناع التخصيص فيما لم يجز تقدير كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط .

( بان جعله ) اي رجل ( في الاصل ) مؤخرا ليكون (بدلا من) الضمير المستتر في جائني الذي هو ( الفاعل اللفظي ) اي الاصطلاحي وانما جعله بدلا ( ليكون فاعلا معنويا فقط كالتاكيد ) في قمت انا وقد مر بيانه انفا .

( وهذا ) اي ما ذكره التفتازاني من قوله ولما كان مقتضى هذا التحقيق الخ ( معنى قوله ) اي قول الخطيب ( واستثنى ) السكاكي ( المنكر ) في نحو رجل جائني ( بجعله من باب واسروا النجوى الذين ظلموا على القول بالابدال ) اى بابدال الذين ظلموا ( من الضمير ) اي الواو في اسروا فان فيه ثمانية اقوال الاول ما اشير اليه هنا وهو ان الذين ظلموا بدل من واو واسروا والثاني ان موضعه رفع باضمار الفعل اي ويقول الذين ظلموا الثالث ان يكون خبر

مبتدء محذوف اي هم الذين ظلموا الرابع ان محله رفع انه فاعل اسروا فهو من قبيل واكلوني البراغيث كما اشار اليه ابن مالك بقوله

وقد يقال سعدا وسعدوا والفعل للظاهر بعد مسند

الخامس ان يكون منصوبا باعني مقدرا السادس ان يكون مجرورا بدلا من الناس في قوله تعالى اقترب للناس حسابهم السابع ان يكون مجرور انعتاله وثامنها ان يكون مبتدء مؤخرا واسروا خبرا مقدما على ما قاله السيوطي عند قول ابن مالك

وكذا اذا ما الفعل كان خبرا او قصد استعماله منحصرا

وفيها وجوه اخر ذكرها ابن هشام في بحث الواو

والنجوى اسم مصدر من التناجي وهو اخفاء القول في المشاورة واسروا اشارة الى انهم بالغوا في الاخفاء ثم بين سرهم الذي تناجوا به فقال الذي يعلم السر والاخفى جل جلاله مخبرا عنهم هل هذا الا بشر مثلكم يعنى انهم انكروا رسالة البشر وارساله وطلبوا ارسال الملائكة غافلين عن ان الاولى ارسال البشر لان الانسان الى القبول من مشاكله اقرب واليه اشار عز وجل بقوله ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا وللبسنا عليهم ما يلبسون وانما اطنبنا الكلام هنا لدفع سئوال نذكره بعيد هذا ( يعنى قدر ان اصله ) اي اصل رجل جائني (جائني رجل على ان رجل بدل من الضمير ) المستتر ( في جائني لافاعل له ) فهو اي رجل فاعل معنى فقط ( وانما جعله ) السكاكي ( من هذا الباب ) اي باب واسروا النجوى الذين ظلموا على القول بالابدال من الضمير ( لئلا ينتفى التخصيص ) المسوغ للابتداء بالنكرة ( اذ لا سبب له اي للتخصيص سواه اي سوى تقدير كونه مؤخرا في الاصل

على انه فاعل معنى فقط ثم قدم واذا انتفى التخصيص ) من هذه الجهة ايضا ( لم يصح ) ولم يجز ( وقوعه ) اي رجل مبتدء كما بين ذلك في النحو .

( بخلاف المعرف ) نحو زيد قام ( فانه ) اي المعرف ( يجوز وقوعه مبتدء من غير هذا الاعتبار البعيد ) يعني جعل الضمير المبهم فاعل الفعل ثم ابدال الظاهر منه فانه قليل في كلامهم سيما الابدال من المستتر بل غير جائز عند بعض قال ابن هشام في بحث المواضع التي يعود الضمير فيها على متاخر لفظا ورتبة السادس ان يكون مبدلا منه الظاهر المفسر له كضربته زيدا قال ابن عصفور اجازه الاخفش ومنعه سيبويه وقال ابن كيسان هو جائز بالاجماع نقله عنه ابن مالك انتهى .

( فلا يرتكب الا عند الضرورة وهي ) اي الضرورة ( في المنكر دون المعرف ) فان قلت فكيف جاز ارتكاب ذلك في الاية ولاضرورة في التنزيل قلت انما اجاز ذلك من اجاز اعتمادا على ما نقله ابن مالك من الاجماع واما غيره فقد احتمل فيها غير ذلك من الوجوه الثمانية المتقدمة انفا وايضا ارتكابه فيها انما هو مع ابرازا الضمير ولا التباس فيه بخلاف ما نحن فيه فتامل .

وليعلم ان المراد من تقدير المنكر مؤخرا في الاصل ان هذا التركيب اعني رجل جائني مثلا بعد وجوده على هيئته الموجودة يقدر ويفرض ان الاصل فيه كون رجل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط كما تقدر ويفرض المستحيلات لا انه يقع مؤخرا على انه فاعل معنى فقط اذلا قائل بان رجلا في نحو جائني رجل فاعل معنى والالزم ابرازالضمير

في نحو رجلان جاءا او رجال جائوا عند التاخير بان يقال جاءاني رجلان وجائوني رجال ولا قائل بوجوب الابراز الا على لغةاكلوني البراغيث وهي شاذة لا يعباء بها فليتامل .

( ثم قال ) السكاكي دفعا لتوهم امكان كون كل منكر مخبرعنه للتخصيص والقصر ( وشرطه اي شرط جعل النكرة من هذا الباب واعتبار التقديم والتاخير ان لا يمنع من التخصيص مانع كقولنارجل جائني على ما مر ان معناه رجل جائني لا امرئة ) فيكون تخصيص جنس ( او ) معناه رجل جائني ( لا رجلان ) فيكون تخصيص واحد ( دون قولهم شرا هر ذاناب فان فيه مانعا من التخصيص اما على التقدير الاول اعني تخصيص الجنس فلامتناع ان يراد المهر شرلاخير لان المهر لا يكون الا شرا اذ ظهور الخير للكلب لايهره ولا يفزعه ) لان الهرير صوت الكلب غير نباحه المعتاد فان للكلب نباحين معتاد وغير معتاد والاول يصدر منه عند ادراكه امرا غريبا يسر صاحبه او او يضره والثاني مماجرب ان صدوره عنه علامة اصابة صاحبه مكروه وشر في المستقبل ولهذا يتطير به ( واما على التقدير الثاني اعني تخصيص الواحد من الافراد فلنبوه ) اى بعده ( اي هذا التقدير ) الثاني ( عن مظان استعماله اي موارد استعمال قولهم شرا هر ذا ناب لانه لايستعمل عند القصد الى ان المهر شر واحد لا شران ) حاصله انه لا يستعمل لتخصيص الواحد ( وهذا ظاهر ) من كلام القوم حيث قالوا ان هذا مما قاله رجل حين نبح كلبه ثم صار مثلا لقوى ادركه العجز في حادثة وقالوا ايضا ان مظنة استعماله ما اذا كان المراد هو الاخبار عن فظاعة الحادث لا عن كونه واحدا لا اثنين .

(واذ قد صرح الائمة) من النحاة (بتخصيصه اى تخصيص شرأ هر ذا ناب ( حيث تاولوه بما اهر ذا ناب الاشر فالوجه اى وجه الجمع بين قول الائمة بتخصيصه وقولنا بوجود المانع من) قسمى (التخصيص) المذكورين (تفظيع شان الشر بتنكيره اى جعل التنكير للتعظيم والتهويل كما مر في تنكير المسند اليه ليكون المعنى شر فظيع عظيم اهر ذا ناب لا شر حقير ) فيكون من تخصيص النوع ولامانع منه ( فيصح قولهم ) اي الائمة ان ( معناه ما اهر ذا ناب الا شر اي الا شر فظيع عظيم ويكون ] حينئذ كما قلنا ( تخصيصا نوعيا ) لان المخصص نوع من الشر لا الجنس ولا الواحد ( والمانع انمايمنع من التخصيص الجنسي والفردي فيتاتي التوفيق بين الكلامين ) اي كلام الائمة وكلام المانع ( بهذا الوجه ) المذكور للتخصيص المفيد للحصر لا بمجرد جعله) اي شرا ( نكرة مخصصة بالوصف المقدر المستفاد من التنكير لان الائمة قد صرحوا ) كما عرفت ( بالتخصيص بمعنى الحصر حيث تاولوه بما اهر ذا ناب الا شر ) ولاشك في ان ما والا يفيدان الاختصاص بمعنى الحصر .

( و ) ههنا اشكال صعب وقوى يرد على السكاكي وهو انه يمكن ( لقائل ان يقول بعد ما جعل التنكير ) في شر ( للتفظيع ليحصل النوعية ) على ما تقدم ( لا بد ) ايضا ( من اعتبار كونه ) اي شر ( في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط كما هو مذهبه ) حيث قال ان التقديم يفيد الاختصاص بشرطين احدهما جواز تقدير كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط والثاني تقديره مؤخرا والا فلا يفيد التقديم الا التقوى فلا بد على مذهبه هذا من اعتبار كون

الشر مؤخرا ( ليفيد الحصر ) والاختصاص ( فيتاتى التوفيق ) بين كلامه وكلام الائمة ( و ) الحال ان ( النكرة الموصوفة ) بالوصف المتولد من التنكير مستغنية عن اعتبار كونها في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط اذ ( يصح وقوعها ) اي النكرة الموصوفة بالوصف المذكور ( مبتدء ) لوجود المسوغ حينئذ ( كالمعرف ) فانه ايضا يصح وقوعه مبتدء من دون اعتبار كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى (فلا يصح ) اي لا يجوز ( فيها ) اي في النكرة الموصوفة ( ارتكاب ذلك الوجه البعيد ) اذ لا ضرورة تدعو الى ذلك ( كما لا يصح ) ذلك الارتكاب ( في المعرفة لصحة وقوعها مبتدء ) بدون ذلك الارتكاب .

حاصل الاشكال انه يلزم على السكاكي احد الامرين اما العدول عن مذهبه اي عن اشتراط الشرطين اذهما مفقودان في شر اذ بعد ما جعل التنكير للتفظيع يحصل النوعية فيتولد منها الوصفية كما بينا فيصح الابتداء بالنكرة فلا يجوز تقدير التاخير اذ لا ضرورة تدعوا اليه .

واما ارتكاب ذلك الوجه البعيد اي تقدير التاخير واعتباره بلا ضرورة تدعوا اليه وبدون احد هذين الامرين لا يتاتى التوفيق بين كلامه وكلام الائمة المصرحين بكون شرا هر ذا ناب مفيدا للتخصيص والحصر حيث تاولوه بما اهر ذا ناب الا شر .

( ولا مدفع لهذا ) الاشكال الصعب القوى ( الا بان يقال انه ) اي السكاكي لم يشترط ذلك الاعتبار البعيد في كل حصر بل ( اشترط ) ذلك اي ( اعتبار التقديم والتاخير في ( خصوص ( افادة التقديم الحصر ) لا في غيره ( والحصر ههنا ) اي في شراهر ذاناب ( ليس بمستفاد من التقديم بل من الوصف ) المتولد من التنكير .

( بناء على ان التقييد بالوصف ) صريحا كان ذلك التقييد اومقدرا ( عنده ) اي السكاكي ( بدل ) على المفهوم اي ( على نفي الحكم عما عداه ) كما عليه ايضا جمع من الاصوليين وان كان ذلك غير احد الطرق الاربعة المصطلح عليها في هذا العلم كما ياتي في باب القصر انشاء الله تعالى قال في القوانين اختلفوا في ان تعليق الحكم على وصف يدل على انتفائه عند انتفاء الوصف ام لا سواء كان الوصف صريحا مثل إكرم كل رجل عالم او في السائمة زكوة ولي الواجد يحل عقوبته او مقدرا كقوله ص لان يمتلي بطن الرجل قيحا خير من ان يمتلي شعرا فامتلاء البطن من الشعر كناية عن الشعر الكثير فمفهومه انه لا يضر الشعر القليل .

احتج المثبتون بمثل ما تقدم في مفهوم الشرط من لزوم اللغو في كلام الحكيم فلو لم يفد انتفاء الحكم عند انتفائه لعرى الوصف حينئذ عن الفائدة ولعده العقلاء مستهجنا مثل قولك الانسان الابيض لا يعلم الغيب وبان ابا عبيدة الكوفي فهم من قول النبي ص لي الواجد يحل عقوبته وعرضه ان لي غير الواجد لا يحل عرضه وقال انه يدل على ذلك وهو من اهل اللسان انتهى محل الحاجة من كلامه .

( فقولنا رجل طويل جائني معناه لا قصير من غير ) حاجة في ذلك ( الى تقدير كونه في الاصل مؤخرا ) ليكون فاعلا معنى ( يدل على هذا ) اي على ان التقييد بالوصف عنده يدل على نفي الحكم عما عداه انه قال بالتخصيص الحصري في نحو قولنا ما ضربت اكبراخوتك وهو في معنى ) تقييد الحكم اي تقييد عدم الضرب بالوصف اي بوصف الاخ المنفى عنه الضرب اي ( ما ضربت اخاك الاكبر ) فدل على اثبات

الضرب على غير الاكبر من الاخوة بحسب المفهوم المخالف وذلك ظاهر

( وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي نظر ) حاصل ماذهب اليه على ما تقدم بيانه الفرق بين المضمر في نحو انا قمت وبين المظهرالمعرف في نحو زيد عرف وبين المنكر في نحو رجل جائني ففرق بين هذه الصور الثلاث بان ذهب في المضمر الى انه يجوز فيه اعتبار كونهفي الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى من دون ضرورة تدعوا لى ذلك الاعتبار اذ بعد تقدير كونه مؤخرا لا يلتبس بالفاعل لما بين في النحو من ان ضمير الفاعل لا ينفصل الا اذا جرى على غير من هو له ونحوه وليس ما نحن فيه من هذا القبيل فان قدر فيه ذلك الاعتباركان للتخصيص والقصر والا فلا يفيد الا التقوى وذهب في المظهر المعرف الى انه لايجوز فيه ذلك الاعتبار البعيد لانه لا يرتكب الا عند الضرورة مع انه فرض تاخره يلتبس بالفاعل وذهب في المنكر الى انه يرتكب فيه ذلك الاعتبار للضرورة الداعية اليه وهي انه لولم يرتكب ذلك الاعتبار البعيد لا نتفى التخصيص المسوغ للابتداء بالنكرة اذ لا سبب للتخصيص سواه اي سوا ذلك الاعتبار البعيد فلا بد منه الا ان يمنع من التخصيص مانع هذا خلاصة ما ذهب اليه .

اذا عرفت ذلك فاعلم انه لما كان النظر في اصل مذهب الخصم خلاف قانون المناظرة بين العلماء اشار بعطف قوله ( واحتج به لمذهبه ) الى ان نسبة النظر الى المذهب تجوز والى ما احتج به لمذهبه حقيقة وحاصل ما احتج به لمذهبه كما يظهر من كلام طويل له في المفتاح انه اذا قدر وفرض ان نحو انا قمت كان في الاصل قمت انا لم يكن انا فاعلا لما عرف في النحو ان ضمير الفاعل لا ينفصل الا اذا جرى الفعل على

غير من هو له في موضع الالتباس واذا وقع بعد الا نحو ما قام الا
انا او بعد معناها نحو انما يدافع عن احسابهم انا اذ المعنى كماياتى
في باب القصر لا يدافع عن احسابهم الا انا واذا لم يكن انا فاعلا
فيكون تاكيدا او بدلا فلا يمتنع تقديمه على الفعل بخلاف نحو زيد
عرف لانه اذا قدر وفرض ان اصله كان عرف زيد فالظاهر ان زيد
فاعل عرف لا بدل عن فاعله لقلة نظائر واسروا النجوى الذين ظلموا
ولو قلنا فيه ان الذين ظلموا بدل من فاعل اسروا واذا كان زيدفاعلا
لعرف فيمتنع تقديمه على الفعل لما بين في النحو ان رتبة الفاعل بعد
الفعل كما صرح بذلك السيوطي في شرح قول ابن مالك

وبعد فعل فاعل فان ظهر     فهو والا فضمير استتر

فلا يكون لزيد في زيد عرف غير الابتدائية اللهم بذلك الوجه
البعيد الذي لا يرتكب الا عند الضرورة كما في المنكر نحو رجل جائني
اي لا امرئة او لا رجلان على ما تقدم من التخصيصين اي الجنسي او
الفردي دون قولهم شراهرذاناب لامتناع كل واحد من التخصيصين فيه
لما تقدم بيانه انفا فلا بد من القول بالتخصيص النوعي لما تقدم بيانه
ايضا انفا هذا خلاصة احتجاجه في كلامه الطويل مع زيادة منا للايضاح

واما حاصل ما ياتي من وجه نظر المصنف فهو امور ثلاثة الاول
منع الفرق بين الفاعل اللفظي والمعنوي والثاني منع الضرورة في المنكر
والثالث منع وجود المانع من التخصيص الجنسي في قولهم شراهرذاناب

اذا عرفت ذلك يسهل عليك ما ياتي من توضيح قوله ( اذ الفاعل اللفظي
والمعنوى كالتاكيد والبدل سواء في امتناع التقديم على الفعل ( ما بقيا
على حالهما اي ما دام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقديم

التابع اولى ) من امتناع تقديم الفعل لان تقديم الفاعل ليس فيه الا التقديم على العامل خاصة بخلاف تقديم التابع فان فيه تقديم المعمول على العامل والتابع على المتبوع فهذا اشنع فبالامتناع اجدر .

واذا لم يبقيا على حالهما ) بان يفسخ كل واحد منهما عما هو عليه ( فلا امتناع في تقديمهما وايا ما كان ) من الوجهين فهما سواء من حيث امتناع التقديم وعدمه ( فتجويز تقديم ) الفاعل ( المعنوي ) اي التابع كالتاكيد والبدل ( تحكم ) اي حكم بلا دليل ( لا يقال ) تاييدا للسكاكي انا نختار الشق الثاني اى عدم البقاء على حالهما بان يفسخ كل واحد منهما عما هو عليه لكن لا يوجب ذلك جواز التقديم الا في التابع لان ( الفاعل لا يحتمل التقديم بوجه ) اذ بتقديمه يبقى الفعل بلا فاعل وذلك غير جائز اذ لا بد للفعل من ان يكون بعده فاعل لما تقدم انفا من قوله

وبعد فعل فاعل فان ظهر　　　فهو والا فضمير استتر

( و ) اما ( التابع ) فانه ( يحتمله ) اي التقديم ( على سبيل الفسخ عن التابعية وهو ) اى تقديم التابع بعد الفسخ ( جائز كما ) قال بذلك جمع كثير من النحاة ( في جرد قطيفة واخلاق ثياب ) قال نجم الائمة ان الكوفيين جوزوا اضافة الموصوف الى الصفة وبالعكس استشهادا للاول بنحو مسجد الجامع وجانب الغربي وللثاني بنحو جرد قطيفة واخلاق ثياب وقالوا ان الاضافة فيه لتخفيف المضاف بحذف التنوين كما في جرد قطيفة او بحذف اللام كمسجد الجامع اذ اصلهما قطيفه جرد والمسجد الجامع والبصريون قالوا لا يجوز اضافة الصفة الى الموصوف ولا العكس وذلك لان الصفة والموصوف واقعان على شيء

واحد فهو اضافة الشيء الى نفسه ولا يتم لهم هذا مع الكوفيين لانهم يجوزون اضافة الشيء الى نفسه مع اختلاف اللفظين وقال المصنف لا يجوز ذلك لان توافق الصفة والموصوف في الاعراب واجب وليس بشيء لان ذلك انما يكون اذا بقيا على حالهما فاما مع طلب التخفيف بالاضافة فلا نسلم له فهو موضع النزاع انتهى ملخصا .

( و ) من هذا القبيل ما تقدم في بحث تعقيب المسند اليه بعطف البيان اعني ( قوله ) .

والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند

لان العائذات كان في الاصل مؤخرا على انه صفة للطير ثم فسخ عن التابعية فقدم على الموصوف وجعل الموصوف عطف بيان له فتحصل من جميع ماذكرنا ان التابع يحتمل التقديم على سبيل الفسخ عن التابعية دون الفاعل لانه لا يحتمل التقديم بوجه .

( لانا نقول ) تاييدا للمصنف ( لا نسلم ذلك ) اي لا نسلم عدم احتمال الفاعل التقديم بوجه ولا يلزم ما ذكرتم من بقائه بدون الفاعل بعد تقديمه لجواز اقامة المضمر مقامه مقارنا للفسخ نظير ما قاله السيوطي عند قول ابن مالك

صفة استحسن جر فاعل معنى بها المشبهة اسم فاعل

وهذا نصه بعد تحويل اسنادها عنه الى ضمير موصوفها ( بل انما يمتنع تقديمه ) اي الفاعل ( ما دام فاعلا واما اذا ) قدم و ( جعل مبتدء واقيم مقامه ضمير ) مقارنا لذلك ( فلا ) يمتنع التقديم فلا فرق بعد الفسخ بينه وبين التابع في جواز التقديم ( فتجويز الفسخ في التابع دون الفاعل تحكم ) محض ومكابرة ظاهرة .

( فائدة ) المكابرة هي المنازعة في المسئلة العملية لا لاظهارالصواب بل لا لزالم الخصم واظهار الفصل وهي منع الدليل بلا شاهد صحيح يدل على المنع او منع المدلول بلا اقامة دليل صحيح على ما يناقضه فيكون كل منهما مكابرة غير مسموعة عند اهل التوجيه واما التحكم فهو كما تقدم حكم بلا دليل او ترجيح بلا مرجح فالمكابرة والتحكم متقاربا المفهوم لان الفرق اعتباري فاحفظ ذلك واغتنم وكن من الشاكرين لله رب العالمين والى ما ذكرنا من معنى المكابرة والتحكم اشار بقوله ( والاستدلال بالوقوع ) اي وقوع نحو جرد قطيفه واخلاق ثياب وغيرهما ( فاسد لان هذا ) اي كون امثال هذه الامثلة مما قدم فيه التابع ( اعتبار مخص منا ) معاشر الادباء وعلماء العربية (فكما نعتبر) هذا ( في جرد قطيفة ) واشباهه ( فلنعتبر ) ذلك ( في زيد قائم ) واشباهه مما يتوقف صحة المعنى المراد على مجرد الاعتبار ولا يلزم من ذلك وقوع ما جرى فيه الاعتبار فلا يلزم منه خلو الفعل من الفاعل حتى يتولد منه الاشكال ومن هنا قيل ان الاعتبار لا مانع فيه في الليل ولا في النهار .

( فان قلت ) تاييدا للسكاكي ان ( تقديم الفاعل حال كونه فاعلا ممتنع بالاتفاق ) فلا ينفع فيه الاعتبار .

ولا يذهب عليك ان في هذه الدعوى اى دعوى الاتفاق في امتناع تقديم الفاعل حال كونه فاعلا تامل بل منع لان الظاهر من كلام ابن هشام في الباب الاول في الوجه الثالث من اوجه ما الحرفية ان المنع مختص بالبصريين فراجع ان شئت ( واما التابع فلا نسلم امتناع تقديمه حال كونه تابعا بل هو واقع كالتاكيد في قوله .

بنيت بها قبل المحاق بليلة　　وكان محاقا كله ذلك الشهر

( فان كله تاكيد لذلك الشهر ) قدم عليه ( و ) نحو المعطوف في قوله

الا يانخلة من ذات عرق　　عليك ورحمة الله السلام

على وجه ) وهو جعل ورحمة الله معطوفا على السلام واحتمل بعض المحققين جعله معطوفا على المستكن في عليك قد نقل الرضي ذلك في بحث المبتدء والخبر وقال بعض اخر يحتمل ان يكون الواو اعتراضية ورحمة الله مبتدء حذف خبره والجملة معترضة بين عليك السلام وسياتي في بحث الايجاز والاطناب ان مثل هذا الاعتراض كثيرا ما يلتبس بالحال وههنا احتمال اخر وهو تقدير السلام بعد قوله عليك فيكون السلام المذكور مفسرا له ( و ) نحو ( بيت الحماسة )

لو كان يشكي الى الاموات ما لقى　　الاحياء بعدهم من شدة الكمد

ثم اشتكيت لا شكاني وساكنه　　قبر بسنجار وقبر على فهد

( فان قوله وساكنه عطف على قبر )

فاذا ثبت بهذه الشواهد وقوع تقديم التابع حال كونه تابعا (فنحو انا وانت وهو في قولنا انا قمت وانت قمت وهو قام عند قصد التخصيص ليس بمبتدء عند السكاكي بل هو تاكيد اصطلاحي ) وفاعل معنوى ( مقدم والجملة فعلية وكذا رجل ) في رجل ( جائني ) عند قصد التخصيص كما هو المفروض ليس بمبتدء عند السكاكي بل هو (بدل اصطلاحي ) وفاعل معنوى

فثبت من مجموع ما تقدم ان ما ادعاه المصنف من تساوى الفاعل اللفظي والمعنوي في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما ليس بصحيح

وذلك لوقوع تقديم التابع حال كونه تابعا دون الفاعل فان التقديم فيه ممتنع بالاتفاق

( قلت امتناع تقديم التابع حال كونه تابعا شايع عند النحاة ولذا جعلوا الطير ) كما تقدم في بحث تعقيب المسند اليه بعطف البيان ( في قوله والمؤمن العائذات الطير عطف بيان للعائذات لا موصوفا ) له ولو جاز تقديم التابع حال كونه تابعا لجعلوا الطير موصوفا للعائذات فلما لم يجعلوه موصوفا له علم ان تقديم الصفة حال الوصفية يمتنع ومنه يعلم ان سائر التوابع ايضا كذلك .

( و ) لذا ايضا ( اتفقوا ) في باب الاستثناء ( على امتناع ماجائني الا اخوك احد بالرفع ) اي على ابدال اخوك عن المستثنى منه اعني احد ( لا متناع تقديم البدل ) على المبدل منه ( ومنع هذا ) اي منع امتناع تقديم البدل على المبدل منه او منع اتفاقهم ( محض مكابرة ) قال الرضي اذا كان المستثنى بعد الا وتقدم على المستثنى منه وجب النصب لانه ان كان في الموجب فقد تقدم وجوب نصبه وان كان في غير الموجب فقد بطل البدل لان البدل لا يتقدم على المبدل منه لانه من التوابع فلم يبق الا النصب على الاستثناء انتهى ولا يخفى عليك ان دعوى الاتفاق في المقام لا تخلو عن مناقشة وكلام وذلك لان ابن مالك الذي هو احد الائمة في هذا الفن قال

وغير نصب سابق في النفي قد ... ياتى ولكن نصبه اختران ورد

ومثل الشارح في الشرح بقول حسان

لانهم لايرجون منه شفاعة ... اذا لم يكن الا النبيون شافع

فقول التفتازاني وحكمه بان منع هذا محض مكابرة لا يخلو من

مكابرة فتنصر

( ودليل امتناع تقديم الفاعل وهو التباسه بالمبتدء قائم ) اي حاصل ( مهنا ) لان البدل والتاكيد لو قدما حال بقائهما على التابعية لالتبسا ايضا بالمبتدء .

( واما قوله وكان محاقا كله ذلك الشهر فبعد ثبوت كون البيت مما يستشهد به ) اي بعد ثبوت كون الشاعر من الفصحاء الذين يستشهد بكلامهم في اثبات القواعد اللغوية والشاعر ليس كذلك لانه على ما قيل الثعالبي وكلام امثاله ليس بحجة الا فيما ينقلون وذلك لماتقدم في اوائل الكتاب عند الفرق بين الشواهد والامثلة ( يحتمل ان يكون كله تاكيدا للضمير المستتر في كان ) الراجع الى الشهر ( لدلالة قوله قبل المحاق على الشهر ) وذلك لان المحاق ثلاثة ايام من اخر الشهر سميت بذلك لمحاق ضوء القمر وذهابه فيها فهذا الضمير المستتر في كان من قبيل الضمير في قوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما السدس من حيث انه راجع الى الميت لدلالة لكل واحد منهما السدس على الميت لان المراد من السدس نصيب احد الابوين مما تركه الميت .

( و ) حينئذ ( كان قوله ذلك الشهر بدلا منه ) اي من الضمير المستتر في كان وتفسيرا له ) اي للضمير لا اسما لكان ( ولو سلم ) انه اي كله تاكيد لذلك الشهر ( فيكون شاذا او محمولا على الضرورة ) الشعرية ( فلا يدل على جوازه في السعة ولو سلم ) جوازه في السعة ( ففيه ) ان التقديم الواقع في هذا البيت لا يثبت المطلوب لانه ( تقديم على المتبوع فقط ) اي على ذلك الشهر فقط ( والمطلوب جواز تقديمه على العامل ايضا ) اي على كان ايضا فلا يفيد الاستشهاد

بهذا البيت

( نعم قد ذكر النحاة انه يجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا على المعطوف عليه في ضرورة الشعر بشرط ان لا يتقدم المعطوف على العامل واما تقديم التاكيد والبدل في السعة على المتبوع والعامل جميعا فمما لم يقل به احد ) .

الى هنا كان الكلام في الوجه الاول من وجوه النظر والوجه الثاني قوله ( ثم لا نسلم انتفاء التخصيص ) المسوغ للابتدا بالنكرة ( في صورة المنكر اعني نحو رجل جائني لو لا تقدير التقديم لحصوله اي التخصيص ) المسوغ للابتداء بالنكرة ( بغيره اي بغير تقدير التقديم كما ذكره السكاكي في شر اهر ذا ناب من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل وغير ذلك مما ) تقدم في بحث تنكير المسند اليه انه ( يستفاد من التنكير ) كالافراد والنوعية وغير ذلك مما يتولدمن التنكير بحسب مقتضى المقام ويستنبطه الذوق السليم الذي هو موهبة من مواهب الملك العليم .

فان قلت كيف يرد على السكاكي هذا الوجه الثاني مع انه لم يصرح بانه لا سبب للتخصيص سوى تقدير التقديم .

قلت نعم ( فهو ) اي السكاكي ( وان لم يصرح بان لا سبب للتخصيص سواه ) اي سوى تقدير التقديم ( لكن استلزم كلامه ذلك ) اي استلزم كلام السكاكي في تعليل استثناء المنكر انه لاسبب للتخصيص المسوغ للابتداء بالنكرة سوى اعتبار تقدير التقديم (حيث قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد ) اي تقدير التقديم ( عند المنكر لفوات شرط المبتدء ) النكرة اي لفوات التخصيص المسوغ للابتداء

بالنكرة فكلامه هذا يدل بالدلالة الاستلزامية على انه لا سبب للتخصيص سوا اعتبار تقدير القديم ( لا يقال ) في رد الوجه الثاني وابطاله ان ( التنكير ) في رجل جائني لا يستفاد منه الحصر المطلوب لان التنكير ( انما يدل على النوعية بالتهويل او غيره ) من المعاني المذكورة انفا ( والحصر ) المطلوب ( انما يستفاد من تقدير التقديم فلا بد منه ) اي من اعتبار تقدير التقديم ( بحال ) من الاحوال يعني ولو في حال دلالة التنكير على النوعية ونحوها من المعاني .

( لانا نقول قد ذكرنا ان ما تخصص بالوصف ) ولو كان ذلك الوصف مستفادا من التنكير ( يمتنع فيه ) اي فيما تخصص بالوصف ( تقدير التاخير ) اذ لا ضرورة حينئذ تدعوا الى ارتكابه ( لصحة وقوعه ) اي وقوع ما تخصص بالوصف ( مبتدء ) لانه حينئذ ( كالمعرف ) في جواز الابتداء به ( و ) قد ذكرنا ايضا ( انه يجب ان يكون الحصر مستفادا من الوصف ) ليتاتى التوفيق بين كلامه وكلام الائمة حيث قالوا شرا هر ذا ناب بما اهر ذا ناب الاشر وذلك بناء على ان التقييد بالوصف عنده يدل على نفي الحكم عما سواه على التفصيل الذي بيناه فيما سبق ( والا ) اي وان لم يجب ان يكون الحصر مستفادا من الوصف المتولد من التنكير بل يمكن ان يكون الحصر من تقدير التاخير (فلا توجيه لكلامه ) اي كلام السكاكي اذ لا يرتكب ذلك الوجه البعيد الا عند الضرورة ولا ضرورة في المنكر لحصول المسوغ للابتداء بالنكرة حينئذ بالوصف المتولد من التنكير فلا يمكن القول بحصول الحصر المطلوب الا من الوصف المذكور .

( بل الجواب ) عن الوجه الثاني ( انه ) اي السكاكي ( انما

يعتبر التقديم والتاخير في صورة المنكر اذا لم يقصد به ) اي بالمنكر ( التخصيص النوعي الذي يمكن ان يستفاد من الوصف المستفاد من التنكير كما في قولنا رجل جائني بمعني لاامرئة او لا رجلان)

والحاصل ان مراد السكاكى من قوله لئلا ينتفي التخصيص اذ لا سبب سوى تقديمالتاخير انما هو اذا اريد تخصيص الجنس او الواحد وهذ التخصيص لا يستفاد الا من تقدير التقديمفصح قوله انهلاسبب سوى تقدير التقديمفبطل الوجه الثاي اعنى قول المصنف ثملا نسلم انتفاء التخصيص في صورة المنكر الخ .

واما الوجه الثالث من وجوه النظر فهو قوله ( ثم لا نسلم امتناع ان يراد ) في شراهر ذا ناب التخصيص الجنسى بان يكون المعنى ان ( المهر شر لا خير اذ لا دليل عليه ) اى على الامتناع ( لا نقلا ) من اهل اللغة ( ولا عقلا ) اذ لا مانع عند العقل ان يراد ان المهر للكلب شر لا خير ولم ينقل من احد انه لا يستعمل في ذلك كيف نسلم قول السكاكي بامتناع ان يراد المهر شر لا خير ،

وقد ( قال الشيخ ) وقوله الحجة في هذا الفن ويسمع منه فيامثال ذلك ( قدم شر لان المعنى ) ان ( الذي اهره ) اي ذا ناب اي الكلب ( من جنس الشر لا من جنس الخير ) فبطل ما ادعاهالسكاكي من امتناع تخصيص الجنس .

( ثم قال السكاكي ويقرب من قبيل هو قام ) وانا قمت وانت قمت وزيد قام ( زيد قائم في التقوى ) وانما يقرب من ذلك(لتضمنه اي قائم الضمير مثل قام ) وقمت ( فيتكرر الاسناد ويتقوى الحكم وقال ) السكاكي في وجه ذلك ( انما قلت يقرب دون ان اقول نظيره

لان قائم لما لم يتفاوت في الخطاب والحكاية ) اي حكاية نفس المتكلم ( والغيبة في انا قائم وانت قائم اشبه الخالي عن الضمير وهذا معنى قوله ) اي الخطيب ( وشبهه ) بفتح الشين والباء مشددا ( اي شبه السكاكي قائم مع انه متضمن للضمير ) الراجع الى زيد المبتدء لانه خبر مفرد والمفرد المشتق متضمن للضمير كما قال في الالفية

والمفرد الجامد فارغ وان  يشتق فهو ذو ضمير مستكن

( بالخالى عنه ) اى عن الضمير ( من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة كما لا يتغير الخالى عنه نحو انا غلام وانت غلام وهو غلام وقد يصحف ) اي يغير ويخطأ في ( قوله وشبهه ) الذي الذي بفتح الشين والباء مشددا فيقرء بكسر الشين وسكون الباء (مخففا) وبذلك يتغير المعنى المراد في كلام السكاكي قال في المصباح التصحيف تغيير اللفظ حتى يتغير المعنى المراد من الموضع واصله الخطأ يقال صحفه فتصحف اى غيره فيتغير حتى التبس انتهى (و) حينئذ (يظن انه) اى شبهه ( اسم منصوب على انه مفعول معه ) فيصير معنى كلام السكاكي حينئذ ما اشار اليه بقوله ( اي لتضمنه الضمير مع شبهه اي مشابهته للخالى عن الضمير يعني ان قوله ويقرب يشتمل على امرين احدهما المقاربة في التقوى والثاني عدم كمال التقوى فقوله لتضمنه الضمير علة للاول ) اي للمقاربة في التقوى ( و ) قوله ( شبهه علة للثاني ) اي لعدم كمال التقوى ( ولا يخفى ما فيه ) اي في ظن انه مفعول معه (من التعسف) وجه التعسف ان المفعول معه كما قال السيوطي مختلف فيه هل هو قياسى ام سماعى لا يتجاوز ما سمع منه والمختار عند المحققين الثاني وان العطف ان يمكن بلا ضعف احق من النصب على المفعولية حملا

للواو على الاصل اعني العطف فلان اصل الواو التي قبل المفعول معه هو العطف ففى جعله مفعولا معه مصير الى المرجوح المختلف فيه وترك للراجح المتفق عليه .

( ومن اراد هذا المعنى ) الذي اريد من التصحيف ( فليقرءوشبهه بالجر عطفا على تضمنه ليكون اوضح ) في افادة ذلك المعنى لان قرائة الجر تدل بالمطابقة على ان علة المقاربة امران متساويان في العلية احدهما ثبوت التقوى في زيد قائم لما فيه من تكرر الاسناد وثانيهما عدم كمال ذلك التقوى اذ لو كان ذلك التقوى كاملا لكان زيد قائم عين زيد قام من حيث التقوى لا قريبا منه وانما قلنا ان الجر على العطف يدل على التساوي بين الامرين دون النصب على المفعول معه لان العطف يدل على كون المعطوف مقصودا بالنسبة مع متبوعه بحيث لا فرق بينهما في المقصودية بخلاف كون الشيء مفعولا معه لانه يدل على ان ذلك الشيء هو المقصود بالنسبة والمعمول الاول الذي يصاحبه غيرمقصود بل تابع له فيها مثلا اذا قلت جئت وزيدا بالنصب على المفعول معه كان معناه ان زيدا اصل في المجيء وانا تابع له فيه واذا قلت جئت انا وزيد بالرفع على العطف كان معناه استوائكما فيه وذلك لماسياتي في اول باب الفصل والوصل من انه اذا قصد تشريك مفرد لمفرد اخر قبله في حكم اعرابه من كونه فاعلا او مفعولا او حالا او غير ذلك يجب عطفه عليه واما وجه كون النصب على المفعول معه دالا على انه الاصل فيدل عليه ما ذكره في اول الباب الرابع وفي اول بحث الكناية فانه قال في الموضع الاول في شرح قول الخطيب الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في ان الغرض من ذكره معه قال في

شرحه اي ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل لا ذكر الفعل مع كل منهما يعرف بالتامل انتهى .

والمراد من المعرفة الذي يحصل بالتامل يظهر مما ذكره في الموضع الثاني فانه قال هناك انه يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير معه انتهى .

فتامل تعرف من ذلك وجه كون المفعول معه اصلا والمعمول الذي قبله تابعا وفرعا ولا منافاة بين ذلك وبين ما قاله السيوطي في بحث المفعول له من ان قولك جئت وزيدا معناه كنت السبب في مجيئه انتهى يعرف عدم المنافاة بالتامل .

( ولهذا اي ولشبهه ) اي لشبه قائم ( بالخالي عن الضمير لم يحكم بانه مع الضمير ) المستتر فيه ( جملة ) بل حكم بانه مفرد كما صرح بذلك ابن مالك في قوله

والمفرد الجامد فارغ وان ··· يشتق فهو ذو ضمير مستكن

وسياتي في اول الباب السابع وجه اخر لعدم كونه جملة ونحن نبينه هناك ان ساعدنا التوفيق لذلك :

واما في صلة الموصول ) اي في صلة ال الموصولة لا سائر الموصولات ( فانما حكم بذلك ) اي بكون قائم مع الضمير جملة ( لكونه فيها فعلا عدل به الى صورة الاسم كراهة دخول ما هو في صورة لام التعريف ) مع الهمزة ( على صريح الفعل ) قال الرضي مذهب الجمهور ان اصل الضارب والمضروب الضرب والضرب فكرهوا دخول اللام الاسمية المشابهة للحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل اما لفظا فظاهر واما معنى فلصيرورة اللام مع ما دخلت عليه معرفة كالحرفية مع ما

يدخل عليه فصيروا الفعل في صورة الاسم الفعل المبنى للفاعل في صورة اسم الفاعل والمبنى للمفعول في صورة اسم المفعول لان المعنيين متقاربان اذ معنى زيد ضارب زيد ضرب او يضرب وزيد مضروب اي ضرب او يضرب ولكون هذه الصلة فعلا في صورة الاسم عملت بمعنى الماضي .

ولو كانت اسم فاعل او مفعول حقيقة لم تعمل بمعنى الماضي كالمجرد عن اللام وكان حق الاعراب ان يكون على الموصول كما نذكره فلما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية نقل اعرابها الى صلتها عارية كما في الا اذا كانت بمعنى غير انتهى .

( و ) لهذا اي ولشبهه بالخالي عن الضمير ( لا عومل قائم مع الضمير ) المستتر فيه ( معاملتها اي الجملة في البناء حيث اعرب في نحو رجل قائم ورجلا قائما والحاصل ) من قوله ويقرب الى هنا (انه) اي قائم ( لماكان متضمنا للضمير ) المستتر العائد الى المبتده (ومشابها للخالي عنه روعيت فيه الجهتان ) اي جهة التضمن وجهة المشابهة .

( اما ) مراعاة الجهة ( الاولى فبان جعل قريبا من هو قام في التقوى ) لتكرر الاسناد فيه وان كان احد الاسنادين فيه ناقصا .

( و ) اما مراعاة الجهة ( الثانية فبان لم يجعل جملة ولا عومل معاملتها في البناء ) خلاصة الكلام انه قد عرفت ان القرب يشتمل على امرين احدهما ثبوت التقوى والاخر عدم كماله ففي جعله قريبا من هو قائم رعاية للجهتين لا للجهة الاولى فقط

فالاولى ان يقول اما الاولى فبان جعل مشتملا على التقوى واما الثانية فبان لم يجعل كاملا في التقوى كزيد قام ولم يجعل جملة ولا

عومل معاملتها في البناء هذا ولا يذهب عليك ان في التعبير بالبناء مسامحة لان الجملة لا توصف بالبناء ولا بالاعراب لانهما كما قال الرضى من صفات المفردات قيل ان المسامحة للاشارة الى ان الفعل مع فاعله متضمن للاسناد وهو معنى حرفي يوجب البناء فتامل .

( فان قيل لو كان الحكم بالافراد ) اي بكونه مفردا لا جملة ( والاعراب ) حسبما تقدم ( في قائم من زيد قائم بناء على شبهه بالخالي عنه ) اي عن الضمير بناء على كونه مستترا فيه وعدم تغييره في الحالات الثلاث ( لوجب ان لا يحكم بالافراد والاعراب فيما اسند الى الظاهر نحو زيد قائم ابوه لانه ) حينئذ ( كالفعل بعينه اذا الفعل لا يتفاوت عند الاسناد الى الظاهر ) الا على اللغة التي اشار اليها ابن مالك بقوله

وقد يقال سعدا وسعدوا   والفعل للظاهر بعد مسند

( قلنا ) قد ( جعل ) قائم المسند الى الظاهر ( تابعا للمسند الى الضمير ) اى لقائم المسند الى الضمير ( وحمل عليه في حكم الافراد ) اي في عدم كونه جملة ومبنيا ( وهذا معنى قوله في المفتاح ) بعد ان قال ويقرب من قبيل انا عرفت وانت عرفت وهو عرف في اعتبار تقوى الحكم زيد عارف الى ان قال لم يحكم على عارف بانه جملة ولا عومل معاملتها في البناء ثم قال ( واتبعه ) اي عارف في زيد عارف ( في حكم الافراد نحو ) عارف في ( زيد عارف ابوه اي جعل تابعا لعارف المسند الى الضمير عارف المسند الى الظاهر ) والحاصل ان عارف في زيد عارف ابوه جعل تابعا لعارف في زيد عارف ( فحكم بانه ) اي عارف في زيد عارف ابوه ( مفرد مثله ) اي مثل عارف

في زيد عارف وهذا هو المعنى الصحيح الذي قصده السكاكي من قوله المذكور .

( و ) لكن ( قال المصنف ) في الايضاح ( معناه اتبع عارف ) الذى هو اسم فاعل ( عرف ) الذي هو فعل ( في الافراد اذا اسند الى الظاهر مفردا كان ) نحو زيد عرف ابوه وزيد عارف ابوه ( او مثنى ) نحو زيد عرف ابواه وزيد عارف ابواه ( او جمعا ) نحو زيد عرف ابائه وزيد عارف ابائه .

( ولعله ) اي ما قاله المصنف في الايضاح ( سهو اذ لا حاصل حينئذ لهذا الكلام ) في هذا المقام اذ الكلام في هذا المقام كما اوضحناه في ان عارف المسند الى الضمير ليس بجملة فكذلك عارف المسند الى الظاهر فانه ايضا ليس بجملة لانه جعل تابعا لذلك فالقول بان عرف اذا اسند الى الظاهر لا يثنى ولا يجمع فكذلك عارف اذا اسند اليه بحث اخر لم يقع فيه الكلام في هذا المقام وان كان هذا البحث صحيحا في نفسه كما اشير الى ذلك في قول ابن مالك في باب النعت

وهو لدى التوحيد والتذكيرا و　　سواهما كالفعل فاقف ماقفوا

والحاصل ان ما فهمه المصنف من قول السكاكي معنى صحيح لا غبار عليه في نفسه لكن ليس هذا مراد السكاكي من قوله في المفتاح لانه لا يصح ادخال هذا والبحث عنه في هذا المقام فهو نظير ما قاله الشهيد من ان التشهد بالولاية لعلي ع وان محمدا واله خير البرية وان كان الواقع كذلك فما كل واقع حقا يجوز ادخاله في العبادات انتهى

( ومما ) اي من المسند اليه الذي ( يرى تقديمه على المسند كاللازم ) والواجب عند البلغاء والعارفين بمزايا الكلام المعتنين بالخصوصيات

التي بها يطابق اللفظ لمقتضى المقام(لفظ مثل وغير اذا استعملا على سبيل الكناية )فيه اي في قوله كاللازم اشارة الى ان القواعد لا تقتضي وجوب التقديم ولكن اتفق في كلام البلغاء انهما لم يستعملا الا في الكناية فاشبها ما اقتضت القواعد تقديمه حتى لو استعملا بخلافه عند قصد الكناية كان الكلام منبوذا عندهم ولو كان ذلك جائزا على حسب القواعد ويتضح المراد من الكناية ههنا ( في نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود ) فانهما ( بمعنى انت لا تبخل وانت تجود ) هذا فيما كان المسند سلبا

وفي الايجاب نحو مثل الامير حمل على الادهم والاشهب) سيجيء معنى هذين الوصفين بعد مبحث الالتفات ( و ) نحو ( غيري باكثر هذا الناس ينخدع اي الامير حمل ) على الاهم والاشهب ( وانا لا انخدع ) باكثر هذا الناس والمسوغ لوقوع مثل وغير مبتدء تخصيصها بالاضافة وان لم يتعرفا بها لتوغلهما في الابهام فتامل .

وليعلم ان الكناية كما ياتي في بابها ذكر الملزوم وارادة اللازم فاذا قلت مثلك لا يبخل فقد نفيت البخل عن كل مماثل للمخاطب اى عن كل من كان متصفا بصفاته والمخاطب داخل في هذا الكل لانه متصف بتلك الصفات فيلزم انه لا يبخل لاستلزام الحكم الثابت للكل ثبوت الحكم للافراد فذكر نفي الحكم عن الكل وهو الملزوم واريد منه اللازم اعني نفي الحكم عن فرده وهو المخاطب واما اذا قلت مثلك لا يبخل واردت به شخصا معينا اشتهر بمماثلة المخاطب حتى يكون المعنى فلان لا يبخل فليس في الكلام حينئذ كناية لانه تصريح بمن نفى عنه البخل .

وكذا اذا قيل غيرك لا يجود لانه اذا نفي الجود عن غيرك على

وجـه العمـوم في كل فرد ممن هو غيرك استلزم ذلك ثبوت الجود لك لان الجود صفة موجوده قطعا لابد لها من محل تقوم به ومحلها اما انت اوغيرك وقد نفى قيامها بكل فرد غيرك فلزم قيامها بك انت فاستعمل الكلام في الملزوم اعنى نفي الجود عن كل فرد ممن هو غيرك واريد منه اللازم وهو اثبات الجود لك نفسك .

واما اذا اقيل غيرك لايجود واريد منه شخصا معينا اشتهر بمغايرته لك حتى يكون المعنى ان فلانا الذي مشتهر بمغايرته لك لا يجـود فليس فيه كناية اصلا لانه تصريح بمن نفي عنه الجود وانت اذا اتقنت ما ذكرنا في هذين المثالين تقـدر ان تقيس عليهما المثـالين الاخيرين اعني مثل الامير حمل على الادهم والاشهب وغيري باكثر هذا الناس ينخدع والحاصل ان قولك مثلك لا يبخل مدلوله الصريح نفي البخل عن شخص مماثل للمخاطب وهذا ليس بمراد والمراد لازمه وهو نفي البخل عن المخاطب وقس عليه سائر الامثلة ومن ذلك يتضح لك قوله ( فالاول ) اي لفظ مثل ( كناية عن ثبوت الفعـل ) في الايجـاب ( او ) عن ( نفيه ) اي نفي الفعل ( عن المخاطب ) في النفي .

هذا اذا كان لفظ مثل مضافا الى ضمير المخاطب واما اذا لم يكن مضافا الى ضمير المخاطب ( بل ) الى غيره فحينئذ يكون كناية عن ثبوت الفعل او نفيه ( عمن اضيف اليه لفظ مثل ) ففي مثل الامير حمل على الادهم والاشهب يكون كناية عن ثبوت الفعـل للامير وفي مثل الامير لا يبخل كناية عن نفي الفعل للامير ( لانه اذا ثبت الفعل لمن يسد مسده ومن هو على اخص اوصافه ) كما هو مقتضى الشـبه والمثلية بناء على ما ياتي في بحث التشبيه من ان المراد من وجه الشبه

المعنى الذي له زيادة اختصاص بالمتشابهين وقصد بيان اشتراكهما فيه ولهذا قال الشيخ عبد القاهر التشبيه الدلالة على اشتراك الشيئين في وصف هو من اوصاف الشيء في نفسه خاصة فتامل .

( او نفي عنه ) اي عمن يسد مسده ومن هو على اخص اوصافه ( واريد ) من الكلام ( ان من كان على الصفة التي هو ) اي من اضيف اليه لفظ مثل ( عليها ) اي على تلك الصفة ( كان من مقتضى القياس ) الحاصل من الاستقراء والتتبع للاشخاص من حيث كونهم فاعلين او غير فاعلين ( وموجب العرف ان يفعل كذا او ان لايفعل كذا لزم الثبوت ) اي ثبوت ذلك الفعل ( لذاته ) اي عن ذات من اضيف اليه لفظ مثل ( بالطريق الاولى ) .

والحاصل ان المراد من مثل الامير حمل على الادهم والاشهب ان مثل الامير الذي هو على اخص اوصافه يحمل على الادهم لان لازم المثل لازم لمماثله فيكون مثل الامير حمل على الادهم والاشهب كناية عن اثبات ذلك الحكم للامير بالطريق الاولى بمعنى ان الامير احق بان يحمل والمراد من مثلك لا يبخل ان مثلك الذي هو على اخص اوصافك لا يتصف بالبخل ولا يفعله فيلزم اتصافك بنفي البخل وعدم فعله لان لازم المثل لازم لمماثله فيكون مثلك لا يبخل كناية عن نفي الفعل اي البخل عن المخاطب بالطريق الاولى بمعنى انك احق بان لا تبخل .

( والثاني ) اي لفظ غير ( كناية عن ثبوت الفعل لمن اضيف اليه لفظ غير في النفي ) نحو غيرك لايجود (و)كناية (عن سلبه) اي الفعل (عنه ) اى عمن اضيف اليه الفعل (في الايجاب ) نحو غيرى

باكثر هذا الناس ينخدع ( لانه اذا نفى الجود عن غير المخاطب )
على وجه العموم ( مثلا ) فحينئذ (ثبت ) الجود ( للمخاطب ضرورة
ان الجود موجود ولا بدله من محل يقوم به ولانه اذا اثبت الانخداع
للغير ) اى لغير المتكلم (من غير القصد الى ان انسانا ) معينا (سوى
المتكلم يتصف بالانخداع ولاشك في ثبوت الانخداع في الجملة ) فحينئذ
( لزم سلب الانخداع عن المتكلم فهما ) اى لفظ مثل وغير ( قداستعملا
على سبيل الكناية ولم يقصد ) بهما ( ثبوت الفعل ) فيما اريد بهما
الثبوت ( اونفيه ) فيما اريد بهما النفى ( لانسان ) معين (مماثل او
مغاير لمن اضيف ) لفظ مثل او لفظ غير ( اليه كما ) اريدبهما ذلك
الانسان المماثل او المغاير ( في قولنا مثلك لايوجد وقوله :)

غيري جنى وانا المعاقب فيكم فكانني سبابة المتندم

فانه اريد بالاول نفي الوجود عن انسان اخر مماثل المخاطب لا
نفيه عنه وبالثاني اثبات الجناية لانسان اخر مغاير للمتكلم لا اثباتها
له ( فان التقديم ) اي تقديم لفظ مثل ولفظ غير ( ليس كاللازم
عند قصد هذا المعنى والى هذا ) اي الى ان التقديم ليس كاللازم عند
قصد هذا المعنى ( اشار بقوله من غير ارادة تعريض بغير المخاطب )
حاصل معنى التعريض على ما يظهر مما ياتي في بحث الكناية ان يتكلم
الانسان بكلام تظهر من نفسه شيئا ومراده شيء اخر كما يقال في
التعريض بمن يوذي المسلمين المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده
فانه كناية عن نفي صفة الا سلم عن الموذي وفي التعريض بمن يشرب
الخمر ويعتقد حلها وانت تريد تكفيره تقول انا لا اعتقد حل الخمر

وهذا كناية عن اثبات صفة الكفر له قال صاحب الكشاف التعريض ان تذكر شيئا تدل به على شيء اخر لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لا سلم عليك فكانه امال الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريده فظهر من جميع ذلك انأرادة التعريض بغير المخاطب تحصل ( بان يراد بمثلك وغيرك انسان غير المخاطب مماثل له او غير مماثل ) فحينئذ يخرج لفظ مثل وغير مما نحن فيه فليس تقديمهما كاللازم لان التقديم انما كان كاللازم فيمالم يرد منهما التعريض بغير المخاطب ( وقوله ) اي الخطيب ( من غير ارادة تعريض معناه حال كون ذلك القول او الكلام ) الذي ذكر فيه لفظ مثل او غير ( ناشئا من غير ارادة التعريض ) بغير المخاطب بل غير من اضيف اليه لفظ مثل او غير ( اي لم ينشاء ) ذلك القول او الكلام ( من اراده التعريض كما تقول ضربني من غير ذنب اي ضربا لم ينشأ من ذنب كما ان قولك غيرى فعل كذا معناه انا لم افعله ) .

والحاصل ان لفظ غير في قوله من غير ارادة تعريض بغير المخاطب ليس كلفظ غير فيما نحن فيه اذ لم يقصد من لفظ غير فيه شيءمغاير لما اضيف هو اي غير اليه بل قصد منه النفي فيكون بمعنىلا النافية لذا فسره بقوله لم ينشاء بخلاف ما نحن فيه فانه اريد به الشخصلا النفي ( فهذا ) اي كون لفظ غير بمعنى النفي ( مقام اخر يستعمل فيه غير على سبيل الكنايه ويلزم فيه من فليتنبه له ) حتى لا يشتبه المقصود من لفظ غير في كل واحد من المقامين ( لكونه اي يرى تقديمه

كاللازم ( لكون التقديم اعون على المراد بهما اي بهذين التركيبين ) اي التركيبين في نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود ( لانهما من الكنايه المطلوب بها نفس الحكم ) اي المطلوب بها اثباب امر لامر او نفيه عنه حاصله انهما من افراد القسم الثاني من اقسام الكناية الذي يذكره في بحث الكناية بقوله الثانيه من اقسام الكناية الكناية المطلوب بها نسبة اي اثبات امر لامر او نفيه عنه ( بطريق المبالغة واثبات الحكم بطريق الكناية ابلغ لما سيجيء ) هناك حيث يقول اطبق البلغاء على ان المجاز والكناية ابلغ من الحقيقه والتصريح لان الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم فهو كدعوى الشيء ببينة ( والتقديم لكونه مفيدا للتقوى ) لتكرر الاسناد بذلك ( اعون على اثبات الحكم بطريق المبالغة ) التي تحصل من الكناية في الحكم اي في ثبوت امر لامر او نفيه عنه .

( وقوله ) اي الخطيب ( يرى تقديمه كاللازم عبارة الشيخ في دلائل الاعجاز ) نقله هنا على ما هو دابه من اقتنائه للكلام ( ومعناه ان مقتضى القياس وموجب العرف ان يجوز التاخير ايضا ) اي تاخير لفظ مثل وغير اذ ليس فيهما شيء مما يوجب تقديم المسند اليه اذ موجبات تقديمه محصورة مبينة في النحو ليس فيهما شيء من ذلك .

والمبالغة المطلوبة في المقام لا يتوقف على تقديمهما ( لحصول المبالغة المطلوبة ( بالكناية ) لانها وضعت لذلك ( لكن التقديم ) لهما يرى ( كالامر اللازم لانه لم يقع الاستعمال ) في كلام البلغاء ( على خلافه ) اي خلاف التقديم ( قطعا ) والمتبع في امثال ذلك هو كلامهم لا كلام من التحق كلامهم باصوات الحيوانات على ما تقدم في اوائل الكتاب .

( قال الشيخ وانت اذا تصفحت الكلام ) اي كلام البلغاء ( وجدت

هذين الاسمين ) اي افظ مثل وغير ( يقدمان ابدا ) ودائما ( على الفعل اذا قصد بهما هذا المعنى ) الكنائى ( وترى هذا المعنى )الكنائي ( لا يستقيم فيهما اذا لم يقدما لو قلت يفعل كذا مثلك او غيرك ) او قلت لا يفعل كذا مثلك او غيرك ( رايت كلاما مقلوبا عن جهته ومغيرا عن صورته ) المقبولة عند البلغاء ( ورايت اللفظ قد نبأ )اي لخبد ( عن معناه ورايت الطبع ) السليم والذوق المستقيم ( يابى ) اى يمتنع ( ان يرضاه ) ويستحسنه ويقبله .

( قيل ) والقائل جماعة منهم ابن مالك وانما اتى بصيغة التمريض لا لضعف ما قالوا بل لضعف ما استدلوا به لما قالوا يظهر ما ذكرنا مما ياتي ( وقد يقدم المسنداليه المسوربكل على المسند المقرون بحرالنفى لانه اى التقديم دال على العموم اى على نفي الحكم عن كل فرد من افرادما اضيف اليه لفظ كل نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفي القيام عن كل واحد من افراد الانسان) فيكون مفاده العموم الافرادى ( بخلاف ما لواخر ) المسند اليه المسور بكل عن المسند المقرون بحرف النفي ( نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لاعن كل فرد فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي والتاخير لا يفيد الا سلب العموم ونفي الشمول )فيكون مفاده العموم الجمعي فتامل .

الى هنا كان الكلام فيما قاله الجماعة وهو حق لاضعف فيه واما ما استدلوا به لما قالوه فهو ما اشار اليه بقوله ( وذلك اى افادة التقديم النفي عن كل فرد والتاخير النفي عن جمله الافراد لئلايلزم ترجيح التاكيد وهو ان يكون ) دخول ( لفظ كل ) على المسند اليه ( لتقرير المعنى الحاصل قبله ) اي قبل دخول لفظ كل على المسند

اليه ( وتقويته ) اي تقوية المعنى الحاصل قبله ( على التاسيس وهو ان يكون لافادة معنى اخر لم يكن حاصلا قبله يعني لو لم يكن التقديم مفيدا لعموم النفي والتاخير لنفي العموم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس واللازم ) اي ترجيح التاكيد على التاسيس ( باطل لان التاسيس خير من التاكيد لان حمل الكلام على الافادة ) اي افادة معنى اخر لم يكن حاصلا قبله ( خير من حمله ) اي الكلام ( على الاعادة ) اي اعادة المعنى الحاصل قبله ( فالملزوم ) وهو قوله لو لم يكن التقديم الخ .

( مثله ) في البطلان اي باطل وذلك لما ثبت في محله من انرفع التالي في القياس الاستثنائي ينتج رفع المقدم ( فان عورض) استدلالهم ( بان استعمال كل في التاكيد اكثر ) من استعماله في التاسيس (فالحمل عليه ) اي على التاكيد ( راجح ) فاللازم ليس بباطل فالملزوم مثله.

( قلنا ) كون استعمال كل في التاكيد اكثر ( ممنوع ) وسيجيء الكلام في ذلك في اخر هذا البحث ( ولو سلم ) ذلك ( فلم يعارض ما ذكرنا ) من ان حمل الكلام على الافادة خير من حمله على الاعادة ( لانه ) اي ما ذكرنا ( اقوى ) من الرجحان الحاصل من اكثرية الاستعمال في التاكيد ( لان وضع الكلام على الافادة ) والاستفادة كما تقدم في اول الكتاب ولذا قالوا الكلام ما افاد المستمع فائدة تامة يحسن السكوت عليها ومن هنا قال الاصوليون في مبحث تعارض الاحوال اذا دار الامر بين الحقيقة والمجاز المشهور بتقديم الحقيقة من جهة رجحان جانب الوضع .

فان قلت ان افادة تقديم المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون

بحرف النفى عموم النفي وتاخيره نفي العموم امر يعلم بالوضع والاستعمال ومستند الى اللغة فلا وجه لاثباته بالبينة والاستدلال وبعبارة اخرى ان اللغة لا تثبت بالدليل والبرهان كما قلنا في اول الكتاب في اللام من الحمد انها لا تثبت بالمذهب والاديان ( قلت ) نعم ولكن ( كان هذا القائل ) يعني ابن مالك واتباعه ( يتمسك في اصل الدعوى ) اي افادة تقديم المسند اليه المسور بكل عموم النفي وتاخيره نفي العموم ( بالاستعمال ) اي استعمال البلغاء كذلك والاستعمال كما قلت دليـــل الوضع واللغة ( و ) حينئذ ( يكون هذا الكلام ) اي قولهم لئلا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس ( لبيان السبب والمناسبة ) وياتي المراد من ذلك في الفن الثاني عند قول الخطيب والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد .

( والا ) اي وان لم يكن هذا الكلام لبيان السبب والمناسبة ( فلا يثبت اللغة بالاستدلال ) وذلك من مسلمات الاقوال ( وبيان الملازمة ) في الشرطية التي استدل بها ابن مالك واتباعه اعني قوله لو لم يكن التقديم مفيدا لعموم النفي الخ .

( اما في صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقم ) بدون لفظ كل ( موجبة مهملة ) لانه ( اهمل فيها بيان كمية افراد المحكوم عليه ) قال في التهذيب فان بين كمية افراده كلا او بعضا فمحصورة كليـة او جزئية وما به البيان سور والا فمهملة انتهى .

( معدولة المحمول لان حرف السلب قد جعل جزء من المحمول لا ينفصل عنه ) اي عن المحمول ( و ) لذلك ( لا يمكن تقـــدير الرابطة بعده ) لانها ان قدر بعد حرف السلب اي لفظ لم يلزم الفصل

بينه وبين الفعل فلا يكون داخلا على الفعل وذلك لا يجوز لان لفظ لم مختص بالفعل فتامل .

قال في التهذيب وقد يجعل حرف السلب جزء من جزء منها فتسمى معدولة والا فمحصلة وقال بعض المحشين في اخر كلام طويل له هناك فان امكن تقدير الرابطة بعد حرف السلب كقولنا الانسان ليس بقائم كانت سالبة محصلة وان لم يمكن تقدير الرابطة بعده كقولنا الانسان لم يقم كانت موجبة معدولة المحمول انتهى .

فالمحمول حينئذ مركب من ايجاب وسلب اما الايجاب فلان مجموع الجملة اي جملة لم يقم اثبت وحكم على الانسان فالحمل بطريق الايجاب والثبوت لا السلب والنفي فيكون معنى القضية بالفارسية ( انسان هست لم يقم ) واما السلب فلان المحمول انما هو عدم القيام وسلبه وذلك ظاهر والحاصل ان الحكم في هذه القضية بثبوت عدم القيام الانسان لا بنفي القيام عنه وذلك لان حرف السلب وقع جزء من المحمول لا ينفصل عنه فلا يمكن تقدير الرابطة بعده لان لفظ لم مختص بالمضارع فيجب تقدير الرابطة قبله .

والى بعض ما ذكرنا اشار بقوله ( ثم اثبت للموضوع ) يعني انسان ( هذا المحمول المركب من الايجاب والسلب ولهذا ) اى لاجل كون المحمول مركبا من الايجاب والسلب وثابتا للموضوع لامنفيا عنه ( جعلت القضية ( موجبة معدولة ) المحمول ( لا سالبة محصلة ولا فرق بينهما من حيث المعنى ( عند وجود الموضوع كما في هذه المادة اى في انسان لم يقم لان الموضوع فيها وهو الانسان موجود بالضرورة (ولهذا) اى ولعدم الفرق بينهما من حيث المعنى ( صح ) مايأتي في المتن

الاتى من ( جعلها ) اى الموجبة المهملة المعدوله المحمول كهذه المادة ( في قوة السالبة الجزئية والا ) اى وان لم يكن وجه الصحة ما ذكرنا من عدم الفرق بينهما عند وجود الموضوع ( فالسالبة الجزئية اعم ) مطلقا ( منها ) اى من الموجبة المعدولة المحمول ( لصدقها ) اى لصدق السالبة الجزئيه ( عند انتفاء المضوع ) دون الموجبة المعدلة المحمول اذ لابد في الموجبة من وجود الموضوع فكلما صدقت الموجبة المعدولة صدقت السالبة الجزئيه ولا عكس .

اما الاول فلانه اذا صدق بعض الانسان لاكاتب وهو قضية موجبة معدولة المحمول اذ المعنى حينئذ ان اللاكاتب ثابت لبعض الانسان صدق ايضا السالبة الجزئية اعني ليس بعض الانسان بكاتب والالصدق الكاتب على بعض الانسان وهذا خلف .

واما الثاني فلان معنى ليس بعض الانسان بكاتب هو ان الكتابة مسلوبة عن بعض الانسان وهذا المعنى يصدق على البعض الموجود والبعض المعدوم بخلاف الموجبة المعدوله المحمول اعني بعض الانسان لا كاتب فانه لا يصدق الا على البعض الموجود ضرورة ان اثبات شيء لشيء فرع وجود المثبت له .

( فاذا كان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة معدولة المحمول يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية عند وجود الموضوع نحو لم يقم بعض الانسان ) والمراد من كونها في قوتها ( انهما متلازمتان في الصدق ) عند وجود الموضوع ( لانه قد حكم في ) الموجبة ( المهملة المعدولة المحمول ( بنفي القيام ) عن جملة الافراد اي ( عما صدق

عليه الانسان اعم من ان يكون ) ما صدق عليه الانسان (جميع الافراد او بعضها وايا ما كان يصدق ) حينئذ السالبة الجزئية اي ( نفي القيام عن البعض ) اي عن بعض الانسان ( و ) بالعكس اي (كلما صدق السالبة الجزئية اي ( نفي القيام عن البعض صدق ) الموجبة المهملة المعدولة المحمول اي ( نفيه ) اي نفي القيام( عما صدق عليه الانسان في الجملة ) فصح ما ذكر في المتن اي قوله لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة .

( فكلما صدق ) الموجبة المهملة المعدولة المحمول اي ( انسان لم يقم صدق ) السالبة الجزئية اي ( لم يقم بعض الانسان وبالعكس ) اي كلما صدق لم يقم بعض الانسان صدق انسان لم يقم ( اذ التقدير ) اي اذ المفروض (وجود الموضوع ) اي الانسان ( فهي ) اي الموجبة المهملة المعدولة المحمول ( في قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن الجملة )اي عن جملة الافراد لا عن كلها( لان صدق السالبة الجزئية الموجوده الموضوع اما بان يكون الحكم ) في الواقع ( منفيا عن كل فرد من الافراد او بان يكون ) الحكم في الواقع ( منفيا عن بعض من الافراد ثابتا للبعض الاخر ) من الافراد ( وعلى كل تقدير يلزمها ) اي السالبة الجزئية ( نفي الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد لجواز ان يكون) الحكم في الواقع ( منفيا عن البعض ثابتا للبعض الاخر واذا ثبت ان انسان لم يقم بدون كل معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان ) انسان لم يقم ( بعد دخول كل معناه ايضا كذلك ) اي نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد ( كان ) لفظ كل ( تاكيدا ) للمعنى الاول ( لا تاسيسا ) لمعنى اخر لم يكن حاصلا قبله

( فيلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فحينئذ يجب ان يكون معنى كل انسان لم يقم نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل لتاسيس معنى اخر لا لتاكيد المعنى الاول ) وذلك لان لفظ كل في المقام اي مقام دخول كل على المسند اليه المنكر المقرون بحرف النفي لا يفيد الا نفي الحكم عن جملة الافراد او عن كل فرد فعند انتفاء الاول يثبت الثاني ضرورة وذلك ظاهر الى هنا كان الكلام في صورة تقديم المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفي .

( واما في صورة التاخير ) اي تاخير المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفي ( فلان قولنا لم يقم انسان ) بدون لفظ كل ( سالبة مهملة ) لانه ( لا سور فيها والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية للنفي عن كل فرد نحو لا شيء من الانسان بقائم وانما قال في الاول ) اى في السالبة الجزئية ( المستلزمة وههنا ) اي في السالبة الكلية ( المقتضية لان ) للاول اي ( السالبة الجزئية ) مصداقان يستلزم كل واحد منهما نفى الحكم عن جملة الافراد لان صدقها كما مر انفا اما بان يكون الحكم منفيا عن كل فرد من الافراد او بان يكون الحكم منفيا عن بعض الافراد ثابتا للبعض الاخر وعلى كل واحد من المصداقين يلزمها نفي الحكم عن جملة الافراد والى ذلك اشار بقوله ( تحتمل نفي الحكم عن كل فرد وتحتمل نفيه عن بعض وثبوته لبعض وعلى كل تقدير تستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد فاشار بلفظ الاستلزام الى هذا ) الذي اوضحناه لك واوضح من ذلك ان يقال ان مفهوم السالبة الجزئية صريحا نفى الحكم عن بعض الافراد وذلك مستلزم لنفى الحكم عن جملة الافراد مع احتمال ان يكون الحكم في الواقع

منفيا عن كل فرد من الافراد .

( بخلاف ) الثاني اي ( السالبة الكليـة فانهـا تقتضي بصريحها نفي الحكم عن كل فرد ) لانها مسورة بما يدل على نفي الحكم عن كل فرد وهو كون موضوعها نكرة في سياق النفي وذلك مفيد للعموم كما ياتي بعيد هذا فاشار بلفظ الاقتضاء الى كون دلالتها صريحا ونظير ذلك ما فعله السيوطي في باب اعراب الجمع المذكر السالم حيث عبر في نفي كون ثلاثين جمعا باللزوم وفي نفي كون عشرين جمعا بالوجوب فراجع ان شئت .

( ولما كان المقرر عندهم ) في المنطق ( ان المهملة في قوة الجزئية ) واستدلوا لذلك كما في حاشية التهذيب بان كل ما صدق الحكم على افراد الموضوع في الجملة صدق على بعض افراده وبالعكس ( وقد حكم ههنا ) اي في المتن المتقدم ( بانها ) اي المهملة ( في قوة الكليـة ) فالحكم بذلك مخالف لما هو المقرر عندهم في المنطق .

( احتاج ) الخطيب الناقل لدليل ابن مالك واتباعه ( الى بيانه ) اي الى بيان وجه هـــذا الحكم المخالف لما تقرر عندهم في المنطق ( فاشار اليه ) اي الى البيان ( بقوله لو رود موضوعها اي موضوع المهملة ) اي لم يقم انسان ( نكرة غير مصـدرة بلفظ كل في سـياق النفي وكل نكرة كذلك مفيد لعموم النفي وانما قلنا غير مصدرة بلفظ كل لان ما يفيد العموم في النفي انما هو النكرة التي تفيد الوحدة في الاثبات واما التي تفيد العموم في الاثبات كالمصدرة بلفظ كل فعنـــد ورودها في سياق النفي انما تفيد نفي العموم لا عموم النفي لان رفع الايجاب الكلي سلب جزئي ) لما بين في المنطق من انه لا بد في التناقض

من الاختلاف في الكم والكيف .

( واذا كان هذه السالبة المهملة ) اي لم يقم انســـان ( في قوة السالبة الكلية يكون معنى لم يقم انسان ) بدون لفظة كل ( نفي الحكم عن كل فرد فاذا ادخلنا عليه لفظة كل وقلنا لم يقم كل انسان فلوكان معناه ) اي معنى لم يقم كل انسان مع لفظة كل ( ايضا نفي القيام عن كل فرد ) كما كان معناه ذلك قبل دخول كل ( يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فحينئذ يجب ان يكون معناه ) بعد دخول لفظة كل ) نفي القيام عن جملة الافراد ليكون كل تاسيسا ) لمعنى اخر لم يكن حاصلا قبل دخول لفظة كل .

( فالحاصل ان التقديم ) اي تقديم المسند اليه على المسند المقرون بحرف النفي ( قبل ) دخول لفظة ( كل لسلب العموم فيجب ان يكون بعده ) اي بعد دخول لفظة كل ( لعموم الســلب ) وذلك ( ليكون ) لفظة ( كل للتاسيس ) اي لتاسيس معنى اخر لم يكن حاصلا قبل دخول لفظة كل ( لا للتاكيد ) اي لا لتاكيد المعنى الذي كان حاصلا قبل دخول لفظة كل ( والتاخير ) اي تاخير المسند اليه عن المسند المقرون بحرف النفي ( بالعكس ) اي التاخير قبل دخول لفظة كل لعموم السلب فيجب ان يكون بعد دخولها لسلب العموم ( وذلك لان لفظة كل ) كما قلنا انفا ( لا تخلو عن افادة احدهذين المعنيين ) اي عموم السلب وسلب العموم ( فعند انتفاء احدهمايثبت الاخر ضرورة ) اذ المفروض انه لا ثالث لهما .

( وفيه ) اي فيما استدل به ابن مالك واتباعه ( نظر ) من وجوه ثلاثة الاول ( لانه على تقدير ان يكون كل انسان لم يقم ) مع لفظ

كل ( لافاده النفي عن الجملة ولم يقم كل انسان ) كذلك ( لافادة النفي عن كل فرد لا نسلم انه يجب ان يكون كل تاكيدا حتى يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى اعني الموجبة المعدولة ) المحمول ( نحو انسان لم يقم ) اي قبل دخول لفظ كل ( وعن كل فرد في الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان ) كذلك ( انما افاده ) اي كل واحـــد من النفيين ( الاسناد الى ما اضيف اليه كل وهو لفظ انسان وقد زال ذلك الاسناد المفيد لهذا المعنى بالاسناد اليها اي الى كل لان ) لفظ ( انســـان ) الذي كان هو المسند اليه قد ( صار مضافا اليه ) للفـظ كل الذي هو المسند اليه الان ( فلم يبق ) لفظ انسان ( مسندا اليه فيكون ) حينئذ ( اي على تقدير ان يكون الاسناد الى كل ايضا مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد الى ) لفظ ( انسان ) قبل دخول كل ( يكون ) لفظ ( كل تاسيسا لا تاكيدا لان التاكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيـده لفظ اخر ) باق على الافادة ( وهـذا ) اي لفظ كل ( ليس كذلك لان النفي عن الجملة في كل انسان لم يقم وعن كل فرد في لم يقم كل انسان انما افاده ) اي كل واحد من النفيين ( حينئذ نفس الاسناد الى ) لفظ ( كل لا شيء اخر ليـــكون لتقويته ) اي لتقوية ذلك الشي الاخر .

( ولما كان لقائل ان يدفع هذا المنع ) الذي ذكره بقوله لانسلم انه يجب الخ ( بان ما ذكرت من معنى التاكيـــد ) وهو قوله لان التاكيد لفظ الخ ( هو التاكيد الاصطلاحي ونحن نعني بالتاكيد ههنا ان يكون ) لفظ ( كل لافادة معنى كان حاصلا بدونه وحينئذ لا يتوجه

هذا لمنع اشار الى منع اخر على تقدير ان يكون معنى التاكيد هذا ) الذي قاله هذا القائل ( فقال )وهو الوجه الثاني من الوجوه الثلاثة ( ولان الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان اذا افادت النفي عن كل فرد فقد افادت النفي عن الجملة ) ايضا لما قيل بالفارسية ( چو نكه صد امد نودهم پيش ما است ) .

( فاذا حملت كل على الثاني اي على افادة النفي عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقم كل انسان نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد لا يكون كل تاسيسا بل تاكيدا على ما مر من التفسير ) يعني قوله لان الصورة الثانية اذا افادت النفي عن كل فرد فقد افادت النفي عن الجملة ( لان هذا المعنى ) اي النفي عن الجملة (كان حاصلا بدونه ) اي بدون لفظ كل اي في لم يقم انسان والحاصل ان لفظ كل لا يكون تاسيسا بل يكون تاكيدا سواء حملت على افادة النفي عن كل فردا وعلى النفي عن الجملة اذ كلا المعنيين كان حاصلا بدونه .

( فاذا لم تكن ) لفظة كل ( تاسيسا ) على كلا المعنيين ( فلو جعلناها للنفي عن كل فرد وقلنا لم يقم كل انسان لعموم السلب مثل لم يقم انسان ) اي جعلنا المعنى بعد دخول كل مثله قبل دخول كل اي جعلنا المعنى في الحالتين النفي عن كل فرد ( لا يلزم ) من ذلك ( ترجيح التاكيد على التاسيس اذ لا تاسيس ههنا ) على كلا المعنيين ( اصلا بل انما يلزم ترجيح احد التاكيدين على ) التاكيد ( الاخر) اذ المفروض ان كل واحد من المعنيين كان حاصلا قبل دخول لفظ كل والحمل على كل واحد منهما تاكيد .

والحاصل ان لم يقم انسان لما كان مفيدا للنفي عن كل فرد ويلزمه

النفي عن الجملة ايضـــا ) لما قلنا انفا بالفارسية ( چو نكه صدامد نودهم پيش ما است ) ( فكلا المعنيين حصل قبل ) دخول لفظ (كل فعلى ايهما حملت يكون تاكيدا لا تاسيسا فلا يصح قول المستدل ) اي ابن مالك واتباعه ( انه يجب ان يحمل على النفي عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس ) لان الحمل على ما ذكره المستدل اي الحمل على النفي عن الجملة ايضا تاكيد ،

( لا يقال ) في جواب هذا الوجه الثاني ان ( دلالة قولنا لم يقم انسان ) قبل دخول لفظ كل ( على النفي عن جملة الافراد بطريق الالتزام ) كما اشير الى ذلك انفا بقوله المستلزمة نفي الحكم عن الجملة وكما قلنا بالفارسية ( چو نكه صد امد نودهم پيش ما است ) وذلك لان المعنى المطابقي في لم يقم انسان السلب الكلي لورود موضوعها نكرة في سياق النفي فيستلزمه السلب عن الجملة ( و ) لكن ( دلالة لم يقم كل انسان ) مع لفظ كل ( عليه ) اي على النفي عن الجملة (بطريق المطابقة فلا يكون ) حمل لفظ كل على النفي عن الجملة ( تاكيدا ) لاختلاف نوع الدلالتين بالمطابقة والالتزام .

( لانا نقول اما ان يشترط في التاكيد اتحاد الدلالتين ) في النوع ( او لا يشترط ) اتحادهما في النوع ( فان لم يشترط ) اتحادهما فيه ( لزم ان يكون ) لفظ ( كل في قولنا لم يقم كل انسان تاكيدا سواء جعل ) لفظ كل ( للنفي عن الجملة ) كما يقوله المستدل اعني ابن مالك واتباعه ( او ) جعل للنفي ( عن كل فرد ) كما يقوله الخطيب فصح الوجه الثاني اي قوله فاذا حملت كل على الثـــاني لا يكون تاسيسا بل تاكيدا .

( وان اشترط ) اتحادهما في النوع ( لزم ان لا يكون كل فيقولنا كل انسان لم يقم عند جعله للنفي عن جملة الافراد تاكيدا لاندلالة قولنا انسان لم يقم ) بدون لفظ كل ( على النفي عن الجملة بطريق الالتزام ) ودلالة كل انسان لم يقم على هذا المعنى بطريق المطابقة فلم يتحد الدلالتان فلم يكن لفظكل اذا حمل على هذا المعنى تاكيدا ( وهو ) اي كون دلالة انسان لم يقم على النفي عن الجملة بطريق الالتزام ( ظاهر ) مما تقدم في قوله لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول الخ .

( وحينئذ ) اي حين اذ اشترط في التاكيد اتحاد الدلالتين في النوع وحين اذ كان دلالة قولنا كل انسان لم يقم مع لفظ كل على النفي عن الجملة ودلالة قولنا انسان لم يقم بدون لفظ كل على هذا المعنى مختلفتين في النوع ( يبطل ما ذكرتم ) يعني ابن مالك واتباعه وماذكروه عبارة عن قولهم في الصورة الاولى ان التقديم يفيد النفي عن كل فرد لئلا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس .

اما بطلان ما ذكروه فلانه لو لم يفد التقديم النفي عن كل فرد بان يفيد النفي عن جملة الافراد لا يكون تاكيدا وان كان هذا المعنى حاصلا قبل دخول لفظكل وذلك لاختلاف الدلالتين في النوع فيكون تاسيسا فلا يلزم من ذلك ترجيح التاكيد على التاسيس فبطل ماذكروه في الاستدلال على الصورة الاولى .

فالحاصل انه ان لم يشترط اتحاد الدلالتين بطل ما ذكروه في الاستدلال على الصورة الثانية اعني صورة التاخير وان اشترط اتحادهما بطل ما ذكروه في الاستدلال على الصورة الاولى اعني صورة التقديم

ولا يصح الجواب عن هـذا الوجه الثـاني من وجوه النظر بما ذكر انفا من ان دلالة قولنا لم يقم انسان على النفي جملة الافراد بطريق الالتزام ودلالة لم يقم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تاكيدا وذلك لان هذا الجواب اوجب الاعتراض على الصـورة الاولى ايضـا غاية ما فيه انه على سبيل الترديد حسبما بيناه وشرحناه بما لايزيد عليه.

( بل الجواب ) الصحيح عن هذا الوجه اي وجـه النظر النظر ( ان نفي الحكم ) اي القيام مثلا ( عن الجملة ) اي عن جملة الافراد على ثلاثة اقسام لانه اي نفي الحكم ( اما بان يكون منفيا عن كل فرد ) هذا هو القسم الاول ( او بان يكون منفيا عن بعض الافراد ثابتا للبعض الاخر ) هذا هو القسم الثاني ( او بان يكون محتملا للمعنيين )اي النفي عن كل فرد والنفي عن بعض والثبوت عن بعض اخر وهذا هو القسم الثالث .

( والمستفاد من لم يقم انسان بدون لفظ كل ( هو القسم الاول فقط ) اي النفي عن كل فرد وذلك لورود موضوعها نكرة غير مصدرة بلفظ كل في سياق النفي وقد تقدم ان كل نكرة كذلك مفيـد لعموم النفي ( فالحمل عليه ) اي حمل لفظ كل على النفي عن كل فرد ( تاكيد ) لكونه حاصلا قبل دخول لفظ كل مع اتحاد الدلالتين في النوع من حيث المطابقة والتنصيص ( و ) الحمل ( على غيره ) اي على احد القسمين الاخيرين ( تاسيس فلو جعلنا لم يقم كل انسان ) مع لفظ كل ( للنفي عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيـد على التاسيس ) لان هذا المعنى كان حاصلا قبل دخول لفظ كل بالمطابقة ( فامـا اذا جعلناه ) اي لم يقم كل انسان ( للنفي عن جملة الافراد على الوجه المحتمل ) اي القسم

الثالث كما يقول ابن مالك واتباعه (فيكون) لفظ كل (تاسيسا قطعا) ويقينا (لان هذا المعنى) اي النفي عن جملة الافراد على الوجه المحتمل (لم يكن حاصلا قبله) اي قبل دخول لفظ كل وذلك لما تقدم انفا من ان المستفاد من لم يقم انسان بدون كل هو القسم الاول فقط بالتنصيص والمطابقة لا على الوجه المحتمل فلا ينافي ذلك كون القسم الاول احد فردي الوجه المحتمل لوضوح المغايره بين كون شيء منصوصا وبين كونه من المحتمل وان شئت ان تعرف ذلك فعليك بمراجعة المكررات عند قول ابن مالك في باب المفعول المطلق حيث يقول:

ومنه ما يدعونه مؤكدا لنفسه او غيره فالمبتدا
نحو له على الف عرفا والثاني كابني انت حقا صرفا

والى ما نبهناك اشار بقوله (فليتامل) هذا ما عندي في شرح هذا المقام العويص ولا اظن ان تجد عند غيري ما فيه محيص.

(و) اما الوجه الثالث من وجوه النظر فهو قوله (لان النكرة المنفية) اي الواقعة في سياق النفي (اذا عمت) اي اذا كانت مفيدة لعموم النفي كما مر في كلام المستدل (كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لا مهملة كما ذكره هذا القائل) المستدل يعني ابن مالك واتباعه (لانها قد بين فيها ان الحكم) اي القيام (مسلوب عن كل واحد من افراد الموضوع) يعني الانسان.

(لا يقال سلمنا) هذا القائل (مهملة باعتبار اهمال السور اعني) من السور (اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع لانا نقول المسطور في كتب القوم) اي المنطقيين (ان المهملة هي التي يكون موضوعها

كليا ) قابلا للصدق على كثيرين ( وقد اهمل فيها بيــان كمية افراد الموضوع اى لم يبين فيها ان الايجاب او السلب في كل افراد الموضوع او بعضها والكليـة هي التي بين فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع وظاهران الصادق على نحو قولنا لم يقم انسان انما هو تعريف الكليـة دون المهملة ) كما ذكره هذا القائل .

( واما انه لا سور فيها فممنوع اذ التقدير ) اى الفرض ( انه قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد فلا بد لهذا البيان من شيء يدل عليه ضرورة ولا نعني بالســـور الا هذا ) الشيء الذى يدل على هذا البيان .

( والقوم وان جعلوا سور السلب الكلي ) ما هو من مقولة الالفاظ نحو (لا شي ولا واحد ) وما يؤدى معناهما من الالفاظ ولو من سائر اللغات ( فلم يقصدوا الانحصار فيهما ) اى في لا شي ولا واحد ونحوهما من سائر اللغات ( بل كل ما يدل على العموم فهو سور الكلية ) سواء كان من مقولة الالفاظ ( كقولنـا طرا واجمعين ونحو ذلك ) ولو مـن سائر اللغات ام لم يكن من مقولة الالفاظ كالهيئات التركيبية اعني اضافة الجمع او المفرد ووقوع النكرة في سياق النفى والمفرد المحلي باللام الذى افادته للعموم بسبب جريان مقدمات الحكمة وما تقدم في بحث وصف المسند اليه من توصيفه بما هو من صفات الجنس ونحو ذلك مما يدل على العموم عند من له ذوق سليم وفهم مستقيم فما قاله المنطقيون اما تعريف للسور اللفظي او من باب المثال ( نص عليه الشيخ ) ابو علي سيناء ( في الاشارات ) .

فلا يحسن الاقتصار على ما يفهم من ظاهر بعض العبارات بل لابد

من النظر فيما يرمز ويشار اليه في الكلام فيا له من الرموز والاشارات والتوفيق من الله عالم السر والخفيات .

( وههنا ) اى في لم يقم انسان ( يجوزان يكون هيئة القضية وكون الموضوع نكرة منفية ) اى نكرة في سياق النفي ( او ادخال التنوين عليه ) اى على الموضوع ( سور الكلية كما انه ) اى التنوين ( في الموجبة سور الجزئية ) لانه دال على التنكير الدال على البعضية وقد تقدم بيانه في بحث تنكير المسند اليه وذلك ( على ما قال ) الشيخ ( في الاشارات ان كان ادخال الالف واللام ) الاستغراق ( يوجب تعميما ) وكذلك الاضافة كما اشرنا اليه انفا ( وادخال التنوين يوجب تخصيصا فلا مهملة في لغة العرب ) اذ الاسم لا يخلو فيها من احد هذه الثلاثة ولو تقديرا كما في خمسة عشر رجلا وكم رجلا وسائر المبنيات ونحوها مما يقدر فيه التنوين او اللام او الاضافة وقد بين ذلك في النحو فتحصل من جميع ما تقدم ان ما استدل به ابن مالك واتباعه باطل ولكن لا يلزم من بطلان الدليل بطلان المدلول فمدعاهم حق صحيح ولاجل ذلك ينقل كلام الشيخ حيث يقول ( وقال عبد القاهر في تقرير ان كلمة كل تارة تكون لشمول النفي ) وعموم السلب ( و ) تارة ( اخرى لنفى الشمول ) وسلب العموم ( ان كانت كلمة كل داخلة في حيز النفي بان اخرت عن اداته ) اى عن ادات النفي وهذا يشمل اقساما اربعة اشار اليها بقوله ( سواء كانت ) كلمة كل ( معمولة لاداة النفي او لا وسواء كان الخبر فعلا نحو قول ابي الطيب

ما كل ما يتمنى المرء يدركه      تجرى الرياح بما لاتشتهي السفن

فالبيت مثال لقسمين من الاقسام الاربعة احدهما ان يكون كلمة

كل معمولة واسما للفظة ما والفعل اعني يتمنى خبرها على اللغة الحجازية وثانيها ان يكون كلمة كل مرفوعا بالابتداء والفعل خبرها

( او ) كان الخبر ( غير فعل نحو ما كل متمنى المرء حاصلا ) بالنصب ( او حاصل ) بالرفع فهذا المثال ايضا قسمان من الاقسام الاربعة لانك اما ان تجعل كلمة كل معمولة للفظة ما فتنصب الخبر وهو غير فعل وهذا ( على اللغة الحجازية ) فان الحجازيين يعملون لفظة ما وعلى لغتهم ورد التنزيل نحو قوله تعالى وقلن حاش لله ما هذا بشرا ونحو ما هن امهاتهم ( او ) تجعل كلمة كل مرفوعة بالابتداء فترفع الخبر على اللغة (التميمية) فان بني تميم لا يعملونها كما قال شاعرهم

ومهفهف كالبدر قلت له انتسب      فاجاب ما قتل المحب حرام

برفع حرام اما قوله ( او معمولة للفعل المنفى ) بنصب معمولة فالنصب ( اما ) على ( ان يكون عطفا على داخلة في حيز النفي ) حتى يكون من عطف المفرد على المفرد فالمعنى حينئذ او كانت كلمة معمولة للفعل المنفى ( واما ) على ( ان يكون بتقدير فعل عطفا على اخرت ) فيكون من عطف الجملة ( والمعنى ) حينئذ ( او جعلت ) كلمة كل (معمولة) للفعل المنفى ( وكلاهما ) اى كلا العطفين ( ليس بسديد ) اى ليس بصواب ( لان كلامن ) العطفين من قبيل عطف الخاص على العام لان كل واحد من (الدخول في حيز النفي والتاخير من اداة النفي شامل لوقوعها ) اى وقوع كلمة كل ( معمولة للفعل المنفى فلا يحسن عطفه ) اى عطف معمولة ( عليه ) اى على كل واحد من الدخول في حيز النفي والتاخير عن اداته ( باو ) لان العطف بها يقتضى المغايرة ولا مغايرة بين الخاص والعام ويزيد العطف الثاني بان فيه فسادا اخر وهو حذف العامل

المعطوف عليه وابقاء معموله وهذا كعطف الخاص على العام من مختصات الواو نحو علفتها تبنا وماء باردا كما قال ابن مالك وهي اى الواو انفردت

بعطف عامل مزال قد بقى    معموله دفعا لوهم اتقى

( اما الاول ) اى كون الدخول في حيز النفي شاملا لوقوع كلمة كل معمولة للفعل المنفى ( فظاهر ) اذ كون الفعل منفيا معناه انه داخل في حيز النفي فاذا كان الفعل داخلا في حيز النفي يكون معموله ايضا داخلا في حيزه اذ لا يعقل تاخير العامل عن شيء وعدم تاخر المعمول عن ذلك الشيء فيكون هذا قسما خامسا لقوله بان اخرت .

( واما الثاني ) اى كون التاخير عن اداة النفي شاملا لوقوع كلمة كل معمولة للفعل المنفى ( فلان التاخير ) اى تاخير كلمة كل ( عن اداة النفي اعم من ) كونها معمولة للفعل المنفي لان للتاخير مصاديق كثيرة منها ( ان يقع بينهما ) اي بين اداة النفي وكلمة كل ( فصل ) والخبر غير فعل ( نحو ما زيد كل القوم ) بنصب كلمة كل او رفعها على اللغة الحجازية او التميمية فهذا المثال من قبيل القسمين الاخيرين من الاقسام الاربعة المتقدمة ( و ) منها ان يقع بينهما فصل بالفعل العامل في كلمة كل سواء تقدم كلمة كل على الفعل المنفى واداة النفي نحو كل الدراهم لم اخذ ام لم يتقدم ( نحو ما جائني كل القوم وغير ذلك من الامثلة المذكورة ) في المتن الاتي بعيد هذا وليعلم ان هذه الصورة هي التي وقع الكلام فيها من حيث العطف ومن مصاديق التاخير ما اشار اليه بقوله ( او لا يقع ) بينهما فصل ( نحو ما كل متمنى المرء حاصلا ) او حاصل وقد تقدم وجه النصب والرفع ونحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه .

فظهر ان كلمة كل في جميع هذه الصور متاخرة عن اداة النفي رتبة وان كانت في بعضها متقدمة لفظا فقوله بان اخرت يشمل جميع هذه الصور ومنها ما الكلام فيه وهو ما اذا وقع الفصل بينهما بالفعل العامل في كلمة كل فيكون كلمة كل حينئذ معمولة للفعل المنفي فلا يحسن عطف معمولة للفعل النفي على اخرت باو لان او تقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه ولا مغايرة بين العام ومصاديقه فالاولى ترك العطف او العطف بالواو لان عطف الخاص على العـــام كما قلنا من مختصاته ولانه لا يرد ما تقدم نقله من الالفية .

( فان خصصت التاخير ) اي تأخير كلمة كل عن اداة النفي (باللفظي) اي بما كان كلمه متاخرة عن اداة النفي لفظا ورتبة لا رتبة فقط (فلم يخرج منه ) اي من التاخير ( الا المعمول المتقدم على الفعل المنفى ) والاداة نحو كل الدراهم لم اخذ ويبقى سائر الامثلة المذكورة في المتن الاتي تحت قوله بان اخرت عن اداته فيبقى اشكال العطف باو بالنسبة اليها بحاله ( وان جعلته ) اي التاخير ( اعم من اللفظي والتقديرى ) اى اعم من ان يكون كلمة كل متاخرة عن اداة النفي لفظا ورتبة او رتبة فقط ( دخل فيه ) اي في التاخير ( القسمان ) اي المعمول المتقدم على الفعل المنفى والاداة والمعمول المتاخر عنهما اي دخل فيه نحو كل الدراهم لم اخذ وغيره من الامثلة المذكورة في المتن الاتي فيبقى الاشكال المذكور في جميعها بحاله ( وايا ما كان ) اي ســـواء خصصت التاخير باللفظي او جعلته اعم من اللفظي والتقديري ( فالكلام لا يخلو عن تعسف ) وخروج عن طريق السداد والصواب من العطف بما لا يعطف به في امثال المقام .

( وانما وقع فيه ) اي في التعسف ( لتغييره عبارة الشيخ وهو قوله اذا ادخلت كلا في حيز النفي بان تقدم النفي عليه ) اي على لفظ كل ( لفظا ) نحو لم اخذ كل الدراهم ( او تقديرا ) نحو كل الدراهم لم اخذ ( يعنى كما اذا قدمتها ) اي كلمة كل ( على الفعل المنفي العامل فيه ) اي في لفظ كل ( فانه ) اي لفظ كل ( مؤخر ) حينئذ ( تقديرا ) اي رتبة ( لان مرتبة المعمول التاخير عن العامـــل ) وان كان المعمول مقدما لفظا .

( فالاقرب ) الى الصواب الوجه الثاني من العطفين وهو ( ان تجعل ) او معمولة ( عطفا عـلى اخرت بتقدير الفعـل ) اي او جعلت معمولة للفعل المنفي ( ويكون المراد بقوله اخرت عن اداة النفي مـا اذا لم يدخل اداة النفي عـلى فعـل عامل في كل على ما يشعر به المثال المذكور ) اي قول ابي الطيب ما كل ما يتمنى الخ فيصـير من باب اعطاء الحكم بالمثال نظير ما قاله السيوطي في شرح قول ابن مالك

كلامنا لفظ مفيد كاستقم　　　واسم وفعل ثم حرف الكلم

وحينئذ يحصل التغاير المصحح للعطف باو ( و ) ذلك لان (المعنى) حينئذ ( بأن اخرت عن اداة النفي الغير الداخل على الفعـل العامل فيها ) اي في كلمـة كل نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه ( او جعلت كلمة كل ( معمولة للفعل المنفى امـا ) من حيث كونه ( فاعلا لفظيا او ) معنويا اي ( تاكيدا له ) اى للفاعل اللفظي ( نحو ما جائني القوم كلهم ) هذا مثال للتاكيد ( او ) نحو ( ما جائني كل القوم ) هذا مثال للفاعل اللفظي وانما ( قدم ) مثال ( التاكيد ) على مثال الفاعل اللفظي ( لان كلا اصل في التاكيد ) وسياتي عن قريب الوجه في كونه اصلا

في التاكيد فانتظر .

( او ) من حيث كونه ( مفعولا كذلك ) اى مفعولا لفظيا او تاكيدا له اي مفعولا معنويا سواء كان المفعول اللفظي او المعنوي ( متاخرا ) عن الفعــل المنفي ( نحو لم اخذ كل الدراهم او ) كان المفعول اللفظي ( مقدما ) على الفعل المنفي ( نحو كل الدراهم لم اخذ ) هذان المثالان كلاهما للمفعول اللفظي واما مثالي التاكيد فمثال التاكيد المقدم على الفعل ما ذكره الشارح بقوله ( او الدراهم كلها لم اخذ ) واما مثال التاكيد المتاخر عن الفعل المنفي فكقولنا لم اخذ الدراهم كلها .

( وترك ) الخطيب ( مثال التاكيد ) اي تاكيد المفعول ( اعتمادا على ما سبق ) في تاكيد الفاعل ( وجعل الفعل ) في الامثلة ( منفيا بلم لان المنفي بما لا يتقدم معموله عليه ) لان ما لها الصدر ( بخلاف لم ولا ولن على ما بين في النحو وكذا ) حكم كلمة كل ( اذا وقعت مجرورا وظرفا نحو ما مررت بكل القوم وما سرت كل الايام ونحو ذلك ) من الامثلة التي يكون فيها كلمة كل مجرورا او ظرفا .

( ففي جميع هذه الصور ) التي ذكرت من قوله ما كل ما يتمنى المرء الى هنا ( توجه النفي ) جواب الشرط اعني قول عبد القاهر ان كانت كلمـــة كل داخلة في حيز النفي ( الى الشمول ) اي الى العموم ( خاصة لا الى اصل الفعل وافاد الكلام ) حينئذ ( ثبوت الفعل او الوصف لبعض مما اضيف اليه ) كلمة ( كل ) ونفى الفعل او الوصف لبعضه الاخر ( ان كانت ) كلمة ( كل فاعلا ) لفظيا او فاعلا معنويا ( للفعل او الوصف الذي حمل عليها ) اي على كلمة كل ( او اعمل ) الوصف ( فيها ) اي في كلمة كل ( كقولنا في الفعل ما كل القوم يكتب ) كون كلمة كل في

هذا المثال فاعلا في المعنى باعتبار عود ضمير الفاعل اليها فلاتغفل(و) هذا بخلاف قولنا ( ما يكتب كل القوم ) فان كلمه كل فيه فاعل لفظا ومعنى ) فتبصر ( و ) كقولنا ( في الوصف ما كل القوم كاتبا ) او كاتب على اللغة الحجازية او التميمية وهذا مثال للوصف الذي حمل على كلمة كل ( و ) اما مثال الوصف الذي اعمل فيها فهو كقولنا (ماكاتب كل القوم ) فان كلمة كل فاعل للوصف اغنته عن الخبر كما قال في الالفيـــة

واول مبتـــدء والثاني فاعل اغنى في اسار ذان

( فيفيد ) الكلام او لفظ كل في جميع هذه الامثلة ( ثبوت الكتابة لبعض من القوم ) ونفيه عن بعضه الاخر وذلك كما سيصرح به بدليل الخطاب وشهادة الذوق السليم والفهم المستقيم واستعمال البلغاء (ولو قال ) الخطيب في المتن المتقدم افاد الكلام ( ( ثبوت الحكم ليشمل ) المتن ( ما اذا كان الخبر جامدا نحو ما كل سوداء تمرة ) ولا كل بيضاء شحمة ( لكان احسن ) وجهه ان ظاهر المتن اختصاص تلك الافادة بما اذا كان في الكلام فعل او وصف وليس كذلك لوجود تلك الافادة في نحو المثال المذكور .

( او ) افاد الكلام ( تعلقه اي تعلق الفعل او الوصف به اي ببعض) ونفى التعلق عن بعض اخر ( ان كانت ) كلمة ( كل في المعنى مفعولا ) لفظيا او معنويا ( للفعل او الوصف المحمول عليها ) اي على كلمة كل ( او العامل فيها نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه ) كون كلمة كل مفعولا في هذا المثال باعتبار عود ضمير المفعول اليه ( و ) نحو ( لم اخذ كل الدراهم ) مثال للمفعول اللفظي المتاخر للفعل ( ونحو ما كل الدراهم

اخذها انا ) مثال لما هو مفعول في المعنى للوصف ( وما اخذ انا كل الدراهم ) مثال للمفعول اللفظي المتاخر .

وقد بقي في المقام امثلة اخرى يسهل اخراجها ان اتقنت ما تقدم من الامثلة في الفاعل وكيف كان ( فيفيد ) الكلام او لفظ كل في المثال الاول ( تعلق ادراك المرء ببعض متمنياته ) وعدم تعلق ادراكه ببعضها الاخر ( و ) في سائر الامثلة ( تعلق الاخذ ببعض الدراهم ) وعدم تعلقه ببعضها الاخر فدلالة هذه الامثلة على ما ذكر انما هو ( بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال ) والمراد من دليل الخطاب مفهوم الموافقة قال في القوانين المفهوم اما ان يكون الحكم المدلول عليه بالالتزام موافقا للحكم المذكور في النفي والاثبات فهو مفهوم الموافقة كدلالة حرمة التافيف على حرمة الضرب ويسمى بلحن الخطاب وفحوى الخطاب والا فهو مفهوم المخالفة ويسمى بدليل الخطاب انتهى بادنى اختصار .

( قال الشيخ اذا تاملنا وجدنا ادخال كل في حيز النفي لا يصلح الا حيث يراد ان بعضا كان وبعضا لم يكن ) انتهى كلام الشيخ (و)لكن ( فيه ) اي في كلام الشيخ ( نظر لانا نجده حيث لا يصلح ان يتعلق ببعض ) بل يجب ان يتعلق بالجميع ( كقوله والله لا يحب كل مختال ) اي متكبر معجب بنفسه ( فخور ) اي كثير الفخر على الناس بغير حق وكقوله تعالى ( والله لا يحب كل كفار ) اي جاحد بتحريم الزنا ( اثيم ) اي كثير الاثم وقوله تعالى ( ولا تطع كل حلاف ) اي كثير الحلف في الحق والباطل ( مهين ) اي قليل الراى والتميز او حقير عند الناس لاجل كذبه فان المراد قطعا نفى محبة كل مختال وكل كفار وكل حلاف فليس المراد في هذه الايات المعنى الذي قاله الشيخ واتباعه

( فالحق ان هذا الحكم ) اي المعنى الذي قاله الشيخ واتباعه (اكثرى لا كلي ) .

ولا يذهب عليك ان الحق ما فهمه الشيخ ولا يرد عليه النقض بالايات لان عدم الحمل فيها عل ثبوت الحكم للبعض انما هو بواسطة قرينة خارجية فلا يلزم من ذلك انخرام القاعدة التي استفادها الشيخ من تتبع كلمات البلغاء لأن القاعدة هي ان لفظة كل متى وقعت في حيز النفي فبالنظرالى نفس التركيب وذاته يفيد ما فهمه الشيخ واتباعه ولا ينافي ذلك عدم الحمل على ذلك لمانع خارجي والى ما ذكرنا ينظر ما في المغنى وهذا نصه ان دلالة المفهوم انما يعول عليها عند عدمالمعارض وهو هنا موجود اذ دل الدليل على تحريم الاختيال والفخر مطلقا انتهى.

وبنظير ذلك اجاب في المعالم عن مفهوم قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا فراجع ان شئت .

( والا اي وان لم تكن ) كلمة كل ( داخلة في حيز النفي بانقدمت على النفي لفظا ولم تقع معمولة للفعل المنفى عم كل فرد مما اضيف اليه كل ) فيكون الكلام سالبة كلية ( و ) حينئذ ( افاد ) الكلام او لفظ كل ( نفي اصل الفعل عن كل فرد ) كما هو الحكم في السالبة الكلية ( كقول النبي ص لما قال له ذو اليدين اقصرت الصلاة بالرفع ) اي برفع لفظة صلاة ( لانها فاعل قصرت ام نسيت يارسول الله كل ذلك لم يكن)هذا اى كل ذلك لم يكن قوله ص وهو سالبة كلية ( اي لم يقع واحد منهما لا القصر ولا النسيان ) ويأتي وجه الاحتجاج بذلك بعيد هذا

( وعليه اي عل عموم النفي وشموله كل فرد ورد قوله اي قول ابي النجم )

قد اصبحت ام الخيار تدعى　　على ذنبا كله لم اصنع

( برفع كله على معنى لم اصنع شيئا مما تدعيه على من الذنوب )فالكلام سالبه كلية فليس المراد اثبات بعض الذنوب التي تدعي عليه ام الخيار ونفي بعضها الاخر

( قال المصنف ) في الايضاح بادنى تغيير ( المعتمد في اثبات المطلوب ) اي في اثبات ان الكلام يفيد السلب الكلي اي النفي عن كل فرد ( الحديث وشعر ابي النجم ) وما نقلناه عن الشيخ وغيره ابيان السبب فاثبات المطلوب لا يتوقف عليه ( اما الاحتجاج بالحديث فمن وجهين احدهما ان السؤال بام عن احد امرين لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما على الابهام في اعتقاد المستفهم فجوابه اما بالتعيين او بنفي كل منهما ) اي بنفي كليهما ليكون سالبة كلية ( ردا على المستفهم ) المعتقد للايجاب الجزئي اي اعتقاد احدهما وذلك لان نقيض الموجبة الجزئية السالبة الكلية فيكون السلب الكلي ( تخطئة له ) للمستفهم ( في اعتقاد ثبوت احدهما ) ورفعا لما اعتقده من ثبوت احدهما اي القصر او النسيان اذ نقيض كل شيء رفعه ( لا بنفي الجمع بينهما لانه ) اي المستفهم ( لم يعتقد ثبوتهما جميعا ) لان المفروض من ان السائل يعتقد احدهما اما القصر او النسيان مثلا ( فيجب ان يكون قوله ص كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما ) اي فيجب ان يكون قوله ص كل ذلك لم يكن سالبة كلية .

( والثاني ما روى انه لما قال النبي ص كل ذلك لم يكن قال له ص ذو اليدين بعض ذلك قد كان فلو لم يكن قوله ص كل ذلك لم يكن سلبا كليا لما صح بعض ذلك قد كان ردا له ص لانه ) سلب جزئي

والسلب الجزئي انما ينافي نفي كل منهما ) اي انما ينافي السالبة الكلية ( اذ الايجاب الجزئي ) يعني بعض ذلك قد كان ( رفع للسلب الكلي ) يعني نفي كل منهما ( لا للسلب الجزئي ) يعني نفيهما جميعا .

( واما الاحتجاج بشعر ابي النجم فلانه فصيح والشايع فيما اذا لم يكن الفعل ) المتاخر ( مشتغلا بالضمير ان ينصب الاسم ) السابق على المفعولية نحو زيد اضربت ) فعدل عن النصب اي عن نصب كلمة كل مع كونه شايعا الى الرفع ليخرج كلمة كل بالرفع عن حيز النفي ليفيد السلب الكلي اي ليفيد انه لم يصنع شيئا مما تدعيه ام الخيار من الذنوب .

( و ) ان قلت لعل العدول الى الرفع للضرورة الشعرية قلنا ( ليس في نصب ) كلمة ( كل ههنا ما يكسر له وزنا وسياق كلامه انه ) اراد السالبة الكلية اي انه ( لم يات بشيء مما ادعت عليه هذه المرئة فلو كان النصب ) اي نصب كل ( مفيدا لذلك العموم ) اى السلب الكلي الذى اراده الشاعر ( والرفع غير مفيد ) له ( لم يعدل الشاعر الفصيح عن النصب الشايع الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير ) العائد الى المبتدء ( من غير ضرورة ) اذ الرفع انما هو على ان كلمة مبتدء خبره جملة لم اصنع فلا بد حينئذ ان يقال ان التقدير لم اصنعه لئلا يخلو جملة الخبر عن العائد .

( و ) لكن يمكن ( لقائل ان يقول ) ردا على هذا الاحتجاج ( انه ) اى الشاعر ( مضطر الى الرفع اذ لو نصبها ) اى كلمة كل ( لجعلها مفعولا ) مقدما لقوله لم اصنع فيكون عاملها لفظيا ( وهو ممتنع لان لفظ كل اذا اضيف الى المضمر لم يستعمل في كلامهم الا تاكيدا او مبتدء )

والعامل في كل واحد منهما عند الاكثر معنوى اما التاكيد فواضح واما المبتدء فلما قال في المغنى في بحث كل وحكمها ان لا يعمل فيها غالبا الا الابتداء نحو ان الامر كله لله فيمن رفع كلا ونحو وكلهم اتيه لان الابتداء عامل معنوى ومن القليل قوله

يمتد اذا مادت عليه دلائهم فيصدر عنه كلها وهو ناهل

ولا يجب ان يكون منه قول علي ع

فلما تبينا الهدى كان كلنا على طاعة الرحمن والحق والتقى

بل الاولى تقدير كان شانية انتهى فمنه يظهر المراد من قوله (لا تقول جائني كلكم ولا ضربت كلكم ومــا مررت بكلكم ونظيره ) اى نظير الاحتجاج بقول ابي النجم ( بعينه ما ذكره سيبويه في قوله ثلث كلهن قتلت عمدا ان الرفع في كلهن على الابتداء وحذف الضمير من الخبر ) يعني قتلت ( جائز على السعة اذ لا ضرورة تلجئه ) اى الشاعر ( اليه ) اى الى رفع كلهن ( لامكان ان يقول كلهن قتلت بالنصب ) حتى لا يحتاج الى تقدير الضمير في الخبر فيقال ان التقدير قتلتهن .

( و ) نظير لقائل قوله ( اعترض عليــه ) اى على سيبويه ( ابن الحاجب بانه ) اى الشاعر مضطر الى الرفع ) اى رفع كلهن ( لانه ) اى الشاعر ( لو نصبها لاستعملها مفعولا ) فيكون عاملها لفظيا ( وهو غير جائز لان كلا اذا اضيف الى المضمر لم يستعمل الا تاكيدا اومبتدء لان قياسها ان يستعمل تاكيدا لما تقدمها لما اشتملت على ضميره ) اى على ضمير ما تقدمها ( لان معناها افادة الشمول والاحاطة في اجزاء ما اضيفت ) كلمة كل ( اليه ) اى في اجزاء المضاف اليه اى في اجزاء ما يعود اليه الضمير المضاف اليه لفظة كل ( ولما اضيفت ) كلمة كل

( الى المضمر كانت الجملة ) اى المجموع اى الذى له اجزاء ( متقدما ذكرها ) نحو اشتريت العبد كله ( او في حكم المتقدم ) نحو كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته فتامل .

( الا انهم استعملوها مبتدء لان العامل فيه ) اى في المبتدء ( معنوى ) والعامل المعنوى ( لا يخرجها في الصورة عما هي عليه ) في حال التاكيد من كونها مجردا عن العوامل اللفظية ( فلذلك يقال ان الامر كله لله بالرفع ) على جعلها مبتدء ولله خبرا لها والجملة خبرا للامر اسم ان فيكون العامل فيها معنويا فتبصر .

( و ) با ( النصب ) على جعلها تاكيدا للامر لان العامل فيه ايضا معنوى وذلك واضح ( ولا يقال الامر ان كله لله ) بجعلها اسما لان وذلك لئلا يصير العامل فيها لفظيا ( هذا كلامه ) اى ابن الحاجب ( واما تاخيره اى المسند اليه فلاقتضاء المقام تقديم المسند وسيجيء بيانه ) في باب المسند ( هذا الذى ذكر من الحذف والذكر والاضمار والتعريف والتنكير والتقديم والتاخير كله مقتضى الظاهر من الحال ) هذا مبنى على التغليب والافتراك الخطاب مع معين الى غيره الذى ذكر في مباحث الاضمار من جملة خلاف الظاهر .

( وقد يخرج الكلام على خلافه اى خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال اياه فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرنية تدل عليه ) وقد اشترط في المسند اليه اذا كان ضميرا ان يتقدم ذكره لفظا او معنى او حكما واذا لم يكن كذلك كان مقتضى الظاهر الاتيان بالاسم الظاهر لا بالضمير

فالاتيان بالضمير خلاف مقتضى الظاهر وياتي بعيد هذا وجه اخر اعم في وجه كون ضمير الشان والقصة خلاف مقتضى الظاهر .

( وهذا الضمير عائد الى متعقل ) اي متصور ( معهود في الذهن ) اي ذهن المتكلم ( مبهم باعتبار الوجود كالمظهر في نعم الرجل زيد ) فانه اى الضمير بمعنى شيء فيحتمل ان يكون ذلك الشيء رجلا او اكثر او امرئة او اكثر كما ان الرجل في نعم الرجل ايضا مبهم فانه يحتمل ان يكون زيدا او عمرا او غيرهما .

وانما اعتبر في ذلك المتعقل ان يكون غير معين ( ليحصـــل به الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب الذى هو المدح او الذم العام اعني من غير تعيين خصلة ) ياتى وجه المناسبة في قولـه ليتمكن ( والتزم تفسيره ) .

اى تفسير ذلك المبهم (بنكرة ليعلم جنس المتعقل في الذهن ويكون في اللفظ مايشعر بالفاعل ولايلتبس المخصوص بالفاعل في مثل نعم رجلا السلطان ) والمراد بالنكرة التي يحصل به هذه الاغراض الثلاثة هو التميز اعني رجلا .

اذ بالنكرة يستفاد بيان الجنس ولا يستفاد التعيين الشخصي وايضا يستفاد منه ان ذلك المبهم من جنس الرجال لامن جنس النساء وباتيانه تميزا يستفاد ان السلطان ونحوه مما هو مخصوص بالمدح ومعرف باللام لايشتبه بالفاعل لان الفاعل اذا كان اسما ظاهرا لايجمع بينه وبين التميز عند الاكثر كما اشار اليه ابن مالك بقوله ؛

وجمع تميز وفاعل ظهر     فيه خلاف عنهم قد اشتهر

قال السيوطي فذهب سيبويه والسيرا في الى المنع لاستغناء الفاعل

بظهوره عن التمييز المبين له والمبرد الى الجواز واختاره المصنف قال لان التمييز قد يجاء به توكيدا كما سبق ومنه قوله .

والتغلبيون بئس الفحل فحلهم فحلا وامهـــم زلاء منطيق

وقوله

ولقد علمت بأن دين محمد من خير اديان البرية دينـــا

فتامل ( ثم بعد تفسير الضمير بالنكرة صار قولنا نعم رجلا مثل نعم الرجل في الابهام والاجمال ) اذ لم يعرف بعد .

ان ذلك الرجل من هو وكم هو ( و ) من اجل هذا الابهـــام والاجمال ورفعه ( لابد من تفسير المقصود وتفصيله بما يسمى ) في الاصطلاح ( مخصوصا بالمدح ) او الذم ( مثل نعم رجلا زيد ) وبئس رجلا عمرو ( وانما هو ) اى قولهم نعم رجلا ( من هذا الباب ) .

اى من باب اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر اومن باب وضع المضمر موضع المظهر ( في احد القولين اى قول من يجعل المخصوص خبر مبتدء محذوف ) وجوبا والجملة جوابا لسؤال مقدر لانه لما تقدم ذكر الفاعل مبهما كأنه قيل من هو فاجيب بقولنا زيد اى هو زيد فعليه لامرجع للضمير المستتر في نعم لان قولنا نعم رجلا زيد حينئذ جملتان مستقلتان ولم يعهد عود الضمير من جملـــة مستقلة متقدمة الى جزء جملة مستقلة متاخرة لااتصال بينها وبين الجملـــة المتقدمة بوجه من وجوه الاتصال فمقتضى الظاهر والمقام هو الاظهار لكن اخرج الكلام .

على خلاف مقتضاهما لما ذكر من الوجه المناسب لهذا البـاب

ومن هنا يظهر ان مافعله النحويون من عد هذا القول من مواضع عود الضمير الى المتاخر فيه نظر بل منع فلا تغفل اللهم الا ان يقال ان الضمير راجع الى التميز ولكن فيه مافيه .

( واما في قول من يجعل المخصوص مبتده ) مؤخرا وجملة ( نعم رجلا خبره ) المتقدم ( والتقدير ) اى اصل الكلام ( زيد نعم رجلا فليس من هذا الباب على القطع ) اى يقينا ( لاحتمال ان يكون الضمير ) المستتر في نعم ( عائدا الى المخصوص و ) لايلزم من ذلك عود الضمير الى المتاخر الا لفظا لانه ( متقدم رتبة ) والى القولين اشار ابن مالك بقوله .

ويذكر المخصوص بعد مبتدا   اوخبر اسم ليس يبدو ابدا

وليعلم ان في المسئلة قولا ثالثا وهو قول من يجعل المخصوص مبتده حذف خبره والتقدير زيد الممدوح او المذموم وانما قال لاحتمال ان يكون الضمير عائدا الى المخصوص لامكان ان يدعى على ذلك القول ايضا ان الضمير عائد على متعقل معهود في الذهن وهو الجنس كما اشار الى ذلك ابن مالك بقوله في باب الفاعل .

والحذف في نعم الفتاة استحسنوا   لان قصد الجنس فيه بين

( فان قلت لو كان الامر كذلك ) اى لو كان الضمير عائدا الى المخصوص ( لوجب ) تثنية الضمير وجمعه اذا كان المخصوص مثنى او جمعا كما هو الحكم في الفعل اذا كان خبرا للمتبده المثنى او الجمع ولو كان المبتده مؤخرا نحو واسروا النجوى الذين ظلموا على قول تقدم في ضمن كلام السكاكي فلابد حينئذ من ( ان يقال نعما رجلين الزيدان ونعموا رجالا الزيدون ولفات الابهام المقصود ) المناسب (في

وضع هذا لباب)قلناانفا انه ياتى وجه مناسبة الابهام وكونه مقصودا في قوله ليتمكن ( ولما صح تفسيره ) اى تفسير الضمير ( بالنكرة اذ لامعنى له ) اى للتفسير ( حينئذ ) لان الضمير اذا كان متعين المرجع لا ابهام فيه حتى يحتاج الى التفسير سيما اذا كان المفسر بالفتح معرفة والمفسر بالكسر نكرة لانه ليس الا من قبيل ماهو قبيح عقلا اعنى زيادة الناقص على الكامل وجعله محتاجا الى الناقص .

( قلت قد انفرد ) اى اختص ( هذا الباب بخواص ) يمتاز بها عن غيره ( فيجوز ان يكون من خواصه التزام كون ضميره مستترا من غير ابراز سواء كان لمفرد او لمثنى اولمجموع لمشابهته الاسم الجامد في عدم التصرف حتى ذهب بعضهم الى انه اسم ) لافعل .

قال السيوطى وذهب الكوفيون على مانقله الاصحاب عنهم في مسائل الخلاف الى انهما اسمان وقال ابن عصفور لم يختلف احد في انهما فعلان وانما الخلاف بعد اسنادهما الى الفاعل فالبصريون يقولون نعم الرجل وبئس الرجل جملتان فعليتان والكسائى اسميتان محكيتان بمنزلة تابط شر نقلا عن اصلهما وسمى بهما المدح والذم انتهى .

( واما الابهام ) المقصود في هذا الباب ( ثم التفسير فيكون حاصلا من التزام تاخير المخصوص في اللفظ الا نادرا ) كالعلم نعم المقتنى والمقتفى وسياتى في اخر المبحث مثال اخر له (وبهذا الاعتبار) اى اعتبار التزام تاخير المخصوص ( يصح تمييزه بالنكرة ) فلم يفت الابهام ويصح تفسيره بالنكرة واما الجواب عن قوله اذ لامعنى له حينئذ فهو قوله ( ايضا يجوز ان يكون التميز للتاكيد ) من دون ان يحتاج الضمير اليه ( مثله ) اى مثل التميز ( في نعم الرجل رجلا )

فان التميز فيه اعنى رجلا انما جيىء به لمجردالتاكيد من دون حاجة اليه للعلم بان الفاعل فيه رجل لا امرئة وقد سبق الاشارة الى ذلك انفا قال السيوطى وقد ياتى التمييز غير مبين فيعدمؤكدا نحو ان عدة الشهور عند الله اثنى عشر شهرا وقد ياتى بلفظ المعرفة نحو .

رايتك لما ان عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس ياقيس عن عمرو

فيعتقد تنكيره معنى ( قال الله تعالى ذرعها سبعون ذراعا او )يكون التميز ( لدفع ليس المخصوص بالفاعل كما مر ) في نعم رجلاالسلطان وقد تقدم توضيحه مستقصى فلا قبح ولا زيادة الناقص على الكامل ولا احتياج الكامل الى الناقص .

( و ) نحو ( قولهم هو ) زيد عالم ( او هى زيد عالم ) فوضع الضمير مذكرا كان او مؤنثا ( مكان الشان او القصه فالاضمار فيه ايضا خلاف مقتضى الظاهر ) لان ضمير الغائب يقتضى تقدم المفسر عليه لانه وضعه الواضع معرفة لابنفسه بل بسبب مايعود اليه.

قال الرضى فان ذكرته ولم يتقدمه مفسره بقى مبهما منكرا لايعرف المراد به حتى ياتى تفسيره بعده وتنكيره خلاف وضعه بتاخير مفسره عنه .

( ويختار تانيث هذا الضمير اذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة ) اي مؤنث يكون احد ركنى الكلام ( نحو هى هند مليحة وقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار قصدا الى المطابقة ) بين الضمير وغير الفضلة ( لا الى انه ) اي الضمير ( راجع الى ذلك المؤنث ولم يسمع نحو هى الامير بني غرفة وهى زيد عالم ) اما الاول فلكون المؤنث فيه فضلة واما الثاني فلانه لا مؤنث فيه فلذلك لم يسمع ( وان كان القياس

يقتضى جوازه ) اي جواز تانيث الضمير في كل واحد من المثالين وليعلم ان الظاهر من كلام القوم ان هذا الضمير يعود الى الجملة التى بعده بل صرح في المغنى وغيره بذلك وظاهر كلام الرضى بل صريحه خلاف ذلك وهذا نصه وهذا الضمير كانه راجع في الحقيقةالى المسئول عنه بسؤال مقدر يقول مثلا هو الامير مقبل كانه سمع ضوضاة وجلبة فاستبهم الامر فسئل ماالشان والقصة فقلت هو الامير اي الشان هذا فلما كان المعود اليه الذي يضمنه السؤال غير ظاهر قبل اكتفى في التفسير بخبر هذا الضمير الذي يتعقبه بلا فصل لانه معين للمسئول عنه ومبين له فبان لك بهذا ان الجملة بعد الضمير لم يؤت بها لمجرد التفسير بل هي كسائر اخبار المبتدات لكن سميت تفسيرا لماينته وقال ايضا ويختار كون الضمير مؤنثا لرجوعه الى المؤنث اى القصة اذا كان في الجملة المفسرة مؤنث لقصد المطابقةلا لانه راجع الى ذلكالمؤنث كقوله تعالى فانها لاتعمى الابصار وقوله .

على انها تعفو الكلوم وانما  توكل بالادنى وان جل مايمضى

والشرط ان لايكون المؤنث في الجملة فضلة فلا يختار انها بنيت غرفة وان لايكون كالفضلة ايضا فلا يختار انها كان القران معجزة لان المؤنث منصوب نصب الفضلات وذلك لان الضمير مقصود مهم فلا يراعى مطابقته للفضلات وتانيث هذا الضمير وان لم يتضمن الجملة المفسرة مؤنثا قياس لان ذلك باعتبار القصة لكنه لم يسمع واذا لم يدخله نواسخ المبتدء فلابد من ان يكون مفسره جملة اسمية واذا دخلته جاز كونها فعلية ايضا كما في قوله تعالى فانها لاتعمى الابصار انتهى فتامل وانما نقلنا كلامه بطوله لما فيه من رفع الاجمال من

كلام التفتازاني وفوائد اخرى لاتخفى على الفطن زائدا على ماكنا بصدده .

( وانما لم يتعرض المصنف لنحو قولهم ياله رجلا ويالها قصة وربه رجلا وقوله تعالى فقضيهن سبع سموات ) وان كان الثلاثة الاولى من قبيل وضع المضمر موضع المظهر اتفاقا على ماياتى بيانه بعيد هذا واما الاية فعلى احد الوجهين فيها فان الزمخشري قال ان الضمير في قضيهن يجوز ان يرجع الى السماء على المعنى كما قال طائعين ونحوه اعجاز نخل خاوية ويجوز ان يكون ضميرا مبهما مفسرا بسبع سموات والفرق بين النصبين ان احدهما على الحال والثاني على التمييز انتهى وكيفكان فانما لم يذكر هذه الامثلة ( لانه ) اى ماذكر من الامثلة ( ليس من المسند اليه ) وذلك ظاهر .

واما قوله ( ليتمكن ) فهو ( تعليل ) لارتكاب ( وضع المضمر موضع المظهر ) .

فحاصل الكلام انه يوضع المضمر موضع المظهر ليتمكن ( مايعقبه اي يعقب ذلك الضمير اى يجيىء على عقبه في ذهن السامع لانه اى السامع اذا لم يفهم منه اى من الضمير معنى انتظره اى انتظر السامع مايعقب الضمير ليفهم منه معنى لما جبل الله النفوس عليه من التشوق الى معرفة ماقصد ابهامه فيتمكن المسموع بعده في ذهنه ) اى في ذهن السامع ( فضل تمكن ) اى زيادة تمكن ( لان مايحصل بعد مقاسات التعب ) اى شدة التعب وصلابته ( ومعانات الطلب ) اي كلفته ومشقته ( له في القلب محل ومكانة ) اي عظمة وارتفاع وقدر ( لايكون ) ذلك المحل والمكانة (لمايحصل بسهولة) وذلك لان في ذلك

الحصول لذتان لذة العلم ولذة الخلاص من من الم المقاسات والمعانات والانتظار وهذا الاخير اشد من الموت بخلاف الحصول بسهولة ومن دون تلك الامور فان فيه لذة واحدة اعنى لذة العلم فقط ومن هنا قيل بالفارسية .

چه خوش باشدكه بعد از انتظاري باميدي رسد اميد واري

( ولهذا اشترط ) كما في الرضي ( ان يكون مضمون الجملة شيئا عظيما يعتنى به فلا يقال هو الذباب يطير وهذا اعنى قصد الابهام ثم التفسير ليدل على التفخيم والتعظيم هو السر في التزام تقديم ضمير الشان وهو مقتضى التزام تاخير المخصوص في باب نعم ) كما تقدم الاشارة اليه انفا .

قال الرضي في مبحث الضماير فان قلت فاي شيء الحامل لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتاخير مفسره عنه .

قلت قصد التفخيم والتعظيم في ذكر ذلك المفسر بان يذكروا اولا شيئا مبهما حتى يتشوق نفس السامع الى العثور على المراد به ثم يفسروه فيكون اوقع في النفس وايضا يكون ذلك المفسر مذكورا مرتين بالاجمال اولا والتفصيل ثانيا فيكون اكد .

فان قلت فهذا الضمير الذي هذا حاله يبقى على وضعه معرفة ام يصير نكرة لعدم شرط التعريف اعنى تقدم المفسر .

قلت عندي انه نكرة كما يجيء في باب المعرفة وعند النحاة يبقى معرفا لكن تعريفه انقص مما كان في الاول لان التفسير يحصل بعد ذكره منهما فقبل الوصول الى التفسير فيه الابهام الذي في النكرات ولهذا جاز دخول رب عليه مع اختصاصها بالنكرة وانما حكموا

ببقائه على وضعه من التعريف لانه حصل جبران مابذكر المفسر بعده بلا فصل فهو كالمضاف الذي يكتسى التعريف من المضاف اليه اما الجبران في ربه رجلا ونعم رجلا وبئس رجلا وساء مثلا فظاهر لان المميز المنصوب لم يؤت به الا لغرض التمييز والتفسير فنصبه على التمييز مع عدم انفصاله عن الضمير قائم مقام المفسر المتقدم فالجبران في غاية الظهور وقريب منه ضمير يبدل منه مفسره نحو مررت به بزيد اذ لم يؤت بالبدل الا للتفسير واما في ضمير الشان والقصة فالجملة بعده وان لم يات كالتميز المذكور لمجرد التفسير الا ان قصدهم لتفخيم الشان بذكره مجملا ثم مفصلا مع اتصال الخبر المفسر للمبتدء سهل الاتيان به مبهما فهذا التفسير دون الاول .

واما تاخير المفسر في باب التنازع نحو ضربني وضربت زيدا على مذهب البصريين فالحق انه بعيد لان يجوز تاخير المفسر لفظا ومعنى قصد تفخيم المفسر مع الاتيان به لمجرد التفسير بلا فصل كما في نعم رجلا زيد اوقصد التفخيم مع اتصال المفسر كما في ضمير الشان والثلاثة في ضمير التنازع معدومة اعنى قصد التفخيم والمجيىء بالمفسر لمجرد التفسير واتصاله بالمضمر فضعف انتهى .

( لكنه قد جاء تقديمه ) اي المخصوص ( كقول الاخطل )

( ابو موسى فجدك نعم جدا ) ( وشيخ الحى خالك نعم خالا )

( وهو ) كما قلنا سابقا ( قليل ) ونادر ( ولا يخفي ان ماذكره المصنف انفا في التعليل ( من ان السامع اذا لم يفهم منه ) اي من الضمير ( معنى انتظره ) اي انتظر المعنى الذي اريد من الضمير ( انما يصح في ضمير الشان دون الضمير في باب نعم اذ السامع ما لم يسمع

المفسر لم يعلم ان فيه ضميرا ) لانه يحتمل ان يجاء بالفاعل اسما ظاهرا ( فتعليل وضع المضمر موضع المظهر في باب نعم بما ذكره ليس بسديد ) اي ليس بصواب لانه ما لم يعلم ان فيه ضميراً لا يحصل التشوق والانتظار .

لا يقال انه اذا سمع الفعل ينتظر الفاعل لانه لا بد لكل فعل من فاعل لانا نقول انهم لم يعتدوا بهذا الانتظار لعدم تمامه لما قيل من انه لا بد لكل فعل من فاعل فلا بد من مجيئه والانتظار التام انما يحصل محل ما يوجب الانتظار ولم يجيء كما في ضمير الشان فان حق الضمير كما حققنا مستوفي ان يتقدم مرجعه ولو تقديرا فاذا حصل الضمير ولم يتقدم مرجعه تحقق الانتظار التام والحاصل ان الانتظار التام انما يتحقق فيما وجد الضمير ولم يوجد مرجعه فتامل .

( وقد يكون وضع المضمر موضع المظهر لاشتهاره ووضوح امره كقوله تعالى انا انزلناه اي القران ) قال الرضي اذ النزول في ليلة القدر التي هي في شهر رمضان مع قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القران دليل على ان المنزل هو القران لكن الاصل فيه الاتيان بالمظهر لما تقدم من ان وضع الضمير على ان يكون له مرجع متقدم واذا لم يكن كذلك فهو على خلاف وضعه ومن هذا القبيل قوله تعالى ما ترك على ظهرها من دابة فان ذكر الدابة مع ذكر على ظهرها دال على ان المراد ظهر الارض وكذا الفناء مع لفظة على في قوله تعالى كل من عليها فان وكذا قوله تعالى فان كانت واحدة اي ان كانت الوارثة واحدة لانه في بيان الوارث .

والحاصل ان كل ما يعده النحاة مما يعود الضمير الى متقدم حكما

فهو من هذا القبيل فتامل .

( او لانه بلغ من عظم شانه الى ان صار متعقل الاذهان نحو هو الحي الباقي ) اي الله وذلك ظاهر ( او لادعاء ان الذهن لا يلتفت الى غيره ) اي الى غير من يراد من الضمير ( كقوله في المطلع )

زارت عليها للظلام رواق ... ومن النجوم قلائد ونطاق

( وقد يعكس اي يوضع المظهر موضع المضمر ) وحينئذ ( فان كان المظهر الموضوع موضع المضمر اسم الاشارة فلكمال العناية بتمييزه اي تميز المسند اليه ) والمراد من المسند اليه في المقام هو لفظة هذا الذي اشير به الى كم عاقل عاقل وعديله لا نفس كم عاقل عاقل وعديله على ما يوهمه ظاهر العبارة فتدبر فان فهم ما قلنا يحتاج الى لطف قريحة وتامل صادق وكمال العناية انما هو ( لاختصاصه ) اي المسند اليه ( بحكم بديع ) فاعتنى به اعتناء كاملا حيث ابرزه في معرض المحسوس فجعله اسم اشارة ( كقوله اي قول ابن راوندي ) هو رجل من قرى اصفهان او نيسابور متهم بالزندقة والالحاد والله العالم بحقايق العباد وسيكشف الغطاء عنهم وتبلى سرائرهم يوم التناد جعلنا الله فيه من الناجين بمحمد ص واله الامجاد .

( كم عاقل عاقل هو ) اي عاقل الثاني ( وصف لعاقل الاول ) لا تاكيد له كما توهمه بعض فهو من قبيل ما تقدم في الاسناد المجازي من قولهم شعر شاعر وظل ظليل وداهية دهياء فهو ( بمعنى كامل العقل متناه فيه كما يقال مررت برجل رجل اي كامل في الرجولية اعيت ) بحذف المفعول ( اي اعيته بمعنى اعجزته ) فهو متعد ( او ) بمعنى ( اعيت عليه وصعبت ) فيكون لازما لان اعيت يستعمل متعديا ولازما

ولكن الاولى جعله متعديا لما تقرر في محله من ان الفعل اذا تردد بين المتعدى واللازم فينظر الى ما قبله او ما بعده من الافعال فيحمل عليه رعاية للتناسب .

( مذاهبه اي طرق معاشه وجاهل جاهل تلقاه ) اي تصادفه وتجده (مرزوقا هذا ) الحكم السابق وهو مصادفة كامل العقل ووجدانه محروما وكامل الجهل محروما ( الذي ترك ) هو بمعنى صير من ملحقات افعال القلوب على ما ذكره السيوطي في شرح قول ابن مالك

وهب تعلم والتي كصيرا　　ايضا بها انصب مبتده وخبرا

اي صـــير ( الاوهام حائرة ) اذ لم تفهم السر في ذلك لان مقتضى المناسبة ادراك ذي التدبير والعقل المراد دون العكس ( وصير العالم النحرير اي المتقن من نحر العلم اتقنه زنديقا اي كافرا نافيا للصانع) العادل الحكيم ( قائلا لو كان له وجود لما كان الامر كذلك ) اذ مقتضى الحكمة والعدل ان يرزق العاقل لما يترتب على رزقه من المصالح دون الجاهل وقريب من ذلك ما قيل بالفارسية

فلك بمردم نادان دهد زمام مراد　　تواهل دانش وفضلى همين كناهت بس

دنيا بكسان وناكسان راضى شد　　كوساله خليفة كشت وخرقاضى شد

عاقل بكنار راب تاپل ميجست　　ديوانه پابرهنه ازاب كذشـــت

اكرد ستم رسد برچرخ كردون　　از وپرسم كه اين چونست وآن چون

هذا كله بالنظر الى الظاهر والفهم القاصر والا فكل ذلك يدل على وجود صانع عادل حكيم قاهر في سلطانه مدبر لامر عباده بحيث لا ينفع العقل في تدبيره ولا يمنع الجهل من فضله وتقديره له الملك وله الامر بيده الخير وهو على كل شيء قدير

قضاد كر نشود كرهزا رنا له وآه بشكر يا بشكايت برايد از دهني
فرشته كه وكيلست برخزائن باد چوغم خورد كه بميرد چراغ بيوه زنى

لا جبر ولا تفويض بل امر بين الامرين وبذلك يرتفع النزاع من البين اين البشر ومعرفة الزين من الشين ولنعم ما قيل في المقام

هذا دليل على ان الاله له في الخلق سر خفي ليس ينكشف

( فقوله هذا اشارة ) كما قلنا ( الى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا وكان المقام مقام المضمر ) لا اسم الاشارة اما المضمر فلتقدم ما يعود ذلك المضمر اليه واما اسم الاشارة فلعدم كون ذلك المتقدم محسوسا واسم الاشارة قد سبق انه حقيقه في المحسوس ( لكنه ) اي الحكم السابق غير المحسوس ( لما اختص بحكم ) اخر ( بديع عجيب الشان وهو جعل الاوهام حائرة والعالم المتقن زنديقا كملت عناية المتكلم بتمييزه ) اي بتمييز الحكم السابق غير المحسوس ( فابرزه في معرض المحسوس كانه يرى ) بضم الياء وكسر الراء (السامعين ان هذا الشيء المتعين ) المحسوس( المتميز هو الذي له تلك الصفة العجيبة والحكم البديع ) يعني ترك الاوهام حائرة وتصيير العالم النحرير زنديقا.

فهنا حكمان الاول الحكم السابق الذي ابرزه في معرض المحسوس لكمال العناية بتمييزه وهو كون العاقل الكامل محروما والجاهل الكامل مرزوقا .

والثاني الحكم البديع الذي اختص به الحكم الاول وهو اي الحكم الثاني جعل الاوهام حائرة والعالم والنحرير زنديقا .

( وقد يقال ) ان ههنا حكما واحدا فقط بدعوى ( ان ) المراد من ( الحكم البديع هو ) الحكم الاول نفسه اي ( كون العاقل محروما

والجاهل مرزوقا ومعنى كون هذا الحكم بديعا انه ضد ما كان ينبغي ) فالحكم السابق عين الحكم البديع فليس ههنا حكمان ( و ) لكن (لايخفى ما فيه من التعسف ) لان ما علل المصنف به كمال العناية اعني قوله لاختصاصه على ما بينا يدل على مغايرة المسند اليه للحكم البديع ولان المفهوم الصريح من اختصاص شيء بشيء هو المغايرة بينهما ولان تفسير البديع بانه ضد ما كان ينبغي مما لا ينبغي لانه خلاف ما عليه اهل اللغة لان حاصل ماذكروا له من المعاني كون الشيء غريبا عجيبا لا يوجد الا نادرا وكون العاقل الكامل محروما والجاهل الكامل في جهله مرزوقا ليس من ذلك اذ لو كان كذلك لم يكن وجه لكونه موجبا لصيرورة العالم النحرير زنديقا لان النادر مما لا يعتني به فتامل .

( او التهكم عطف على كمال العناية اي او للتهكم بالسامع والسخرية كما اذا كان ) السامع ( فاقد البصر ) كما لو قال الاعمى من ضربني فقلت له هذا ضربك فكان مقتضى الظاهر ان يقال له هو زيد لتقدم المرجع في السؤال لكنه عدل عن مقتضى الظاهر واتى بالاسم الظاهر اعني اسم الاشارة محل الضمير للتهكم والاستهزاء بذلك الاعمى حيث عبرت له باسم الاشارة الذي هو موضوع للمحسوس بحاسة البصر فنزلته منزله البصير تهكما به .

( او لا يكون ثمة ) اي في موضع الاتيان باسم الاشارة ( مشار اليه ) محسوس ( اصلا ) سواء كان السامع فاقد البصر او بصيرا كقولك المتقدم وانما كان الاتيان باسم الاشارة مفيدا للتهكم والاستهزاء لان الاشارة الى الامر العدمي بما يشار به الى المشاهد المحسوس مما يدل على عدم الاعتناء بذلك السامع .

وليعلم ان كون المشار غير محسوس وغير حاضر ثمة لا ينافي كون المقام مقام الاضمار وذلك لتقدم المرجع في السؤال فلا يرد ما يقال من انه اذا لم يكن ثمة مشار اليه اصلا لم يكن ثمة مرجع للضمير فلا يكون المقام مقام الاضمار لتوقفه على المرجع فلا يصح جعل ذلك مما وضع الظاهر موضع المضمر .

( او النداء على كمال بلادته ) اي بلادة السامع لان في اسم الاشارة الذى اصله ان يكون لمحسوس ايماء الى ان السامع لا يدرك الا المحسوس فاذا قال مثلا من عالم البلد فتقول ذلك زيد مكان هو زيد للاشارة الى كمال بلادة السامع ( بانه لا يدرك غير المحسوس ) فكان المقام مقام الاضمار لتقدم المرجع اعني عالم البلد في السؤال فاتيت باسم الاشارة لما ذكر .

( او ) النداء على كمال ( فطانته بان غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس ) فتستعمل اسم الاشارة الذى اصله المحسوس في المعنى الغامض ايماء الى ان السامع لذكائه صارت المعقولات عنده كالمحسوس كقول المدرس بعد تقرير مسئلة غامضة وهذه عند فلان ظاهرة مد حاله وتعريضا بغيره فكان مقتضى الظاهر ان يقول هي عند فلان ظاهرة لتقدم المرجع لكنه عدل عن مقتضى الظاهر واستعمل اسم الاشارة للتنبيه على كمال فطانة فلان وان المعقولات عنده كالمحسوسات .

( او ) يوضع اسم الاشارة مكان المضمر لاجل ( ادعاء ظهوره اى ظهور المسند اليه وعليه اى وعلى وضع اسم الاشارة موضع المضمر لادعاء كمال ظهوره من غير هذا الباب اى باب المسند اليه قول ابن دمية تعاللت اي اظهرت العلة والمرض لان باب التفاعل قد ياتي لاظهار ما ليس بواقع

نحو تجاهل زيد وهو ليس بجاهل ( كي اشجى اي احزن ) فاشجى فعل متكلم ( من ) باب ( شجى يشجي على حد علم يعلم ) لكنه لازم فالاولى ان يقال كما في المصباح من باب تعب حزن فهو شج بالنقص ( واما شجي يشجو فهو متعد يقال شجاني هذا الامر اي احزنني )قال في المصباح وربما قيل على قلة شجي بالتثقيل كما قيل حزن وحزين ويتعدى بالحركة فيقال شجاه الهم يشجوه شجوا من باب قتل اذا احزنه

( وما بك علة ) من هنا ظهر المراد من قوله اي اظهرت العلة والمرض ( تريدين قتلي قد ظفرت بذلك اي بقتلي ) الشاهد في قوله بذلك حيث ( لم يقل به ) اي استعمل اسم الاشارة موضع الضمير (لادعاء ان قتله قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر الذى يشار اليه باسم الاشارة) هذا كله اذا كان المظهر الموضوع موضع المضمر اسم اشارة (وان كان المظهر الموضوع موضع المضمر غيره اى غير اسم الاشارة فلزيادة التمكين اى تمكين المسند اليه عند السامع )اى في ذهنه ( نحو قل هو الله احد الله الصمد ) الشاهد في اسم الجلالة الثاني حيث لم يقل هو الصمد واتى بالاسم الظاهر لان في الضمير نوع من الابهام ولذا جعله النحويون من المبهمات والمظهر ادل على المسمى لاسيما وهو علم والعلم قاطع للشركة فهو ادل على التمكين والمراد في المقام بيان عظمة المسند اليه واختصاصه بالصمدية وزيادة التمكين يناسب التعظيم والاختصاص واما الصمد فهو ( من صمد اليه اذا قصده ) هذا احد معانيه وانما اطلق عليه تعالى ( لانه الذى يصمد اليه في الحوائج )قال الطريحي قال بعض الاعلام اختلف اقاويل اهل التفسير في بيان الصمد واولى تلك بالتقديم ما وافق اصول اهل اللغة واشتهر بين اهل اللسان ان الصمد السيد المتفوق في السودد الذى يصمد اليه الناس في حوائجهم

وامورهم وفي الحديث الصمد المصمود اليه في القليل والكثير وقال ايضا هو الدائم الباقي .

ونظيره من غيره اي نظير قل هو الله احد الله الصمد في وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكين من باب غير المسند اليه قوله تعالى بالحق انزلناه وبالحق نزل اي ما نزلنا القران الا بالحكمة المقتضية لانزاله) وجه الاقتضاء ان الانسان كما تقدم في صدر الكتاب مدني بالطبع يحتاج الى التعاون لانه لا يستقل وحده بأمور معاشه لاحتياجه الى غذاء ولباس ومسكن وصلاح وغير ذلك من الامور التي كلها صناعي لايقدر عليها صانع واحد مدة حياته وانما يتيسر بجماعة يتعاضدون ويتشاركون في تحصيلها بان يعمل كل لصاحبه بازاء مايعمل له الاخر مثل ان يذرع هذا لذاك ويخبز هذا لذلك ويخيط واحد لاخر وعلى هذا القياس سائر الامور فيتم امر معاشه باجتماع من بني نوعه ولهذا قيل الانسان مدني بالطبع فان التمدن باصطلاح عبارة عن هذا الاجتماع وهذا الاجتماع لا ينتظم الا اذا كان بينهم معاملة وعدل لان كل واحد كما نرى يشتهي ما يحتاج اليه ويغضب على من يزاحمه ولو كان المزاحم بالفتح من اعدل العدول وذلك ربما يدعو الى الجور كما نرى ايضا فيقع من ذلك الهرج والمرج فيختل امر الاجتماع ونظامه فلا بد من شرع وقانون يفرضه من يكون مامونا عن الخطاء حتى يكمل الاشخاص ويحسن اخلاقهم ويتعلمون السياسات الكاملة الحقة يهتدون لطريق السعادة والشقاوة وبهذا نزل القران لان انزاله بمقضى قاعدة اللطف الذي ثبت في محله انه واجب على الحكيم تعالى وهذا هو المراد بقوله تعالى وبالحق نزل اي ( وما نزل الا بالحكمة لاشتماله على الهداية الى كل

خير ) فيحصل اللطف للخلق لكونه اى القران مشتملا على صلاح معاش الخلق ومعادهم وانما سمي هذه الحكمة حقا لان الحق معناه الثابت وهذه الحكمة امر ثابت محقق في محله بالبراهين العقلية .

والشاهد في الحق الثاني وهو عين الحق الاول فمقتضى الظاهر ان يقال وبه نزل فعدل عنه الى الاسم الظاهر لزيادة التمكين لان المقام مقام تقرير حكمة الانزال لئلا يتوهم ان نزولها لاحكمة فيه فتامل .

( او ) يكون وضع المظهر موضع المضمر لقصد ( ادخال الروع ) اي الخوف ( في ضمير السامع ) اى في قلبه ( وتربية المهابة ) اي تقوية الاجلال والخوف الذى كان ثابتا عند السامع من عظمة المتكلم وجلاله فالمراد من تربية المهابة زيادتها وانما عطفها بالواو المفيـــدة للجمع بين الامرين لقرب الاول اى ادخال الروع من الثاني اى من تربية المهابة لان الخوف من الشيء يستلزم الاجلال والتعظيـــم لان خشية لحوق الضرر والاجلال والتعظيم ينشاء من ذلك الخوف فتامل .

( او ) يكون وضع المظهر مكان المضمر لقصد ( تقوية داعى المامور اى مايكو داعيا لمن امر ) بالبناء للمفعول ( بشيء الى الامتثال والاتيان به ) وذلك الداعي حالة نفسانية تقوم بالمامور كظن الانتقــــام منه اذا خالف الامر فذات الامر وعلوه تقتضي الداعى والتعبير عنه بالخليفة اوبامير المومنين او السلطان او نحو ذلك مماهو دال على القدرة والتمكن من الاضرار وفعل المكروه بالمامور يقوى ذلك الداعي .

( مثالهما اي مثال التقوية وادخال الروع مع التربية قول الخلفاء امير المؤمنين يامرك بكذا مكان انا امرك ) .

فالتعبير بلفظ امير المؤمنين دون الضمير الذى هو لفظ انا لقصد

ادخال الخوف في قلب السامع وذلك لان لفظ الامير ونحوه يدل على القدرة والتمكن الموجب للخوف وازدياد المهابة من رؤيته ومشافهته والموجب لتقوية الداعي الى الامتثال والاتيان بالمامور به .

( وعليه اى على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعي المامور ) فقط لا لادخال الروع وتربية المهابة ( من غيره اى من غير باب المسند اليه) قوله تعالى مخاطبا للنبي ص ( فاذا عزمت بعد المشاورة ) مع الاصحاب ( ووضوح الراى ) والتصويب من الجميع (فتوكل على الله ) والشاهد في لفظ الجلالة ( حيث لم يقل على ) بالضمير المتكلم (لما في لفظ) الجلالة اعني ( الله من تقوية داعى النبي ص الى التوكل عليه لدلالته على ذات موصوفة بالقدرة الكاملة وسائر اوصاف الكمال ) والجلال بخلاف ضمير المتكلم لانه موضوع لكل متكلم من حيث هو متكلم من دون ان يلاحظ فيه صفة من الصفات زائدة على الذات .

وانما قلنا لتقوية داعي المامور به فقط لا لادخال الروع وتربية المهابة لان الاطمئنان بالتوكل لايناسبه الروع من المطمان اليه وتربية المهابة منه

( و ) يوضع المظهر موضع المضمر لقصد ( الاستعطاف اي طلب العطف والرحمة كقوله

الهى عبدك العاصي اتاكا    مقرا بالذنوب وقد دعاكا

فان تغفر فانت لذاك اهل    وان تطرد فمن يرحم سواكا

وانما سكن الميم من يرحم لاعطاء لفظ الوصل ما للوقف كما قال ابن مالك

وربما اعطى لفظ الوصل ما    للوقف نثرا وفشا منتظما

والشاهد في عبدك العاصي ( حيث لم يقل انا العاصي اتيتك على ان

يكون العاصي بدلا من انا ) على مذهب الاخفش وان منعه الجمهور كما قال ابن مالك

ومن ضمير الحاضر الظاهر لا تبد له الا ما احاطة جلا

( لان في ذكر عبدك من استحقاق الرحمة وترقب الشفقة ماليس في لفظ انا وفيه ) اي في ذكر عبدك ( ايضا تمكن من وصفه ) اي وصف عبد ( بالعاصي ) لان الاسم الظاهر يوصف ويوصف به بخلاف الضمير فانه لا يوصف ولا يوصف به .

وذلك كما في قوله تعالى يا ايها الناس اني رسول الله اليكم جميعا الى قوله فامنوا بالله ورسوله النبي الامي الذي يؤمن بالله وكلماته ) والشاهد في رسوله ( حيث لم يقل فامنوا بالله وبي ) بالضمير المتكلم (ليتمكن من اجراء الصفات ) الثلاث (المذكورة عليه) اي على رسوله لانه اسم ظاهر وقد تقدم انفا انه يوصف ويوصف به بخلاف الضمير فانه لا يوصف ولا يوصف به ( ويشعر ) اى وليشعر ( بان الذي وجب الايمان به ) اى برسالته ( بعد الايمان بالله هو الرسول الموصوف بتلك الصفات ) الثلاث ( المذكورة كائنا من كان انا او غيري اظهارا للنصفة ) اي الانصاف ( وبعدا للتعصب لنفسه ) وسياتي في الباب الثالث في اواخر بحث ان الشرطية انه يسمى هذا النوع من الكلام كلام المنصف لان كل من سمعه قال للمخاطب قد انصفك المتكلم به او لان المتكلم قد انصف من نفسه حيث حط مرتبته عن مرتبة المخاطب ويسمى ايضا الاستدراج لاستدراجه الخصم الى الاذعان والتسليم وهو من لطائف الاساليب وقد كثر في التنزيل والاشعار والمحاورات وياتي عنقريب في

بيان اول امثلة الالتفات الحوالة الى هذا بقوله كما سيجيء .

( قال السكاكي هذا اى نقل الكلام عن الحكاية ) اي عن حكاية نفس المتكلم اي عن ضمير المتكلم .

( الى الغيبة غير مختص بالمسند اليه ولا بهذا القدر اى النقل غير مختص بان يكون عن الحكاية الى الغيبة ففي العبارة تسامح ) .

اذ ظاهر عبارة المتن اتحاد المشار اليه في كلا اسمي الاشارة فيصير المعنى ان النقل عن الحكاية الى الغيبة لايختص بالنقل عن الحكاية الى الغيبة وهذا لامعنى له بل لايصح اذ لامعنى لنفي اختصاص الشيء بنفسه فلابد في تصحيح العبارة ورفع التسامح بما فعله التفتازاني من تقدير لفظ النقل بالمعنى الاعم وجعل المشار اليه باسم الاشارة الاول الى هذا لنقل المقدر وجعل المشار اليه باسم الاشارة الثاني الى النقل المذكور انفا وهو بالمعنى الاخص اى بمعنى النقل عن الحكاية الى الغيبة والى ما فصلنا اشار التفتازاني بقوله بعد قول الخطيب ولا بهذا القدر اي النقل غير مختص بان يكو عن الحكاية الى الغيبة فتامل جيدا فانه جدير بالتامل .

ويمكن تصحيح العبارة ورفع التسامح بوجه اخر اشار اليه بقوله ( ويحتمل ان يكون المعنى ) اي معنى العبارة ( والنقل ) المذكور انفا اي النقل ( عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالقدر المذكور ) .

في الامثلة المتقدمة من قوله هذا الذي ترك الاوها الى قوله تعالى ورسوله ( وهو ان يكون الغيبة باسم مظهر لابمضمر غائب ) حاصل هذا الوجه جعل المشار اليه بهذا الاول النقل بالمعنى الاعم وفي الجملة والمشار اليه بهذا الثاني النقل المذكور بالمعنى الاخص فيصير حاصل

المعنى ان النقل المطلق لايختص ولاينحصر في النقل الخاص المذكورفي الامثلة المتقدمة ( و ) لكن الوجه ( الاول اوفق بقوله بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا ينقل الى الاخر ) اذ على الوجه الثانى كان الانسب ان يقول بل الحكاية تنقل الى المضمر ايضا وانما قال اوفق لانه يمكن ان يقال معنى الاضراب في قوله بل كل من التكلم الخ ان الحكاية والخطاب والغيبة مطلقا مظهرا كان او مضمرا ينقل كل منها الى الاخر فيحصل بين السابق واللاحق ملائمة من دون ان يكون ههنا تسامح ولرفع التسامح وجوه اخر ياتي بيانها في ضمن المباحث الاتيه فلا وجه لذكرها ههنا فتدبر جيدا .

وكيفكان ( فيصير الاقسام ) اى اقسام النقل ( ستة حاصلة من ضرب الثلاثة ) اي التكلم والخطاب والغيبة ( في الاثنين لان كلا من الثلاثة ينقل الى الاخرين ) المغايرين له اذ لايصح نقل كل الى نفسه .



( و ) اما ( قوله مطلقا ) فهو ( زيادة من المصنف ) فانه (ليس بمصرح به في كلام السكاكي ويحتمل ان يتعلق ) قوله مطلقا بالغيبة على معنى سواء كان الغيبة باسم مظهر ) كالامثلة المتقدمة ( او مضمر غائب ) كما ياتي في الامثلة الاتية ( او ) يتعلق ( بالجميع على معنى سواء كان )الغيبة باسم مظهر او مضمر غائب فيصير الاقسام ثمانية وسواء كان هذه الاقسام الثمانية ( في المسند اليه او في غيره ) فيصير الاقسام ستة عشر ( وسواء كان كل ) واحد ( منها ) اى من هذه الاقسام الستة عشر ( قد اورد في الكلام ثم عدل عنه الى الاخر اولم يورد) في الكلام ( لكن كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل الى الاخر ) فيصير

الاقسام اثنين وثلاثين وياتي امثلة اكثر هذه الاقسام فيما ياتى (وهذا) اي التعلق بالجميع ( انسب بمقصود المصنف من تعميم تفسير السكاكى) وسياتى تفسيره بعد نقل تفسير الجمهور .

( ويسمى هذا النقل عند علماء البيان ) اي علماء العلوم الثلاثة لا البيان فقط كما يصرح بذلك بعيد هذا ( التفاتا ) وهو اي لفظ الالتفات ( ماخوذ ) اي منقول ( من التفات الانسان من يمينه الى شماله ومن شماله الى يمينه و ) اما ( قول صاحب الكشاف انه ) اي هذ النقل ( ويسمى التفاتا في علم البيان ) فهو ( مبني على انه كثيرا مايطلق البيان على العلوم الثلاثة ) وقد تقدم ذلك انفا وفي اخر المقدمة فراجع ان شئت ( كقوله اي قول امره القيس ) في مرثية ابيه .

تطاول ليلك بالاثمد ونام الخلي ولم ترقد

والاثمد ( بفتح الهمزة وضم الميم ويروى بكسرهما ) لكنه حينئذ كما قال في المصباح بمعنى الكحل الاسود ويقال انه معرب قال ابن البيطار في المنهاج هو الكحل الاصفهانى ويؤيده قول بعضهم ومعادنه بالشرق انتهى .

( خصص ) المصنف ( هذا المثال من بين سائر امثلة السكاكي) مع كثرتها ( لما فيه ) اى في هذا المثال( من الدلالة على ) مايذكره بعيد هذا وهو ( ان مذهبه ) اى السكاكي ( ان كلا من التكلم والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل عنه الى الاخر فهو التفات ) عنده ( لانه ) اي السكاكي ( وقد صرح ) في المفتاح ( بان في قوله ليلك التفاتا لانه خطاب لنفسه و ) كان ( مقتضى

الظاهر ) ان يقول ( ليلى بالتكلم ) فمذهبه يشتمل جميع اثنين وثلاثين قسما لانه جعل الاطلاق متعلقا بالجميع فتامل ( والمشهور عند الجمهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة ) يعنى ( التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير عنه اي عن ذلك المعنى باخر منها اى بطريق اخر من الثلثة ) لكن ( بشرط ) ليس عند السكاكى وهو ( ان يكون التعبير الثاني على خلاف مقتضى الظاهر فيكون مقتضى ظاهر سوق الكلام ان يعبر عنه بغير هذا الطريق ) الثانى ( وبهذا ) الشرط ( يشعر كلام المصنف في الايضاح وانما قلنا ذلك ) اى انما قلنا بشرط ان يكون التعبير الثانى على خلاف مقتضى الظاهر الخ .

( لانا نعلم قطعا من اطلاقاتهم واعتباراتهم ان الالتفات ) عندهم ( هو انتقال الكلام من اسلوب من التكلم والخطاب والغيبة الى اسلوب اخر غير مايترقبه السامع ليفيد ) الفائدة العامة التى ياتي ذكرها بعد الفراغ من الامثلة وهى كون الكلام احسن ( تطرية لنشاطه ) اي النشاط المخاطب ( و ) اكثر ( ايقاظا في اصغائه ) اي المخاطب ( فلو لم يعتبر هذا القيد ) الذي ذكره بقوله بشرط ان يكون التعبير الثانى الخ .

( لدخل في هذا التفسير ) اي تفسير الجمهور ( اشياء ليست من الالتفات ) عندهم ( منها ) اي من الاشياء التى ليست من الالتفات عندهم ( نحو يازيد وانت عمرو ونحن رجال وانتم رجال وانت الذي فعل كذا و ) قوله .

نحن اللذون صبحوا الصباحا  يوم النخيل غارة ملحاحا

( ونحو ذلك مما عبر عن معنى واحد تارة بضمير المتكلم او المخاطب

وتارة بالاسم المظهر اوضمير الغائب ) فلولا ذلك القيد لدخل جميع
هذه الامثلة في الالتفات لانه عبر فيها عن معنى بطريق من الطرق
الثلاثة بعد التعبير عنه بطريق اخر فخرج جميع هذه الامثلة من
الالتفات بذلك القيد لان التعبيرالثاني فيها ليس على خلاف مقتضى ظاهر
سوق الكلام لان مقتضى ظاهر سوق الكلام في انا زيد مثلا الايراد
بالاسم الظاهر لانه لا فائدة في تكرار الضمير الاعلى الوجه الذي يأتي
بيانه في الباب الثالث في مبحث تعريف المسند باحدى طرق التعريف
وليس المراد مهنا ذلك وهكذا بقية الامثلة المذكورة .

( ومنها نحو يازيد قم ويا رجلا له بصر خذ بيدي وفي التنزيل
ءانت فعلت هذا بالهتنا يا ابراهيم ) فلو لا القيد المذكور لدخل هذه
الامثلة ايضا لانه عبر فيها عن معنى اعني المنـــادي بطريق من الطرق
الثلاثة بعد التعبير عنه بطريق اخر ( لان حرف النداء طريق خطاب
او تكلم وذلك لانهم جعلوا حرف النداء مع المنادي بمنزلة ادعوك واما
( الاسم المظهر ) فهو ( طريق غيبة ) .

قال الرضي في اول باب المبنى ان لفظ زيد وان اطلق على المتكلم
والمخاطب والغائب الا انه ليس موضوعـا للمتـكلم ولا للمخاطب ولا
للغائب المتقدم الذكر بل الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقا
لا باعتبار تقدم الذكر ومن ثم قلت يا تميم كلهم نظرا الى اصل المنادي
قبل النداء ولهذا يقول المسمى بزيد زيد ضرب ولا يقول زيد ضربت
وانما جاز يا تميم كلكم لان يا دليل الخطاب وليس في زيد ضرب
دليل التكلم انتهى .

( ومنها تكرير الطريق الملتفت اليه نحو واياك نستعين واهدناوانعمت

فان الالتفات ) من الغيبة ( الى الخطاب ) كما ياتي عن قريب ( انما هو في اياك نعبد والباقي ) اي الخطابات الثلاثة المذكورة ( جار على اسلوبه ) اي اسلوب اياك نعبد ( وان كان يصدق على كل منها انه تعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق اخر ) يعني الغيبة في الاسماء الظاهرة قبل اياك نعبد على ما ياتي بيانه عن قريب فلو لا القيد المذكور لدخل هذه الخطابات الثلاثة في الالتفات ايضا مع انها ليس منـــه عنـدهم .

( ومنها نحو يامن هو عالم حقق لي هذه المسئلة فانك الذي لانظير له في هذا الفن ونحو قوله ) .

يامن يعز علينا ان نفارقهم وجداننا كل شيء بعدكم عدم

( فانه لا التفات في ) المثال ولا في البيت و ( ذلك لان حق العائد الى الموصول ان يكون بلفظ الغيبة ) فالضمير المجرور في لا نظير له جار على مقتضى الظاهر ( و ) كذلك ( حق الكلام بعد تمام المنادي ان يكون بطريق الخطاب فكل من نفارقهم وبعدكم جار على مقتضى الظاهر ) اما نفارقهم فلان ضمير الجمع الغائبين عائد الى الموصول اعني لفظ من واما بعدكم فلان ضمير جمع المخاطبين انما اتى به بعد تمام المنادي وفي كلام الرضى المتقدم ما يفيدك هنا فلو لا القيد المذكور لدخل هذه الضمائر الثلاثة في الالتفات مع انها ليست منه .

( وما سبق الى بعض الاوهام من ان نحو يا ايها الذين امنوا من باب الالتفات ) من الخطاب الحاصل في المنادي بسبب حرف النداء الى الغيبة في امنوا ( و ) حينئذ يكون ( القياس امنتم ) والحاصل ان المنادي في الحقيقة الذين ولفظ ايها جيء به للتحرز عن اجتماع اداتي

التعريف بلا فاصلة والمنادي طريق خطاب كما تقدم في كلام الرضي فمقتضى الظاهر في صلته ايضا الخطاب بان يقال امتتم وذلك للمناسبة بين الصلة والموصول ( فليس ) هـذا التوهم ( بشيء ) في بادي النظر ( قال المرزوقي في قوله عليه السلام ) في حرب خيبر

انا الذي سمتني امي حيدرة اكيلكم بالسيف كيل السندرة

وفي بعض النسخ كليث غابات كريه المنظـــره

( كان القياس ان يقول ع سمته ) بالضمير الغائب ( حتى يكون في الصلة ما يعود الى الموصول لكنه لما كان القصد ) اي قصده ع ( في الاخبار عن نفسه وكان الاخر ) يعني مجموع الخبر يعني الموصول وصلته ( هو الاول ) يعني المبتدء اى لفظة انا لم يبال برد الضمير الى الاول ) اي لم يبال ولم يعتن بالعائد ( وحمل الكلام على المعنى لا منه ) اي الكلام ( من الالتباس وهو مع ذلك قبيح عند النحويين حتى ان المازني قال لو لا اشتهار مورده لرددته ) اي لو لا ذكر ضمير المتكلم والمخاطب في صلة الموصول مشهورا من كلام من يوثق به ولا كثيرا لرددته .

قال الرضي واعلم انه اذا كان الموصول او موصوفه خبرا عن متكلم جاز ان يكون العائد اليه غائبا فهو الاكثر لان المظهرات كلها غيب نحو انا الذي قال كذا وجاز ان يكون متكلما حملا على المعنى قال علي عليه السلام انا الذي سمتني امي حيدرة قال المازني لو لم اسمعه لم اجوزه وكذا اذا كان الموصول او موصوفه خبرا عن مخاطب نحو انت الرجل الذي قال كذا وهو الاكثر او قلت كذا حملا على المعنى انتهى وقال في المغني ولكنه مع هذا مقيس وانا اقول وفي اخر دعاء يوم العرفة ما يدل على كونه فصيحا ايضا فراجع ان شئت )

( ومن الناس من زاد لا لاخراج بعض ما ذكرنا ) وهو المذكور بقوله ومنها نحو انا زيد وانت عمرو الخ ( قيدا ) اخر غير القيد المذكور (وهو ان يكون التعبيران في كلامين ) لا في كلام واحد ( وهو غلط لان قوله تعالى باركنا حوله لنريه من اياتنا فيمن ) اي في قراءة من ( قرئه ) اي قرء ليريه ( بياء الغيبة التفات من التكلم ) في باركنا ( الى الغيبة ) في ليريه ( ومن الغيبة الى التكلم ) في اياتنا ( مع ان قوله من اياتنا ليس بكلام اخر بل هو من متعلقات ليريه ومتمماته ) ولكن لا يخفى انه مصادرة واضحة اذا الكلام في ان هذا النوع من التعبيرين التفات ام لا فتدبر .

( وهذا اخص اي الالتفات بتفسير الجمهور اخص منه ) اي من الالتفات بتفسير السكاكي لان النقل عنده اعم من يكون قد عبر عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة ثم ) اي بعد ذلك ( عبر عنه ) اي عن ذلك المعنى ( بطريق اخر ) مع القيد المذكور ( او يكون مقتضى الظاهر التعبير عنه بطريق منها ) اي من الطرق الثلاثة ( فعدل ) ابتداء (الى) الطريق ( الاخر وعند الجمهور مختص بالاول فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما في قوله )

تطاول ليلك بالاثمد    ونام الخلي ولم ترقد
وبات وباتت له ليلة    كليلة ذي العائر الارمد
وذلك من نباء جائني    وخبرته عن ابي الاسود

( في الصحاح ) اي في كتاب صحاح اللغة ( العائر قذى العين ) قال السيوطي في شرح قول ابن مالك

فعيلا اجعل الثلاثي اذا    صغرته نحو قذى في قذى

وهو ما يسقط في العين والشراب ( و ) قريب من ذلك ما ( في الاساس ) اي في كتاب اساس اللغة ( في عينه عوار وعائر اي غمضة تمض منها ) قال في المصباح اغمضت العين اغماضا وغمضتها تغميضا اطبقت الاجفان وقال ايضا والكحل يمض العين بحدته اي يلذع مضيضا فحاصله ( بالفارسية بهم امدن مزكان چشم وبسته شدن مزه ها از دردوسوزش وكرد امدن چرك در چشم ) اراد الشاعر انه لم ينم في تلك الليلة لانه كان فيها كذى العائر الارمد وهذا المعنى هو المراد من قول علي ع في خطبته المعروفة حيث يقول صبرت وفي العين قذى ( و ) مما ذكرنا ظهر ان ( باتت له ليلة من الاسناد المجازي ) لانه اسند ما بنى للفاعل اعني باتت الى الزمان اعني ليلة فهو ( كصام نهاره ) وقام ليله ( فانه لا التفات في البيت الاول ) يعني في كاف الضمير من ليلك في البيت الاول ( عند الجمهور ) لانهم يشترطون في النقل ان يكون بعد التعبير بطريق اخر وضمير الخطاب في ليلك ليس كذلك لان امرء القيس لم يعبر عن نفسه قبل ذلك بطريق من طرق الثلاثة حتى يكون ضمير الخطاب في ليلك المعبر به عن نفسه التفاتا عندهم .

( وقد صرح السكاكي بان في كل بيت من الابيات الثلاثة التفاتا ) اما البيت الاول فالالتفات فيه في قوله ليلك والنكتة فيه انه لما ورد عليه خبر قتل ابيه غلق واظهر الجزع بحيث اوجب له الشك في نفسة هل هو هو او غيره فالتفت فاقام نفسه مقام مكروب وخاطبه متوجعا له بقوله تطاول ليلك واما البيت الثاني فالالتفات فيه في قوله بات والنكتة فيه انه لما زاد عليه الغلق واظهار الجزع غاب عن نفسه فنزل نفسه منزلة الغائب فاخبر عن حاله بقوله بات واما البيت الثالث

فالالتفات فيه في قوله جائني والنكتة فيه انه لمـــا تناهى جزعه افاق ورجع اليه عقله فعرف قبح ما هو فيه من القلق واظهار الجزع وخيل له ان هناك من يســئله سبب ما هو فيه فخاطبه مخبرا عن السبب على وجه الاعتذار واظهار الحزن بقوله وذلك من نباء الخ

( وقول صاحب الكشاف قد التفت امرء القيس ثلاث التفاتات في ثلاث ابيات ظاهر في ان مذهب السكاكي موافق لمذهبـــه ) اى لمذهب صاحب الكشاف ان كان توزيع الالتفاتات الثلاث عند صاحب الكشاف على الابيات الثلاث على النحو الذي مر من مذهب السكاكي.

( فان قيل ) لا نسلم ان توزيع الالتفاتات عند صاحب الكشاف على النحو الذي مر من مذهب السكاكي فانه ( يجوز ان يكون ) عند صاحب الكشاف ( احدها ) اي احد الالتفاتات الثلاث ( في بات ) فانه عبر فيه عن نفسه بطريق الغيبة بعد التعبير عنه بطريق الخطاب في ليلك ( والاخران في جائني احدهما باعتبار الانتقال من الخطاب في ليلك والاخر باعتبار الانتقال من الغيبة في بات او يكون الثاني) من الثلاث ( في ) الكاف من قوله ( ذلك باعتبار الانتقال من الغيبة الى الخطاب لان الكاف في ) لفظ ( ذلك للخطاب ) كما سنبينه عن قريب ( و ) الالتفات ( الثالث في جائني باعتبار الانتقـال من الخطاب ) في ذلك الى التكلم في خبرته ( فيصح ان فيـه ) اي في قول امرء القيس ( ثلاث التفاتات على مذهب الجمهور ايضا ) فمن اين علم ان التوزيع عند صاحب الكشاف مثله عند السكاكي حتى يصح ان يقال ان مذهب السكاكي موافق لمذهبه لم لا يجوز ان يكون التوزيع عند صاحب الكشاف على النحو المذكور الذي يوافق مذهب الجمهور .

( فالجواب عن ) التوزيع ( الاول ان الانتقال انما يكون من شيء ) اي من طريق ( حاصل واقع عليه اسلوب الكلام وبعد الانتقال من الخطاب في ليلك الى الغيبة في بات قد اضمحل الخطاب وصار الاسلوب اسلوب الغيبة فلا يكون الانتقال الى التكلم في جائني الامن الغيبــــة وحدها ) فليس ههنا ثلاث التفاتات على مذهب الجمهور حتى يقال ان مذهبهم موافق لمذهب صاحب الكشاف .

( و ) الجواب ( عن ) التوزيع ( الثاني انه لا نسلم ان الكاف في ) لفظ ( ذلك خطاب لنفسه ) اي لنفس امرء القيس ( حتى يكون المعبر عنه ) في بات وفي ذلك وفي جائني ( واحدا بل هو ) اي الكاف في ذلك خطاب لمن يتلقي منه ) اي من المتكلم اي من امرء القيس ( الكلام كما في ) الكاف من لفظ ذلك في ( قوله تعالى ثم عفونا عنكم من بعد ذلك ثم توليتم من بعد ذلك حيث لم يقل ) جل جلاله ( ذلكم ) لان المخاطب والمتلقى منه جل جلاله الكلام هو رسول الله ص وليعلم ان اصل هذا البحث مع الجوابين ذكره المصنف في اخر بحث الالتفات ولعلنا نورد بعض كلامه في المباحث الاتية .

( فائدة ) اعلم ان اسماء الاشارة خمسة لان المشار الية اما مذكر واما مؤنث وعلى التقديرين اما مفرد واما مثنى واما مجموع وهو مشترك بين المذكر والمؤنث فيكون خمسة الفاظ والالفاظ الدالة على الخطاب ايضا خمسة والخمسة الاخيرة تستعمل مع كل واحد من الخمسة الاولى فيكون المجموع خمسة وعشرين لفظا حاصلا من ضرب خمسة في خمسة هذا بحسب اللفظ واما بحسب المعنى فيكون ستة وثلاثين حاصلا من ضرب ستة للاشارة في ستة للخطاب تقول ذاك ذاكما ذاكم ذاك ذاكما

ذاكن وهكذا تقول في الاربعة الباقية اعني ذان وتان وتا واولاء فتحصل من ذلك ان اسم الاشــارة لبيان حال المشار اليه من حيث الافراد والتذكير وفروعهما والكاف لبيان المخاطب ومن يتلقى الكلام من المتكلم فوجه افراد اسم الاشارة وجمع كاف الخطاب في قوله تعالى حكاية فذلكن الذي لمتنني فيه ان المشار اليه فيه هو يوسف ع والمخاطب نساء مصر ووجه تثنية اسم الاشارة وافراد الكاف في قوله تعالى فذانك برهانان ان المشار اليه فيه اثنان وهما اليد البيضاء والعصا والمخاطب واحد وهو موسى ع ووجه جمع اسم الاشارة وافراد الكاف في قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون ان المشــار اليه هو المؤمنون والمخاطب هو رسول الله ص فتدبر وافهم واغتنم .

( مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب )قوله تعالى حكاية عن رسول عيسى ع حبيب النجار ( وما لي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون) الشاهد في قوله ترجعون حيث اتى به ( مكان ارجع ) اذ مقتضى الظاهر والمناسب لقوله وما لي لا اعبد ان ياتي بفعل المتكلم فعدل عنه الى فعل المخاطب اعني ترجعون .

( فان قلت ترجعون ليس خطابا لنفسه ) اي حبيب النجار ( حتى يكون المعبر عنه واحدا ) بل ترجعون خطاب لقومه لان المقصود كما يظهر من سياق الاية وعظهم وزجرهم على عدم الايمان فهم المقصودون من الخطاب في ترجعون فليس فيه التفات من التكلم في وما لي لا اعبد الذي فطرني الى الخطاب في ترجعون لان من شرائط الالتفات كون المعبر عنه واحدا وهو مفقود في الاية فلا شاهد فيها ( قلت نعم ) يشترط في الالتفات ذلك الاتحاد ونسلم ان ترجعون ليس خطابا لنفسه بل

هو خطاب لقومه كما ذكرت ( ولكن المراد بقوله وما لي لا اعبد ) الذي فطرني ايضا قومه ( المخاطبون والمعنى وما لكم لا تعبدون الذي فطركم كما سيجيء ) في الباب الثالث في بحث التعريض حيث يقول ونظيره اي ونظير لئن اشركت في التعريض لا في استعمال الماضي مقام المضارع في الشرط للتعريض قوله تعالى وما لي لا اعبد الذي فطرني اى ومالكم لا تعبدون الذي فطركم بدليل واليه ترجعون اذ لو لا التعريض لكان المناسب لسياق الاية ان يقال واليه ارجع انتهى وقد نقلنا بعضا منه فيما سبق في بحث وضع المظهر موضع المضمر لقصد الاستعطاف فراجع فانه لا يخلو من فائدة في المقام .

( فالمعبر عنه في الجميع ) اي في جميع الضمائر المذكورة في الاية ( هو المخاطبون ) يعني قومه الذين اراد ان ينصحهم .

( فان قلت حينئذ ) اى حين اذ كان المعبر عنه في الجميع هو المخاطبون ( يكون قوله ترجعون واردا على مقتضى الظاهر ) فلا التفات فيه (و) ذلك لان ( الالتفات يجب ) فيه ( ان يكون على خلاف مقتضى الظاهر ) لانه من فروع اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وذلك ظاهر .

( قلت لا نسلم ان قوله ترجعون ) وارد ( على مقتضى الظاهر ) وذلك ( لان الظاهر ) كما اشير اليه في اوائل الباب الاول قسمان احدهما ما هو اصل المراد والواقع حقيقة وثانيهما ما هو اسلوب الكلام وصوغه وشكله وصورته وقوله ترجعون وارد على خلاف مقتضى الظاهر بالمعنى الثاني لان الظاهر بالمعنى الثاني ( يقتضي ان لا يغير اسلوب الكلام ) وصوغه وشكله وصورته ( بل ) من المستحسن ان ( يجرى ) الجزء ( اللاحق ) من الكلام ( على سنن ) الجزء ( السابق ) منه ومن هنا جعلوا المشاكلة

والتقفية والسجع والموازنة من المحسنات البديعية ويأتي تفصيلها في الفن الثالث انشاء الله تعالى والسنين جمع سنة بمعنى الطريقة والسيرة كغرف وغرفة .

( وهذا الخطاب ) في ترجعون ( مثل التكلم في قوله ) اى امر القيس ( من نباء جائني ) في ان كلامنهما وارد على خلاف مقتضى الظاهر بالمعنى الثاني لا بالمعنى الاول ففي كل واحد منهما التفات على كلا المذهبين كما سيصرح بعيد ذلك .

( وقد قطع المصنف ) في الايضاح ( بانه ) اى من نبـاء جائني ( وارد على مقتضى الظاهر ) لانه بعد ما فرغ في الايضـاح من امثلة اقسام الالتفات قال ما هذا نصه واما قول امرء القيس تطاول ليلك بالاثمد فذكر الابيـات الثلاث ثم قال فقال الزمخشرى فيه ثلاث التفاتات وهذا ظاهر على تفسير السكاكي لان على تفسيره في كل بيت التفـاتة .

لا يقال الالتفات عنده من خلاف مقتضى الظاهر فلا يكون في البيت الثالث التفات لوروده على مقتضى الظاهر لانا نمنع انحصار الالتفات عنده في خلاف المقتضى لما تقدم انتهى .

والى هذا المنع اشار التفتازاني بقوله ( وزعم ) المصنف ( ان الالتفات عند السكاكي لا ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر وهذا ) القيد اعني قوله عند السكاكي ( مشعر بانحصاره ) اى الالتفات ( فيه ) اى في خلاف مقتضى الظاهر ( عند غير السكاكي ) لانه المفهوم من القيد المذكور ( وفيه ) اى فيما قطع المصنف وزعم ( نظر ) وذلك ( لان مثل ترجعون وجائني في الاية والبيت ) اى كل ما لم يجر على سنن

الجزء السابق اى تغير فيه اسلوب الكلام ( التفات عند السكاكي وغيره ) ايضا ( فلو كان ) مثل ترجعون وجائني ( واردا على مقتضى الظاهر ) نظرا الى انه موافق لاصل المراد والواقع حقيقة ( لما انحصر الالتفات في خلاف مقتضى الظاهر عند غير السكاكي ايضاً فلا يتحقق الاختلاف بينه وبين غيره )وحينئذ يلزم ان يكون القيد المذكور لغوا ( ثم الحق انه ) اى الالتفات ( منحصر في خلاف مقتضى الظاهر ) عند الجميع لانه كما تقدم انفا من فروع اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وذلك ظاهر ( و ) الحق ( ان مثل ترجعون وجائني من ) اقسام ( خلاف المقتضى على ما حققناه ) من ان الظاهر يقتضي ان لا يغير اسلوب الكلام بل يجري اللاحق على سنن السابق وقد اوضحناه نحن بما لا مزيد عليه ولله الحمد وله الشكر والمنة على التوفيق لذلك .

( و ) مثال الالتفات من التكلم ( الى الغيبة قوله تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل لربك ) لان لفظ رب اسم مظهر وقد تقدم انه طريق الغيبة فجعل ( مكان لنا ) والفائدة في خصوص هذا الالتفات ان في لفظ الرب الحث على فعل المأمور به اعني الصلاة التي هي من افضل العبادات لان المربي الحقيقي يستحق العبادة .

( و ) ان قلت كيف يصح ان يستعمل لفظ الجمع اعنى لنا في الله الواحد الاحد حتى يقال انه عدل منه الى لفظ الرب .

قلت ( قد كثر في الواحد من المتكلم ) استعمال ( لفظ الجمع تعظيما له لعدهم ) اي المتكلمين البلغاء عربا كان او غيرهم المتكلم ( المعظم كالجماعة ولم يجيء ذلك ) الاستعمال ( للغائب والمخاطب في الكلام القديم ) اي كلام من يستشهد بكلامه في اثبات القواعد وقد تقدم المراد منه في

اوائل الكتاب في الفرق بين الشواهد والامثلة ( وانما هو ) اي مجيء ذلك للغائب والمخاطب من ( استعمال المولدين ) اي المحدثين وقيد تقدم المراد منهم هناك وتقدم هناك بعض الكلام بما يفيدك ههنا فراجع ان شئت ( كقوله )

باي نواحي الارض ابغي وصالكم    وانتم ملوك ما لمقصدكم نحو

حيث استعمل ضمير الجمع في الواحد ( تعظيما للمخاطب وتواضعا من المتكلم ) حفظا للادب ( و ) مثال الالتفات ( من الخطاب الى التكلم قول علقمة بن عبيدة طحابك اي ذهب بك قلب ) وقوله ( في الحسان متعلق بطروب قال المرزوقي معنى طروب في الحسان له طرب في طلب الحسان ونشاط في مراودتها ) فحاصل المعنى قريب مما قيل بالفارسية

مسلمانان دلم خو شكل پسنده    لب ودندان خو شكل مثل قنده

( بعيد الشباب اي حين ولى الشباب وكاد ينصرم ) اي ينقطع ( عصر حان مشيب اي زمان قرب المشيب واقباله على الهجوم يكلفني ليلى فيه ) اي في ياء المتكلم في يكلفني الشاهد لانه ( التفـــات من الخطاب في طحابك الى التكلم حيث لم يقل يكلفك وفاعل يكلفني ضمير القلب وليلى مفعوله الثاني والمعنى يكلفني ذلك القلب ليلى ويطالبني بوصلها ) هذا كله على رواية يكلفني بالياء التحتانية ( وروى بالتاء الفوقانية ) وذلك اما ( على انه ) اي تكلفني ( مسند الى ليلى والمفعول ) الثاني ( محذوف اي شدائد فراقها او على انـه ) اي تكلفني ( خطاب للقلب ) وحينئذ مفعوله الثاني القلب ( ففيه ) اى في تكلفني اى في ضميره المســـتتر ( التفات اخر من الغيبة ) اى من الاسم الظاهر اعني القلب المذكور في البيت الاول ( الى الخطاب ) بالضمير المستتر ( وقوله طحابك فيه

التفات اخر عند السكاكي لا عند الجمهور ) فان مقتضى الظاهر لصاحبي اى الاتيان بضمير المتكلم فعدل عنه ابتداء الى ضمير الخطاب ( وقد شط اى بعد وليها اى قربها ) حاصل المعنى ان ايام قرب ليلى صارت بعيدة لامور اوجبت ذلك وبين تلك الامور بقوله ( وعادت عواد بيننا وخطوب قال المرزوقي عادت يجوز ان يكون ) وزنه في الاصل (فاعلت من المعاداة ) اي من باب المفاعلة مشتق من العداوة اصله عادوت تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الفا ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين فالفعل محذوف اللام فوزنه بعد الاعلال فاعت واما عواد فهو جمع عادية بمعنى الصارف عن الشئ والمانع منه حاصله بالفارسية ( گرفتارى هاى روزگار ) والخطب اي الامر الشديد ينزل على الانسان ( كان الصوارف والخطوب صارت تعاديه ) لانها تمنعه من قرب ليلى ووصلها .

( ويجوز ان تجعل ) كلمة عادت مشتقة ( من عاد يعود ) بمعنى رجع يرجع ( اي عادت عواد وعوائق ) اي الموانع التي ( كانت تحول ) اى تصير حائلا ( بيننا الى ما كانت عليه قبل ) من صيرورتها حائلا.

( و ) مثال الالتفات من الخطاب ( الى الغيبة قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم مكان بكم ( و ) مثال الالتفات ( من الغيبة الى التكلم قوله تعالى الله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه مكان ساقه والى الخطاب مالك يوم الدين اياك نعبد ) والشاهد في هذه الامثلة واضح لا يحتاج الى البيان ( وذكر صدر الافاضل في ) كتاب ( ضرام السقط ) شرح ديوان المعرى ( ان من شرط الالتفات ان يكون المخاطب بالكلام في الحالين ) اى حال قبل العدول وحال بعد العدول (واحدا

كقوله تعالى اياك نعبد فان ما قبل هذا الكلام وان لم يخاطب به الله من حيث الظاهر فهو ) اى الله جل جلاله ( بمنزلة المخاطب به )اى بما قبل هذا الكلام ( لان ذلك ) اى ما قبل هذا الكلام ( يجرى من العبد مع الله تعالى لا مع غيره بخلاف قول جرير ) .

ثقي بالله ليس له شريك ومن عند الخليفة بالنجاح

اغثني يا فداك ابي وامي بسيب منك انك ذو ارتياح

( فانه ليس من الالتفات في شيء ) مع انه عبر عن الخليفة اولا بطريق الغيبة وثانيا بطريق الخطاب ( لان المخاطب بالبيت الاول امرأته والمخاطب بالبيت الثاني هو الخليفة ) وهذا عكس قوله تعالى يوسف اعرض عن هذا واستغفرى لذنبك فتبصر .

( فهذا ) اى تفسير صدر الافاضل ( اخص من تفسير الجمهور ) لانهم لم يشترطوا وحدة المخاطب في الحالين ( فقول ابي العلاء )

هل يزجرنكم رسالة مرسل ام ليس ينفع في اولاك الوك

( فيه التفات عند الجمهور من الخطاب في يزجرنكم الى الغيبة في) اسم الاشارة اعنى ( اولاك ) بالقصر ( بمعنى اولئك ) بالمد ( وهو )اى صدر الافاضل ( قال انه ) اى قول ابي العلاء اولاك ليس التفاتا بل هو ( اضراب عن خطاب بنى كنانة الى الاخبار عنهم ) فانه ( وان كان يرى من قبيل الالتفات فليس منه لان المخاطب بهل يزجرنكم بنو كنانة وبقوله اولاك انت ) اى الذى يتلقى من ابى العلاء البيت لما مر آنفا من ان الكاف في اسماء الاشارة لبيان من يتلقى من المتكلم الكلام .

( وقد يطلق الالتفات على معنيين اخرين احدهما تعقيب الكلام

بجملة مستقلة متلاقية ) اى متناسبة ( له ) اى الكلام ( في المعنى على طريق المثل او الدعاء او نحوهما ) من الايغال والتكميل ونحوهما مما ياتي في باب الايجاز والاطناب والمساواة فالمثل ( كما في قوله تعالى ) جاء الحق ( وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا ) فان قوله تعالى ان الباطل كان زهوقا كما ياتي في الباب المذكور جار مجرى الامثال في الاستقلال وفشو الاستعمال وهو بمنزلة التاكيد لما قبله وقريب من ذلك قولهم بالفارسية ( باركج بمنزل نميرسد ) ( و ) الدعاء نحو ( قوله ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم ) .

قال في الكشاف صرف الله قلوبهم دعاء عليهم بالخذلان وبصرف قلوبهم عما في قلوب اهل الايمان من الانشراح انتهى .

( و ) كما ( في ) الفقرة الثانية من ( كلامهم تقصم الفقر ظهري والفقر من قاصمات الظهر ) فانها بمنزلة الدليل والبرهان للفقرة الاولى من كلامهم ( و ) كما ( في ) كل واحد من البيتين من ( قول جرير )

متى كان الخيام بذي طلوح      سقيت الغيث ايتها الخيام

اتنسى يوم تصقل عارضيها      بفرع بشامة سقي البشام

فجملة سقيت الغيث في البيت الاول وسقى البشام في البيت الثاني جملة دعائية لان الدعاء بالسقي معروف عند العرب لان الماء لاسيما اذا كان غيثا اهم شي عندهم ووجهه ظاهر .

( و ) المعنى ( الثاني ان تذكر معنى فتتوهم ان السامع اختلجه شيء ) كان وقع في ذهنه ان ذلك المعنى امر غريب صدر منك فيريدان يسئل سببه فتلتفت الى كلام ) اخر ومعنى ثان ( يزيل ) هذا الكلام والمعنى الثاني ( اختلاجه ثم ترجع الى مقصودك كقول ابن ميادة )

فلا صرمه يبدو وفي الياس راحة ولا وصله يصفولنا فنكارمه

( كانه لما قال فلا صرمه يبدو ) وقع موضع تعجب فان كون هجر الحبيب وقطعه كما ياتي في الباب المذكور مطلوبا للمحب امر غريب يتعجب منه الناس لانه خلاف ما عليه سائر العشاق والمحبين (قيل له) اي للشاعر ( وما تصنع به ) اي بهجر الحبيب ( فاجاب ) وبين السبب ( بقوله وفي الياس راحه ) واذا ظهر السبب بطل العجب وقريب من ذلك قوله

فاما ان تكون اخي بصدق فاعرف منك غثي من سميني
والا فاطرحني واتخــذني عــدوا اتقيــك وتتقيني

وقريب منه ما قيل بالفارسية

دشمن دوست نما هرچه كند تزوير است
خصم خاموش نشين چون سك غافل گير است
مدعى گر برخت تيغ كشــد هيچ مگو
كه تو راكم محلى تيز تراز شمشير اســت

( ووجهه اى وجه حسن الالتفات على الاطلاق ) اى في كل موقع من مواقعه ( ان الكلام اذا نقل عن اسلوب الى اسلوب اخر كان احسن تطرية اى تجديدا ) هذا اذا كان التطرية بالياء ( واحداثا ) هذا اذا كان بالهمزة فعــلى الاول ماخوذ ( من طريت الثوب ) اذا عملت به ما يجعله طريا كانه جديد من قبيل ما يسمى في زماننا بالكوى والاطو وعلى الثاني ماخوذ من طره عليه اذا ورد على الشي بعد ما لم يكن ( لنشاط السامع واكثر ايقاظا للاصغاء ) اى للاستماع ( اليه اى الى ذلك الكلام ) الذى نقل عن اسلوب الى اسلوب اخر لان في كل

جديد لذة ومن هنا قال الشاعر بالفارسية

مطرب خوشنوا بكو تازه بتازه نوبنو

باده دلكشـا بجو تازه بتازه نوبنو

باصنمى چو لعبتى خوش بنشين بخلوتي

بوسه ستان بكام ازاو تازه بتازه نوبنو

( وقد يختص مواقعه بلطائف ) الباء داخلة على المقصور وهذا من مقابلة الجمع بالجمع نحو ركب القوم دابتهم اى ركب كل واحـد منهم دابته المختصة به والى هذا المعنى اشار بقوله ( اي قد يكون لكل التفات سوى هذا الوجه العام لطيفة ) ونكتة ( ووجه مختص به بحسب مناسبة المقام ) وقد بينا بعضا منها في ضمن الامثلة المتقدمة وقال بعضهم لا يجب ان يختص كل موقع من مواقع الالتفات بلطيفة كما توهمه الشارح والا لاوجب ذلك ان لا يكتفي في الالتفات باللطيفة العامـة وهذا اقرب الى ظاهر المتن بقرينة لفظة قد فتامل .

( كما في سورة الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد ) بقوله الحمد لله الدال على انه مستحق لجميع المحامد بناء على ما تقدم في اول الكتاب من كون اللام في الحمد للاستغراق وكان ذلك الذكر صادرا ( عن قلب حاضر ) لا غافل فحينئذ ( يجد ذلك العبد من نفسه محركا للاقبال عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد ) لان من كان حاضر القلب وذاكر النفس اذا انتقل الى قوله رب العالمين الدال على انه مالك للعلمين ومربيهم لا يخرج شيء من ملكوته وربوبيته قوى ذلك المحرك ثم اذا انتقل الى قوله الرحمن الرحيم الدال على كونه منعما على الخلق في الدنيا مؤمنا كان او كافرا كما قال بالفارسية

اي كريمى كه از خزانهء غيب  كبر وترسا وظيفه خورد ارى
دوستا نرا كجاكنى محروم  توكه بادشمنان نظر داري

وعلى المؤمنين خاصة في الاخرة تتضاعف قوة ذلك المحرك والى ذلك اشار بقوله ( وكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوى ذلك المحرك الى ان يؤل الامر الى خاتمتها اي خاتمة تلك الصفات وهي قوله تعالى مالك يوم الدين المفيدة انه اي ذلك الحقيق بالحمد مالك للامر كله في يوم الجزاء لانه اضيف مالك الى يوم الدين على طريق الاتساع ) .

اعلم ان الاتساع في الظروف على ثلاثة اقسام الاول الاتساع من حيث المكان بان يستعمل في مكانه الاصلى وغيره وهذا هو المراد في رد من استدل على جواز تقديم خبر ليس عليه بتقديم معموله في قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم حيث اجيب عن ذلك باتساعهم في الظروف والثاني الاتساع من حيث المعنى بان يستعمل في المعنى الظرفي الحقيقي والمجازي نحو في ذمتي دين والثالث الاتساع من حيث الالة بان يستعمل مع الة الظرفية اي مع لفظة في وبدونها وهذا هو المراد في المقام فلذلك قال ( والمعنى على الظرفية اي مالك في يوم الدين والمفعول ) اي مفعول مالك ( محذوف للتعميم ) لما ياتي في الباب الرابع من ان حذف المفعول قد يفيد التعميم فالمعنى كما في المتن انه تعالى مالك للامر كله في يوم الجزاء ( فحينئذ يوجب ذلك المحرك لتناهيه في القوة الاقبال عليه اى على ذلك الحقيق بالحمد ) والتوجه اليه ( و ) يوجب ذلك المحرك لتناهيه في القوة ( الخطاب ) اي خطاب ذلك الحقيق بالحمد ( بتخصيصه بغاية الخضوع ) بقوله اياك نعبد اذ معناه

كما يجيء في الباب الرابع نخصك بالعبادة ( و ) بتخصيصه بطلب العون اي ( الاستعانة ) منه ( في المهمات ) بقوله واياك نستعين اذ معناه كما يجيء هناك نخصك بالاستعانة .

( والباء في بتخصيصه متعلق بالخطاب تقول خاطبته بالدعاء اذا دعوت له مواجهة ) حاصله ان الخطاب يتعدى الى المفعول الثاني بالباء ( والمعنى ) اي معنى قوله وكلما اجرى الى قوله والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات انه ( يوجب ذلك المحرك ان يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد بما يدل على تخصيصه بان العبادة وهي غاية الخضوع والتذلل له لا لغيره وبان الاستعانة في جميع المهمات منه لا من غيره وتعميم المهمات مستفاد من اطلاق الاستعانة ) اي من عدم تقييدها بمفعول اي من حذف المفعول والتقدير اياك نستعين في جميع المهمات والامور هذا على ظاهر المتن من تقييد الاستعانة بالمهمات ( و ) لكن ( الاحسن ان يراد الاستعانة على اداء العبادة ) اي اياك نستعين في اداء العبادة ( و ) حينئذ ( يكون اهدنا بيانا للمعونة ) التي تطلب من الله في اداء العبادة ( ليتلائم الكلام ) اي يتناسب جمله الاربع حيث وقع اياك نعبد بيانا للحمد واياك نستعين طلبا للاعانة على العبادة واهدنا بيانا للمعونة فيتلاحق الجمل الاربع التي اشتملت عليها هذا السورة فعلى هذا يكون حذف مفعول الاستعانة لمجرد الاختصار لوجود القرينة عليه ( و ) حينئذ ( يكون العبادة له لذاته ) تعالى وتقدس ( لا وسيلة الى طلب الحوائج والاستعانة في المهمات ) فان ذلك لا يناسب الاخلاص .

( فاللطيفة المختص بها موقع هذا الالتفات ) اي الالتفات في اياك

نعبد ( هو ان فيه ) اي في هذا الالتفات ( تنبيها على ان العبد اذا اخذ ) اي شرع ( في القرائة يجب ان تكون قرائته ) من حضورالقلب ( على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك المذكور ) حتى يكون ممن يعبد الله بما وصى به رسول الله ص حيث يقول يا ابا ذر اعبد الله كانك تراه فان لم تكن تراه فانه يراك وفي بعض نسخ الحديث كما قال ميرزا ابو طالب في اخر البهجة المرضية فان كنت لا تراه فانه يراك.

( هذا ) الوجه ( الذي ذكره المصنف ) في بيان اللطيفة ( جارعلى طريقة المفتاح وطريقة الكشاف هو انه ) اي العبد ( لما ذكر الحقيق بالحمد ) بقوله الحمد لله ( واجرى عليه تلك الصفات تعلق العلم بمعلوم عظيم الشان حقيق بالثناء والعبادة فالتفت ) من الغيبة ( وخوطب ذلك ) الحقيق ( المعلوم المتميز ) بتلك الصفات ( فقيل اياك يا من هذه صفاته نعبد ليكون الخطاب ادل على ان العبادة له لاجل ذلك التميز الذي لا يحق العبادة الا به ) اي الا بسبب ذلك التميز ( لان الخطاب ) كما بين في بحث الضماير ( ادخل في التميز واعرف ) من الغيبة ( فيه ) اي في التميز ( فكان تعليق العبادة به ) اي بالخطاب ( تعليق بلفظ المتميز ) بتلك الصفات ( ليشعر ) ذلك التعليق ( بالعلية ) لان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالعلية فيكون كدعوى الشيء ببينة وبرهان .

( ويمكن ) بيان اللطيفة بطريقة اخرى وهي ( ان يقال ان ازدياد ذكر لوازم الشيء وخواصه يوجب ازدياد وضوحه وتميزه ) ( و )ازدياد ( العلم به فلما ذكر الله تعالى توجه النفس ) اي نفس العبد غير الغافل ( الى الذات الحقيق بالعبادة فكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام ازداد ذلك ) الوضوح والتميز والعلم ( وقد وصف ذلك )

الحقيق بالعبادة ( اولا بانه ) رب العالمين اي ( المدبر ) والمربي (للعالم واهله وثانيا بانه ) الرحمن اي ( المنعم بانواع النعم الدنيوية و ) الرحيم اي المنعم بانواع النعم ( الاخروية لينتظم لهم ) اي اهل العالم ( امر المعاش ويستعدوا لامر المعاد ) كما قيل بالفارسية

ابرو بادومه وخورشيد وفلك دركارند
تاتو ناني بكف ارى وبغفلت نخورى
همه از بهر توسر كشته وفرمان بردار
شرط انصاف نباشدكه تو فرمان نبرى

( وثالثا بانه ) مالك يوم الدين اي ( لعالم الغيب ) اي يوم الجزاء ( واليه ) اي الى ذلك الحقيق بالحمد ( معاد العباد ) فسبحان الذي بيده ملكوت كل شيء واليه ترجعون ( فانصرفت النفس ) اليقظى لا النائمة الحمقاء ( بالكلية اليه ) اي الى ذلك الحقيق بالحمد ( لتناهي وضوحه وتمييزه بسبب هذه الصفات ) بحيث لما سئل عليه الصلاة والسلام اترى ربك قال ع كيف اعبد ربا لم اره لو كشف الغطاء ما ازددت يقينـــا

چشم دل بازكن كه ان بينى انچه ناديدنى است ان بينى
محمد ديده وموسى شنيده شنيده كى بود مانند ديده

( فخوطب ) ذلك الحقيق بالحمد ( تنبيها على ان من ) اى الذى ( هذه صفاته يجب ان يكون معلوم التحقق عند العبـــد متميزا عن سائر الذوات حاضرا في قلبه ) اى في قلب العبد بحيث يراه ويشاهد حال العبادة ) بل في جميع الحالات كما قال عليه الصلوة والســلام مانظرت الى شيء الاورايت الله قبله ومعه وبعده كما قال بالفارسية

هركيا هي كه اززمين رويد وحده لاشريك له كويد

برك درختان سبزدر نظر هو شيـــار

هر ورقي دفتر يست معرفت كردكار

لهم اعين لايبصرون بها اني الله شك فاطر السموات والارض (وفيه) اي في هذا الالتفات والخطاب ( تعظيم لامر العبادة وانها ينبغـي ان تكون عن قلب حاضر كانه يشاهد ربه ويراه ولا يتلفت الى ماسواه ) بحيث لو وقع فلذة كبده في القليب او اخرج السهم من رجله لا يلتفت ولا يشعر الا بعد الفراغ من تلك العبادة اللهم زدني علما وعملا والحقني بالصالحين بحق محمد واله البررة المنتجبين امين امين يارب العالمين .

( ولما انجر كلامه الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر اورد عدة اقسام) اخر ( منه ) غير الاقسام التي تقدمت في قوله فيوضع المضمر موضع المظهر الى هنا ( وان لم تكن ) هذه العدة .

( من مباحث المسند اليه فقال ) استطرادا ( ومن خلاف مقتضى الظاهر تلقى المخاطب ) هذا من اضافة المصدر الى المفعول والفاعـل وهو المتكلم محذوف اى تلقي المتكلم المخاطب ( بغير ما يترقبه )ذلك المخاطب من ذلك المتكلم ( بحمل كلامه ) اي بسبب حمـل المتكلـم كلامه اي كلام المخاطب ( على خلاف مراده ) اي على خـلاف مراد المخاطب الذي صدر منه الكلام اولا ( والباء في بغيـر للتعديـة وفي بحمل للسببيه والمعنى ) اى معنى المتن ( ومن خلاف مقتضى الظاهر ان يتلقى المتكلم المخاطب الذي صدر منه كلام ) اولا ( بغير مايترقبه هو ) اي المخاطب ( بسبب حمل ) المتكلم ( كلام المخاطب على خلاف ماارداه ) المخاطب ( تنبيها له ) اي للمخاطب ( على انـه اي ذلـك

الغير ) الذي هو خلاف مراده ( هو الاولى بالقصد والارادة ) اي الاولى بان يقصده المخاطب ويريده ( كقول القبعثري للحجاج وهو على ماقيل كان من روساء العرب وفصحائهم وكان من جملة الخوارج الذين خرجوا على امير المؤمنين ( ع ) ونقل انه كان جالسا في بستان مع جماعة من اخوانه في زمن الحصرم اي العنب الاخضر فذكر بعضهم الحجاج لعنه الله فقال القبعثري اللهم سود وجهه واقطع عنقه واسقني من دمه فبلغ ذلك الحجاج فقال له انت قلت ذلك الكلام فقال نعم ولكن اردت العنب الحصرم فلم يقبل الحجاج هذا منه ( وقد قال الحجاج له حالكون الحجاج متواعدا اياه لاحملنك على الادهم يعني القيد هذا مقول الحجاج ) ووعيده واما ( مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب ) فانما ( هذا مقول قول القبعثري فابرز وعيد الحجاج ) بالشر ( في معرض الوعد بالخير ) .

قال في المصباح وعده وعدا يستعمل في الخير والشر ويعدى بنفسه وبالباء فيقال وعده الخير وبالخير وشرا وبالشر وقد اسقطوا لفظ الخير والشر وقالوا في الخير وعده وعدا وعدة وفي الشر وعده وعيدا فالمصدر فارق واوعده ايعادة وقالوا اوعده خيرا وشرا بالالف ايضا وادخلوا الباء مع الالف في الشر خاصة والخلف في الوعد عند العرب كذب وفي الوعيد كرم قال الشاعر .

واني وان اوعدته او وعدته ... لمخلف ايعادي ومنجز موعدي

ولخفاء الفرق في مواضع من كلام العرب انتحل اهل البدع مذاهب لجهلم باللغة العربية انتهى .

( و ) الشاهد انه اي القبعثري ( تلقاه ) اي الحجاج ( بغير ما

يترقب بان حمل القبعثرى ( الادهم في كلامه ) اي الحجاج ( على الفرس الادهم اي الذي غلب سواده حتى ذهب البياض الذي فيه وضم اليه الاشهب اي الذي غلب بياضه حتى ذهب مافيه من السواد ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه ) القبعثري الحجاج ( على ان الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بان يقصده الامير اي من كان مثل الامير في السلطان ) اي في الغلبة والسلطة ( وبسطة اليد فجدير بان يصفد اي بان يعطي المال ويهب ) فهو ( من الاصفاد ) اي من باب الافعال ( لا ان يصفد اي يقيد ويوثق ) فهو ( من صفده ) اي من الثلاثي المجرد بخلاف الاول فانه كما قلنا من المزيد فيه .

قال الراغب في المفردات الصفد والصفاد الغل وجمعه اصفاد والاصفاد الاغلال قال الله تعالى مقرنين في الاصفاد والصفد العطية اعتبارا بما قيل انا مغلول اياديك واسير نعمتك ونحو ذلك من الالفاظ الواردة عنهم في ذلك .

وقريب من ذلك ماني الكشاف في سورة ص وهذا نصه الصفد القيد وسمى به العطاء لانه ارتباط للمنعم عليه ومنه قول علي ( ع ) من برك فقد اسرك ومن جفاك فقد اطلقك ومنه قول القائل غل يدا مطلقها وارق رقبة معتقها وقال حبيب ان العطاء اسار وتبعه من قال

وقيدت نفسي في ذراك محبة ومن وجد الاحسان قيدا تقيدا

وفرقوا بين الفعلين فقالوا صفده قيده واصفده اعطاه كوعده اوعده انتهى .

واما النكتة في ذلك الفرق فقال بعض المحققين ان صفد للقيد وهو ضيق فناسب ان تقل حروفه الدالة عليه واصفد للاعطاء المطلق المطلوب

فيه الكثرة فناسب فيه كثرة الحروف انتهى والاصل في ذلك ماهو المعروف عندهم من ان كثرة المبنى تدل على كثرة المعنى غالبا وسياتى بيان المناسبة بين الالفاظ والمعانى في الفن الثانى قبيل بحث المجاز انشاء الله تعالى .

( وقال له الحجاج ثانيا انه اى الادهم حديد فقال لان يكون حديدا خير من ان يكون بليدا فحمل الحديد ايضا على خلاف مراده ) فان الحجاج اراد بالحديد مايتخذ من المعدن وهو معروف فحمله القبعثرى على ذى الحدة اى حسن الجرى وسريع السير فقال الحجاج لاعوانه احملوه فلما حملوه قال سبحان الذى سخر لنا هذه الاية فقال اطرحوه على الارض فلما طرحوه قال منها خلقناكم وفيها نعيدكم فصفح عنه الحجاج فقد سحر الحجاج بهذا الاسلوب من الفصاحة حتى تجاوز عنه والا فالحجاج ومن يحذوه ليس ممن يتجاوز عمن سلط عليه بسهولة ولو كان بيده زعامة وشاغلا مقام الائمة فقد نقل في سفينة البحار عن المسعودى انه قال ان الحجاج كان يخبر عن نفسه ان اكثر لذاته سفك الدماء وارتكاب امور لايرتكبه غيره الى ان قال واحصى من قتله صبرا سوى من قتل في عساكره وحروبه فوجد ماة الف وعشرين الفا ومات وفي حبسه خمسون الف رجل وثلثون الف امرئة منهن ستة عشر الفا مجردة وكان يحبس النساء والرجال في موضع واحد ولم يكن للحبس ستر يستر الناس من الشمس في الصيف ولامن المطر والبرد في الشتاء وكان له غير ذلك من العذاب وذكر انه ركب يوما يريد الجمعة فسمع ضجة فقال ماهذا فقيل له المحبوسون يضجون ويشكون ماهم فيه من البلاء فالتفت الى ناحيتهم وقال اخسئوا فيها ولاتكلمون فيقال انه

مات في تلك الجمعة ولم يركب بعد تلك الركبة .

وعن تاريخ ابن الجوزى كان سجنه حائطا محوطا لاسقف له فاذا اوى المسجونون الى الجدران يستظلون بها حر الشمس رمتهم الحرس بالحجارة وكان يطعمهم خبز الشعير مخلوطا بالملح والرماد وكان لايلبث الرجل في سجنه الا يسيرا حتى يسود ويصير كانه زنجي حتى ان غلاما حبس فيه فجائت اليه امه بعد ثلاثة ايام تتعرف خبره فلما تقدم اليها انكرته وقالت ليس هذا ابنى هذا بعض الزنج فقال لاوالله ياماه انت فلانة بنت فلانة وابى فلان فلما عرفته شهقت شهقة كان فيها نفسها ويحكى عن الشعبي انه قال لو اخرجت كل امة خبيثها وفاسقها واخرجنا الحجاج بمقابلتهم لغلبناهم .

قال ابن خلكان وكان مرضه بالاكلة وقعت في بطنه ودعا بالطبيب لينظر اليها فاخذ لحما وعلقه في خيط وسرحه في حلقه وتركه ساعة ثم اخرجه وقد لصق به دود كثير وسلط الله تعالى عليه الزمهرير فكانت الكوانين يجعل حوله مواقد مملوة نار وتدنى منه حتى يحرق جلده وهو لايحس بها الى ان مات عليه لعائن الله انتهى .

وكان هو لعنة الله عليه ثمرة من ثمرات الشجرة الملعونة في القران والشجرة تنبيء عن الثمرة وانما اطنبت الكلام هنا وان كان خارجا عن وضع مانحن فيه لامرين احدهما لان يعتبر العاقل ويتنبه الغافل ولايغتر بما يرى من نعيم الدنيا وسلطانها بيد بعض الغفلة واتباعهم ويقول بلسان المقال او الحال .

کجا من شکرا ین نعمت گذارم    که زور مردم ازاری ندارم

والثانى ان يرضي العاقل وان كان يهينه من هو من نفسه غافل لما

روي عن رسول الله ( ص ) انه قال رب اشعث اغبر ذى طمرين مدفع بالابواب لو اقسم على الله لابره اى يدفع عند الدخول على الاعيان والحضور في المجالس ولايترك ان يلج الباب فضلا عن ان يحضر ويجلس فيما بينهم لو اقسم على الله لابره اى لو سئل الله تعالى شيئا واقسم عليه ان يفعله لفعله والطمر الثوب والاشعث المغبر الراس المتفرق الشعور كذا في السفينة وبمعناه ما في حديث القدسي عبدى اطعنى اجعلك مثلى .

( او السائل عطف على المخاطب اى تلقى السائل بغير مايتطلب ) التطلب هو الطلب مرة بعد اخرى ( بتنزيل سؤاله منزلة غيره اى غير ذلك السؤال تنبيها ) من المجيب للسائل ( على انه اى ذلك الغير اولى بحاله او المهم له ) لعدم اهليته لجواب مايسئله او لعدم الفائدة فيه بالنسبة اليه فالاولى اى الاولى بحال السائل لعدم اهليته لجوابه مايسئله ( كقوله تعالى يسئلونك عن الاهلة ) جمع الهلال ( قل هى مواقيت للناس والحج ) هذا هو الشاهد .

فقد روى ان جمعا من الانصار ( سئلوا عن السبب في اختلاف القمر زيادة النور ونقصانه حيث قالوا ما بال الهلال يبدوا دقيقا مثل الخيط ثم تتزايد قليلا حتى يمتلى ويستوى ثم لايزال ينقص حتى يعود كما بدء لايكون على حالة واحدة فاجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس امورهم من المزارع والمتاجر ) اى ازمنة زراعاتهم وتجاراتهم (ومحال الديون) اى ازمنة حلول الديون ( و ) زمان ( الصوم وغير ذلك ) مما لابد من معرفة زمانه ( و ) كذلك الاهلة بحسب ذلك الاختلاف ( معالم

للحج يعرف بها ) بالاهلة ( الناس وقته ) اى وقت الحج ( وذلك ) اي انما اجيبوا ببيان الغرض لا السبب ( للتنبيه على ان الاولى والاليق بحالهم ان يسئلوا عن الغرض لاعن السبب لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على ماهو من دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به ) اى بذكر السبب ( غرض ) وفائدة .

اما السبب فقالوا ان القمر جرم اسود مظلم ونوره مستفاد من نور الشمس فاذا سامت القمر الشمس لم يظهر فيه شيء من نورها لحيلولة الارض بينهما فاذا انحرف القمر عن الشمس قابله شيء منها فيبدو فيه نورها ولذا يرى دقيقا منعطفا كالقوس ثم كلما ازداد البعد من المسامتة ازدادت المقابلة فيعظم النور ثم اذا اخذ القمر في القرب من الشمس في سيره كان الانتقاص بمقدار الزيادة حتى يسامتها فيضمحل جميعا ومن هذا البيان يظهر الوجه في المثالين المعروفين عند اهل الميزان كل قمر منخسف وقت الحيلولة بالضرورة ولاشيء من القمر بمنخسف وقت التربيع بالضرورة .



( و ) الثاني اى المهم للسائل اعدم الفائدة فيما سئله بالنسبة اليه ( كقوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون قل ماانفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل سئلوا عن بيان ماينفقون ) فانه قد روى ان عمرو بن الجموح جاء الى النبي ( ص ) وهو شيخ كبير له مال عظيم فقال ماذا ننفق من اموالنا (فاجيبوا ببيان المصارف تنبيها على ان المهم هو السؤال عنها ) اي عن المصارف ( لان النفقة لايعتد بها الا ان تقع موقعها و ) اشير في الجواب الى ان ( كل مافيه خير فهو صالح للانفاق فذكر هذا على سبيل التضمن دون القصد )

لان في ذكر الخير كما قلنا اشارة الى ان كل مال نافع صالح الانفاق ( ومنه اي من خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ الماضى تنبيها على تحقق وقوعه نحو يوم ينفخ في الصور فصعق من في السموات ومن في الارض هكذا في النسخ والصواب ففزع بمعنى يفزع ) وانما كان صوابا لان الاية التى وقع فيها فصعق ليس فيها لفظ اليوم بل نظمها ونفخ في الصور فصعق من في السموات ومن في الارض والاية التى وقع فيها ففزع يوجد فيها لفظ اليوم ونظمها هو المذكور في المتن وبينهما فرق اخر وهو ان الاولى نفخ فيها بلفظ الماضي وفي الثانية كما في المتن ينفخ بلفظ المضارع .

( وهذا ) اي التعبير عن المستقبل بلفظ الماضى للتنبيه المذكور ( في الكلام لاسيما في كلام الله تعالى اكثر من ان يحصى ومثله التعبير بالمستقبل بلفظ اسم الفاعل ) للتنبيه المذكور ( كقوله تعالى وان الدين لواقع ) اي ليقع ( ونحوه التعبير عنه باسم المفعول ) ايضا للتنبيه المذكور ( كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس اى يجمع الناس لما فيه من الثواب والعقاب والحساب وجميع ذلك وارد على خلاف مقتضى الظاهر ) .

فان المعنى على الاستقبال وذلك يقتضى التعبير عنه بالفعل المضارع الموضوع للاستقبال لا اسم الفاعل او اسم المفعول فالتعبير بكل واحد منهما على خلاف مقتضى الظاهر .

( فان قلت كل من اسم الفاعل والمفعول يكون بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى الماضى والحال وحينئذ يكون معنى لواقع ليقع ومعنى مجموع يجمع ) بالبناء للمفعول ( من غير تفرقة ) بين الفعل واسم

الفاعل والمفعول من حيث الدلالة على الاستقبال .

( الا ان دلالة الفعل على الاستقبال بحسب الوضع ودلالتهما عليه ) اى على الاستقبال ( بحسب العارض فبالجملة اذا كان معناه ) اي معنى كل واحد من اسم الفاعل واسم المفعول ( الاستقبال ) كما في الايتين ( يكون واردا على مقتضى الظاهر ) فليستا من خلاف مقتضى الظاهر .

( قلت لاخلاف في ان اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع كالمستقبل مجاز ) اتفاقا ( وفيما هو واقع كالحال حقيقة ) ايضا اتفاقا ( وكذا ) اى حقيقة في ( الماضي عند الاكثرين ) .

قال الهروى في الكفاية في اول بحث المشتق انه اختلفوا في ان المشتق حقيقة في خصوص ماتلبس بالمبدء في الحال او فيما يعمه وما انقضى عنه على اقوال بعد الاتفاق على كونه مجازا فيما يتلبس في الاستقبال انتهى (فتنزيل غير الواقع ) اي الدين اى الجزاء بعد الحساب يوم القيمة في الاية الاولى واليوم اي يوم القيمة في الاية الثانية ( منزلة الواقع والتعبير عنه ) اي عن غير الواقع ( بما هو موضوع الواقع ) اي باسم الفاعل في الاية الاولى وباسم المفعول في الاية الثانيـــة ( يكون على خلاف مقتضى الظاهر ) حاصله ان استعمال اسم الفاعل والمفعول في المستقبل مجاز وعلى خلاف مقتضى الظاهر في مصطلح هذا الفن اذ مقتضى الظاهر ان يعبر عن كل معنى بما وضع له وقد بينا ان اسم الفاعل واسم المفعول لم يوضعا للاستقبال ولذلك اتفقوا على مجازيتهما فيه .

( وان شئت ) ان تطلع على الفرق بين التعبيرين اي التعبير باسم الفاعل والمفعول والتعبير بالفعل ( فوازن بين قوله تعالى ان الدين لواقع وذلك

يوم مجموع له الناس وقولك ان الدين ليقع وذلك يوم يجمع له الناس لتعثر) وتطلع (على الفرق ) بينهما وعلى ان مقتضى الظاهر فيما لم يقع هو الفعل المضارع لانه موضوع للاستقبال اى لما لم يقع في الحال والعدول الى الوصف اى اسم الفاعل واسم المفعول انما هو للتنبيه على انه محقق الوقوع لان الوصف كما قلنا موضوع وحقيقة فيما هو واقع في الحال فتامل .

( ومنه اى من خلاف مقتضى الظاهر ) مايسمى في هذا الفن با ( لقلب وهو ) نظير العكس في علم المنطق والنسبة بينهما عموم وخصوص مطلق لان العكس على مابين في المنطق تبديل طرفي القضية لاغير والقلب اعم من ذلك لانه كما قال (ان يجعل احداجزاءالكلام) سواء كان طرف القضية ام لا ( مكان الاخر والاخر مكانه )ولايذهب عليك انه لم يرد بذلك مطلق وضع احد الاجزاء في موضع الاخر والاخر في موضعه والا يلزم ان يكون مطلق تقديم شيىء على شيىء من باب القلب وليس كذلك بل اراد ان يجري حكم احد الاجزاء على الاخر وحكم الاخر عليه ( وهو ) اي القلب ( ضربان احدهما ان يكون الداعي الى اعتباره ) اي الى اعتبار القلب في الكلام ( من جهة اللفظ ) اي من جهة القواعد اللغوية التي تجري في الالفاظ ( بان يتوقف صحة اللفظ ) نظرا الى تلك القواعد ( عليه ) اي على اعتبار القلب في الكلام ( و ) حينئذ ( يكون ) اعتبار القلب في ( المعنى ) اي في معنى الكلام ( تابعا ) لاعتبار القلب في لفظ الكلام ( كما اذا وقع ماهو في موقع المبتدء نكرة وماهو في موقع الخبر معرفة كقوله ).

قفى قبل التفرق ياضباعا ولايك موقف منك الوداعا

قفى نادى اسيرك ان قومي وقومك لااري لهم اجتماعا

ففي قوله ولايك موقف منك الوداعا قلب ( اي ولايك موقف الوداع موقفا منك ) فاعتبر ان موقف كان في الاصل منصوبا خبرا لكان وان الوداع بحذف مضاف كان في الاصل اسما لكان فجعل كل مكان الاخر واجرى عليه حكمه من الاعراب اى رفع موقف الذي كان منصوبا ونصب الوداع المحذوف المضاف الذي كان مرفوعا والداعى الى اعتبار ذلك انما هو القواعد اللغوية لما سياتى في الباب الثالث في بحث تنكير المسند من ان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة ليس في كلام العرب فتامل .

( و ) الضرب ( الثانى ان يكون الداعى اليه ) اي الى اعتبار القلب ( من جهة المعنى لتوقف صحته ) اي صحة المعنى ( عليه ) اي على اعتبار القلب ( و ) حينئذ ( يكون ) اعتبار القلب في ( اللفظ تابعا ) لاعتباره في المعنى اذ لاداعي من جهة القواعد اللغوية الى اعتبار القلب في الفاظ الكلام اذ لايتوقف صحته على اعتباره فيه .

( نحو عرضت الناقة على الحوض والمعنى ) مقلوب اذ المراد منه ( عرضت الحوض على الناقة لان المعروض عليه مايكون له ادراك يميل به الى المعروض او يرغب عنه ) .

قال ابن هشام في الباب الثامن القاعدة العاشرة من فنون كلامهم القلب واكثر وقوعه في الشعر الى ان قال قاله الجوهري وجماعة منهم السكاكى والزمخشري وجعل منه ويوم يعرض الذين كفروا على النار وفي كتاب التوسعة ليعقوب بن اسحق السكيت ان عرضت الحوض على الناقة مقلوب وقال الاخر لاقلب في واحد منهما واختاره ابو حيان ورد على قول الزمخشري في الاية انتهى .

وقال المحشى هناك قال ابو حيان لما ذكر كلام الزمخشرى في يوم يعرض المجرمون على النار لاينبغي حمل القران على القلب اذ الصحيح انه ضرورة واذا كان المعنى صحيحا دونه فما الحامل عليه وليس في قولهم عرضت الناقة على الحوض مايدل على القلب لان عرض الناقة على الحوض وعرض الحوض على الناقة صحيحان هذا كلام ابي حيان وقال تلميذه الشيخ بهاء الدين السبكي لم يتفرد الزمخشرى بجعل عرضت الناقة على الحوض مقلوبا بل ذكره الجوهرى وغيره وحكمته ان المعروض ليس له اختيار والاختيار انما هو للمعروض عليه فانه قد يقبل وقد يرد وعرضها عليه مقلوب لفظا وعرض الكفار على النار ليس بمقلوب لفظا للمعنى الذي اشرنا اليه وهو ان الكفار مقهورون فكانهم لااختيار لهم والنار متصرفة فيهم وهم كالمتاع الذي يتصرف فيه من يعرض عليه كما قالوا عرضت الجارية على البيع وعرضت القاتل على السيف والجاني على السوط والنار لما كانت هي المتصرفة في العود قيل عرضت العود على النار وهذا الذي قلنا غير ماقاله شيخنا وغير ماقاله الزمخشري وحاصله ان الذي في الاية قلب معنوي ولا شذوذ فيه والذي في عرضت الناقة قلب لفظي وهو شاذ والحق ماقلناه انتهى.

( ومنه قولهم ادخلت القلنسوة في الراس والخاتم في الاصبع ونحو ذلك ) فان الاصل فيهما ادخلت الراس في القلنسوة والاصبع في الخاتم ( لان القلنسوة والخاتم ظرف والراس والاصبع مظروف لكنه لما كان المناسب ) والمعتاد ( هو ان ياتي بالمعروض عند المعروض عليه ويتحرك بالمظروف نحو الظرف وههنا ) اي في نحو عرضت الناقة على الحوض والمثالين الاخرين ونحوهما ( الامر بالعكس ) وذلك لان المعروض عليه

اعنى الناقة في مثال المتن يوتى عند المعروض اعنى الحوض وكذلك الظرف اعنى القلنسوة والخاتم في مثالى الشرح يتحرك نحو المظروف اعني الراس والاصبع ( قلبوا الكلام ) ههنا ( رعاية لهذا الاعتبار ) المذكور اي كون الامر فيها بالعكس وبعبارة اخرى قلبوا الكلام ههنا تنبيها على ان الامر في امثال الامثلة المذكورة على عكس ماهو المناسب والمعتاد في المعروض والمعروض عليه والمظروف والظرف فتدبر جيدا .

( واما قوله

فانك لاتبالى بعد حول اظبي كان امك ام حمار

لقد لحق الاسافل بالاعالى وماج اللوم واختلط النجار

اي ذهب السوددمن الناس واتصفوا بصفات اللئام حتى لو بقوا على هذا الوصف سنة لايبالى انسان منهم ) .

اى من الناس ( اهجينا ) اي ردى الاصل ( كان ام غير هجين ) اي شريفا وقريب من ذلك ماقيل بالفارسية .

دنيا بكسان وناكسان راضى رشد

كوساله خليفة كشت وخر قاضي شد

اسب تازي شده بجروح بزير پالان

طوق زرين همه دركردن خرمى بينم

( فقيل انه قلب من جهة اللفظ ) اي من جهة القواعد اللغوية التى تجري في الالفاظ كما تقدم ذلك في قوله ولايك موقف منك الوداعا ( بناء على ان ظبي مرفوع بكان المقدر ) الذي يفسره المذكور ( لا بالابتداء لان الاستفهام بالفعل ) في غير الهمزة من اداة الاستفهام واجب اذا كان في حيزها فعل وفي الهمزة ( اولى ) كما بين ذلك في

باب الاشتغال من علم النحو ( فصار الاسم ) اي اسم كان المقدر يعني ظبي ( نكرة والخبر ) اي خبر كان المقدر يعني امك ( معرفة ) وقد تقدم انفا ان ذلك ليس في كلام العرب فوجب القول بالقلب منك الوداعا لئلا يلزم ماليس في كلامهم .

( و ) ان قلت ان لفظة ام ههنا متصلة فيجب ان يليها احد المستويين والاخر الهمزة حتى يحصل المعادلة بينهما فان قدر بعد الهمزة فعل لم يليهما المستويان فلم يحصل المعادلة بينهما .

قلت ( يحصل المعادلة بين ماوقع بعد ام وما وقع بعد الهمزة بالتزام حذف الفعل لوجود المفسر ) يعني كان المذكور ( وبانه ) اي الفعل المقدر ( غير مقصود فوجوده كعدمه فالمقصود) انما هو (المذكور بعد الهمزة ) و ( هو ظبي لا الفعل العامل فيه وهو معادل لما وقع بعد ام ) اذ الواقع بعد كليهما حينئذ الاسم فحصل المعادلة الى هنا كان الكلام في قول من زعم انه قلب من جهة اللفظ .

( و ) لكن ( الحق ) خلاف ذلك وهو ( ان ظبي مبتدء ) مجرد عن العوامل اللفظية لا اسم لكان المقدر ( و ) حينئذ جملة (كان امك خبره ) اي خبر ظبي لاامك وحده والجملة نكرة فلا يلزم منه محذور كون المبتدء نكرة والخبر معرفة حتى يستشكل بان ذلك ليس في كلامهم فتامل .

( و ) ان قلت كيف يجوز كون ظبي مبتدء وهو نكرة وقد قالوا ولايجوز الابتداء بالنكرة مالم تفد .

قلت ( صح الابتداء بالنكرة لوقوعها بعد ) الاستفهام اي ( الهمزة ) فهو ( نحو ارجل في الدار ام امرئة وحمار عطف على ظبي ) وانما

قلنا ذلك مع انه لاشبهة في ان الاولى والارجح كما اشرنا انفا دخول الهمزة على الفعل كما بين ذلك في باب الاشتغال في علم النحو (لان دخول الهمزة على الاسم اكثر من ان يحصى وسيجيىء ) في الباب السادس في بحث ( الاستفهام ) التصريح بانه لم يقبح ازيد قام كما قبح هل زيد قام فان المتحصل من ذلك .

( حسن قولنا ازيد قام على ان يكون زيد مبتدء ) لا فاعلا لقام مقدرا ( بخلاف هل زيد قام ) فانه وان لم يكن ممتنعا لاحتمال ان يكون زيد فاعل قام المقدر لكنه كما ياتي هناك قبيح باتفاق النحاة وياتي تعليل القبح هناك مستوفي انشاء الله تعالى ( فحينئذ لاقلب فيه من جهة اللفظ لان اسم كان ) المذكور لا المقدر اذ لا مقدر حينئذ ( ضمير والضمير معرفة كما يقال رجل شريف كان اباك ) فليس فيه محذور ماليس في كلامهم من كون الاسم نكرة والخبر معرفة هذا ولكن في كلام الرضي في باب الافعال الناقصة مايشعر بكون الضمير في كان في البيت نكرة لانه قال ماحاصله ان الضمير في كان راجع الى منكر يعني ظبي فيكون منكرا ثم قال ورد ذلك بان الضمير الراجع الى النكرة معرفة بدليل وقوعه مبتدء نحو ضربت رجلا وهو راكب ولو كان نكره لصح وصف ذلك الضمير ثم قال ان الضمير اذ اعاد الى نكرة مختصة بوجه فهو معرفة نحو جائني رجل فضربته لانه خصص بتقديم المسند والا فهو نكرة نحو ارجل ضربته ام امرئة انتهى ملخصا .

( نعم فيه قلب من جهة المعنى ) لتوقف صحته اى المعنى عليه اى على القلب ( لان المخبر به في الاصل )اي في المعنى ( هو الام والمعنى ) المقصود من الكلام ( اظبيا كان امك ام حمارا ) فالاصل نصب ظبيا

ليكون خبرا لكان ورفع امك ليكون اسما لكان والمقتضي لذلك ليس القواعد اللغوية لصحة الكلام بحسبها من دون القول بالقلب فيه بل المقتضى له المعنى لتوقف صحته عليه .

وذلك ( لان المقصود ) من الكلام ( التسوية بين ان تكون امه ظبيا وان تكون حمارا ) وبعبارة اخرى المقصود من الكلام الاخبار عن الام بمساوات كونها ظبيا او حمارا لا الاخبار عن الظبي والحمار بكونهما مساويين في كونهما اما له ( فافهم ) فان الفرق بين المعنيين واضح جلي وان شئت توضيحا ازيد فعليك بمراجعة بحث تعيين المبتدءوالخبر في المغنى والصمدية وسياتي الكلام في ذلك في بحث تنكير المسندايضا انشاء الله تعالى .

واعلم ان الاقوال في القلب ثلاثة الاول ما اشار اليه بقوله ( وقبله اى القلب السكاكي مطلقا ) اي سواء تضمن اعتبارا لطيفا ام لا ( اينما وقع ) اى سواء وقع بين الفاعل والمفعول نحو قطع الثوب المسمار برفع الثوب ونصب المسمار او بين المبتدء والخبر وقد تقدم مثاله او بين المشبه والمشبه به كما في تشبيه المعكوس نحو الاسدكزيد ولذلك قيل ان القلب ان قصد به المطابقة لمقتضى الحال كان من فن المعاني ويمكن ان يعد من فن البيان لانه يوجد في التشبيه المعكوس وهو من مبادى علم البيان ويوجد ايضا في فن البديع كما ياتي في الخاتمة في السرقات الشعرية في غير الظاهر من الاخذ والسرقة على ما ياتي بيانه هناك انشاء الله تعالى هذا وقد يقال ان قوله اينما وقع تفسير لقوله مطلقا بالمعنى الذي بينا من انه مقبول سواء تضمن اعتبارا لطيفا ام لا وقد يقال معناه انه مقبول ولو اوهم خلاف المراد كما

ياتي في قوله ثم انصرفت الخ .

( وقال ) السكاكي ( انه ) اي القلب مطلقا ( مما يورث )أي يعطى اي يوجب ( الكلام ملاحة ) اي حسنا وزينة وذلك لان القلب في نفسه حسن ومقبول وان تضمن اعتبارا لطيفا فهو احسن وهذا نظير ما قيل في الخط

خط حسن جمال مره ان كان لعالم فاحسن

( و ) لانه اي القلب ( يشجع عليه كمال البلاغة ) فان الكامل في البلاغة يتصرف في الكلام تفننا والقلب قسم من اقسام التصرف ( و ) لانه اى القلب يوجب ( امن الالتباس ) بشهادة اللفظ بقرينة القواعد اللغوية او بشهادة المعنى بقرينة الذوق السليم والفهم المستقيم على حسب ما بينا كل واحد منهما انفا ( وياتي في المحاورات ) نحو جعلت الخزف طينا ونحو الامثلة المتقدمة ( وفي الاشعار ) كالاشعار المتقدمة والاتية ( وفي التنزيل ) قال ابن هشام في القاعدة العاشرة من الباب الثامن قال ثعلب في قوله تعالى في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه ان المعنى اسلكوا فيه سلسلة وقيل ان منه وكم من قرية اهلكناها فجائها باسنا ثم دنى فتدلى وقد مضى تاويلهما وقال الجوهرى في فكان قاب قوسين ان اصله قابي قوس فقلب التثنية والافراد وهو حسن ان فسر القاب بما بين مقبض القوس وسيته اى طرفه وله طرفان فله قابان لا اذا فسر بالقدر واذا فسر القاب بالقدر ويؤيده انه قرء قار وقيد وقدر فلا قلب ومما يبعد هذا القول ان المراد حينئذ ان مسافة محمد ص وجبرئيل ع مقدار قوس الا مقبضها انتهى .

وللتعبير بقاب قوسين معنى دقيق اخر مذكور في اقسام المعاهدة

عند العرب ومن اراد الاطلاع عليه فليتتبع .

( و ) الى القول الثاني اشار بقوله ( رده ) اى القلب ( غيره اى غير السكاكي مطلقا ) اى سواء تضمن اعتبارا لطيفا زائدا على مجرد ملاحة القلب المحوج الى التنبيه الى الاصل او لم يتضمن وسواء اوهم خلاف المقصود ام لا وذلك لان الكلام المقلوب بظاهره يدل على عكس المطلوب والمخاطب قد لا يتنبه فيقع في الخطاء وذلك خلاف المقصود من وضع الكلام .

( و ) اختار المصنف القول الثالث وهو ان ( الحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا غير نفس القلب الذي جعله السكاكي من اللطائف قبل كقوله اي قول روبة ومهمه اي مفازة ) وهي الارض التي لا ماء فيها ولا نبت سميت مفازة تفاؤلا بان السالك فيها يفوز بمقصوده اوبالنجاة من المهالك والا فهي مهلكة وذلك نظير ما قيل بالفارسية بر عكس نهند نام زنگی کافور ( مغبرة متلونة بالغبرة ) لانه ماخوذ من اغبر الشيء اذا تلون بالغبرة وهي لون التراب وقد يفسر مغبرة بمملوئة من الغبرة فحينئذ الغبرة بمعنى الغبار فتامل .

( ارجائه ) اي ( اطرافه ونواحيه ) وجوانبه وهو ( جمع الرجا مقصورا ) واما الرجاء بالمد فهو انتظار شيء محبوب يحصل في المستقبل مع تهية اسباب وجوده ( كان لون ارضه سمائه ) والدليل على هذا الحذف انه لا مناسبة بين لون الارض وذات السماء حتى يشبه لون الارض بها ( وهذا معنى قوله اي لونها فالمصراع الاخير ) اى كان لون ارضه سمائه ( من باب القلب ) اذ مقتضى الظاهر ان يشبه السماء في اغبرارها بالارض لان الارض اقوى من السماء في هذا المعنى (والمعنى)

حينئذ ( كان لون سمائه لغبرتها لون ارضه ) وقريب من هذا المعنى قوله بالفارسية

زسم ستوران دران پهن دشـــت

زمين كشت شش اسمان كشت هشت

( وفي القلب ) في المصراع الاخير ( من المبالغة ما ليس في تركه ) اي في ترك القلب ( لاشعاره ) اي القلب ( بان لون السماء قد بلغ في الغبرة الى حيث يشبه به لون الارض في الغبرة ) مع ان الارض اصل في ذلك فبولغ وجعل السماء اصلا والارض فرعا وهذا هو الاعتبار اللطيف الذي تضمنه هذا القلب .

( والا اي وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا رد لان العدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة تقتضيه ) اي تقتضي العدول ( خروج عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال ) وهو عبارة اخرى عن خروج الكلام عن البلاغة وقد تقدم انه حينئذ يلحق باصوات الحيوانات التي تصدر من محالها كيف ما اتفق .

( وهو ) اي القلب غير المتضمن اعتبارا لطيفا ( على قسمين احدهما ان لا يتضمن ما يتوهم عكس المقصود كقوله اي قول القطامي ) عمر ابن سليم الثعلبي ( يصف ناقته بالسمن ) بكسر السين وفتح الميم اسم مصدر من سمن يسمن من باب تعب اذا كثر لحم الحيوان وشحمه واما السمن بفتح الحرفين فهو ما يعمل من لبن البقر والغنم والمراد هنا هو المعنى الاول فتنبه ( فلما ان جرى سمن عليها ) اي على الناقة ( كما طينت من من طينت السطح بالفدن اي القصر السياع اي الطين المخلوط بالتبن ) ويقال له بالفارسية ( كاه كل ) قال في المزهر لا يقال

سياع الا اذا كان فيه تبن والا فهو طين والشاهد في قوله بالفدن السياع فان فيه قلب ( و ) ذلك لان ( المعنى كما طينت الفدن بالسياع ) يعني كان الفدن في المعنى نائبا للفاعل لقوله طينت المبنى للمفعول وكان بالسياع مفعولا بالواسطة له فقلبا وعكسا اي جعل الفدن مفعولا بالواسطة والسياع نائبا للفاعل والالف في اخره للاطلاق .

وحاصل معنى البيت تشبيه الناقة في سمنها بالفدن اي بالقصر المطين بالسياع حتى صار املس لا حفرة فيه ( وجواب لما قوله بعده ) اي بعد هذا البيت .

امرت بها الرجال لياخذوها ونحن نظن ان لن تستطاعا

( ولقائل ان يقول انه ) اي القلب ( يتضمن من المبالغة في سمن الناقة ) التي شبهت بالفدن المطين ( ما لا يتضمنه قولنا كما طينت الفدن بالسياع ) لان القلب يدل على عظم السياع وكثرته حتى صار كانه الاصل فشبه سمن الناقة بذلك فيدل القلب حينئذ على عظم السمن وكثرته حتى صار الشحم واللحم لكثرته كالاصل للعظم والى ذلك اشار بقوله ( لايهامه ان السياع قد بلغ من العظمة والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل والفدن بالنسبة اليه ) اي الى السياع ( كالسياع بالنسبة الى الفدن ) وسيجيء في الفن الثاني في بحث التشبيه عند قول المصنف وقد يعود الغرض من التشبيه الى المشبه به زيادة توضيح لذلك انشاء الله تعالى .

واما القسم ( الثاني ) من قسمي القلب غير المتضمن اعتبارا لطيفا فهو ( ان يتضمن ) القلب ( ما يوهم عكس المقصود فيكون ادخل في الرد ) اي في كونه مردودا ( كقوله ) .

لا يركنن احد الى الاحجام — يوم الوغي متخوفا لحمام

فلقد اراني للرماح دريئة — من عن يميني مرة وامامي

حتى خضبت بما تحدر من دمي — اكناف سرجي او عنان لجامي

(ثم انصرفت وقد اصبت ولم اصب — جذع البصيرة قارح الاقدام)

قوله لا يركنن من الركون بمعنى الميل والاحجام بتقديم الحاء المهملة على الجيم التاخر عن الشيء كما في المصباح والمراد به هنا التقاعد عن الحرب والتاخر عنها والوغى قال في المصباح الجلبة والاصوات ومنه وغى الحرب وقال ابن جنى الوغى بالمهملة الصوت والجلبة وبالمعجمة الحرب نفسها انتهى .

والحمام بكسر الحاء الموت والدريئة على وزن الصحيفة او الدرية على وزن الرمية كما في مفردات الراغب ما يتعلم عليه الطعن بالرمح وتحدر الدم كثرته وحاصل معنى المراد من الابيات الثلاثة كما ياتي ان الاقدام على الحرب ليس بعلة للحمام اي الموت ولا التقاعد منها بعلة للخلاص من الموت والى هذا المعنى اشار السعدى في قوله بالفارسية ( اي طالب روزى بنشين كه بخورى واى مطلوب اجل مرو كه جان نبرى ) وقريب من هذا المعنى قوله ع

اي يومين من الموت افر — يوم ما قدر ام يوم قدر

واما الشاهد فهو في البيت الرابع في قوله جذع البصيرة قارح الاقدام ( و ) ذلك لان ( المعنى ) المراد منهما ( قارح البصيرة جذع الاقدام ) بناء ( على انه ) اي قوله جذع البصيرة قارح الاقدام ( حال من الضمير ) البارز ( في ) قوله ( انصرفت ) لان الاضافة فيهما لفظية لا توجب تعريفا ( ولم اصب ) ماخوذ من اصاب السهم او السيف اصابة

وهو ههنا ( بمعنى لم اجرح ) اي لم يصبني السهم او السيف حتى اجرح ( وذلك ) اي كون المعنى المراد ما ذكرنا ( لان الجذوعة حداثة السن ) اي العمر ( والقروح قدمه ) اي السن ( وتناهيه ) حاصل معنى الجذوعة في الاصل بالفارسية ( جوان بودن ) والقروح ( پير بودن ) والمراد في المقام لازم المعنيين فالمراد من الاول بالفارسية ( بى باك وتوانا بودن ) ومن الثاني انديشه كردن وهو شمند بودن فتدبر جيدا .

( فالمناسب ) للمقام ( وصف الراي والبصيرة بالقروح بعكس ما ذكر في البيت ( ووصف الاقدام والاقتحام في المعارك ) وميادين الحروب ( بالجذوعة ) بعكس ما ذكر ايضا في البيت ( كما يقال اقدام غر ) قال في المصباح الغرة بالكسر الغفلة وقال ايضا غر الشخص يغر من باب ضرب غرارة بالفتح فهو غار وغر بالكسر اي جاهل بالامور غافل عنها وما غرك بفلان من باب قتل اي كيف اجترات عليه واغتررت به ظننت الا من فلم اتحفظ انتهى .

ومنه قوله تعالى ما غرك بربك الكريم وفي الوسائل كتاب الحج باب استحباب استفادة الاخوان والاصدقاء والالفة بينهم وقبول العتاب عن علي بن ابي طالب ع قال سمعت رسول الله ص يقول المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم وخير المؤمنين من كان مالفة للمؤمنين ولا خير فيمن لا يالف ولا يؤلف .

( و ) كما يقال ( راى مجرب ) بفتح الراء ماخوذ من جربت الشيء تجريبا اى اختبرته مرة بعد اخرى والتجربة اسم مصدر منه ( فليس في هذا القلب ) اي قلب القارح والجذع اي تقديم الجذع وتاخير القارح ( اعتبار لطيف بل فيه ) اي في هذا القلب ضرر معنوى

اذ فيه ( ايهام لعكس ) المعنى ( المقصود ) اذ المعنى المقصود كونه في حال الانصراف من الحرب قويا في الاقدام وتام البصيرة في الحرب .

الى هنا كان الكلام في بيان كون هذا القلب في البيت متضمنا لما يوهم عكس المقصود ( واجيب بانه ليس من باب القلب لان قوله جذع البصيرة ) وقارح الاقدام ( حال من الضمير ) المستتر ( في لم اصب ) لا من الضمير البارز في انصرفت كما توهم ( لانه ) اى لان الضمير في لم اصب ( اقرب ) من الضمير في انصرفت ( و ) ليس معنى لم اصب لم اجرح كما توهم بل ( معناه لم الف ) اي لم اوجد فهو ( من اصبت الشي ) بمعنى ( الفيته ووجدته ) لا من اصبت بمعنى جرحته بالسهم او السيف كما توهم والنفي في لم اصب راجع الى الحالين اي قوله جذع البصيرة قارح الاقدام ( اى لم الف ) ولم اوجد ( بهذه الصفة ) اي بهاتين الحالين ( بل وجدت بخلافها ) اي بخلاف هذه الصفة اى وجدت ( جذع الاقدام قارح البصيرة ( وليس معناه ) اي معنى لم اصب ( لم اجرح ) كما توهم ( لان ما قبله ) اى ما قبل البيت الرابع ( من الابيات ) الثلاثة التي نقلناها نحن ( يدل على انه ) اى الشاعر ( جرح وتحدر منه الدم ) بحيث خضب بما تحدر من دمه اكناف سرجه وعنان لجامه فكيف يمكن ان يكون معنى قوله لم اصب لم اجرح ( ولان فحوى كلامه ) اى مضمون كلامه ومفهومه ( الدلالة على انه ) اى الشاعر ( جرح ولم يمت ) وانما قال هذا الكلام (اعلاما) وتنبيها ( بان الاقدام ) والاقتحام في المعارك ( ليس بعلة للحمام )والموت ( وحثا ) وترغيبا ( على ترك الفكر في العواقب ) اى عواقب الحروب والمعارك ( و ) حثا على ( رفض التحرز خوفا من المعاطب ) اى الامكنة

الموجبة للهلاك قال في المصباح عطب عطبا من باب تعب هلك واعطبته
بالالف للتعدية والمعطب بفتحتين موضع العطب والجمع معاطب انتهى
( كذا في الايضاح وفيه ) اى فيما في الايضاح ( بحث لان قوله )اى
قول الشاعر ( وقد اصبت اى جرحت يصلح ) ان تكون ( قرينة على
ان ) قوله ( لم اصب بمعنى لم اجرح ) وذلك لاتحادهما في المادةفالاولى
جعلهما متحدا في المعنى ايضا ( واما جعله ) اى جعل لم اصب ( بمعنى
لم الف ) اى لم اوجد ( فلا قرينة عليه ) اى على جعل لم اصب بمعنى
لم الف ( مع ما فيه ) اى في جعل لم اصب بمعنى لم الف ( من تبتر
النظم ) اى تقطعه اى صيرورته قطعة قطعة وذلك بسبب جعل لفظين
متحدين في المادة مختلفين في المعنى فالاولى جعل لم اصب بمعنى لم اجرح
كما جعل اصبت بمعنى جرحت ( ودلالة الكلام ) اي الابيات الثلاثة
المتقدمة ( على اثبات الجرح له لا ينافي ذلك ) اي لا ينـــافي جعل لم
اصب بمعنى لم اجرح ( لانه ) اي الشان ( اذا جعل جذع البصيرة )
وقارح الاقدام ( حالا من ) الضمير المستتر في ( لم اصب ) فيتوجه النفي
الى الحالين وحينئذ ( صار المعنى لم اجرح في هذه الحال ) اي في حال
كونه جذع البصيرة وقارح الاقدام ( بل جرحت ) بالبنــــاء للمفعول
حال كونه على عكس ذلك اي ( جذع الاقدام قارح البصيرة ) .

هذا كله بناء على ان جذع البصيرة وقارح الاقدام حال اما من
الضمير البارز في انصرفت كما قال الايضاح او من الضمير المستتر في لم
اصب كما قال المجيب ولكن التحقيق ( على انه ) اي الشان ( لما جعله
المجيب ( بمعنى لم الف فالانسب ) بهذا المعنى ( ان يجعل جذع البصيرة )
وقارح الاقدام ( مفعولا ثانيا ) لقوله لم اصب ( لا حالا ) ومفعوله الاول

الضمير المستتر الذي ناب عن فاعله ( لانه ) اى جعل جذع البصيرة وقارح الاقدام مفعولا ثانيا ( احسن تادية للمقصود ) اذ المقصود من الكلام انه لم يوجد جذع البصيرة قارح الاقدام .

( ثم انصرفت وقد نلت ماردته من الاعـــداء ) اي ظفرت بهم ( ولم ينالوا ) اى الاعدا ( ماراد وامنى )اي لم يظفر وابى ( وانا ) ثابت حين الانصراف من المعركـة ( على بصيرتي الاولى لم يبدلى نـدم في الاقتحام ) في المعركة ( ولا غلب في اختياري ) وارادتى ( التطرق والانحراف بل قد صار اقدامى في الحرب قارحا لطول ممارستي )المحروب ( وتكرر مبارزتى ) للابطال وشجعان الرجال في ميادين القتال . كما اني ايضا قد نلت ماردت من التوفيق والعناية من الله ذي الجلال في هذا المجال .

فلنكتف بهذا القدر من الكلام والقيل والقال لان الزائدمنه خارج عن مقتضى الحال والحمد لله الكبير المتعـال وصلى الله على خـير خلقـه محمد واله خيرال وقدتم بعون الله وحسن توفيقه هذا الجزء الثالث وخرج من السواد الى البياض في العاشر من شهـر صفر الخير من شهـــور السنة التاسعة والثمانين وثلاثمائة بعد الالف من الهجرة على هاجرهـا الاف صـلاة وتحيـة بجـوار مولانا ومولى الكـونين على ابى الحسنين سـلام الله عليه وعليهما وانا العبـد المذنب المحتـاج الى عفور به الغنى محمد على بن مراد على المدرس الافغاني والحمد لله اولا واخرا .

هذه الاسطر ساقطة بين السطر الثالث والرابع من ص ٣٨٢ من الجزء الثالث ] .

* * *

بل وجد على العكس لا انه وجد حالكونه على العكس هذا ولكن قال الرضى ان اصاب لم يستعمل متعديا الى مفعولين وان كان مايفسر به اعنى الفى متعديا الى مفعولين وهذا نظير مررت بزيد حيث لم يتعد بنفسه وان كان مايفسر به اعنى جاوزت متعد يا بنفسه .

الى هنا كان الكلام فى الجواب الذي ذكره الخطيب في الايضاح (و) لكن (الجواب المرضى ما اشار اليه الامام المرزوقي وهو ان جذع البصيرة) وقارح الاقدام ( حال من الضمير ) البارز ( في انصرفت ) كما فى الايضاح (و) لاقلب في البيت لان ( جذوع البصيرة عبارة عن انه ) اى الشاعر بعد انصرافه عن الحرب ( على بصيرته التي كان عليها اولا) اي حين الاقدام ودخول المعركة و (لم يعرض لذاته ندم في الاقتحام) ودخول المعركة ( ولم يتطرق اليه تقاعد عن الاقدام ) .

وبعبارة اخرى كان انصرافي عن الحرب حالكونى قوى البصيرة غير جاهل بفنون الحرب ولم يؤثر في بصيرتى الجراحات التي اصابتني والدماء المنحدرة منها .

( وقروح الاقدام عبارة عن انه ) اى الشاعر ( طالت ممارسته للحروب ) فلا قلب في البيت ( وذلك ) اي كون معنى البيت عند المرزوقى ماذكر ( لانه ) اي الامام المرزوقى ( قال المعنى ) اى معنى البيت .


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی